النهضة المعاقة

مواقف وذكريات في رحلة العمر

النهضة المعاقة.. مواقف وذكريات في رحلة العمر
المؤلف: الدكتور حبيب حداد
تصميم الغلاف: خالد الوهب
الطبعة الأولى: 2021
الرقم الدولي (ISBN): 978-9933-577-48-3
نون 4 للنشر والطباعة والتوزيع
المنشية القديمة – حلب – سورية
فرع 1: دوكتورلار سيتاسي – غازي عينتاب – تركيا
خليوي: 00905372864656
بريد إلكتروني: m-wahab45@hotmail.com

الدكتور حبيب حداد

النهضة المعاقة

مواقف وذكريات في رحلة العمر

الإهداء

إلى أجيال الحاضر والمستقبل من أبناء شعبنا، على أمل أن يكون تعرفكم على أحداث وتجارب الماضي القريب والبعيد عوناً لكم في امتلاك الوعي المطلوب وتمكينكم من الانتصار في معركة البناء الحضاري وصناعة الغد الأفضل الذي تستحقه مجتمعاتنا العربية.

مقدمة

تباين مفهوم المذكرات في سياق الفكر العربي المعاصر بين نظرتين: أولاهما ترى في المذكرات سجلاً لسيرة الشخص الذي يرويها. وفي هذا النمط من المذكرات غالباً ما يركز صاحبها على ما عايشه وما شارك فيه من قريب أو بعيد من وقائع وأحداث، والتركيز على تضخيم دوره هو بالذات أو دور الجماعة أو الحزب اللذين ينتسب إلى أي منهما. وهنا يحرص دائماً على التأكيد أنه هو أو جماعته كانا يتعاملان مع الواقع المعيش ومع كل التطورات المستجدة بوعي سليم ورؤية سديدة. وكان هو أو الجهة التي يمثلها يتمتعان في كل الأحوال بقدر عال من الفطنة والحكمة في استشراف آفاق المستقبل واتخاذ المواقف الصائبة في مواجهة ما يحتمل وقوعه من مصاعب ومهمات. أما إذا جاءت النتائج على عكس ما خطط وما عمل من أجل تحقيقه أو مواجهته فإن ذلك يرجع حسبما يرى إلى دور الأطراف الأخرى في المجتمع التي قصرت في أداء دورها وفي تحمل مسؤولياتها. أو أنه في الغالب الأعم يعود أساساً إلى قوى الإمبريالية والصهيونية والرجعية وما حاكته من مخططات وما نفذته من مؤامرات للقضاء على حركات التحرر وقوى التقدم. وضمن هذا النسق عينه من المذكرات لا نعدم أن نجد بعض أصحابها يعزون الفضل الأكبر لهم ولما اضطلعوا به من أدوار وما تحملوا من مسؤوليات في حال نجاحات وانتصارات أحزابهم أو جماعاتهم بينما نراهم يتبرؤون من كل مسؤولية، ويحملونها للآخرين في داخل أحزابهم، وجماعاتهم واتجاهاتها السياسية والفكرية في حال الفشل والإخفاق. وتلك هي الخصيصة أو السمة الغالبة التي ما يزال الفكر السياسي العربي

يعانيها، ونحن في مطلع القرن الواحد والعشرين، وقد ركزت على مخاطرها وآثارها السلبية باستمرار وخصوصاً المتعلقة منها بضمور العقلانية وانحسارها في الفكر السياسي العربي المعاصر.

أما النظرة الأخرى للمذكرات التي بحسب معرفتي لا تمثل حتى اليوم إلا جزءاً يسيراً مما نقع عليه في مكتباتنا ومعاهدنا، فهي تلك التي تستند إلى كون المذكرات أساساً مسؤولية وأمانة ينبغي أن يضطلع بها صاحبها بأكبر قدر من الوعي والنزاهة والموضوعية، فحقائق الأمور وأحداث التاريخ ينبغي أن تروى كما هي. ذلك أن كل هذه الوقائع، والسياقات التي جاءت فيه والنتائج التي تمخضت عنها، مهما كانت ساحتها، مدينة معينة، أو بلداً ما، أو فضاء إقليمياً أو عالمياً هي في جوهرها ودلالاتها وغاياتها ملك للإنسانية جمعاء خاصة في عصر العولمة الذي نعيشه الآن. إن الحقائق النسبية التي ترمز إلى مستوى الوعي في كل مرحلة من مراحل تطور البشرية هي بلا شك خطوات متتالية في ترقية تعامل الإنسان مع أخيه الإنسان ومع الطبيعة وما وراءها ومواصلة السير نحو المستقبل الأفضل على قاعدة قيم الحق والعدل والحريّة. فالمتوقع من المذكرات إذن أن تؤدي دور الرسالة التي ينبغي أن يضطلع بها صاحبها تجاه أبناء مجتمعه، وخاصة أجيال الحاضر، والمستقبل. وبهذا يسهم بواجبه في بناء وعي عقلاني يكون مطابقاً لإنجاز المهمات والأهداف التي تمكّن مجتمعاتنا العربية من تجاوز أزماتها البنيوية التاريخية المزمنة ومواكبة مسار العصر.

فعلى صاحب المذكرات ألّا يتمحور اهتمامه على تعظيم دوره ودور جماعته خلال الفترة التاريخية التي عاشها بل أن يروي الأحداث التي عايشها أو شارك في صنعها بصدق، وأن يمارس بكل اقتدار،

وموضوعية فضيلة النقد والنقد الذاتي وأعني بذلك تحديداً أولئك الذين تحملوا مسؤوليات في السلطة، أو في الشأن العام، فإلى جانب النجاحات، والمكتسبات والانتصارات التي تكون قد تحققت عليه أن يحاول الإجابة في مذكراته على عدد من الأسئلة الأساسية مثلا: كانت الأهداف التي طرحناها والبرامج التي اعتمدناها كذا وكذا، وكانت النتائج كذا وكذا، فلم نتمكن من تحقيق كل ما طرحناه على أنفسنا بسبب كذا وكذا. نجحنا في هذا الميدان كلياً أو نسبياً، وفشلنا في الآخر بسبب كذا وكذا، تمثلت أوجه القصور والنواقص والأخطاء التي أدت إلى الفشل أو الهزيمة أو الارتداد في جملة من الأسباب والعوامل الذاتية أو الموضوعية وهي. كان ينبغي مواجهة هذا الواقع باتخاذ سياسات جدية وتصحيح المسار بكل ما يستدعيه من إجراءات داخلية وإقليمية ودولية لكننا لم نتمكن من ذلك.

وما أود التأكيد عليه هو أنني حاولت في هذا السياق من خلال خلاصة التجارب والأحداث التي عايشتها ومن خلال تطور المسار الحضاري العالمي على امتداد القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، ان أسهم في الإجابة على السؤال الذي طرحه رواد النهضة العربية نهاية القرن التاسع عشر وهو: لماذا تقدم الآخرون وتخلف العرب والمسلمون.

إنه بلا شك سؤال التحدي الحضاري، سؤال المستقبل الذي تمثل الاستجابة له ومواجهته بكل وعي وحكمة مهمة التصدي لكل العوائق والأسباب الذاتية والموضوعية التي أدت إلى تخلف مجتمعاتنا ودولنا نتيجة استمرار ازماتها المزمنة الشاملة التي باتت تهدد الكيان والمصير.

إنه السؤال الذي يستدعي من شعوبنا، وخاصة نخبها الفكرية والسياسية ان تمتلك الوعي الجماعي الذي يفسر ويوضح كيف

أجهض مسار التقدم الحضاري لمجتمعاتنا منذ نهايات العصر الوسيط وحتى اليوم، بعد أن تمت تصفية بواكير الفلسفة العربية ومنذ أن كان مصير أبرز ممثليها الاضطهاد والنسيان وفي مقدمتهم ابن رشد وغيره، بينما كان لهم بالغ الفعل والتأثير في إرساء أسس الحضارة الأوربية التي تأهلت لقيادة مسار التقدم الحضاري العالمي وفي مختلف الميادين في العصر الحديث.

هذا بإيجاز ما حاولت أن أسجله في هذه المذكرات وذلك بدافع من مسؤوليتي الوطنية والإنسانية. فاذا كان المتوقع والمطلوب مني في هذه المذكرات أن أعرض الوثائق والنصوص الأصلية التي تتعلق بالعديد من الأحداث الهامة، فهذا يرجع إلى غيابي عن وطني وهجرتي المفروضة عليَّ منذ خمسين عاماً، وافتقادي إلى أي أرشيف، أو سجل أصلي لتلك الأحداث. لذا فإن كل ما عرضته في هذه المذكرات من أحداث عشتها أو شاركت فيها، إنما يعتمد على ذاكرتي بصورة رئيسة. وكل ما أرجوه أن تسعفني هذه المذكرات في تحقيق الهدف الذي أرومه من ورائها، وهو الإخلاص للحقيقة التي كافحت من أجل انتصارها طوال حياتي وعزمت في سبيل ذلك على تكريس ما تبقى لي من عمر.

الفصل الأول

البدايــات

ولدت نهاية عام 1939 في قرية رخم التابعة لمحافظة درعا، والتي تقع في منطقة وسطى بين مدينتيْ السويداء ودرعا، لكنها أقرب إلى الأولى قليلاً. يعتقد على نطاق واسع أن اسم رخم يعود إلى أحد أنواع الطيور المعروفة الذي كان يعيش في أجوائها ويتميز بكثافة ريشه وبياض لونه المرقط بالسواد ومنقاره الطويل المقوس قليلاً. وهو نوع متميز من أسرة العقبان صغيرة الحجم. يؤيد ذلك أن رخم تقع على هضبة متوسطة الارتفاع، يحدها من جهاتها الأربع، وهو ما يميزها عن القرى المجاورة لها، مجموعة من التلال، المسماة بالرقق الصخرية البركانية. ما جعلها ملجأ للعديد من أنواع الطيور والحيوانات البرية، ومقصداً للصيادين من مختلف أنحاء البلاد حتى من لبنان ومن فلسطين قبل وقوع النكبة.

يرجع تاريخ رخم كما تدل على ذلك آثارها الباقيات إلى العهد البيزنطي، وإلى دولة الغساسنة التي كانت عاصمتها بصرى الشام. وتعاقبت على سكن هذه القرية التاريخية مجموعات من أبناء حوران وقبائلها قبل سكانها الحاليين الذين جاؤوا في أعقاب هجرات متتالية من جنوب بلاد الشام أي من فلسطين والأردن. أعطى الموقع الجغرافي لرخم بعض الميزات الخاصة بها، وانعكست محصلتها في طباع أهلها، وتقاليدهم، ووعيهم فهي، كما مرَّ، تقع على الحد الإداري الذي يفصل بين محافظتي درعا والسويداء وترتبط بعلاقات اجتماعية واقتصادية وأهلية مع الجانبين. كان عدد سكانها المقيمين

آنذاك في حدود ألف نسمة، وذلك بعد الهجرات المتتالية التي عرفتها، وخاصة إلى الأمريكيتين. أما الآن فيقدر عدد سكانها بنحو خمسة آلاف معظمهم أو ربما كلُّهم قد نزح إلى مناطق أخرى داخل سورية، أو هاجر إلى مختلف أصقاع الدنيا نتيجة إجهاض الانتفاضة الشعبية السلمية من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية التي تفجرت في ربيع عام 2011 وتحولها بفعل العسكرة والأسلمة والتدويل إلى حرب أهلية مدمرة ما تزال مستمرة بكل أخطارها حتى وقتنا الحاضر.

في ذلك الحين أي في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما كنت أعيش في بلدي، لا تزال تلك الصورة الوردية عن رخم تستقر في ذاكرتي، ولَم يكن الغياب القسري الذي فرض علي حتى اليوم بقادر على محو تلك الصورة التي كنت أتوقع وآمل من خلالها أن يكون مستقبل وطني، بحكم تراثه الحضاري الذي يعود إلى آلاف السنين، وبحكم موقعه الاستراتيجي المتميز، مواكباً مسار التقدم العالمي، بل في طليعة الأمم المتحضرة. ما زلت أتذكر حتى اليوم أحوال مجتمع القرية، ذاك الذي يرتبط أفراده بوشائج القربى وعلاقات التعاون والتعاضد في السراء والضراء كعائلة ممتدة واحدة. كذلك تميز مجتمع القرية بارتفاع نسبة التأهيل والتحصيل العلمي مقارنة بغيرها من القرى المجاورة، وهذا ما أدى إلى مشاركة أبنائها في الأحزاب والحركات السياسية الوطنية بصورة مبكرة قبل أن تنال سورية استقلالها بل إن رخم كانت، بالنسبة لمحيطها، ذات دور متقدم في مجالي الثقافة والسياسة كما يقر بذلك أبناء تلك المنطقة.

ولدت في أسرة فقيرة الحال شأن معظم أسر البلدة، وكنا إلى جانب والدينا ثلاثة أبناء، وثلاث بنات. كان والدي فلاحاً كادحاً يعمل في الأرض طوال الفصول الأربعة من كل عام، وكان إلى جانب ذلك صاحب دكان

صغير مستأجر يبيع فيه المواد الغذائية لأهالي البلدة، كل ما أتذكره من سنيّ طفولتي الأولى شأن الكثيرين من أبناء البلدة أنني كنت مصاباً بداء الملاريا الذي يتسبب بنحول البدن والإعياء الدائم، والنزف المتكرر من الآنف. لم يكن في البلدة أو في أي من البلدات الأخرى المجاورة أي مستوصف، أو أي مركز صحي، لذا لم يكن أمامنا بين الحين والآخر إلا أنْ نذهب إلى مدينة السويداء. كان والدي يصحبني إلى هناك عدة مرات في العام، وكنا نستخدم في هذا المشوار الذي يستغرق أكثر من أربع ساعات الفرس التي كنّا نمتلكها. وكانت بالنسبة لنا ولغيرنا من الفلاحين من أثمن ما تملكه الأسرة أي إنها كانت في حينه تعادل امتلاك السيارة الخاصة في وقتنا الحاضر. كان والدي يستعين بسرد القصص كي يقطع هذه المسافة الطويلة وليخفف من أوجاعي، ويعزز الأمل في نفسي، فيحكي لي بعض الحكايات الشعبية تارة أو يردد بعض قصائد الهجيني المتداولة لا في الريف الحوراني فحسب، وإنما في مناطق عديدة من الريف السوري التي تضاعف القدرة على الصبر والاحتمال في مواجهة المصاعب، وتشد الهمم، وتعزز الأمل في لجة المحن والملمات. في المستوصف في السويداء كانوا كما أذكر يقدمون لنا حبوب الكينا، ويزودوننا ببعض النصائح. وكنا ننام تلك الليلة عند أقارب والدي إذ لم تكن هناك فنادق في مدينة السويداء، ونعود في اليوم التالي إلى بلدتنا. وكما أسلفت، فقد تكررت هذه الرحلة العلاجية عدة مرات قبل أن يغادرنا والدي إلى العالم الآخر.

توفي والدي مطلع عام 1945 ولَم يكن قد تجاوز السابعة والثلاثين عاماً من عمره، وغادرنا في وقت، كنت أنا واشقائي ووالدتي وجدي وجدتي، نعتمد في وجودنا على ذلك الإنسان القدوة، والعماد المكين الذي كرس حياته مضحياً بكل ما يملك من أجل أسرته، ومن

أجل الآخرين، وكل الذين عرفوه وتعاملوا معه. أما السبب الذي أدى إلى وفاة والدي فكان عارضاً مفاجئاً لم يمهله أكثر من ثلاثة أيام، إذ قضى وهو يتحدث معنا ومع زواره. وهذا العارض المفاجئ يصور لنا كم كانت حياة الناس في ريفنا السوري بسيطة وعفوية، وكبم كانت تعاني شظف العيش، وقساوة الظروف، وحجم المصاعب التي قد لا تجد لها حلولاً. كان السكان سواء في زراعتهم أم في تأمين المياه الضرورية لحياتهم يعتمدون على مياه الأمطار وما تجود به السماء عاماً بعد عام، وتتفاوت معدلاتها بين عام وآخر، وتتعاقب نتيجة ذلك مواسم المحصول والغلال أو مواسم المحل والجفاف. كان الأهالي من سكان تلك المنطقة يعتمدون في عيشهم على المياه التي يجلبها ذلك الوادي الكبير التي تزوده بها الثلوج المتراكمة في كل فصل شتاء فوق سفوح جبل العرب في محافظة السويداء. كان الوادي يتجه غرباً وعلى جانبيه يترامى العديد من قرى المحافظتين. وكانت مياه الوادي تصل إلى رخم عبر قناة فرعية لتملأ عدداً من البرك في القرية، أولها مخصصة للشرب والاحتياجات المنزلية، أما الثلاث الباقيات فكن يستخدمن لري المواشي والدواب واحتياجات أخرى. كانت البركة الأخيرة المسماة أم الصفا تقع بالقرب من حارتنا في شمالي البلدة. وصادف أن كانت تلك السنة التي رحل فيها والدي سنة جفاف، فالموسم الزراعي كان في أدنى مستوى له، والمياه التي تتزود بها القرية في كل عام محدودة للغاية بحيث ظلت تلك البرك فارغة وجافة ما عدا البركة الأولى التي تستخدم للشرب. وهذا الوضع دفع السكان في حارتنا إلى الحفر في باطن بركة أم الصفا عسى أن يتمكنوا من العثور على أية كمية من المياه لقضاء احتياجاتهم الضرورية وخاصة في سقي الدواجن والمواشي حتى لا تنفق عطشاً.

أمضى والدي عدة أيام يحفر في زاوية من تلك البركة حفرة عميقة يطلق أبناء البلدة على كل منها المحساة، حتى يتمكن من الحصول على قدر من المياه التي تنبجس وترشح من أعماق تلك الحفرة. بعد مضي عدة أيام شعر والدي بمغص وألم مبرح مفاجئ في بطنه، لا يمكن تهدئته أو التخفيف من حدته بالطرق والوسائل الشعبية التي تعوّد أهل البلدة على استخدامها كشرب السوائل والمنقوعات الساخنة، وفصد الدم، والأدعية والتراتيل الدينية، وغيرها. كما لم نستطع نقله إلى المراكز الصحية على تواضع خدماتها سواء في السويداء أم في درعا، ولا إلى دمشق إذ تصادف أن كانت هناك عاصفة ثلجية استمرت ثلاثة أيام حالت دون إمكانية نقله أو وصول أية سيارة على الطرق التي كانت في معظمها ترابية. يتفق كل الأطباء الذين عرفوا بعد ذلك بالوضع الذي تسبب برحيل والدي بأنه أصيب بانغلاق في أمعائه نتيجة الجهد الذي بذله والبرد الذي تحمله، وهو يحفر تلك المحساة. إن تلك الصورة التي رحل بها والدي عن عالمنا، وإن كانت تكتسي، بعض الخصوصية إلا أنها تعكس الصورة العامة لمعاناة سكان الريف السوري من حرمان لأبسط الحقوق والخدمات.

كان عمري يوم وفاة والدي لا يتجاوز ست سنوات. لم أكن يومها أدرك الكثير من أسرار هذه الحياة لأستشعر فداحة الخطب الذي ألمّ بأسرتي، فوعي الطفل، في هذه الحالة، لا يستطيع تقدير الأمور حق قدرها. كنت آنذاك في الصف الأول وكان من عادة المدرسة التي تضم ثلاثة صفوف أن تعطل في اليوم الذي يتوفى فيه أحد أبناء البلدة حيث يشارك التلاميذ مع معلمهم في الجنازة. وكان مثل هذا اليوم بالنسبة لهم فرصة للراحة والتهرب من أعباء الدراسة ومن أجواء الخوف والتهيب التي تخيم عليهم في قاعة المدرسة، لذا كنت

حريصاً على أن أذهب صباح يوم وفاة والدي، وأن أكون أول الواصلين لأقف أمام المدرسة وأخبر التلاميذ أن اليوم كما هي العادة هو يوم عطلة لأن والدي قد توفي هذا الصباح.

كانت المدرسة الابتدائية في القرية آنذاك تشتمل على غرفة واحدة واسعة إلى حد ما، وكانت مستأجرة وليست ملكاً للدولة وتضم ثلاثة صفوف فقط. كنت حينها في الصف الأول وكان الأستاذ الوحيد في هذه المدرسة هو أحد أبناء البلدة والمتقدم على الجميع علماً وثقافة. كان الأستاذ عساف مخلصاً في عمله، يبذل جهوداً كبيرة، كي يجعل منا قدوة ومثالاً لأبناء القرى المجاورة، وكان في الوقت نفسه حازماً ومتشدداً في معاقبة التلاميذ المقصرين في أداء واجباتهم المدرسية فالعصا لمن عصا وأهمل أو قصر، والإشادة والمكافأة لكل من نجح وتفوق. نتيجة وجود الصفوف الثلاثة في غرفة واحدة، كان الدرس الذي يعطى إلى أحد هذه الصفوف في وقت واحد تحت سمع وبصر الصفين الآخرين.

أتذكر أنه عندما كان الأستاذ يطرح الأسئلة على تلاميذ الصف الثاني سواء في الحساب أم في اللغة العربية، وعندما يفشل هؤلاء في إعطاء الإجابة الصحيحة، كنت أرفع يدي طالباً السماح لي بالإجابة إذ كنت في معظم الحالات أقدم الإجابة المطلوبة. ما حدا بالأستاذ لأن ينقلني في السنة التالية إلى الصف الثالث بدلاً من الثاني الأمر الذي كان يزيدني طموحاً ويضاعف ثقتي بنفسي، وبخاصة إذا لم أغفل هنا ذلك الدور الذي كانت تضطلع به والدتي التي كانت تشجعني دائماً وتحفز في نفسي روح المواجهة وتحدي المصاعب، فلا شيء يعوزني لأن أكون في المقدمة. وأتذكر هنا القول الشعبي الذي كانت تردده على مسامعي في كل مناسبة وهو: "أن تكون أجمل مني فإن ربك قد خلقك، أما أن تكون أشطر مني فلن أدعك".

كانت أمي أكثر الناس تأثيراً في حياتي الخاصة وحياة أسرتنا كلها وذلك لَم يكن يرجع لدور الأمومة وما يترتب عليه من مسؤوليات وتضحيات تجاه الأبناء فحسب، وخاصة في مثل الظروف التي كنّا فيها، بل تجاوزت هذا الدور لتكون نِعم المعلم والموجه والمضحي بكل ما تملك من أجل مستقبل أبنائها. فالمرأة فقدت زوجها وهي لا تتجاوز الثانية والثلاثين من عمرها، وكرست كل حياتها، وكل ما تملك من متاع الدنيا لتنشئة أبنائها وتكوينهم، ولم تبخل بتقديم العون لمن استطاعت إليه سبيلاً. وجسدت في الآن نفسه رمز الأمومة المثالية التي هي نبع أعز القيم ومصدرها. لذا كان أمراً طبيعياً أن تُمنح والدتي جائزة الأم المثالية عام 1959 مع عدد محدود من الأمهات السوريات في احتفال خاص بعيد الام أقيم على مدرج جامعة دمشق، وناب فيه عن الرئيس عبد الناصر السيد ثابت العريس وزير الشؤون الاجتماعية.

أنهيت السنة الثالثة في مدرسة القرية وانتقلت في السنة التالية إلى مدينة درعا لأتابع دراستي هناك، وأسكن في نفس الغرفة مع أخَوَيَّ غانم وتوفيق اللذين كانا طالبين في المدرسة الإعدادية أي المتوسطة هناك. انتسبت إلى مدرسة الطائي الابتدائية الواقعة في حي الكرك الذي كنا نسكن فيه. والكرك عبارة عن هضبة عالية تشكل أحد أقسام مدينة درعا ويقع بين المحطة، أي درعا الحديثة التي يرجع اسمها إلى وجود محطة القطار فيها، والبلدة القديمة. كان في مدينة درعا آنذاك ثلاث مدارس ابتدائية هي "مدرسة الطائي" في الكرك و"مدرسة المتنبي" في المحطة و"المدرسة الأموية" في شمالي الخط الحديدي، هذا بالإضافة كما ذكرنا إلى وجود مدرسة إعدادية على مستوى المحافظة فقط. وكان هناك نوع من التنافس بين هذه المدارس الثلاث في أي منها يحرز أفضل النتائج في امتحان الشهادة الابتدائية في كل عام.

بعد انقضاء حوالي أسبوعين على وجودي في الصف الرابع في مدرسة الطائي كنت خلالها موضع اهتمام جميع الاساتذة ومراقبتهم باعتباري طالباً جديداً في المدرسة، وبعد فترة قصيرة استدعاني المدير الأستاذ "مرعي الخيرات" ليبلغني أن الأساتذة كلهم اقترحوا نقلي إلى الصف الخامس، وهكذا انتقلت إلى الصف الخامس، وتابعت دراستي بجد واهتمام عاقداً العزم على ألّا أخيب تقدير أساتذتي وأن أكون عند حسن ظن الإنسانة التي كنت أتصور أنها تقف دوماً إلى جانبي تشد من أزري وتغمرني بعاطفة الأمومة التي هي بلا شك أقوى زاد للإنسان وأثمنه في مواجهة الصعاب والتحديات. انتهى العام الدراسي، وكنت واحداً من الثلاثة الأوائل في امتحان الشهادة الابتدائية في محافظة درعا، وصدف في تلك الفترة أن كان الأستاذ ميشيل عفلق وزيراً للمعارف في الوزارة الائتلافية التي تشكلت بعد الانقلاب الذي قاده اللواء سامي الحناوي في الرابع من شهر آب عام 1949 وأطاح فيه بنظام حسني الزعيم، واتخذ قراراً بمنح التلاميذ الأربعة الأوائل في امتحان الشهادة الابتدائية من المحافظات الثلاث النائية: دير الزور (وكانت تشمل المحافظات الثلاث حالياً أي دير الزور والحسكة والرقة) ودرعا والسويداء منحة دراسية مجانية على نفقة الدولة حتى الحصول على شهادة الدراسة الثانوية أي البكالوريا. وهكذا بدأت العام الدراسي الجديد طالباً في ثانوية ابن خلدون في دمشق وكنا نحن الطلاب الداخليين نقيم في المدرسة طوال أيام الأسبوع، ولا يسمح لنا بالخروج إلا يوم الجمعة الأمر الذي كان يساعدنا على إقامة أفضل روابط التعارف والحوار والتعاون فيما بيننا. كانت ثانوية ابن خلدون تقع في القسم الغربي من مدينة دمشق، تحيط بها البساتين من جوانبها الثلاثة وإلى الغرب منها تقع

دار المعلمين الابتدائية، ويتوسطهما ثكنة للجيش، وبعد انقضاء ثلاث سنوات توقفت ثانوية ابن خلدون، وكذلك دار المعلمين الابتدائية لأن المنطقة ألحقت بمبنى الأركان العامة للجيش الذي كان بجوارها ثم توسع ببناء مقر للقوات الجوية وفيما بعد مقر الاتحاد العام لنقابات العمال.

ومقر اتحاد نقابات العمال. انتقلت في السنة الرابعة مثل بقية الطلاب الداخليين إلى التجهيز الأولى التي تعرف الآن بثانوية جودت الهاشمي، وبعد أن نلت شهادة المرحلة الإعدادية انتقلت مع آخرين من أبناء المحافظة إلى مدينة درعا، إذ أصبح فيها مدرسة ثانوية، فارتأت وزارة المعارف نقلنا نحن الطلبة الممنوحين من أبناء المحافظة مع استمرار تقديم مساعدة مالية شهرية لكل منا.

أنهيت سنوات الدراسة الثلاث للمرحلة الثانوية/الفرع العلمي، ونلت شهادة الدراسة الثانوية بتفوق الأمر الذي أهلني للحصول على منحة دراسية في إحدى الدول الخارجية. كنت خلال هذه الفترة التي يتوقف فيها مستقبل أي شاب على حسن اختياره لاستكمال تحصيله العلمي، وتكوينه المهني. والواقع أنني كنت منذ المرحلة الإعدادية أطمح لمتابعة دراستي الجامعية في فرع الفلسفة أو الأدب العربي، وكان أساتذتي يشجعونني باستمرار على السير في هذا الطريق. أتذكر هنا أن أخوَيَّ (غانم وتوفيق) اللذين يكبرانني سناً، وتابعا دراستهما الجامعية أولهما في كلية الزراعة بجامعة عين شمس في القاهرة بمنحة دراسية، والثاني في المعهد العالي للمعلمين في الجامعة السورية قسم الفلسفة بمنحة دراسية أيضاً، كانا على الدوام ينصحانني بأن أتابع دراستي الثانوية في الفرع العلمي، وفي المرحلة الجامعية في مجال الطب أو الهندسة. وكانا يكرران أمامي ذلك في كل

مناسبة لإقناعي بصحة هذا الاختيار، فأستاذ الفلسفة أو اللغة العربية في ظروف مجتمعنا، لا يتمكن من تأمين حياة كريمة له ولأسرته! وأن كوني طبيباً أو مهندساً ناجحاً لن يحول دون تحقيق رغبتي مستقبلاً في أن أكون مفكراً أو أديباً أو شاعراً. ويستشهدان على صحة وجهة نظرهما باستعراض العديد من الأمثلة في عالمنا العربي.

تقدمت صيف ذلك العام إلى وزارة المعارف (التعليم) للحصول على منحة دراسية خارج البلاد. كانت البعثات كما أتذكر موجهة إلى الدول الغربية الثلاث: بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، وكانت تشمل أساساً مختلف فروع الهندسة التي كانت بلادنا بحاجة إليها في قطاعات التنمية المختلفة إضافة إلى بعض التخصصات الأخرى في مجال الاقتصاد والقانون والتربية. كنت من بين الناجحين في هذه المسابقة للدراسة في جامعة لندن والحصول على شهادة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية كي أعود أستاذاً لهذه المادة في جامعة حلب. وكان المفترض أن نغادر دمشق – نحن الطلبة الموفدين إلى لندن – صباح يوم 30اكتوبر/تشرين الأول عام 1956. ولكن وقبل يوم واحد من سفرنا أي في التاسع والعشرين من هذا الشهر كانت المفاجأة الكبرى، وجاء ذلك الحدث الذي كنّا نستبعد وقوعه في ذلك الوقت وهو العدوان الثلاثي الذي شنته بريطانيا وفرنسا والكيان الصهيوني على مصر الشقيقة، وتعلمت من هذا الحدث في حينه درساً جديداً وهو أن مسار الإنسان في هذه الحياة وبالتالي مصيره يمكن أن يختلف نوعياً عما هو مخطط له بفعل حادث طارئ لم يكن في الحسبان.

في أعقاب تأميم مصر لقناة السويس وفي الخطاب الشهير للرئيس جمال عبد الناصر الذي ألقاه في السادس والعشرين من شهر يوليو/تموز في ذلك العام في ذكرى الثورة وجدت دول العدوان أن الفرصة قد

سنحت لها لإسقاط نظام عبد الناصر، والعودة للسيطرة على قناة السويس. وكما كان متوقعاً دخلت سورية منذ الساعات الأولى الحرب إلى جانب شقيقتها مصر بوضع كل إمكاناتها تحت تصرفها، كما قامت بقطع أنابيب شركة نفط العراق البريطانية التي تعبر الأراضي السورية إلى البحر المتوسط، وفي الوقت نفسه أقدمت الحكومة السورية على قطع علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا. كما قامت إذاعة دمشق بتغطية بلاغات سير المعارك وأنبائها بعد أن ُضربت إذاعتا القاهرة وصوت العرب، وسيظل التاريخ يسجل، كمثال على وحدة المصير بين الشعبين الشقيقين، موقف الضابط البحري السوري جول جمال الذي كان مع زملاء له يتابعون دورة تدريبية في الاسكندرية فأصر على المشاركة في المعركة البحرية بقيادته لأحد الزوارق ومهاجمة المدمرة الفرنسية "جونبار" في عرض البحر وإغراقها قبل أن يستشهد. توقف العدوان الثلاثي نتيجة صمود الجيش المصري وقوات المقاومة الشعبية، وموقف سورية الرسمي والشعبي، ومواقف الشعوب العربية في مختلف أقطارها. فقد أصدرت الأمم المتحدة قراراً بوقف إطلاق النار وسحب القوات المعتدية صباح يوم السادس من نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه، كما وجه بولغانين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي إنذاراً شديد اللهجة إلى بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وطالبها بالانسحاب فوراً، كذلك وجه الرئيس الأمريكي أيزنهاور إنذاراً مماثلاً لها، وهكذا أرغمت دول العدوان على قبول القرار والانسحاب في الثاني والعشرين من شهر كانون الأول من عام 1956.

أصبح وضع البعثات الدراسية إلى كل من بريطانيا وفرنسا معلقاً. وقد ساورني القلق مثل غيري من الطلبة الموفدين، وخشيت أن يضيع ذلك العام الدراسي. ولحسن الحظ وعلى سبيل الحيطة، كنت قد تقدمت بطلب إلى جامعة دمشق للدراسة في كلية الطب.

بعد طول تردد وانتظار قررت أن أوجه رسالة شخصية إلى وزير المعارف الدكتور عبد الوهاب حومد الذي عرف بكفاءته ونزاهته في كل المسؤوليات التي تولاها. استقبلني الوزير في اليوم التالي وأوضح لي بأنه بعد قطع العلاقات مع كل من بريطانيا وفرنسا فإن البعثات الدراسية ستوجه إلى دول أوروبا الشرقية الثلاث: تشيكوسلوفاكيا ورومانيا وبلغاريا، وخلال شهر واحد على أبعد تقدير سيتم إرسال الطلبة الممنوحين، وأضاف: إن البعثات التي حصلنا عليها من تلك الدول تشمل فروع هندسة البترول والطرق والمعابر والزراعة وليس فيها اختصاص الهندسة الكهربائية، وطلب مني مراجعة مديرية البعثات في الوزارة لأنه سيبلغهم أن من حقي اختيار أي من هذه الفروع. شكرت السيد الوزير، وغادرت مباشرة إلى المنزل وظللت ثلاثة أيام أفكر في هذا الموضوع، وأين سأتوجه قررت بعدها أن أداوم في كلية الطب في جامعة دمشق، بعد انقضاء أكثر من شهر على بدء العام الدراسي.

تخرجت في كلية الطب في جامعة دمشق صيف عام 1963 وعينت في مديرية صحة دمشق كطبيب سيار، وكنت أداوم في مستوصف النشابية ثلاثة أيام في الأسبوع ومثلها في مستوصف الضمير، كنّا نقوم بجولات ميدانية في قرى البادية لتقديم الخدمات الطبية المتاحة للسكان هناك، وكان ذلك يتطلب أحياناً، لبعد المسافات التي نقطعها، أن نبيت في مخيمات البدو لعدم تمكننا من العودة إلى دمشق في اليوم نفسه. كنت في عام 1964 عضواً في قيادة فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في محافظة لواء دمشق الذي كان يسمى فرع الأطراف، وعندما جرى التأميم المستعجل، منتصف ذلك العام، عينت دون أن يكون لي علم بذلك مديراً لشركة "تاميكو" الحكومية التابعة لوزارة الصحة التي تتولى مهمة تحضير الأدوية والعقاقير وصناعتها الممكنة،

وتسهم في تغطية بعض الاحتياجات المحلية، استمر عملي في هذه الشركة بضعة أشهر وانتخبت في مطلع العام التالي عضواً في القيادة القطرية للحزب وبقيت في موقعي هذا حتى الثالث عشر من شهر تشرين الثاني من عام 1970 أي حتى وقوع الانقلاب العسكري الذي قاده وزير الدفاع حافظ الأسد ومجموعته وأنهى عملياً كل ما كان للحزب من سلطة، ودور على الصعيد الشعبي. وكان أخطر ما وجهه النظام الجديد للحزب، أنه واصل سياساته الارتدادية، المعادية لمصالح الشعب، وأهدافه، وواصل ممارساته الاستبدادية الشمولية تحت اللافتة التي ظلت تحمل اسم حزب البعث!

بعد أن لجأت إلى الجزائر أواخر عام 1972 عينت طبيباً في المستشفى الجامعي في مدينة الجزائر العاصمة بعد أن كان قد سبقني إلى هناك الرفيقان عضوا القيادة القومية للحزب الدكتور إبراهيم ماخوس والدكتور فؤاد شاكر مصطفى اللذان كانا يعملان في قسم الجراحة في المستشفى نفسه. بعد انقضاء عام على وجودي وتمكني إلى حد مقبول من تعلم اللغة الفرنسية تابعت تخصصي بأمراض القلب في المستشفى ذاته الذي استمر ثلاث سنوات عملت بعدها كمدرس في كلية الطب، ولا أنسى هنا أن أسجل بكل اعتزاز وتقدير ما لقيناه من الحكومة الجزائرية الشقيقة من دعم ومساندة، وكرم ضيافة، وبالنسبة لي شخصياً فقد أوفدت في منحة دراسية عام 1979 ولمدة سنة لمتابعة تخصصي في أمراض القلب إلى مستشفى بروسيه في باريس، ومرة أخرى ولنفس المدة إلى مستشفى هنري فورد في مدينة ديترويت وهي المدينة التي استقر فيها حالياً بعد أن اضطرتني الظروف إلى مغادرة الجزائر عام 1995.

الفصل الثاني

سورية في الخمسينيات

بعد أن نالت سورية استقلالها وتخلصت من السيطرة الاستعمارية المباشرة في السابع عشر من نيسان عام 1946 وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة ومهمات أساسية تقف في طريق استكمال مقومات الاستقلال الناجز وبناء دولة مدنية عصرية تضطلع بدورها الذي ألقته على عاتقها حقائق الجغرافية والتاريخ سواء تجاه نفسها أم تجاه القضية الفلسطينية التي اعتبرتها القضية المركزية للأمة العربية، وكل قضايا الحرية والعدالة والسلام في العالم أجمع. فالشعب السوري لم يكن مقتنعاً بأن بلاده تشكل كياناً نهائياً في الحدود التي رسمتها اتفاقيات سايكس بيكو، بل كان يرى أن عليه مهمة كبرى في تصحيح هذا الواقع. لذا كانت كل الأحزاب والحركات السياسية، والنخب الفكرية خلال عقد الخمسينيات تطمح إلى تحقيق أية خطوات وحدوية ممكنة سواء في اتجاه توحيد أقطار سورية الكبرى أو مع العراق أو مع أي قطر عربي آخر تهيئه ظروفُه لذلك. وإذا ما استعرضنا الماضي القريب ونتائج تلك السياسات، والتجارب الوحدوية، نجد أن الشعب السوري كان طوال هذه المرحلة يعيش أزمة ذاتية لها جانبان يرتبطان ببعضهما، ويتبادلان التأثر والتأثير وهما: أزمة الهوية الوطنية، وأزمة الوعي، وعدم امتلاك الرؤية السديدة في طريق بناء المستقبل المنشود. ولقد كانت هذه الأزمة الذاتية بجانبيها، من وجهة نظرنا، العامل الأساس في إخفاق نضالات الحركة الوطنية السورية وتشتتها بعد الاستقلال بكل

اتجاهاتها: الوطنية الليبرالية والقومية العروبية، والقومية السورية، واليسارية، والماركسية والإسلامية المتفتحة، وغيرها.

لقد كان قدر سورية إذاً وهي تحتل موقعاً متميزاً في قلب الوطن العربي وفي هذه المنطقة الاستراتيجية والحيوية من العالم، سورية التي كان لها أجلّ الإسهامات في التاريخ الحضاري منذ ستة آلاف عام أن تواجه مسؤوليات استثنائية، وتحديات كبيرة، لم تواجه أي بلد عربي آخر. فمنذ اليوم الأول للاستقلال كان على الدولة السورية أن تشرع في تحقيق تنمية بشرية مستدامة تشمل كل قطاعات المجتمع، ولكن أنى لها أن تسير في هذا الطريق، وتواجه في الوقت نفسه أخطار المشروع الصهيوني الذي أقام له قاعدة عدوانية على الجزء الجنوبي من سورية الكبرى، وأعلن أن هدفه إنشاء وطن خاص به يمتد من الفرات إلى النيل. وقد رأى الفكر السياسي العربي مبكراً أن هذا المشروع يمثل قاعدة متقدمة لإعادة الهيمنة الاستعمارية والنفوذ إلى المنطقة العربية وإبقائها في حالة التجزئة والتخلف والتبعية، وأن هذا التحدي هو في جوهره صراع حضاري أي صراع وجود لا صراع حدود على أراض وموارد متنازع على ملكيتها. وإضافة إلى مسؤولية سورية تجاه القضية الفلسطينية التي عدتها القضية المركزية للأمة العربية كان عليها في الوقت نفسه أن تسعى لتحرير الجزء المحتل من أرضها ونعني بذلك استعادة لواء إسكندرون الذي كان الاستعمار الفرنسي قد اقتطعه وسلمه لتركيا عام 1939. وكان على سورية، كما نادى بذلك جيل الاستقلال، أن تكون قلب العروبة النابض ومركز حركة التحرر العربية، وأن تظل دوماً في الجبهة الأمامية لصد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية وإفشال خططها باستهداف المنطقة العربية، وإعادتها إلى دائرة النفوذ والهيمنة غير المباشرين. وكان السيد شكري القوتلي أول رئيس لسورية

بعد الاستقلال قد عبر عن هذا الدور بكل وضوح وجلاء في أول يوم، وهو يرفع العلم الوطني على دار الحكومة، بقوله:

إنه لن يرتفع فوق هذا العلم في أي يوم من الأيام سوى علم الوحدة العربية.

أمام مجمل هذه المعطيات الجغرافية والتاريخية والسياسية، وأمام الدور التحرري الذي اضطلعت به سورية بعد الاستقلال يمكن تفهّم لماذا كانت هي أكثر دول المنطقة استهدافاً للمشاريع والمخططات المعادية، ولماذا كانت في الوقت نفسه أكثر الدول العربية تعرضاً للانقلابات العسكرية. فلقد كانت السنوات الثلاث الأخيرة من عقد الأربعينيات من القرن الماضي فترة الصدمة الكبرى التي أصابت الوعي العربي وكانت كما أطلق عليها المفكر العربي قسطنطين زريق سنوات النكبة التي شهدت اغتصاب فلسطين، وإقامة الكيان الصهيوني. وهذا الوضع هو ما استدعى سورية لأن تتصدى لمهمات استثنائية على مختلف الصعد الداخلية والعربية والدولية.

كنت في الصف الخامس الابتدائي عندما جمعنا أساتذتنا يوم الثلاثين من مارس/آذار في عام 1949 في باحة المدرسة ليعلمونا أن قائد الجيش الزعيم حسني الزعيم قد قام بانقلاب عسكري صبيحة ذلك اليوم، ونصب نفسه رئيساً للبلاد ووضع رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس مجلس الوزراء خالد العظم وجميع الوزراء في السجن، وأخبرنا أساتذتنا أن بلادنا بعد هذا الانقلاب ستدخل مرحلة جديدة يقضى فيها على كل أشكال الفساد والاستغلال وستشهد هذه المرحلة عملية التهيئة والاستعداد الجاد من أجل تحرير فلسطين! لكن ومنذ الأيام الأولى لهذا الانقلاب توضحت أهدافه والجهات التي تقف وراءه. كما انكشفت حقيقة شخصية قائد هذا الانقلاب المهزوزة والمتهورة

الذي منح لنفسه عصا "الماريشالية" بعد أن قيد كل الحريات العامة وأدخل قيادات الأحزاب السياسية السجون وتنكر لأبسط الأعراف الدبلوماسية والحقوق عندما سلم أنطون سعادة رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي كان يقيم في سورية بصفة لاجئ سياسي إلى السلطات اللبنانية التي قامت على الفور بإعدامه. لم يستمر عهد حسني الزعيم سوى أشهر معدودات ففي الرابع عشر من شهر أغسطس/آب من ذلك العام قام اللواء سامي الحناوي بقيادة انقلاب الجيش الثاني، وأعدم حسني الزعيم، ورئيس وزرائه محسن البرازي. كان الانقلاب الذي قاده الزعيم فاتحة عهد انقلابات عسكرية متتالية لا في سورية وحدها وإنما في العديد من الدول العربية، وربما لم يسبقه في التوقيت سوى ذلك الانقلاب الذي قاده العقيد بكر صدقي في العراق عام 1936 وأدى إلى تغيير جزئي في السلطة. وكما أسلفنا تبينت منذ الأيام الأولى الأهداف التي كانت وراء انقلاب حسني الزعيم الذي كما يذكر مايلز كوبلنز في كتابه لعبة الأمم: أن المخابرات المركزية الأمريكية هي التي كانت وراء هذا الانقلاب تخطيطاً وتنفيذاً إذ تمثلت مهمته بصورة رئيسة في هدفين اثنين: أولهما مرور خط شركة التابلاين السعودية عبر سورية ومن ثم لبنان إلى البحر المتوسط، وثانيهما توقيع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل حيث كانت سورية البلد الوحيد من الدول المعنية الذي لم يوقع هذه الاتفاقية بعد. كذلك تبين أن انقلاب الحناوي كان مؤيداً من بريطانيا، وكان يسعى لتحقيق الاتحاد السوري العراقي الذي كان حزب الشعب يدعو إليه مع بعض قيادات الحزب الوطني. ولَم تمض سوى أشهر قليلة حتى قام الجيش بانقلاب آخر في 19 كانون الأول/ديسمبر من عام 1949 بقيادة العقيد أديب الشيشكلي الذي قام باعتقال سامي

الحناوي وصهره أسعد طلس وقد دعم هذا الانقلاب منذ البداية الحزب السوري القومي الاجتماعي، وبعض القوى الوطنية الأخرى. وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1951 قام العقيد الشيشكلي بانقلاب آخر حيث تسلم السلطة بصورة مباشرة، فاستقال هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية وأودع معروف الدواليبي رئيس الوزراء وعدد من الوزراء السجن، وأصبحت السلطة الفعلية في البلاد بيد المجلس العسكري أو ما سمي "مجلس العقداء الخمسة" برئاسة أديب الشيشكلي الذي نصب نفسه رئيساً للجمهورية في العام الأخير من حكمه باستفتاء شعبي مفبرك. وحاول الشيشكلي الذي كان محسوباً على المحور المصري السعودي تقليد سياسات عبد الناصر فقام بإلغاء جميع الأحزاب، والصحف وأسس حزباً وحيداً تابعاً للسلطة هو حزب حركة التحرير العربي.

تصاعدت النقمة الشعبية على نظام الشيشكلي في العام الأخير منه وتنادى السياسيون وقادة الأحزاب الوطنية إلى عقد مؤتمر في حمص في منزل هاشم الأتاسي فاتفقوا على إقرار ميثاق وطني يدعو إلى إنهاء الحكم الفردي والنظام البوليسي والدعوة إلى الحياة الديمقراطية ووجهوا إنذاراً إلى الشيشكلي لإعادة الأوضاع الدستورية والإفراج عن المعتقلين السياسيين، ووقف الحرب العدوانية التي شنها على الأهالي في جبل العرب بعد اتهامهم بأنهم يخزنون الأسلحة للقيام بثورة ضد النظام. وفي هذه الفترة عمت المظاهرات الشعبية معظم المحافظات السورية التي توجت بانتفاضة الجيش السوري ضد النظام في الخامس والعشرين من شهر شباط/ فبراير عام 1954 وتوجيه إنذاره الذي تلاه الرائد مصطفى حمدون من إذاعة حلب إلى الشيشكلي بضرورة مغادرته

السلطة فوراً فاستجاب لذلك الطلب وغادر إلى بيروت تاركاً قيادة الجيش للعقيد شوكت شقير رئيس الأركان العامة آنذاك. وكان هذا هو خامس انقلاب عسكري تشهده سورية منذ الاستقلال وهو الانقلاب الذي أعاد الحياة الدستورية التي استمرت حتى مطلع عام 1958 أي حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر.

كان لمدينة درعا دور بارز ومميز في مقاومة حكم الشيشكلي، وتمثل ذلك الدور في سلسلة الإضرابات المفتوحة التي قادها طلاب الثانوية، وتصدى بعضها لمنع قطعات الجيش السوري المنسحبة من الجبهة في الجولان والمتوجهة إلى محافظة السويداء لوأد مظاهرات الاحتجاج، وإخماد الانتفاضة الشعبية العارمة هناك. وقد قدم طلاب درعا في مظاهراتهم خمسة شهداء وعشرات الجرحى نتيجة تصدي قوات الجيش لهم. وقبل أسبوعين من انهيار النظام وفي محاولة منها لوقف موجة الإضرابات المتواصلة قامت قوات الأمن باعتقال أحد عشر طالباً من طلاب الثانوية كنت واحداً منهم. وقد قام وفد من وجهاء المدينة بعدها بمقابلة المحافظ السيد مصطفى الحوراني ابن حماه الذي عرف بوطنيته واعتداله وطلبوا منه إطلاق سراحنا كي نعود إلى دراستنا فوعدهم خيراً وأكد عليهم بضرورة توجيهنا إلى التوقف عن هذه المظاهرات التي تضيع علينا عامنا الدراسي وتضر بمستقبلنا وأضاف قائلاً إنه يستغرب كيف أن واحداً من هؤلاء الطلبة المعتقلين، وكان بذلك يقصدني، يتمتع بمنحة دراسية من الدولة يغامر بالمشاركة في هذه المظاهرات!

إن استعراض العوامل والأسباب التي كانت وراء عدم استقرار الأوضاع في سورية وبرزت على أشدها خلال الفترة الزمنية الأولى التي أعقبت الاستقلال يمكن تحديدها بما يلي:

أولاً: إن السبب الأول يتعلق بموقع سورية ودورها القيادي في حركة التحرر العربية في مواجهة المشروع الصهيوني ومختلف الأحلاف التي رسمت للمنطقة ابتداء من حلف بغداد الذي عرف فيما بعد بحلف المعاهدة المركزية إلى مبدأ الفراغ في الشرق الأوسط الذي طرحته الإدارة الأمريكية في عهد إدارة الرئيس داويت أيزنهاور وغيرها. إلى وقوف سورية إلى جانب القضايا العادلة في المنطقة والعالم.

ثانياً: إن هذا الوضع الاستثنائي الذي وجدت سورية نفسها فيه بعد الاستقلال وما يفرضه عليها من تحديات وتبعات استدعى إعطاء الاهتمام الأكبر للسياسة الدفاعية على حساب القطاعات التنموية الأخرى وهذا ما أعطى الجيش السوري دوراً تعاظم في حياة البلاد، وفسح في المجال في كثير من الحالات لتجاوز صلاحياته الدستورية والتدخل في الشؤون العامة.

ثالثاً: قصور الوعي السياسي العام وخاصة لدى الأحزاب والقوى السياسية ولدى معظم النخب الثقافية: القومية واليسارية والماركسية والإسلامية التي رأت أن الدولة السورية بعد الاستقلال تفتقد المشروعية الكيانية التاريخية لأنها جاءت حصيلة اتفاقيات سايكس بيكو وهذا الموقف هو ما أدى إلى أزمة في وعي الهوية الوطنية. لذا رأينا أن هذه الأحزاب تدعو إلى كيانات أكبر من دولة الأمة السورية أو دولة الأمة العربية، أو دولة البروليتاريا العالمية او دولة الخلافة الإسلامية، بدل أن تنطلق من أرض الواقع أي من الدولة الوطنية القطرية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية التي تجسد إرادة شعبها في استكمال مهمات التنمية والتقدم وتحقيق خطوات التكامل، والوحدة مع الدول العربية الأخرى التي تهيئها أوضاعها لذلك. ولذا كانت سورية منذ استقلالها وحتى قيام الوحدة السورية

المصرية ساحة تنافس وصراع بين محورين: محور هاشمي: عراقي أردني بريطاني الهوى وآخر مصري سعودي أمريكي الهوى.

رابعاً: لقد تسلمت السلطة في سورية بعد الاستقلال بورجوازية وطنية مدنية متحالفة مع الإقطاع، وحكمت من خلال مؤسسات ديمقراطية برلمانية، وقد أنجزت هذه الطبقة إصلاحات هامة وخاصة في مجال تأميم الخدمات العامة التي ظلت خاضعة لدولة الانتداب (الريجي والترام والكهرباء)، إضافة إلى التربية والتعليم والخدمات الصحية، والقطاعين الصناعي والزراعي. ولعل الأهم من ذلك كله، هو هامش الحريات العامة والفردية التي توفرت في هذه المرحلة وفي المقدمة منها حرية الصحافة والإعلام وحريات الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني. غير أن هذه الطبقة بحكم طبيعتها وقصورها ظلت عاجزة عن تحقيق أية إصلاحات جدية توقف استغلال العمال والفلاحين، وبقية الفئات الكادحة والمنتجة، كما لم تكن مؤهلة لكسر قيود التبعية التي ظلت تربطها بالعديد من الأطراف الدولية.

الفصل الثالث

المرحلة الديمقراطية (1954-1958)

في نهاية عام 1954 انتسبت إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ولَم يكن في ذلك الوقت لاكتساب صفة العضوية تلك المراحل التي ينبغي أن يمر بها الشخص حتى يصبح عضواً عاملاً في الحزب، وكما أسلفنا، شهدت بداية هذا العام نهاية حكم أديب الشيشكلي، وعودة الحياة الدستورية في ضوء مقررات مؤتمر حمص الذي شاركت فيه الأحزاب السورية. وتنفيذاً لتلك المقررات عاد هاشم الأتاسي إلى موقعه في رئاسة الجمهورية لاستكمال مدته الدستورية. وتشكلت حكومة جديدة شارك فيها ممثلاً للحزب الدكتور وهيب الغانم كوزير للصحة.

بعودة الحياة الدستورية عادت الحريات العامة إلى المجتمع السوري ونشطت كل الأحزاب والنقابات وطلبة المدارس الثانوية والجامعات في ممارسة نشاطاتهم المشروعة في الاحتجاج والتظاهر دفاعاً عن مطالبهم المحقة أو تأييداً للقضايا العادلة سواء تعلق الأمر بسورية او بأي من الأقطار العربية الأخرى. وبالنسبة لنا نحن الطلبة البعثيين في ثانوية درعا كان طلبة الإخوان المسلمين غالباً ما يتصدون لنا، من غير سبب معقول، عندما نحاول تنظيم مظاهرة ما والتوجه إلى سراي الحكومة لعرض مطالبنا. وما زلت أتذكر تلك المظاهرة الحاشدة التي وقفنا فيها أمام دار الحكومة وكنت مكلفاً بإلقاء كلمة فيها أضمنها مطالبنا، وبعد أن أطل المحافظ وبقية المسؤولين من شرفة دار المحافظة رفعني عدد من الرفاق على أكتافهم وبدأت الكلام وإذا بحشد من مئات الطلاب من الإخوان المسلمين يهاجموننا

ويمطروننا بوابل من الحجارة الأمر الذي أدى إلى إفشال هذه المظاهرة وإصابة عدد كبير منا بجروح مختلفة تطلبت استدعاء سيارتين للإسعاف ونقلنا إلى المستشفى للمعالجة.

جرت الانتخابات البرلمانية عام 1954 وفاز فيها حزب البعث بواحد وعشرين نائباً وعلى رأسهم الأستاذان أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار واعتبرت هذه النتيجة نجاحاً كبيراً للحزب، برغم أن أكثرية نواب المجلس ظلت تعود إلى حزبي الشعب والوطني، كما فازت الكتلة الدستورية التي يرأسها خالد العظم بحوالي 12 مقعدا وكتلة العشائر بعدة مقاعد وبالطبع نجح عدد من النواب المستقلين. وإذا تجاوزنا حزب البعث إلى الأحزاب العقائدية الأخرى فإن الحزب الشيوعي السوري قد فاز بمقعد واحد إذ جاء رئيسه خالد بكداش في المرتبة الثانية من حيث عدد الاصوات أي بعد خالد العظم في مدينة دمشق. كما فاز الحزب السوري القومي الاجتماعي بمقعد واحد شغله حنا الكسواني نائباً عن محافظة لواء دمشق، والحزب التعاوني الاشتراكي بشخص رئيسه فيصل العسلي عن قضاء الزبداني وفازت كتلة الإخوان المسلمين بأربعة نواب. أما الانتخابات الرئاسية فقد جرت في أواخر عام 1955 وقد تنافس فيها خالد العظم مرشح البعثيين والشيوعيين والكتلة الدستورية وشكري القوتلي مرشح حزبي الوطني والشعب والعشائر ومعظم النواب المستقلين. وقد فاز في هذه الانتخابات كما هو معروف الرئيس شكري القوتلي.

تصاعد المد الوحدوي التقدمي في المنطقة العربية اعتباراً من منتصف الخمسينيات تأييداً للثورة الجزائرية وسياسات الرئيس جمال عبد الناصر التحررية وبخاصة بعد تأميم قناة السويس والتوجه نحو الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية لكسر احتكار

السلاح الذي كان يمارسه الغرب على الدول العربية. وكانت سورية في مقدمة البلدان العربية في انتهاج هذه السياسة التحررية وإقامة أفضل علاقات التعاون مع الاتحاد السوفييتي وبقية دول المعسكر الاشتراكي ودول العالم الأخرى وذلك في إطار مبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز التي نادى بها الحزب والنظام الناصري وبقية القوى الوطنية العربية. وتجاوباً مع هذا المد الشعبي تشكل التجمع الوطني التقدمي في إطار مجلس النواب السوري الذي مثل الاكثرية التي عملت على تشكيل وزارة جديدة برئاسة السيد صبري العسلي التي شارك فيها الحزب حيث شغل الأستاذ صلاح الدين البيطار فيها مسؤولية وزارة الخارجية، والسيد خليل كلاس وزارة الاقتصاد الوطني. وعلينا هنا الا نغفل مظاهر هذا المد الشعبي الوحدوي الجارف الذي شمل كل الأقطار العربية تقريبا وخاصة بعد تأميم قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر الذي انتهى بانسحاب القوات المعتدية من سيناء وغزة مع أن هذا الانسحاب قد ترك بعض التبعات التي شكلت للنظام الناصري عقدة ملازمة فعلت فعلها في حرب حزيران عام1967 وتمثلت بوضع قوات الطوارئ الدولية حاجزاً بين غزة وفلسطين المحتلة وكذلك تأمين حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة ومضايق تيران وصولاً إلى البحر الاحمر.

في أقطار المشرق العربي الأخرى تصاعدت موجة التيار العربي التحرري سواء في لبنان أو العراق أو الأردن وخاصة في الضفة الغربية الذي كان ينادي بالوحدة سبيلاً لتحرير فلسطين وبقية الأراضي العربية المحتلة. وفي الأردن بالذات وبعد تسلم الملك حسين سلطاته الدستورية قام بخطوة هامة بتعريب الجيش الأردني الذي كان يتولى قيادته الضابط البريطاني الجنرال كلوب باشا وعدد من المستشارين

الآخرين كما قام الأردن بعقد اتفاقية للدفاع المشترك بين جيوش البلدان الثلاثة مصر وسورية والأردن. وفي العام 1956 أجريت في الأردن أول انتخابات برلمانية حرة فازت فيها الأحزاب الوطنية، وتشكلت أول حكومة برئاسة السيد سليمان النابلسي زعيم الحزب الوطني الاشتراكي وشارك فيها البعثيون وباقي القوى الوطنية الأردنية ولَم تمض سوى أشهر قليلة حتى قام الملك حسين بإقالة تلك الحكومة وحظر الأحزاب السياسية، وإعلان الأحكام العرفية. وإذ أسترجع اليوم تلك الأحداث فإني أتذكر كيف كانت العلاقات بين بلاد الشام أو سورية الكبرى وكيف هي حالها اليوم! ففي صيف عام 1956 التقى الرئيس القوتلي مع الملك حسين في خيمة كبيرة وفي المنطقة الفاصلة بين الحدود السورية والأردنية أي بين مدينتي درعا والرمثا، وقد شارك الحزب في فرع درعا بإرسال ثلاثة باصات تحمل الحزبيين والمؤيدين إلى هذا اللقاء، ووجدنا هناك جمهوراً كبيراً من الاهالي وممثلي الأحزاب الوطنية الأردنية بمن فيهم البعثيون وقد رددنا خلال هذا اللقاء كل الهتافات والشعارات الوطنية وخاصة ما تعلق منها بتحرير فلسطين والدعوة الملحة لتحقيق الوحدة العربية. وما إن أنتهى هذا اللقاء حتى هجمت جموعنا على اللوحتين المتقابلتين اللتين تشيران إلى الحد الفاصل بين البلدين، وبحماس منقطع النظير جرى تحطيمهما متصورين أننا بهذا العمل نكون قد قطعنا خطوة هامة على طريق الوحدة العربية! وفي هذا المجال أتذكر أيضا تلك المظاهرة الشعبية التي نظمناها في إحدى ساحات مدينة صيدا صيف عام 1959 مشاركة مع الرفاق اللبنانيين تضامناً مع المناضلة يسرى سعيد ثابت وبقية الرفاق المعتقلين الذين اتهموا بالاشتراك في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم وكان الهتاف الأبرز

الذي رددناه في تلك المظاهرة: عبد الكريم يا جبان. "يسرى ثابت ما بتنهان". وقد تجاوزنا الحدود السورية اللبنانية ذهاباً وإياباً دون أي توقف وكأننا ننتقل من مدينة لأخرى داخل البلد الواحد.

لقد قصدت من رواية هاتين الحادثتين الإشارة إلى أمرين: أولهما كيف كانت العلاقة وإمكانية الانتقال بين هذه البلدان الثلاثة ميسرة وبسيطة، وكيف أصبحت الحدود اليوم بين كل دولة عربية وأخرى حواجز منيعة وصعبة التجاوز بفضل سياسات الأنظمة الحاكمة التي كان همها الأول والأخير الوقوف ضد أية خطوة وحدوية لأنها ترى فيها تهديداً مباشراً لاستمرارها في السلطة، أما الأمر الثاني الذي وددت الإشارة إليه فيتعلق بطبيعة الوعي السياسي الذي كنّا نتسلح به بكونه وعياً حماسياً وعاطفياً لا يقدر حجم الصعوبات التي كانت وأصبحت اليوم تقف في طريق الوحدة بين بلد عربي وآخر وتحتّم المرور بمرحلة انتقالية لتذليل تلك الصعوبات المانعة وتحقيق ذلك الهدف الكبير.

تصاعد المد الشعبي في سورية ومصر وبقية الأقطار العربية في تأييد سياسات عبد الناصر. وفي سورية بالذات كان على حكومة صبري العسلي أن تستجيب لضغط الشارع من جهة وإلى طلب المجلس النيابي من جهة ثانية بضرورة بدء حوار جاد لتحقيق الوحدة مع مصر. فقد أصبح التيار الوحدوي مهيمناً على الحياة السياسية في البلاد. كما كانت هناك عدة أحداث عززت من قدرة هذا التيار منها اغتيال العقيد عدنان المالكي نائب رئيس أركان الجيش الذي، كما اتضح فيما بعد أنه ذهب، ضحية مؤامرة خارجية نفذتها بعض قيادات الحزب السوري القومي الاجتماعي. كذلك أدت المحاكمات التي جرت لعدد من السياسيين المتعاونين مع حلف بغداد ومعظمهم

من حزب الشعب والعشائر إلى تراجع دور هذا الحزب والمحور الهاشمي بصورة عامة، وتجلى ذلك بفوز الأستاذ أكرم الحوراني برئاسة المجلس النيابي في مواجهة السيد ناظم القدسي مرشح حزب الشعب. أما الجيش السوري في هذه الفترة فقد أصبح اللاعب الرئيس في الحياة السياسية وإن كان يمارس هذا الدور بصورة غير مباشرة. أصبحت قيادة الجيش الفعلية بيد مجلس عسكري يضم 22 ضابطاً تراوحت توجهاتهم بين بعثيين ووحدويين مستقلين ويساريين، وقبل قيام الوحدة كان اللواء عفيف البزري اليساري رئيساً للأركان العامة والعميد أمين النفوري نائباً له والعقيد عبد الحميد السراج المعروف باتجاهه الناصري رئيساً للشعبة الثانية أي المخابرات العسكرية.

خلال عام 1957 نشطت الاتصالات بين سورية ومصر سواء على المستوى الرسمي أم على مستوى النقابات المهنية والمنظمات الشعبية. فقد زار سورية وفد نيابي برئاسة السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة وعقد جلسة مشتركة مع مجلس النواب السوري. وكان قد سبق ذلك زيارة وفد نيابي سوري للقاهرة برئاسة السيد إحسان الجابري رئيس لجنة الشؤون الخارجية. وقد تتابعت الخطوات الوحدوية المتسرعة والمرتجلة بين سورية ومصر كما يلي:

قيادة حزب البعث تضع مشروعاً لإقامة وحدة اتحادية بين البلدين والأستاذ صلاح الدين البيطار وزير الخارجية يحمل هذا المشروع إلى مجلس الوزراء لدراسته والموافقة عليه. الأستاذ البيطار يسافر إلى القاهرة للتباحث بشأن هذا الموضوع مع الجانب المصري. في اليوم التالي لعودته إلى دمشق المجلس العسكري يرسل وفداً منه إلى مصر للقاء مع عبد الناصر دون علم أو إذن رئيس الجمهورية او

الحكومة أو وزير الخارجية. الرئيس عبد الناصر كان في الإسكندرية وبدل أن يستقبلهم في القاهرة ذهبوا إليه في الإسكندرية. وعرضوا عليه مشروعهم في إقامة وحدة اندماجية كاملة بين القطرين. تردد عبد الناصر في البداية في قبول هذا العرض ثم وافق مملياً شروطه التي تلخصت بإلغاء جميع الأحزاب الموجودة في سورية وإلغاء الصحف والاكتفاء بصحيفة أو أكثر تصدرها الدولة، كما شدد على وجوب عدم تدخل العسكريين في السياسة وأن على هؤلاء الضباط أن يختاروا إما الحياة المدنية والسياسية أو العسكرية فحسب. وقد وافق جميع أعضاء هذا الوفد على تلك الصيغة دون أي اعتراض أو تحفظ وعادوا إلى دمشق.

يروي المقدم أحمد عبد الكريم عضو ذلك الوفد والوزير فيما بعد في مذكراته أنه عندما أبدى وجهة نظره في اجتماعات المجلس العسكري الذي وافق على الوحدة والاندماج دون قيد أو شرط بأن الموضوع خطير ويحتاج إلى المزيد من الدراسة، وليس عبارة عن حل كتيبتين عسكريتين وتشكيل لواء منهما إنما توحيد بلدين، نهض المقدم أمين الحافظ، وقال بلهجة عامية عنيفة (يللي بدو يحط شروط على عبد الناصر بعده ما خلق. والمسألة بين سورية ومصر عبارة عن حيط وهديناه). وأنا لا أعتقد شخصياً أن أحداً من هؤلاء الضباط كان أكثر عقلانية من الآخر تجاه مسألة الوحدة. فقد اتصف موقفهم بالصدق في طلب الوحدة وكانوا قاصري الوعي في ضرورة توفير أسس ومقومات نجاح واستمرار دولة الوحدة. وإلى جانب الصدق والحماس اللذين ميزا مواقف هؤلاء العسكريين فقد كانت بلا شك عند بعضهم دوافع شخصية ومصلحية في أن تكون مواقفهم رصيداً لهم تلبية لما يطمحون إليه من مراكز في سلطات دولة الوحدة.

وعلى كل حال فلقد كان لدى عبد الناصر المعلومات الكافية عن كل واحد منهم عن طريق السفارة المصرية في دمشق حيث كان السفير محمود رياض والملحق العسكري العميد عبد المحسن أبو النور يزودان المركز بها.

هذا هو الوضع العام الذي كانت تعيشه سورية في تلك الأيام حيث كان الشعب السوري بمجموعه مؤمناً بأهمية الوحدة كهدف مصيري وخطوة جبارة على الطريق لتحقيق وحدة أشمل. وليس صحيحاً ما ذكره السيد محمود رياض، السفير المصري آنذاك في دمشق ووزير الخارجية والأمين العام لجامعة الدول العربية فيما بعد، من أن سورية لجأت إلى الوحدة بسبب حالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها داخلياً ولحماية نفسها من اعتداءات إسرائيل المتكررة والحشود التركية المهددة لها على حدودها الشمالية.

الفصل الرابع

دولــة الــوحدة

حُددَ يومُ الثاني والعشرين من شباط عام 1958 تاريخاً للاستفتاء على دولة الوحدة بين سورية ومصر وكنت وقتها في التاسعة عشرة من العمر ولأول مرة أمارس حق الانتخاب. ذهبت إلى أقرب مركز في حي القصاع الذي كنت أسكنه وهو مدرسة في المنطقة المسماة برج الروس وقد حملت معي دبوساً صغيراً وعندما دخلت المركز وأبرزت للموظف المسؤول هويتي الشخصية قدم لي بطاقة الانتخاب وهي تتضمن سؤالين اثنين الأول: هل توافق على قيام الجمهورية العربية المتحدة، والثاني: هل توافق على انتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية العربية المتحدة. وأشار عليَّ بالدخول وراء الستارة للإجابة. هممت بإخراج الدبوس من جيبي حيث كنت بدافع حماس ووعي الشباب الذي يتوفر لي مصمماً على الموافقة على هذين السؤالين بالدم وإذا برجل الأمن الموجود في المركز يسألني: ما هذه الحركات التي تقوم بها؟ قلت له لا شيء غير عادي فأنا أود أن أخرج الدبوس الذي وضعته في جيبي لأنني أريد أن أسجل موافقتي على سؤالي الاستفتاء بالدم، لكنه لم يتحمل كلامي وقال: وهو يزجرني. لا داعي لهذه الألاعيب، عليك أن تجيب بالموافقة أمامي على الدائرة المتعلقة بالسؤال الأول ومثل ذلك على الدائرة المتعلقة بالسؤال الثاني. طبعاً فعلت ما طلب مني ووضعت بطاقة الانتخاب وهو يراقبني في الصندوق المخصص لذلك وغادرت. قد يرى بعضهم في هذا الحادث شيئاً عادياً ومألوفاً في مجتمعاتنا العربية التي ماتزال

تعيش، ونحن في القرن الواحد والعشرين، في ظل أنظمة شمولية مستبدة. لكن جيلنا في ذلك الوقت، وأعني بذلك تحديداً جيل الخمسينيات والستينيات، كان يتطلع إلى المستقبل بكل أمل وثقة في أن تحقق شعوب الأمة العربية أكبر الإنجازات في مسار تحررها ووحدتها. غادرت مركز الاستفتاء في حالة انفعال وبقيت لعدة أيام أطرح على نفسي السؤال نفسه: ترى هل نحن قادمون على تأسيس دولة مدنية ديموقراطية أم دولة سلطوية أمنية؟

طبعا وافق الشعب السوري بما يشبه الإجماع على قيام هذه الوحدة وكان المجلس النيابي السوري قد وافق قبل الاستفتاء العام عليها بما يشبه الإجماع أيضاً باستثناء عضوين فيه هما السيد خالد العظم الذي كان يطرح قيام اتحاد بين البلدين بدلاً من الوحدة، والسيد خالد بكداش الذي كان يعترض على هذه الوحدة من حيث المبدأ لأنها من وجهة نظره ستؤدي إلى سيطرة إقليم على آخر وستضعف دور البورجوازية الصناعية السورية لصالح المصرية. وقد غادر بكداش دمشق إلى براغ قبل أيام من تاريخ هذا الاستفتاء ولَم يعد إلى سورية الا في الأسبوع الأول بعد وقوع الانفصال.

بين الثاني والعشرين من شباط/فبراير عام 1958 والثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر 1961 عاشت دولة الوحدة التي كانت أمل الشعوب العربية في أن تكون نواة لوحدة أشمل وفي بناء كيان أقدرعلى مواجهة التحديات والأخطارسواء على الصعيد الخارجي أم الداخلي. فعلى الصعيد الخارجي وقفت الدول الغربية وإسرائيل والأنظمة الرجعية العربية بقيادة السعودية في صف العداء لهذه الدولة الجديدة التي رأت فيها أكبر خطر يواجه الكيان الصهيوني ووجود تلك الأنظمة الرجعية. كما رأت فيها أكبر تهديد لمصالحها في

هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم وعائقاً يحول دون تنفيذ مخططاتها وأحلافها التي توالت مثل حلف بغداد ومشروع أيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الاوسط بعد انحسار نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا، والحلف الإسلامي الذي بدأ الاعداد له لمواجهة ما سموه بالخطر الشيوعي.

ومن جانب آخر فإن حركة التحرر الوطني العربية في كل أقطارها قد اشتد ساعدها وتعززت ثقتها بنفسها، والثورة الجزائرية التي كانت تمر في أحرج مراحلها تلقت الدعم والمساندة غير المحدودة من دولة الوحدة ومن أقطار عربية أخرى. أما الشعب الفلسطيني فقد رأى في دولة الوحدة الكماشة التي تحيط بدولة الكيان الصهيوني من الشمال والجنوب، كما أصبح يؤمن أن طريق التحرير والعودة قد دشنت الآن بداياته، كذلك دعمت الجمهورية العربية المتحدة كفاح الشعب في جنوب اليمن للخلاص من الاستعمار البريطاني، أما النظام المتوكلي في اليمن الشمالي الذي كانت تقوده أسرة حميد الدين فقد بادر إلى عقد اتفاق مع الجمهورية المتحدة على نمط اتحاد كونفدرالي.

ولَم تمض سوى بضعة أشهر على قيام دولة الوحدة وبتأثير غير مباشر منها وفي الرابع عشر من تموز/يوليو عام 1958 إلا وقامت الثورة في العراق فأطاحت بالنظام الملكي، وقد كانت الجهة التي قادت هذا التغيير هي لجنة الضباط الأحرار التي تتكون من ضباط وطنيين وحدويين بعيدين عن الهويات الحزبية، غير أن هذه اللجنة وفي الأشهر الأولى من عمرها كانت عرضة للاختلافات والتصفيات في داخلها. وقد تمحور الاختلاف الرئيس داخل هذه اللجنة حول الموقف من الجمهورية العربية المتحدة، وقضية الوحدة في اتجاهين: الاتجاه الرافض لهذه الوحدة وكان يقوده الزعيم عبد الكريم قاسم

رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الوزراء وكان يساند هذا الاتجاه الحزب الشيوعي، والحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي، وحزب الاتحاد الوطني، وكان الشعار الذي رفعه: عبد الكريم يا زعيم العراق جمهورية لا إقليم. أما الاتجاه الآخر فكان يقوده العقيد عبد السلام عارف نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الذي ينادي بالوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وكان في مقدمة من يساند هذا الاتجاه البعثيون وحزب الاستقلال والناصريون والوحدويون المستقلون.

تطورت العلاقات مع الدول الاشتراكية برغم ما سادها من توتر خلال السنتين الأوليتين من عمر الوحدة بسبب حملة الاعتقالات الواسعة التي شنت ضد الشيوعيين في مصر وسورية لموقفهم المعارض لنظام دولة الوحدة من جهة، وللسياسة العدائية بين العراق في عهد عبد الكريم قاسم والجمهورية المتحدة من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن القاهرة أصبحت مركزاً للعديد من حركات التحرر الإفريقية كما نشطت حركة عدم الانحياز بفضل قادتها التاريخيين: نهرو وتيتو وَعَبَد الناصر وسوكارنو ونكروما. وأصبح وزنها مؤثراً على الصعيد الدولي، ولم تعد تسوية قضاياه ومشكلاته وقفاً لتوافق المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي.

أما على الصعيد الداخلي فقد أنجز نظام دولة الوحدة الكثير من الخطوات الإصلاحية سواء في مجال الإصلاح الزراعي أو التصنيع، وفي حقل التربية والتعليم وغيرهما. وكما سبق ذكره فقد ألغيت الأحزاب السياسية والصحافة وكل المنابر الإعلامية الحرة في دولة الوحدة، وهيمنت السلطة بواسطة أجهزتها الأمنية على المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، وكل هيئات المجتمع المدني الأخرى.

واستبدلت الأحزاب بإقامة تنظيم سياسي واحد كما كان الحال في مصر هو الاتحاد القومي الذي تهيمن عليه السلطة، وتتحكم في كل نشاطاته ومواقفه. ومن بين تلك المنظمات اتحاد طلاب الجمهورية في الإقليم الشمالي الذي تمتع بهامش محدود من الحرية.

على الرغم من حل الحزب بصورة رسمية في سورية عند قيام الوحدة ظلت علاقاتنا نحن البعثيين في الجامعة السورية مستمرة في التشاور والتنسيق إزاء مختلف الأحداث المستجدة، خاصة وأن الجامعة كانت تضم أعداداً كبيرة من الطلبة الأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين الذين واصلوا نشاطاتهم في إطار تنظيماتهم الحزبية. لذا فقد أولينا نشاطنا في كل من الجامعة السورية – جامعة دمشق حالياً – وجامعة حلب، التي لم تكن تضم آنذاك سوى كلية الهندسة اهتماما خاصاً. كان نظام الاتحاد ينص على أن لكل كلية من كليات الجامعة عدداً من اللجان التي تشرف على النشاطات الطلابية منها: اللجنة الاجتماعية واللجنة الفنية ولجنة الثقافة العامة والتربية القومية واللجنة الرياضية. ولكل لجنة هيئة قيادية منتخبة من القاعدة الطلابية، وعلى مستوى الكلية يتكون مجلس الاتحاد من رؤساء هذه اللجان المنتخبين من القاعدة الطلابية ويتولى الإشراف عليه أستاذ معين تعينه عمادة الكلية. وهكذا تكتمل الصورة على مستوى مجلس اتحاد طلاب الجامعة الذي يتكون من رؤساء لجان الكليات ويشرف عليه أستاذ جامعي تعينه رئاسة الجامعة وبعدها تكتمل الصورة على مستوى اتحاد طلاب الجمهورية المتحدة من ممثلي جامعات الإقليمين. وفي أول انتخابات لهذا الاتحاد التي جرت في مطلع العام الدراسي 1959 استطعنا الفوز في جامعة حلب أي في كلية الهندسة، وفي جامعة دمشق انحصرت المنافسة بيننا نحن الطلبة البعثيين من جهة وبين القوائم

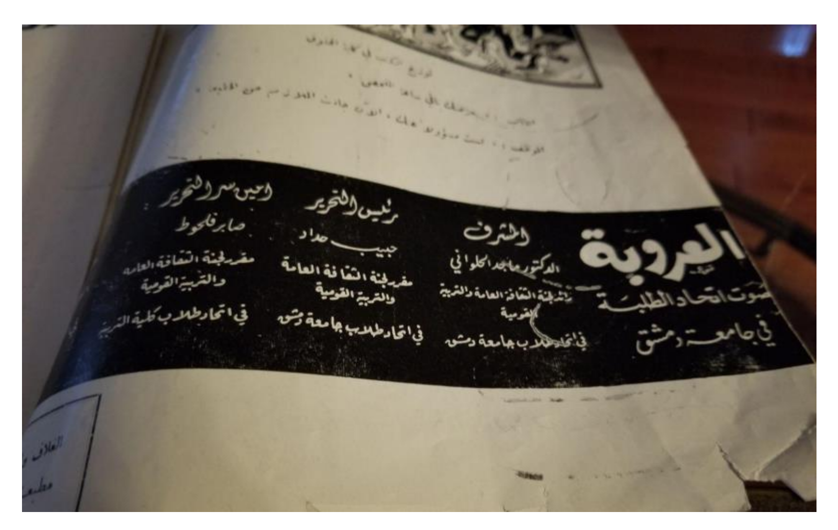
الأخرى التي تساندها السلطة بإشراف غير مباشر من أجهزة الأمن حيث كان ضابط المخابرات النقيب عبد الوهاب الخطيب يتولى بنفسه هذه المهمة. وعلى تلك الصورة كانت سياسات السلطة تجاه انتخابات الاتحاد القومي والمنظمات الشعبية والنقابات حيث وقفت ضدنا وناصرت الأشخاص الذين كانوا يعطون لأنفسهم صفة المستقلين عن أي التزام سياسي. والمفارقة بالغة الدلالة والعبرة أنه في اليوم الأول لوقوع الانفصال كانت أول برقية تذاع من إذاعة دمشق تأييداً للانقلابيين موجهة من السيد عصام طيفور الذي كانت السلطة قد دعمته ليكون رئيس اتحاد طلاب جامعة دمشق كما كان السيد مأمون الكزبري رئيس الاتحاد القومي أول شخص يكلفه الانقلابيون بتشكيل الحكومة الانتقالية!

في تلك الدورة الانتخابية التي أتينا على ذكرها انتخبت مقرراً للجنة الثقافة العامة والتربية القومية في كلية الطب ومن ثم على مستوى الجامعة السورية وبعدها على مستوى الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة، ومن بين الزملاء الطلبة رفاقنا الذين عملوا في تلك المرحلة في لجان الاتحاد المختلفة: سمير كيالي ومحمد علي هاشم وإبراهيم الخير وعلي عوض وحديثة مراد وعادل نعيسة وصابر فلحوط، ودريد لحام رئيس اللجنة الفنية.

لم تتجاوز مهمتي في رئاسة لجنة الثقافة العامة والتربية القومية فترة العام والنصف لكنها كانت كافية كي أتعرف على عدد كبير من الأدباء والشعراء الشباب على مستوى جامعات الجمهورية كما أتاحت لنا اجتماعاتنا الدورية في القاهرة برئاسة السيد كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم في الحكومة المركزية الفرصة المواتية كي نبلغ المسؤولين وجهات نظرنا ومقترحاتنا لمعالجة المشاكل التي تواجه

قطاع التربية والتعليم، كان الدكتور نجيب حشاد رئيس جامعة عين شمس آنذاك مشرفاً عاماً على الاتحاد وتولى أمانة السر السيد عادل طاهر سكرتير المجلس الأعلى لرعاية الشباب والرياضة، أما بصدد رئاسة الاتحاد فقد انتخبنا الطالب في كلية الهندسة في جامعة القاهرة الناصري الاتجاه السيد أحمد حماده. وقد كانت القاهرة كما أسلفنا في فترة الوحدة مركز قيادة حركة التحرر العربية. وعلى الصعيد الطلابي نفسه نشطت روابط الطلبة العرب الموجودة في القاهرة يساندها اتحاد طلاب الجمهورية العربية المتحدة في تأسيس الاتحاد العام للطلبة العرب الذي كان يرأسه الطالب اللبناني البعثي الاتجاه غسان شراره. وقد انضم هذا الاتحاد إلى اتحاد الطلاب العالمي الذي كانت براغ مركزه، وكان الاتحاد الطلابي الذي لم ينضم إلى الاتحاد العام للطلبة العرب هو اتحاد الطلاب التونسيين وكان يرأسه السيد محمد صياح القيادي في الحزب الدستوري الحر التونسي الذي اكتفى بإبداء الرغبة في إقامة مستوى معين من التعاون نظراً لأنه عضو في الاتحاد العالمي الآخر للدول الغربية.

وفيما يتعلق بمهمات لجنة الثقافة العامة والتربية القومية في جامعة دمشق، وضعنا برنامجاً سنوياً يتضمن سلسلة من المحاضرات الفكرية والعلمية في نطاق كل كلية وعلى مستوى الجامعة كذلك نظمنا أكثر من مسابقة في ميدان الشعر والخطابة والأدب، وأصدرنا مجلة فصلية سميناها صوت العروبة تولى الدكتور ماجد الحلواني الأستاذ في كلية الحقوق مهمة الإشراف عليها، وتوليت رئاسة التحرير، والطالب صابر فلحوط سكرتارية التحرير. وكان للسيد سمير كحالة الذي كان يصدر مع والده حبيب كحاله مجلة المضحك المبكي جهد مقدر في تصميم صور الكاريكاتور لمجلة صوت العروبة.



واجه نظام الوحدة تحديات ومؤامرات عديدة فالسياسة الاستعمارية رأت في هذا التطور تهديداً جدياً لاستمرار مصالحها في المنطقة، والرجعية العربية، وعلى رأسها النظام السعودي رأت في الوحدة الخطر المباشر الذي بات يهدد وجودها.

ولَم يمض سوى عامين على قيام الوحدة حتى تقدم الوزراء البعثيون والوحدويون المستقلون المشاركون في الحكومة المركزية باستقالاتهم احتجاجاً على الأسلوب المنتهج في إدارة شؤون البلاد. وهم الأستاذ أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية، والوزراء صلاح الدين البيطار ورياض المالكي، وبشير العظمة وأحمد عبد الكريم وأمين النفوري. ويذكر الأستاذ الحوراني في مذكراته أنه والأستاذ البيطار كانا قد طلبا من السيد علي صبري مدير مكتب الرئيس أن يحدد لهما موعداً لمقابلة الرئيس عبد الناصر، وانتظرا أكثر من شهر دون أي جواب، كما يذكر الدكتور بشير العظمة في مذكراته المعنونة – جيل الهزيمة – أمراً مشابهاً وهو أنه طلب إلى السيد عبد المجيد فريد سكرتير مجلس الوزراء أن يحدد له لقاء مع الرئيس عبد الناصر

لأخذ موافقته على إدراج الخطة المقترحة بشأن السياسة الصحية في الإقليمين، والتي عملت الوزارة عاماً كاملاً على إعدادها، ويذكر الدكتور العظمة مرت عدة شهور دون أي جواب.

وعلى مستوى طلاب الجامعة ركزت أجهزة الأمن نشاطها على مراقبة البعثيين والشيوعيين وكل الذين ينتقدون سياسات النظام. وفي هذه الفترة حصلت معي حادثة تكشف عن طبيعة الأجواء المتشنجة التي كان يتسم بها الوسط الجامعي. وذلك أنه إثر نقاش عادي جرى بيني وبين زميلة لي في الصف من كلية الطب تنتسب إلى حزب التحرير الإسلامي، وأدى إلى شجار غير مبرر. ذهبت تلك الطالبة تستنفر أهل الغيرة والحمية مدعية أنني قد أهنتها وتجاوزت الحدود المفترضة في النقاش. وفي اليوم التالي استنفر الإخوان المسلمون على مستوى كلية الطب وهاجموني معتدين عليَّ بالضرب، كما أن أحدهم لم يتردد في أن يطعنني بسكين حادة في وجهي. وفي اليوم التالي استنفر البعثيون على مستوى الجامعة للدفاع عن كرامة رفيقهم واشتبكوا مع الإخوان المسلمين واستمرت هذه الصدامات يومين متتالين سقط فيها عدد من الجرحى من الجانبين. وقد استغلت إذاعة بغداد هذه الأحداث معلنة أن هذه التظاهرات التي حدثت في الجامعة السورية، وما نجم عنها من صدامات مع رجال الأمن، كان الدافع لها معارضة النظام، وقد نجم عنها مصرع ثلاثة من الطلاب ذكرت اسمي كواحد منهم. في اليوم الثالث على تلك الصدامات أبلغنا السيد عبد الوهاب الخطيب أن السيد عبد الحميد السراج وزير الداخلية يريد أن يلتقي بوفد يضم ثلاثة أشخاص من كل طرف من الطرفين المتخاصمين، وفي اليوم التالي استقبلنا السراج في السراي الحكومي، وكان إلى جانبه السيد محمد

الجراح قائد قوى الأمن الداخلي. وقد أبلغنا ضرورة التوقف عن هذه الصدامات وإعادة الحياة الجامعية إلى طبيعتها، وأن هذه القضية ستحال إلى القضاء للبت فيها. وانتهت الأمور على هذا الشكل كما أن القضاء لم يتابع هذه المسألة.

قبل وقوع الانقلاب بأسبوعين اعتقلت المخابرات نحو عشرة أشخاص منا نحن الطلاب البعثيين في الجامعة وأودعتنا مقرها الكائن في شارع بغداد. وأتذكر هنا أنه يوم وقوع الانفصال الذي لم نكن نتوقع حدوثه بهذه السرعة كان الرفيق ابو علي (حديثه مراد) مستاء لأنه كان بحاجة إلى عدة أيام أخرى ليكمل صياغة المذكرة التي كان يعدها، وهو في السجن، وتتضمن مقترحاته لإصلاح النظام في دولة الوحدة كي يرفعها بعد ذلك إلى المسؤولين في القاهرة.

الفصل الخامس

انهيار الوحدة

كانت أجواء صيف عام 1961 مشحونة بالمشاكل والتحديات التي واجهت الجمهورية العربية المتحدة. أما في نطاق الإقليم الشمالي فكانت الأوضاع تزداد صعوبة والقوى الرجعية على الصعيدين المحلي والإقليمي، بدأت تتحرك بصورة مكشوفة، خاصة بعد عمليات التأميم الواسعة التي أعلنها الرئيس عبد الناصر في شهر تموز من عام 1961. إضافة لكل ذلك فقد تعاقبت على سورية تلك الأيام ثلاث سنوات من الجفاف ضربت فيها المحاصيل الزراعية الأمر الذي أضاف عبئاً آخر على وضع الاقتصاد السوري الذي كان يعاني تراجع الإنتاج في القطاع الصناعي.

وفي هذا السياق علينا ألّا نغفل دور تلك النقمة الصامتة أو المكبوتة التي كان يعيشها ضباط الجيش السوري سواء منهم الذين نقلوا إلى الإقليم الجنوبي دون ممارستهم لأية صلاحيات أو مسؤوليات تذكر، أم الذين ظلوا في ملاك الجيش الأول أي الجيش السوري سابقاً الذين كانوا يشعرون بدورهم أن صلاحياتهم أصبحت شكلية، نتيجة هيمنة زملائهم المصريين وحتى على مستوى قيادة هذا الجيش فقد كانت الصلاحيات، الأكبر لمعاون قائد الجيش الأول الضابط المصري اللواء عبد المحسن أبو النور بينما كان دور قائد الجيش الفريق جمال فيصل السوري ثانوياً كما يعترف بذلك كل من كان يعنيهم الأمر.

كما اشتدت مظاهر الصراع داخل أجهزة النظام الأمنية وأصبحت

مكشوفة للعيان خلال الاشهر الثلاثة التي سبقت وقوع الانفصال. تلك الأجهزة التي أصبحت يلاحق بعضها بعضاً عبر الشوارع وتشتبك أحيانا فيما بينها وعلى مرأى من الناس، بين تلك التي توالي المشير عبد الحكيم عامر نائب رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة الذي عهد إليه في تلك السنة تولي مسؤولية إدارة شؤون الإقليم السوري من جهة، وبين الأجهزة التي ظلت توالي السيد عبد الحميد السراج الذي يتولى هذه المسؤولية بوصفه رئيساً للمجلس التنفيذي ووزيراً للداخلية في الإقليم الشمالي، وقدم استقالته بعد تكليف عامر بتلك المسؤولية من جهة أخرى. فلقد كان هذا الأمر بالنسبة للسراج الذي كان موضع ثقة الرئيس عبد الناصر صادماً ومخيباً للأمل نتيجة خسرانه تلك الثقة التي كان يعتقد أنها لا يمكن أن تضعف أو تتبدل.

صباح يوم الثامن والعشرين من أيلول عام 1961 حدث سادس انقلاب عسكري في حياة سورية بعد الاستقلال عندما أفاق الجميع على صوت إذاعة دمشق يعلن أن الجيش السوري قد قام بانقلاب ضد الحكم القائم ليستعيد الحقوق والكرامة والحريّة لسورية التي سماها الجمهورية العربية السورية. وقد ساد الاعتقاد في البدء أن عبد الحميد السراج قد يكون وراء هذه الحركة الانقلابية، وانتشرت المظاهرات الشعبية في معظم المدن السورية بعضها يستنكر هذا الانقلاب المؤامرة على دولة الوحدة، وبعضها الآخر يؤيد انفصال سورية، وعودتها إلى سابق عهدها دولة مستقلة. ومع تتابع البيانات اتضح أن وراء هذا الانقلاب مجموعة من الضباط الذين استهدفوا ضرب دولة الوحدة بداعي أن النظام لم يستجب للمطالب الشعبية بتصحيح سياساته الخاطئة، واستمرت هيمنة إقليم على إقليم وتسلطه، وغياب الحريات العامة، وتبين فيما بعد أن هؤلاء الضباط

يمثلون في أغلبيتهم البورجوازية السورية الكبيرة التي استهدفتها قرارات التأميم، وقبلها قانون الإصلاح الزراعي، كما تبين أن قائد هذه الحركة الانقلابية هو المقدم عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عبد الحكيم عامر، وكاتم أسراره، ومن بين الضباط الذين شاركوا في التنفيذ العقيد حيدر الكزبري قائد سلاح الهجانة والعميد موفق عصاصة قائد سلاح الطيران، والعقيد هيثم المهايني والعقيد مهيب الهندي قائد القوات في قطنا والمقدم هشام عبد ربه وآخرون.

في اليوم التالي شكل الانقلابيون حكومتهم برئاسة السيد مأمون الكزبري كما اختاروا اللواء عبد الكريم زهر الدين الذي لم يكن له أي دور في الحركة الانقلابية، وعينوه قائداً للجيش والقوات المسلحة بعد ترفيعه إلى رتبة فريق! ولَم تمض سوى ثلاثة أيام على نجاح الانقلاب المذكور حتى تداعى لفيف من السياسيين السوريين من مختلف الأحزاب والتوجهات السياسية لعقد اجتماع في منزل السيد أحمد الشرباتي الذي كان وزيراً للدفاع عام 1948 أي أيام الحرب الصهيونية العربية، وكان سجله حافلاً بالعديد من تهم الفساد والتواطؤ مع الجهات المعادية أثناء تلك الفترة.

شارك في هذا الاجتماع سياسيون من مختلف التوجهات وأصدروا بياناً يبارك الحركة الانفصالية التي قام بها الجيش ويؤيدها ويدعو إلى إعادة بناء الجمهورية العربية السورية بنظامها الديمقراطي. والمستغرب أن يكون من بين المشاركين في هذا الاجتماع والموقعين على البيان قادة وطنيون كبار مثل أكرم الحوراني وصلاح البيطار وجلال السيد وغيرهم، بينما كانت هناك مواقف وطنية مشهودة لعدد من رموز البورجوازية الوطنية التي دأبنا على مهاجمتها في السر والعلن الذي رفضوا التوقيع على بيان الانفصال وفي

مقدمتهم رشدي الكيخيا، وَعَبَد الوهاب حومد، وراتب الحسامي، وعلي بوظو وآخرون.

لقد ترك انقلاب الانفصال كما هو منتظر ردود أفعال عديدة وتداعيات عميقة شملت مختلف الأحزاب السورية بصورة خاصة والجماهير العريضة بصورة عامة. بعض هذه الأحزاب أيد الحركة الانفصالية وبعضها الآخر أدانها، وعدها مؤامرة تقف وراءها قوى الاستعمار والرجعية والصهيونية. وفي هذا المجال لابد أن نتطرق ولو بإيجاز إلى ما جرَّه عهد الانفصال على حزب البعث أي على وحدته الفكرية والسياسية والتنظيمية.

فلقد كان واضحاً منذ اليوم الأول أن هناك موقفين للحزب من الانفصال سواءً على مستوى القيادات أم على مستوى القواعد ولَم يقتصر هذا الوضع على سورية وإنما شمل جميع الأقطار التي توجد فيها منظمات للحزب. فالأستاذان أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار حضرا الاجتماع في بيت السيد الشرباتي، ووقعا على وثيقة الانفصال (الأستاذ البيطار سحب توقيعه في اليوم التالي). أما القيادة القومية التي كانت تقيم آنذاك في بيروت فقد أصدرت بياناً مطولاً هاجم الحركة الانفصالية ورأى أنها جاءت بتخطيط قوى الاستعمار والرجعية وتنفيذهما فهما يعاديان أية خطوة في طريق توحيد الأمة. وطالب البيان الذي حمل نظام الحكم في دولة الوحدة المسؤولية الأساسية فيما آلت إليه تجربة الوحدة نتيجة غياب الديمقراطية ومصادرة حق الشعب في إدارة شؤونه وتقرير مصيره، بالعودة إلى دولة الوحدة، وتصحيح كل هذه الأخطاء والخطايا من داخلها.

هذا الموقف المتعارض بين قيادات الحزب أدى مبكراً إلى خروج العديد من إطاراته وقواعده وتشكيل ما سمي بتنظيم الوحدويين

الاشتراكيين الذي أصبح ملتزماً بالخط الناصري، ومتعاوناً مع النظام الناصري وأجهزته. كما برز داخل جسم الحزب تنظيم آخر عرف بالتنظيم القطري الذي يرفض العودة إلى دولة الوحدة المصرية السورية ويرى أن الطريق الأسلم هو إعادة الوحدة مع أي قطر عربي على أسس سليمة بالاستفادة من دروس التجربة وعبرها.

كما أن الأستاذ أكرم الحوراني غادر حزب البعث بتركيبته القومية القائمة آنذاك واستعاد معظم قيادات الحزب العربي الاشتراكي وكوادره قبل الاندماج مع حزب البعث في عام 1953، وانضم إليه في هذا الوقت شخصيات قيادية تاريخية كانت أساساً في حزب البعث مثل الدكتور وهيب الغانم، والدكتور فيصل الركبي، والأستاذ عبد البر عيون السود، وغيرهم. وقد اتخذ هذا التجمع الجديد اسماً جديداً له هو منظمة الاشتراكيين العرب التي انقسمت بدورها فيما بعد أي بعد الانقلاب الذي قام به حافظ الأسد إلى جماعتين: جماعة الداخل التي يرأسها عبد الغني قنوت التي شاركت في النظام الأسدي ومجموعة أخرى كانت أغلب قياداتها تقيم في الخارج برئاسة الأستاذ أكرم الحوراني، وكانت على الدوام في مقدمة القوى الوطنية المعارضة لنظام الاستبداد الشمولي الذي حكم سورية منذ نهاية عام 1970 وحتى الوقت الحاضر.

في ذلك الوقت، أي بعد وقوع الانفصال، كنت في السنة الثالثة في كلية الطب، وكنت أقيم في غرفة صغيرة على سطح أحد المنازل في شارع القصور بدمشق. وكان منزل الأستاذ أكرم الحوراني المستأجر في نفس الشارع، وكنت بين الحين والآخر أقوم بزيارته فأجد عنده العديد من كوادر الحزب والسياسيين المستقلين. وكنت مثل غيري أركز دوماً على السؤال الذي كان يشكل آنذاك هاجساً مقلقاً لكل

أبناء الشعب السوري وهو: إلى أين يمضي حكم الانفصال الذي جاء يحمل شعارات الحرية والديمقراطية، وكرامة المواطن، بينما كانت الإنجازات الفعلية لثاني حكومة أتت بعد وقوع الانفصال أي حكومة معروف الدواليبي إلغاء مراسيم التأميم وإعادة الشركات إلى أصحابها والعودة لمراجعة قانون الإصلاح الزراعي. فهل يمكن أن تكون إعادة الحريات الصحفية، وحريات الأحزاب وحق التظاهر. ثمناً لتلك التراجعات الاقتصادية والاجتماعية؟ كان الأستاذ أكرم الحوراني يبرر مواقف التأييد للوضع الجديد بأنه لا بد من سلوك هذا الطريق الانتقالي فلا حل غيره. وكان يردد في هذا السياق القول المتداول وهو أن المريض الذي كسرت ساقه وجبر الكسر بطريقة خاطئة، فلابد من إعادة كسر هذا الساق في مكان التجبير الخطأ وإصلاحه من جديد بطريقة صحيحة.

في هذه الفترة كان وضعنا نحن الطلبة البعثيين، سوريين وغير سوريين، في الجامعة السورية مشتتاً تنازعه مختلف الميول والاتجاهات والقناعات. وعندما انتقلت القيادة القومية بعد الانفصال من بيروت إلى دمشق أخذنا نتردد بين الحين والآخر على الأستاذ ميشيل عفلق في منزله في حي المزرعة، نحاوره، ونستمع منه إلى جوابه على سؤالنا الدائم وهو: ما العمل تجاه الأوضاع المستجدة؟

لفت نظري في العديد من تلك اللقاءات التي كانت تتم دون موعد مسبق، أننا عندما نصل إلى منزل الأستاذ غالباً ما نجد عنده قياديين من تنظيم الحزب في العراق الذين تعرفت عليهم آنذاك مثل الدكتور سعدون حمادي، وفيصل حبيب الخيزران وشفيق الكمالي، وكريم الشيخلي، وطالب شبيب، وحازم جواد، وهاني الفكيكي وعلي صالح

السعدي، وحمدي عبد المجيد وغيرهم. ولَم أكن أستطيع تفسير هذه الظاهرة في حينه الا بعد انقضاء عدة أشهر حينما علمت أن الحزب في تلك المرحلة قد ألقى بالحمل على تنظيمه في العراق كي يكون الجناح الذي ينهض بالحزب من كبوته، ومتاعبه خاصة فيما يتعلق بإعادة تنظيم الحزب في القطر السوري. وبالفعل فقد نهض الحزب بهذه المسؤولية، كما سنرى لاحقاً، سواء ما تعلق بإعادة تنظيم الحزب في القطر السوري، أو عندما وصل إلى السلطة في أعقاب ثورة الثامن من شباط عام 1963 التي أجهضت بعد أشهر وقبل إكمال عامها الأول.

في أحد الايام عزمت على زيارة الأستاذ عفلق لوحدي. ذهبت إلى منزله وقرعت الباب فلم أجد أحداً. نزلت من الطابق الثاني، وسرت باتجاه ساحة المزرعة لأخذ الباص من هناك كي أعود أدراجي. وفي الطريق إلى هناك التقيت الأستاذ بمشيته الهادئة التي اعتاد عليها. أخبرته بأني كنت قادماً لزيارته ولَم أجده في المنزل. أجابني بأنه قادم من المستوصف الموجود في ساحة المزرعة والتابع لمديرية صحة دمشق حيث أجرت له زوجته الطبيبة الموظفة هناك بعض التحاليل والاختبارات الضرورية. قلت معلقاً إن شاء الله تكون النتائج جيدة وعادية. طلب مني أن أعود معه إلى المنزل، وهناك كانت جلسة مطولة امتدت حوالي الساعتين تناول الحديث فيها أوضاع المنطقة بصورة عامة، وأوضاع الحزب بصورة خاصة. بعد ذلك، قال الأستاذ: لا شك أنك علمت بانعقاد المؤتمر القومي الخامس للحزب قبل أسبوعين في حمص (عقد المؤتمر في منزل المهندس نادر الأتاسي شقيق الدكتور جمال الأتاسي)، وأود أن أطلعك على القرارات التي اتخذها. وتناول من جيبه ورقة مطوية، فتحها، فكانت ورقة متوسطة الحجم، ومسطرة والقرارات مكتوبة

بخط اليد ولا يتجاوز حجمها صفحة ونصف. وكان أهم تلك القرارات التي ماتزال تسعفني بها الذاكرة: قرار بإدانة حكم الانفصال وما يمثله من أخطار على قضايا الأمة المركزية، وقرار بشأن إعادة الوحدة بين سورية ومصر على أسس ديمقراطية تكفل استمرارها، وقرار بإنهاء حكم عبد الكريم قاسم بعد أن أعلن الحزب في العراق جاهزيته لتنفيذ هذه المهمة، وقرار بإعادة التنظيم في القطر العربي السوري، وقد شكلت القيادة القومية لجنة خماسية لهذه المهمة مكونة من الرفاق: علي صالح السعدي وحمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي وشبلي العيسمي والوليد طالب. وقرار يعلن أن الأستاذ أكرم الحوراني والقيادات التي سارت معه لم يعد لهم علاقة بالحزب.

سألت الأستاذ في البداية عن الكيفية التي تسجل فيها قرارات المؤتمر بخط اليد، وعلى ورقة بسيطة. أفلا يخشى أن تضيع مثل هذه الورقة وأن يؤدي الاعتماد على الذاكرة بعد ذلك إلى عدم الدقة عند إعادة صياغتها من جديد. أجابني مبتسماً بقوله لا إن هذه الطريقة تضمن سريتها وعدم تسربها إلى جهات معادية. أردت استرجاع هذه الواقعة هنا للتدليل على بساطة وصدق وسائل النضال الوطني والحزبي وأساليبهما في تلك المرحلة التي كان الإنسان الفرد أداتها الأساسية. وكلما تذكرتها ربطتها بواقعة أخرى أوردها السيد هاني الفكيكي في كتابه – أوكار الهزيمة – وهي أنه بعد انفضاض أعمال المؤتمر القومي الخامس كلفته القيادة القومية هو وعلي صالح السعدي، الأمين القطري للحزب في العراق آنذاك، بالسفر إلى القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الناصر وإطلاعه على قرارات المؤتمر الخامس السياسية بهدف التمهيد لمرحلة جديدة في العلاقة بين الحزب وَعَبَد الناصر، وأن الحزب يتأهب في وقت قريب لاستلام

السلطة في العراق، وهو يأمل أن تكون هناك تجربة جديدة للوحدة تتجاوز كل أخطاء الماضي وربما تشمل ثلاثة أقطار لا قطرين فحسب. ويروي السيد الفكيكي عندما ذهبا إلى مقابلة الرئيس في الموعد المحدد في مقر رئاسة الجمهورية في مصر الجديدة فضَّلا أن يصعدا مشياً على الأدراج إلى الطابق الثالث حيث مكتب الرئيس وتهيبا استخدام المصعد الكهربائي لأنه لم تكن بعد مثل هذه المصاعد في دمشق أو بغداد.

هكذا كان نضال الحركات السياسية وأحزابها في مختلف أقطار الوطن العربي في خمسينيات القرن الماضي وستينياته إذ تعتمد أساساً على العامل البشري بما كان يتميز به من وعي حماسي عفوي وإرادة التضحية والعطاء والتسابق على أداء الواجب. وقد أخذت هذه الصورة المحفزة تتغير منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وعلى امتداد الوطن الكبير إذ انتهى عصر الثورة وجاء عصر الثروة. لذا وجدنا أن دور الأحزاب الوطنية في أقطارنا أخذ بالتراجع والانكفاء لمصلحة رأس المال الذي أخذ يشكل الحركات السياسية ويستأثر بالسلطة وكيلاً لرأس المال المحلي حليف رأس المال العالمي وامتداداً له ولشركاته المتعددة الجنسية.

كانت الجامعة السورية خلال سنوات الانفصال القاعدة الرئيسة لنشاطات المعارضة العلنية، ومنطلق الاحتجاجات والمظاهرات ضد النظام القائم، وكانت ما تسمى بقوات مكافحة الشغب، وأحياناً تستدعي بعض فصائل الجيش لمساعدتها، تستخدم في منعنا من الخروج من الجامعة باتجاه المدينة إذ كان هدفنا الوصول إلى البرلمان وسراي الحكومة. كانت قوات الأمن تستخدم الهراوات والغازات المسيلة للدموع ومع ذلك كنّا نتقدم غير مبالين ولا هيابين لثقتنا أن

تلك القوات لن تستخدم الرصاص الحي في مواجهتنا، ولا يفوتني هنا الا أن أستعيد ذلك الدور القيادي الشجاع الذي كان يضطلع به الرفيق سركيس سركيس الذي كان يتصدر الكثير من تلك المظاهرات بصدره العاري هاتفاً وهو يتقدم نحو قوات الجيش والأمن: جيش وشعب، وشعب وجيش. الأمر الذي كان يستثير الحرص والإحساس الوطني لدى تلك القوات ويردعها عن ارتكاب أية حماقات ضد أشقائها في الوطن.

في الأشهر الستة الأخيرة من حكم الانفصال توالت الأزمات وانتشرت الفوضى في الإدارة وفي تسيير شؤون البلاد بصورة عامة خاصةً بعد أن نفذت مجموعة ضباط الانفصال انقلاباً في داخلها بهدف تحسين العلاقات مع عبد الناصر وكان من نتيجته تنحية عبد الكريم النحلاوي والمجموعة الملتصقة به وطردهم خارج البلاد. وأعقب ذلك إرسال عدة وفود من هؤلاء الضباط بصورة سرية للقاء الرئيس عبد الناصر من أجل هذا الهدف لكن دون جدوى. كان الوضع ينذر بالمزيد من الأزمات للنظام القائم. وكانت آخر المحاولات في مد عمر الانفصال ومواصلة الجهود لتحسين العلاقة مع النظام الناصري، تشكيل حكومة جديدة في الأشهر الستة الأخيرة من حكم الانفصال برئاسة الدكتور بشير العظمة شارك فيها الاشتراكيون العرب وشخصيات مستقلة مشهود لها بالكفاءة والنزاهة. لكن لم تكد تمضي الأشهر الأولى من عمر هذه الوزارة حتى وجدت نفسها تواجه العراقيل التي تضعها أمامها الكتل المهيمنة في البرلمان وكذلك رئيس الجمهورية السيد ناظم القدسي الذي كان أحد زعماء حزب الشعب. فاضطر الدكتور العظمة إلى تقديم استقالة حكومته فتشكلت بعدها آخر حكومة في عهد الانفصال برئاسة السيد خالد العظم.

كان الدكتور بشير العظمة أستاذنا في كلية الطب ورئيس قسم الأمراض الصدرية، وكان على قدر عال من الكفاءة والخبرة والإخلاص في العمل. كما كان يسارياً في اتجاهه السياسي. وقد سبق لنا أن جئنا على ذكر بعض جهوده حين تولى مسؤولية وزارة الصحة في الحكومة الاتحادية وكيف كان مصير تلك الخطة الشاملة التي وضعها لتطوير خدمات القطاع الصحي في الإقليمين. أذكر هنا أنه بعد انتهاء مهام الدكتور بشير العظمة في الوزارة الاتحادية وعودته إلى عمله الأساسي كأستاذ في كلية الطب كنت ألتقيه في مكتبه بين الحين والآخر وأتبادل أطراف الحديث معه حول الأوضاع السياسية في بلدنا وإلى أين تتجه الأمور. وفي كثير من الأحيان كنت أواجهه في نهاية لقاءاتنا بنفس السؤال: ترى أي الموقعين أحب إلى قلبك: وجودك في الوزارة وفي المجال السياسي أم في الجامعة وممارسة مهنتك كأستاذ؟ فكان يجيبني مازحاً وبصورة غير مباشرة: أنا وأنت ربما يعدُّنا الآخرون أطباء في عالم السياسة، وسياسيين في عالم الطب، ويختم جوابه بقول المتنبي: فعلى أي جانبيك تميل.

في صيف عام 1962 أنهيت السنة السادسة من دراستنا في كلية الطب. وكان علينا أن نمضي السنة الأخيرة وهي سنة تمرين في أحد المشافي التابعة لوزارة الصحة. في ذلك الوقت شجعني بعض الأصدقاء على أن أمضي سنة التمرين في مستشفى المطلع أي مستشفى أوغستا فكتوريا في القدس حيث تستخدم اللغة الإنكليزية ما يؤهلني بصورة أفضل لتحقيق ما أتطلع اليه، فيما بعد، أي متابعة التخصص في الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا ما فعلته فقد زرت القدس، وكانت هذه للأسف المرة الوحيدة التي أراها، وقابلت مدير المستشفى المذكور الذي وافق على قبولي كطبيب متمرن لمدة

عام. رجعت إلى دمشق لجلب أمتعتي وحاجاتي الضرورية للعودة إلى القدس خلال أيام كما اتفقت مع مدير المستشفى. غير أن الأمور سارت في اتجاه أخر، فبعد وصولي إلى دمشق، وجدت وزارة الصحة قد عينتني مع الدفعة الأولى من الأطباء المتمرنين في مستشفى المجتهد في مدينة دمشق. أبرقت لمدير مستشفى المطلع شاكراً ومعتذراً، وباشرت التمرين في مستشفى المجتهد، وكنت متفائلاً أن الأمور ستسير على خير ما يرام خاصة أن أقرب الزملاء إلى قلبي كانوا في نفس الدفعة، أذكر منهم الدكتور مصطفى سلاخو، والدكتورة فضلو أبو عسلي، وآخرين.

بعد فترة وجيزة من عملنا في المستشفى المذكور، جاء لزيارتي الرفيق حديثة مراد وأخبرني أنه قد أعيد تنظيمي في الحزب، وأنني أحمل الرقم 512 وزودني بأسماء وعناوين الخلية الحزبية التي أصبحت مسؤولاً عنها. علمت آنذاك أن مجموع الحزبيين السابقين الذين أعيد تنظيمهم لا يتجاوز 650 عضواً في مجموع المحافظات السورية، أتذكر هنا أن بعض الضباط البعثيين المسرّحين كانوا يترددون لزيارتنا في المستشفى مساء أي بعد انتهاء العمل، وكنا نستقبلهم بكل ترحاب أنا ومصطفى، وفضلو، ولفت نظري في إحدى تلك الزيارات أن الرائد البعثي المسرح حافظ الأسد زارنا بصحبة النقيب الناصري المسرح حسن دباح الأمر الذي كان يوحي بأن هناك توافقاً قد حصل بين الجانبين: أي الناصريين والبعثيين إزاء حدث كبير يخص حاضر سورية ومستقبلها.!

الفصل السادس

ثورة الثامن من آذار

في الثامن من شباط عام1963 قام حزب البعث في العراق بثورة أنهت حكم عبد الكريم قاسم وجاء البعثيون بعبد السلام عارف، إلى منصب رئاسة الجمهورية، ولم يكن له أي دور يذكر في هذه الثورة، وذلك نظراً لماضيه ودوره في ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958. تولى البعثيون بمشاركة عدد من المستقلين تشكيل الحكومة في العهد الجديد. كانت ثورة شباط هذه بيضة القبان في الصراع الدائر بين القوى السياسية التي تتسابق لإنهاء حكم الانفصال في سورية بتعزيزها دور الحزب في هذا الصراع الصامت تحت سطح ما يلحظ من لقاءات وتحالفات بين القوى الوحدوية في سورية.

لقد أنهت ثورة الثامن من شباط نظام قاسم الذي كان يدعمه الشيوعيون العراقيون، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاتحاد الوطني، وقطاع واسع من العمال والفلاحين والطبقات المحرومة التي استفادت من السياسات والإصلاحات التي قام بها هذا النظام وفي مقدمتها: وضع يد الدولة على مناطق آبار النفط التي لم تستثمر بعد، وقوانين الإصلاح الزراعي، وتدعيم حقوق المرأة العراقية ودورها في المجتمع، ومساندة الثورة الجزائرية، والتحالف مع المعسكر الاشتراكي. غير أن نظام قاسم كما أسلفنا أدار ظهره لأية خطوات وحدوية أو تنسيقية مع الجمهورية العربية المتحدة، واتسمت العلاقات الثنائية بينهما بالمزيد من التوتر تارة والأعمال العدائية تارة أخرى. ونتيجة انحياز الشيوعيين المطلق إلى جانب النظام في هذا

الصراع، استشرت، كما لم يشهده تاريخ العراق من قبل، حملات التصفية المتبادلة بين أجهزة نظام قاسم والشيوعيين وحلفائهم من جهة، وبين البعثيين والناصريين والوحدويين من جهة أخرى. تلك الحملات الدموية التصفوية المستمرة بين القوى الوطنية العراقية التي ميزت تاريخ العراق الحديث. نذكر هنا على سبيل المثال التمرد الذي قاده العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل وكركوك في آذار من عام 1959 بهدف إصلاح مسيرة ثورة تموز الذي انتهى بفشل تلك المحاولة وإعدام العقيد الشواف والعقيد رفعت الحاج سري مع عدد كبير من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار.

في الثامن من آذار عام 1963 أي بعد مرور شهر واحد على ثورة شباط في العراق قام تحالف الضباط البعثيين والناصريين والمستقلين بحركتهم الانقلابية في سورية التي أطاحت بحكم الانفصال وأعلنت أهدافها في إعادة سورية للاضطلاع بدورها المعهود تجاه قضايا الأمة المركزية، وفي المقدمة منها بناء وحدة ثلاثية على أسس صحيحة بين مصر وسورية والعراق. ومما يؤسف له، أنه منذ اليوم الأول لقيام ثورة آذار وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الأستاذ صلاح الدين البيطار التي ضمت البعثيين وكيانات الناصريين الثلاثة (الجبهة العربية المتحدة، والوحدويين الاشتراكيين، والقوميين العرب، ومستقلين)، بدأت المشاكل والخلافات تظهر بين هذه الأطراف حول مهمات اليوم والغد التي تواجه العهد الجديد التي تظهر كم كانت الثقة مزعزعة بينها. فالناصريون أعلنوا أن على الوضع الجديد أن يعلن مباشرة العودة إلى كيان الجمهورية العربية بإقليميها حتى أن السيد جهاد ضاحي مثلا، عضو قيادة حركة القوميين العرب والمُعّين وزيراً للمواصلات، رفض منذ اليوم الأول

الدخول إلى مكتبه قبل أن ينزل علم الجمهورية العربية السورية، ويرفع مكانه علم الجمهورية العربية المتحدة.! وقبل الوصول إلى مرحلة الصدام المباشر بين هذه القوى الوطنية الوحدوية واسترجاع طبيعة المناخ الذي كانت تجري فيه محادثات القاهرة بين وفود الأقطار الثلاثة للاتفاق على صيغة الوحدة الاتحادية التي تبناها الحزب وتوقيع ميثاق 17 نيسان، لابد من التذكير بتلك الواقعة بالغة الدلالة التي ظلت في نطاق محدد غير معلن، وكان يراد لها أن تنفذ في الأيام الثلاثة الأولى التي أعقبت الثامن من آذار. فقد أصدر مجلس قيادة الثورة الذي أعلن عنه في اليوم الأول، وترأسه الفريق لؤي الأتاسي قراراً في اليوم التالي بتشكيل الحكومة برئاسة الأستاذ صلاح الدين البيطار، وآخر بتسمية القيادة الجديدة للجيش والقوات المسلحة، وتعيين العميد محمد الصوفي (ناصري الاتجاه) وزيراً للدفاع، بعد ترفيعه إلى رتبة فريق، كما عين العقيد زياد الحريري المستقل بعد أن رُفِّع إلى رتبة لواء رئيساً للأركان العامة، واللواء راشد القطيني الناصري نائباً لرئيس الأركان العامة. غير أن الفريق الصوفي لم يصل إلى دمشق إلا بعد ثلاثة أيام، وتبين لاحقاً أنه كان يجري اتصالات بقطعات من الجيش موجودة في المنطقة الوسطى وحلب والساحل في محاولة للقيام بانقلاب يجهض حركة الثامن من آذار ويأتي بالناصريين منفردين إلى السلطة.

التقت الوفود الثلاثة الممثلة للجمهورية العربية المتحدة وسورية والعراق في القاهرة في الفترة الواقعة ما بين السادس والسادس عشر من شهر نيسان/أبريل، وأصدرت بنتيجة اجتماعاتها مشروع دستور الوحدة الاتحادية بين الأقطار الثلاثة، والبرنامج التنفيذي الذي يتضمن الخطوات العملية لإقامة هذه الوحدة.

إن العودة لاستعراض الأجواء التي دارت فيها محادثات الوحدة وما أعقبها من أحداث، إنما تكشف عن حقيقتين أمكن تأكيد صحتهما إثر التطورات المتتالية التي انتهت بانهيار تلك المحادثات. أما الحقيقة الأولى فتتعلق بمستوى وعي تلك القيادات السياسية، ومدى قناعتها بتوفير كل المقومات التي تجعل من دولة الوحدة المنشودة دولة ديمقراطية عصرية منيعة في وجه كل التحديات التي تواجهها في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، وقابلة لتكون مركز جذب للأقطار العربية الأخرى. أما الحقيقة الثانية فتتعلق بتزعزع الثقة بين هذه الأطراف الثلاثة، ومدى استفادتها من دروس التجارب السابقة، وأهم من ذلك مدى إيمانها بدور شعوبها في تقرير مصيرها وصنع مستقبلها.

لم تمض سوى ثلاثة أشهر على تلك المحادثات حتى قام الناصريون بمحاولة انقلابية في عزِّ نهار الثامن عشر من شهر تموز/يوليو 1963 إذ هاجموا مبنى الأركان العامة وحركوا بعض قطعات الجيش المحيطة بالعاصمة لكن تلك المحاولة التي كان يقودها العقيد جاسم علوان، واللواء المتقاعد محمد الجراح، واللواء راشد القطيني، والمقدم رائف المعري، والعقيد هشام شبيب، والمقدم محمد نبهان، وآخرون أحبطت في مهدها. وبعد أيام معدودة من تلك المحاولة الفاشلة، وفي ذكرى ثورة الثالث والعشرين من تموز المصرية وكما هو معتاد ألقى عبد الناصر خطاباً حماسياً هاجم فيه بشدة حزب البعث المتسلط من وجهة نظره على الشعب في كل من سورية والعراق، واتهمه بأنه غير جاد في تحقيق الوحدة التي وقعت على ميثاقها الأقطار الثلاثة وأنهى خطابه بإعلان انسحاب مصر من هذا الميثاق.!

هكذا انتهت إذن مفاوضات الوحدة الثلاثية إلى الفشل. وأعترف هنا أن التيار الغالب في حزبنا كان يتخوف من أن تعيد هذه التجربة

الوحدوية الجديدة تسلط النظام الناصري على كل من سورية والعراق وتصفية الحياة الديمقراطية النسبية والعودة بالأوضاع إلى ما كانت عليه في التجربة السابقة. وكانت نفس المواقف من التشكيك وعدم الثقة تبادلنا إياها المجموعات الناصرية أيضاً! لذا كنّا نحن البعثيين بصورة عامة متحمسين للتخلص من القوى الناصرية المشاركة لنا في الحكم سواء في سورية أم في العراق. وكنا نرى في مواقف بعض القيادات الحزبية التي تتسم بالصبروالأناة وطول البال في التعامل مع القوى الناصرية والوحدوية نوعاً من التهاون والتفريط والخروج عن مواقف الحزب الرسمية. لذا وما يدعو للأسف أننا كنّا نقيّم مواقف اللواء محمد عمران عضو القيادة القومية، وعضو مجلس قيادة الثورة، آنذاك، بالتواطؤ مع عبد الناصر والناصريين ضد مصلحة الحزب. هذا الأمر الذي يستعرضه اللواء عمران بقدر كبير من الموضوعية في كتابه – تجربتي في الثورة – الذي ألفه في منفاه قبل أن يغتاله نظام حافظ الأسد في مدينة طرابلس اللبنانية.

بعد انسحاب مصر من مشروع الوحدة الثلاثية اتجه النظامان في العراق وسورية إلى السير في طريق توحيد البلدين فكانت أول خطوة في هذا السبيل الإعلان عن الوحدة العسكرية بين الجيشين، ولكن تطور الأحداث المتلاحقة وضع حداً لإمكانية تحقيق هذا الهدف القومي المصيري نتيجة الانقلاب الذي قام به عبد السلام عارف بعد عدة أشهر ضد السلطة التي كان يقودها الحزب. وفي تاريخنا المعاصر سيظل عام 1963 العام الذي يسجل إجهاض آخر محاولات الوحدة العربية الجادة وفشلها، إذ توالت بعد ذلك التراجعات والهزائم والنكبات التي قادت إلى الانهيارات، ما أوصل الوضع العربي إلى الحال التي هو عليها اليوم.

هكذا فإن موضوعة ضرورة تجاوز أو تأجيل التناقضات الثانوية بين القوى الوطنية والتقدمية في مواجهة التناقضات الرئيسة مع القوى المعادية، والتركيز على الأهداف المرحلية والمهمات الانتقالية لم توضع موضع التطبيق، وبقيت شعاراً يردد في المناسبات، ويستعاد في المؤتمرات بالنسبة للغالبية العظمى من قوى حركة التحرر العربية، وفي طليعتها مع الأسف قوى الثورة الفلسطينية.

انعكس الصدام الناشئ بين سورية ومصر بطبيعة الحال على الوضع في العراق، اذ بدأت الخلافات تظهر للعلن بين الحزب من جهة، وعبد السلام عارف ومعه مجموعة من الضباط الناصريين والمستقلين وعدد آخر من الضباط الذين كانوا يحسبون على البعث مثل طاهر يحيى ورشيد مصلح وحردان التكريتي وآخرين من جهة ثانية الذين شاركوا بالانقلاب على الحزب. وكانت تصرفات الحرس القومي غير المنضبطة العامل الإضافي في تصعيد النقمة الشعبية التي استغلها الانقلابيون للادعاء بأنهم قاموا بحركتهم لتصحيح الأوضاع وإعادة الأمن والنظام وسلطة الدولة. ففي يوم الثالث عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عام 1963 انعقد في بغداد المؤتمر القطري الاستثنائي للحزب، وقد هيمن عليه العسكريون إذ تجاوز عدد المشاركين فيه الصيغة النظامية. وقد قرر المؤتمر المذكور حل القيادة القطرية، وإبعاد أعضائها خارج العراق سواء منهم من كانوا يحسبون على اليسار مثل علي صالح السعدي ومنذر الونداوي وهاني الفكيكي وحمدي عبد المجيد أم ممن يحسبون على خط الاعتدال مثل حازم جواد وطالب شبيب وَعَبَد الكريم الشيخلي.

أعقب انقلاب عارف الذي عرف بـ"الردة التشرينية" في العراق انعقاد المؤتمر القومي السابع في دمشق في شباط/فبراير عام 1964

وركز على دراسة أسباب إجهاض تجربة الحزب في العراق واتخذ القرارات المناسبة لمعالجة الوضع المستجد منها إدانة الانقلاب، وفصل قيادة الحزب في العراق باعتبارها مسؤولة من حيث النتيجة عن سقوط النظام، واتخذ المؤتمر قراراً بعدم شرعية المؤتمر القطري العراقي الذي لم يكن مؤتمراً نظامياً. وتعيين قيادة جديدة مؤقتة لإعادة تنظيم الحزب في العراق. كما قرر المؤتمر إدخال مادة جديدة على النظام الداخلي للحزب تنص على أنه "إذا قررت القيادة القومية حل القيادة القطرية في القطر الذي يقود فيه الحزب السلطة، فينبغي اتخاذ هذا الإجراء أمام المؤتمر القطري الذي يقوم بانتخاب قيادة جديدة وذلك للحيلولة دون بقاء القطر الذي يقود فيه الحزب تصبح الدولة في حالة فراغ قد تطول دونما سلطة".

في صيف عام 1963 وبعد تخرجي من كلية الطب تقدمت بطلب للعمل في وزارة الصحة، وبعد عدة أيام استدعاني الرفيق الدكتور إبراهيم ماخوس الذي كان يشغل منصب وزير الصحة في أول حكومة تُشكّل بعد ثورة الثامن من آذار وقال لي: إن العادة هي تعيين المتخرجين الجدد في أرياف المحافظات، ولكن قيادة الحزب طلبت مني إذا كان بالإمكان تعيينك في مدينة دمشق أو محافظة لواء دمشق للإفادة من جهودك في العمل الحزبي خارج نطاق عملك الوظيفي. وأضاف: ولقد وجدت لهذا الموضوع حلاً وسطاً وهو تعيينك طبيباً سياراً في محافظة لواء دمشق في الغوطة الشرقية كي تقدم الخدمات الطبية لسكان الريف هناك في مستوصفي ناحيتي النشابية والضمير وأن تساهم بعد انتهاء دوامك الرسمي في النشاط الحزبي في التواصل مع الفلاحين والبدو في تلك المنطقة. استوضحت منه عن مهمة الطبيب السيار حيث كانت تلك أول مرة أسمع بهذه التسمية. فأوضح

لي إن الطبيب السيار هو الذي تضع وزارة الصحة تحت تصرفه سيارة وسائق كي يتمكن من التنقل بين المراكز الصحية المسؤول عنها والعودة به في نهاية الدوام إلى مكان سكنه في دمشق. شكرت السيد الوزير على ثقته وباشرت العمل في اليوم التالي وخصصت كل أسبوع ثلاثة أيام لمستوصف الضمير ومثلها لمستوصف النشابية. كنت أنطلق كل صباح في حوالي الساعة السابعة حتى أستطيع معالجة العدد الأكبر من المرضى الذين يتجاوزون الأربعين يومياً. وكنت بعد الدوام الرسمي أشارك القيادات الحزبية المسؤولة في القيام بجولات على الفلاحين والبدو في قراهم ومضاربهم ونقدم لهم الخدمات والإرشادات الصحية واللقاحات، وكذلك التوعية والتوجيه السياسي. وفي العديد من تلك الجولات التي نذهب فيها بعيداً في عمق بادية الشام سواء في اتجاه التنف والرطبة أم فيما بعد بحيرة العتيبه حيث نمضي الليل مع السكان، وكنّا نضطر للمبيت عندهم.

أمضيت في عملي طبيباً سياراً أقل من عام واحد، اذ في مطلع صيف عام 1964 عندما أصدرت الحكومة قرارات التأميم المعروفة فوجئت بسماع اسمي من الإذاعة الرسمية بأنني عينت مديراً لشركة الصناعة الدوائية السورية (تاميكو). وكانت آنذاك مؤسسة متواضعة الإمكانيات لجهة حجم العاملين فيها الذين لا يتجاوز عددهم عشرين شخصاً أو لجهة إنتاجها المقتصر على الأسبيرين والسولفا ومهدئات السعال وبعض المضادات الحيوية.

في مطلع عام 1965 جرت الانتخابات الحزبية في القطر السوري التي تمر كما هو معروف بعدة مراحل من القاعدة حتى القيادة القطرية. فانتخبت أولاً عضواً في قيادة فرع الأطراف التي كانت تضم سبعة أعضاء هم بالإضافة لي: عبد الله الأحمر، نظمي فلوح، نايف

نوفل، خالد عبد الرحيم، علي الدالاتي، كمال حامد. وقد كلفت بمهمة المكتب الثقافي.

في آذار من عام 1965 انعقد المؤتمر القطري الثاني، وقد شاركت فيه باعتبار أن أعضاء قيادات فروع الحزب في المحافظات هم أعضاء طبيعيون في هذا المؤتمر. وبانتخاب القيادة القطرية الجديدة في نهاية أعمال هذا المؤتمر انتخبت عضواً فيها، وقد ضمت الرفاق: "أمين الحافظ، نورالدين الأتاسي، صلاح جديد، يوسف زعيّن، حبيب حداد، حمد عبيد، مصطفى رستم، محمد الزعبي، جميل شيا، الوليد طالب، عدنان شومان". وقد تسلمت بوصفي عضواً متفرغاً في هذه القيادة مكتب المنظمات الشعبية الذي يتولى الإشراف على اتحادات المعلمين والطلبة والنساء والحرفيين.

انعقد المؤتمر القومي الثامن للحزب في شهر نيسان عام 1965 في دمشق. وشهد صراعاً حاداً بين أعضاء القيادة القطرية السورية من جهة ومعظم أعضاء القيادة القومية من جهة أخرى. وقد تمحور الخلاف بين القيادتين على القضايا التالية:

أولاً: طرحت القيادة القومية مشروع دليل نظري جديد للحزب بديلاً عن المنطلقات النظرية التي كان قد أقرها المؤتمر القومي السادس وبنتيجة النقاش رفض المؤتمر بأغلبيته مشروع هذا الدليل البديل.

ثانياً: ركزت القيادة القومية على أن التنمية الاقتصادية في القطر الذي يحكمه الحزب ينبغي أن تكون لها الأولية على سياسات التأميم، وخطوات التحويل الاشتراكي، وكان المفهوم من ذلك المراجعة وإمكانية إعادة النظر في الخطوات التي اتخذت في هذا المجال. وقد كنت من بين أعضاء المؤتمر المتحمسين الذين عارضوا الاقتراح. والواقع أن المسألة أخذت هنا طابع الخلاف الحاد الذي لا

مبرر له، إذ لا يمكن لاقتصاد ضعيف في أي من بلدان العالم الثالث سواء من حيث وضع القطاع العام أم الخاص أن ينجح في بناء نظام اشتراكي إلا على قاعدة تنمية شاملة في الميادين كلها.

ثالثاً: وقد قدنا نحن أعضاء القيادة القطرية السورية في المؤتمر، من خلال مناقشة التقرير السياسي، هجوماً مركزاً على قرار قيادة الحزب القومية بحل الحزب في القطر السوري، كشرط من شروط عبد الناصر بإلغاء الأحزاب في سورية للقبول بالوحدة بين القطرين، وما جره هذا الإجراء من نتائج سلبية خطيرة على كيان دولة الوحدة أولاً، وعلى وضع الحزب في سورية الذي تشظى نتيجة ذلك إلى عدة تيارات وتنظيمات. واقترحنا على المؤتمر أن يتخذ قراراً وإن كان متأخراً بإدانة هذا الإجراء والقيادة التي اتخذته.

قلنا: إن معظم أعضاء القيادة القومية المشاركين في المؤتمر وقفوا معارضين لما كنّا نطرحه ونقترحه، لكن كان هناك من أعضاء المؤتمر غير السوريين من يقف إلى جانبنا، ويؤيد مقترحاتنا، وفي هذا المجال لا بد أن أتذكر موقف الدكتور سعدون حمادي العقلاني الجريء بتأييد ما طرحناه معتبراً أن اقتراح القيادة القومية بما يخص الدليل النظري الذي قدمته بديلاً عن المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر السادس، وكذلك مراجعة الإجراءات الاقتصادية التي كانت قد اتخذت في القطر السوري تمثل تراجعاً لا تصحيحاً لوضع معين، أو تسديداً لمسار ما. وأضاف إنه إذا قام الاتحاد السوفيتي، أو أي بلد اشتراكي الذي قطع مرحلة كافية، بمراجعة تجربته وتصحيح بعض جوانبها فذلك أمر مطلوب وصحي. أما نحن الذين لم نخط إلا خطوات محدودة ومتواضعة في هذا السبيل فإن التراجع عن بعضها يعني أننا نعارض هذا المسار أساساً ولا نهدف إلى تصحيحه، فالعملية إذن هي تراجع وليست مراجعة.

أنهى المؤتمر القومي الثامن أعماله بانتخاب قيادة قومية جديدة، وكان التغيير الأبرز فيها انتخاب الدكتور منيف الرزاز أميناً عاماً للحزب بينما أعطي الأستاذ ميشيل عفلق تسمية القائد المؤسس. وكانت هناك مسألة أخرى أسهمت في توتير الأجواء بين القيادتين، سارت الأمور بعدها حوالي ثلاثة أشهر من التعاون والتعايش القلق بين القيادتين القومية والقطرية بدل أن يسود مناخ الانسجام والثقة المتبادلة بينهما في إطار الصلاحيات التي يحددها النظام الداخلي للحزب. وأذكر هنا أن من المسائل التي كان يفترض فيها ألا تسهم في تعكير الأجواء بين القيادتين أن الرفيق اللواء صلاح جديد الأمين القطري المساعد تقدم بمذكرة إلى الاجتماع المشترك للقيادتين.

فقد تقدم الرفيق اللواء صلاح جديد الأمين القطري المساعد بمذكرة إلى الاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية الذي يفترض أنهما القيادة العليا للحزب والسلطة. كانت تلك المذكرة ترى أن هناك ازدواجية في السلطة التي تقود الثورة، وأنه ينبغي إنهاء هذه الازدواجية التي تتمثل في أن الرفيق أمين الحافظ يشغل في الوقت نفسه منصب رئيس الدولة، والأمين القطري، والقائد العام للجيش والقوات المسلحة. وتقترح المذكرة إلغاء منصب رئيس الدولة، ومجلس الرئاسة، وأن تستبدل هذه الصيغة بمنصب رئيس الجمهورية بصلاحيات دستورية محددة وواضحة، وأنه لا يجوز الجمع بين المناصب السياسية والعسكرية. وأعلن الرفيق صلاح في مذكرته أنه يبدأ بتطبيق هذا الاقتراح على نفسه حتى لا يخطر في بال أحد منا أن الأمر يستهدف شخصاً بعينه. ولذلك تقدم باستقالته من رئاسة الأركان العامة في الاجتماع نفسه واحتفظ بموقعه الحزبي كأمين عام مساعد لشؤون القطر السوري.

كنت حديث العهد بأجواء اجتماعات القيادة القطرية، والاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية ولذا كنت أبادر دوماً لطرح وجهة نظري وأتقدم بالمقترحات التي أرى أنها في مصلحة الحزب والثورة بعيداً عن أية حسابات او خلفيات فيما يتعلق بقيادة الحزب والسلطة. وبصدد هذه المذكرة اقترحت أن تدرس القيادة هذا الموضوع بكل الحرص والشفافية، والصراحة وبحضور الرفيقين المعنيين مباشرةً. وأتذكر هنا أنه في أحد الاجتماعات المشتركة للقيادتين الذي عقدناه في قصر الروضة لبحث هذا الموضوع الذي تسبب في تعكير الأجواء داخل القيادة وكان يجلس إلى جانبي الرفيق منصور الأطرش عضو القيادة القومية الذي التفت إليّ وأنا أدلي برأيي في هذا الموضوع وهمس قائلاً: أنت يا رفيق جديد على هذه الأجواء لذا أرجو منك أن تخفف من حماسك حتى تتفهم جيداً خلفيات ودوافع كل طرف!

أقدمت القيادة القومية في صيف عام 1965 على حل القيادة القطرية السورية في مخالفة صريحة للنظام الداخلي الذي كما ذكرنا سابقاً يوجب على القيادة القومية إن أرادت القيام بمثل هذا الإجراء، في القطر الذي يقود فيه الحزب السلطة، أن يجري ذلك داخل المؤتمر القطري لانتخاب قيادة جديدة تجنباً لحالة الفراغ. كما قامت القيادة القومية بتشكيل لجنة من خمسة أعضاء أسمتها – القيادة الحزبية العليا – وكلفتها بالعمل تحت إشراف القيادة القومية بإعادة تنظيم الحزب في القطر السوري انطلاقاً من اعتبار التنظيم القائم منحلاً. كما قامت القيادة القومية في الوقت نفسه بإقالة الحكومة القائمة آنذاك، وكان يرأسها الدكتور يوسف زعيّن وكلفت الأستاذ صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة جديدة تولى فيها

اللواء محمد عمران مسؤولية وزارة الدفاع. ومن تلك الإجراءات التي اتخذتها القيادة القومية منح الأمين العام الدكتور منيف الرزاز بصورة مؤقتة الصلاحيات الكاملة في الإشراف وإدارة شؤون الجيش والقوات المسلحة وخاصة ما يتعلق بتنقلات الضباط وحتى إجازاتهم.

لم تستجب القيادة القومية إذن لطلب القيادة القطرية ولا لطلب معظم أعضاء المؤتمر القطري بدعوة هذا المؤتمر لمعالجة الأزمة الناشئة، وانتخاب قيادة قطرية جديدة، كما رفضت دعوة المؤتمر القومي للانعقاد في دورة استثنائية. وهكذا توالت الأحداث منذرة بتضاعف الأخطار في ظل استمرار هذه الأزمة التي لم تجد لها حلولاً بالأساليب النظامية المشروعة!

تلك كانت مقدمات حركة الثالث والعشرين من شباط/فبراير إذ قامت القيادة القطرية المنحلة بتكليف لجنة من خمسة أشخاص من بين أعضائها خوّلتها القيام بحركة تصحيح ضد ما قامت به القيادة القومية التي نعتتها بالقيادة اليمينية. وهكذا نفذت هذه الحركة في التاريخ المذكور والعودة إلى قيادة السلطة في سورية. دعي المؤتمر القطري بعد ذلك إلى دورة استثنائية في مطلع آذار واتخذ جملة من المقررات الأساسية التي ترسم خطة عمل المرحلة سواء على صعيد الحزب أم السلطة.

من بين تلك المقررات أن المؤتمر أدان أُسلوب استخدام القوة العسكرية الذي لجأ إليه مضطراً لأن القيادة القومية تجاوزت الأساليب الحزبية النظامية في معالجة أسباب الأزمة الناشئة بينها وبين القيادة القطرية، وأكد المؤتمر على عدم اللجوء إلى هذا الأسلوب في حل قضايا الحزب مستقبلاً. كما أقر المؤتمر تشكيل لجنة تحضيرية من أعضاء منظمات الحزب القومية عهد إليها بالإعداد للمؤتمر

القومي التاسع الذي انعقد في الأسبوع الأخير من أيلول في ذلك العام نفسه أي 1966. وقد اتخذ المؤتمر القومي جملة من القرارات تؤكد مواصلة تنفيذ سياسات الحزب في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدفاعية، كما أولى المؤتمر اهتماماً خاصاً للقضية الفلسطينية على أنها القضية المركزية للأمة، فأعلن تبنيه لحرب التحرير الشعبية كونها الاستراتيجية المؤهلة لتحقيق هدف التحرير بكل ما تتطلبه من إعداد المجتمع في كل الميادين. وعلى الصعيد القومي أكد المؤتمر ضرورة لقاء القوى التقدمية العربية في مسار الكفاح المشترك وخاصة في معركة تحرير فلسطين.



الرئيس الأتاسي يستقبل العقيد "صوت العرب" (صالح بو بيندر) عضو قيادة الثورة الجزائرية وأنا في يسار المشهد.



الوفد الجزائري برئاسة العقيد "صوت العرب" يزور الجبهة السورية وقد رافقتهم في هذه الزيارة

الفصل السابع

اليسار واليمين وأحزاب حركة التحرر العربية

إن مسألة التمايز بين يسار ويمين في مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي هي ظاهرة موضوعية ما بين الأحزاب والحركات السياسية داخل بلدان العالم الثالث، وكذلك بين التيارات والأجنحة داخل الحزب الواحد. وهذه الظاهرة تصبح أكثر وضوحاً واستقطاباً عبر صيرورة العمل والكفاح الذي تخوضه تلك الأحزاب والحركات لتحقيق أهدافها المجتمعية. فإذا استعرضنا هذه الظاهرة في مختلف أقطار الوطن العربي من مغربه إلى مشرقه نجد أن معظم الحركات السياسية الوطنية قد عاشت هذه الحالة سواء في مرحلة الكفاح لنيل الاستقلال أم في غمار العمل لأجل التنمية والتقدم وإنجاز مقومات الاستقلال الحقيقي. ففي مرحلة النضال للتخلص من الوجود الاستعماري المباشر يكون الهامش الذي يشكّل القاسم المشترك بين الأحزاب والحركات السياسية الوطنية هامشاً عريضاً يكفل لقاءها في تيارات أو جبهات وطنية مؤهلة لإنجاز التحرر من الوجود الاستعماري المباشر. وهنا يكون للإيديولوجيا والوعي الحماسي دور كبير في تعبئة الجماهير الشعبية وتوحيدها في معارك الاستقلال والمصير.

بعد انجاز هدف الاستقلال والانتقال إلى تحقيق أهداف التحرر الاجتماعي وعلى رأسها بناء الدولة المدنية الديمقراطية، دولة المواطنين الأحرار دون أي تمييز، ونجاح هذه الدولة في السير على طريق التنمية الشاملة والمستدامة التي تكفل لها مواكبة مسيرة

التقدم، والحداثة العالمية، فإن أول عوامل نجاح عملية التنمية هذه، وتجاوز وضعية التخلف في أي من مجتمعاتنا العربية هو أن تمهد لها وتقودها حركة تنوير ونهضة علمية حقيقية تضعها في مستوى الوعي المعاصر. وليس المجال هنا لاستعراض المراحل التي عرفتها حركة التنوير في الفكر العربي المعاصر التي بدأت بواكيرها مع نهاية القرن التاسع عشر والعوائق التي وقفت في وجهها وأدت من حيث النتيجة إلى إجهاضها.

في هذه المرحلة التي عرفت بمرحلة التحرر الوطني الديمقراطي، وفي أدبيات الأحزاب الشيوعية المسفيتة بمرحلة التطور اللارأسمالي، نشأت الخلافات والتيارات والأجنحة داخل الأحزاب وتفاوتت حدتها وأبعادها بين حزب وآخر. إذ غدت الإيديولوجيا في معظم الأحيان عائقاً جدياً يمنع أو يحول دون أن تتمكن تلك الأحزاب من تطوير رؤاها الاستراتيجية وبرامجها العملية، وبالتالي ممارساتها لأنها لم تكن قادرة على امتلاك الوعي الذي يطابق مهمات الواقع والذي يفتح الآفاق نحو المستقبل المنشود.

إن هذه المرحلة بكل المهام الوطنية التي طرحتها ومدى توفر القدرة على إنجازها كانت تتوقف أساساً على مستوى الوعي الفردي والجماعي في كل مجتمع، ولا تتعلق بالصراع الطبقي كونه العامل الرئيس أو الوحيد. إذ إن معظم بلدان العالم الثالث، إن لم أقل كلها، لم تكن بعد قد عرفت حالة التمايز الطبقي الواضح، ولَم تكن بعد قد وصلت إلى المستوى الذي يجعل من الصراع الطبقي العامل الأساس في تطور تلك المجتمعات.

وفي حزب البعث بالذات، صحيح أن حركة الثالث والعشرين من شباط من عام 1966 قد فتحت الآفاق الفكرية والعملية للتحرر من

سطوة الإيديولوجيا وصنمية الشعارات والأهداف، لكن هذه الحركة لم يُفسَح لها في المجال، ولا في الزمن، كي تستكمل مهمة تطوير الوعي الجماعي سواء داخل الحزب أم في المجتمع.

ولعل أول تلك الموضوعات التي ما تزال حتى وقتنا الحاضر تثير حالة من الجدل وعدم التوافق بين قوى حركة التحرر العربية، هو ما يتعلق بمفهوم الأمة وما هي العناصر المادية والروحية التي تسهم في تشكيل كيان الأمة. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالوجود الأنتولوجي للأمة العربية، أي هل الأمة العربية متكونة أم هي ما زالت في طور التكوين؟ فهذه المسألة كانت على الدوام مصدر خلاف أيديولوجي بين الأحزاب القومية والوحدوية العربية من جهة، وبين الأحزاب الشيوعية العربية والحركات العلمانية من جهة أخرى، والتي كانت ترى أن الدولة هي العامل الأساس في تكوين أية أمة. أما الأحزاب والتيارات الوحدوية فقد رأت أن الأمة العربية كيان متحقق وقائم بذاته. هكذا ذهب ساطع الحصري في تأكيده على وجود الأمة، كما يمكن إدراج ما ذهب إليه ميشيل عفلق في هذا الاتجاه، فهو الذي تأثر إلى حد كبير بأفكار الفيلسوف الفرنسي هنري برغسون وخاصة ما تعلق منها بالجانب الروحي في تكوين أية أمة من الأمم واستمرارها. فقد رأى عفلق أن الأمة العربية موجودة ومتحققة على أرض الواقع. وأن ما تعانيه الأمة اليوم من أوضاع التخلف والتجزئة والتبعية هو وضع عارض ومرضي يتناقض مع جوهر رسالة الأمة ولا يتفق مع إرادتها التي يعبر عنها ما سماه برغسون بالدافع الحيوي أو الدفقة الحيوية أو يقظة الأمة التي تبرز بعد أن تتهيأ الظروف الملائمة على شكل فعل انقلابي يخلص الأمة من واقعها المريض ويحقق لها أهدافها. ويرى عفلق أن روح الأمة تجلت في أعمق وأجل معانيها في

الإسلام، ويتابع قوله في هذا المجال برؤية رومانسية لا تتفق مع الواقع كما أرى:

(فالماضي الذي تحن إليه الأمة، وتجد فيه ثورة لها وقوة، هو الزمن الذي تحققت فيه روحها، والمستقبل الذي يناضل التقدميون في سبيل بلوغه ليس إلا ذلك المستقبل الذي تستطيع فيه الروح العربية أن تتحقق من جديد. بينما يحسب بعضهم أن هذا السير نحو تحقق الروح العربية يجب أن يكون رجوعاً وهبوطاً أي إيغالا في الجمود والشكليات، يرى التقدميون أنه يجب أن يكون سيراً حراً صاعداً، فالروح لا ترجع ولا تهبط، ولكننا نحن الذين نتقدم نحوها ونرتقي إليها لنلتقي بها! من هنا كانت العلاقة بين العروبة والإسلام استعادة تجربة الميلاد تلك أي تجربة البعث المحمدي!)

لقد ظلت أهداف الوحدة والحريّة والاشتراكية في إطار الشعارات العامة. إذ لم توضع لتلك الأهداف استراتيجيات واضحة ولا برامج عمل محددة.

فلا الوحدة العربية عرفت أسلوباً معيناً وطريقاً واضحاً لتحقيقها. فهل يمكن أن تتحقق عن طريق هيمنة نظام على قطر آخر كما كان الحال في وجود النظام السوري في لبنان. أم بالأسلوب البيسماركي عن طريق الاحتلال العسكري كما فعل النظام العراقي في غزوه للكويت. أم عن طريق الدور الذي ينبغي أن يضطلع به الاقليم – القاعدة كما يرى نديم البيطار لا بد أن يتمحور العمل الوحدوي حوله. وهذا الإقليم القاعدة هو مصر كما رأى في البدء. ولكن بعد كامب ديفيد وخيانة السادات رأى البيطار أن أي قطر عربي آخر يمكن له أن يلعب هذا الدور. وبالنسبة لحزب البعث كانت المنطلقات النظرية أول وثيقة توضح إلى حد ما موقفه من أُسلوب تحقيق

الوحدة حيث أكدت على وجوب انتهاج أُسلوب المراحل الانتقالية التي تكفل التوحيد التدريجي للأقطار التي تهيئها ظروفها الموضوعية لذلك وصولاً لإنجاز الوحدة الدستورية، أو البقاء في نطاق الاتحاد الفيدرالي بين تلك الأقطار.

ولا الحرية أعطيت مفهوماً واضحاً ومحدداً لممارستها داخل المجتمع، بحيث كانت النظرة إلى الديمقراطية البرلمانية سلبية وحتى عدائية من قبل معظم الأحزاب والحركات الوطنية، فهي، ما عدا الليبرالية منها، التي اعتبرتها بضاعة غربية ووسيلة الطبقات البورجوازية المستغلة لدوام سيطرتها على المجتمع.

ولا الاشتراكية المطلوبة حددت ماهيتها، فهل هي الاشتراكية التعاونية أم الاشتراكية العلمية أم هي الاشتراكية العربية وكيف تتمايز عن سابقتيها. وقد عرفت بعد ذلك مفهوماً مناسباً داخل الحزب يتفق مع جوهر الاشتراكية العلمية ويتلاءم مع خصوصية الواقع وذلك بتبني شعار الطريق العربي إلى الاشتراكية.

قلنا إن مسألة اليمين واليسار داخل حزب البعث العربي الاشتراكي كانت في تلك المرحلة ظاهرة طبيعية لم تقتصر على القطر السوري ولكنها شملت جميع الأقطار الأخرى التي كان فيها للحزب وجود معتبر مثل العراق والأردن ولبنان واليمن. كما عرفت جميع الأحزاب في البلدان العربية مثل هذه الظاهرة. والتي بدل أن تعالج بالطرق النظامية فإن تلك الأحزاب كانت ضحية الانقسامات والتدخلات الخارجية نتيجة الأوضاع الصعبة وغير الديمقراطية التي تعيشها مجتمعاتها وقبل ذلك نتيجة قصور الوعي لدى الجهاز الحزبي في كل منها و غياب الحياة الديمقراطية السليمة داخل تلك الأحزاب.

العلاقات مع دول المعسكر الاشتراكي وحركات التحرر العالمية

بعد حركة 23 شباط عرفت العلاقات بين سورية من جهة وبين دول المعسكر الاشتراكي، وخاصة الاتحاد السوفييتي من جهة أخرى، تطوراً ملحوظاً على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والحزبية والشعبية والنقابية. ففي شهر نيسان من عام 1966 توصل وفد حكومي برئاسة الدكتور يوسف زعين عضو القيادة، ورئيس مجلس الوزراء لعقد اتفاق مع الجانب السوفييتي تضمن تنفيذ أهم مشروع اقتصادي في تاريخ سورية منذ الاستقلال ألا وهو سد الطبقة على نهر الفرات، هذا المشروع الذي أنجز في الوقت المحدد وبالمواصفات الفنية المطلوبة. ما يستدعي الإشارة هنا إلى كيفية تزييف وقائع التاريخ، وخاصة في البلدان المتخلفة، وكيف يصور الباطل حقاً أن الشخص الوحيد من أعضاء القيادة آنذاك الذي كان يعارض مشروع سد الطبقة وغيره من المشاريع التنموية الحيوية، هو وزير الدفاع حافظ الأسد بحجة أن هذه المشاريع ستكون عرضة لتدمير العدو الإسرائيلي لها، ما دمنا في حالة حرب معه، ولذا لا يجوز تنفيذ أي منها إلا بعد تحرير فلسطين. لكن حافظ الأسد كما هو معلوم عاد بعد تنفيذ حركته الانقلابية إلى الادعاء بأنه هو وليس غيره الذي كان وراء تنفيذ تلك المشروعات وأنه انسجاماً مع هذه الحقائق كان الأمر الطبيعي أن تسمى باسمه!



الدكتور نورالدين الأتاسي رئيس الدولة يستقبل رائدة الفضاء الأولى في العالم فالنتينا تيريشكوفا ويمنحها وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة

وعلى الصعيد الحزبي تلقت القيادة دعوة رسمية من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، وقد لبينا هذه الدعوة مطلع عام 1967. وقد رأس وفدنا الرسمي الرفيق صلاح جديد، الأمين العام المساعد للحزب وعضوية الرفيق إبراهيم ماخوس وزير الخارجية وأنا والرفيق محمد سعيد طالب بوصفنا نحن الثلاثة أعضاء قيادة الحزب. كما ضم وفدنا عدداً كبيراً من المتفرغين العاملين في مختلف مكاتب الحزب. أما الجانب السوفييتي في تلك المحادثات فقد تشكل من كيريل مازوروف عضو المكتب السياسي للحزب، ونائب رئيس الوزراء وبوريس بوناماريوف رئيس مكتب العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي السوفييتي، وعدد آخر من أعضاء اللجنة المركزية. وقد دامت زيارتنا نحو أسبوع استقبلنا خلالها ليونيد بريجنيف الأمين العام للحزب وأليكسي كوسيغين رئيس مجلس الوزراء. كما زرنا خلالها مدينة لينينغراد، أي مدينة "سان بترسبرغ" كما سُميت لاحقاً. لقد مثلت هذه

الزيارة أول لقاء رسمي بين حزب البعث والحزب الشيوعي السوفييتي الذي كان يضع حزب البعث قبل حركة الثالث والعشرين من شباط في خانة اليمين. كانت تلك المحادثات بالنسبة لنا فرصة قيّمة كي نعطي الجانب السوفييتي صورة حقيقية عن مبادئ الحزب وأهدافه، وسياساته على مختلف الاصعدة. وما زلت أتذكر كيف أن مناقشة البيان الختامي لتلك المحادثات الذي كان الجانب السوفيتي قد أعد مشروعه مسبقاً قد أخذت منا وقتاً طويلاً حتى اضطررنا في اليوم الأخير من تلك الزيارة إلى تعيين عضوين من كل طرف للتوصل إلى صيغة تحظى بموافقة الوفدين. وهكذا سهرنا طوال تلك الليلة أنا والدكتور ماخوس نناقش مشروع ذلك البيان مع عضوين من الوفد السوفيتي، لنتفق على صيغة نهائية، ومع ذلك ظلت نقطة واحدة أصر الجانب السوفييتي على تضمينها، وهي المتعلقة بضرورة أن يقود حزب البعث جبهة من الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية. وكان ردنا أن هذه الصيغة لا تتفق مع مقررات مؤتمرات حزبنا التي تنص على صيغة تعاون الحزب مع العناصر الوطنية والتقدمية، ونحن لا نملك الصلاحية لتجاوز مقررات المؤتمر. بقينا حتى انبلاج الصبح نناقش هذه المسألة، واتفقنا على تأخير إصدار البيان المشترك حتى تعرض هذه المسألة على قيادتي الحزبين، وغادرنا صباح ذلك اليوم عائدين إلى دمشق، وتمسكت القيادة بصحة موقفنا، كما أن الجانب السوفييتي تفهم ذلك ووافق على إصدار البيان المشترك عن تلك المحادثات بالصيغة التي اقترحناها. توقفت عند هذه المسألة وحرصت على إيرادها، بغض النظر عن صحة الموقف من عدمه، وذلك لأمرين، أولهما كيف كانت تلك القيادة تتمسك باستقلالية القرار، والثاني كيف كان مستوى وعينا يرى في إقامة الجبهة الوطنية تهديداً لقيادته السلطة.!



وفد حزب البعث العربي الاشتراكي في المحادثات ويظهر في يسار الصورة المترجم ومن ثم الرفيق صلاح جديد الأمين العام المساعد رئيس الوفد والرفاق إبراهيم ماخوس وحبيب حداد ومحمد سعيد طالب أعضاء الوفد.



وفد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي في المحادثات ويظهر في يمين الصورة السيد كيريل مازوروف عضو المكتب السياسي ونائب رئيس الوزراء ومن ثم بوناماريوف رئيس مكتب العلاقات الخارجية وبقية أعضاء الوفد



الرفيقان صلاح جديد وإبراهيم ماخوس يضعان إكليلاً من الورود على ضريح لينين، وأنا معهما في يسار الصورة

تطورت علاقاتنا كما أسلفنا مع جميع البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز والبلدان الأخرى التي تتعاون معنا على قاعدة المصالح المشتركة واحترام السيادة، وعدم التدخل في شؤوننا. كما شهدت تلك المرحلة وقوف سورية إلى جانب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وقد أسست القيادة منظمة التضامن مع الشعوب "الأفرو آسيوية" كفرع من هذه المنظمة العالمية التي كلفت برئاستها، ومهمتها تعزيز العلاقات مع بلدان العالم الثالث وحركات التحرر فيها.

ومهما حاول الكثيرون أن يطمسوا إيجابيات تلك المرحلة أو أن يعزو نظام الردة تلك الإيجابيات له فلا بد للتاريخ وإن طالت مدة التشويه والتزييف إلا أن ينصر الحقائق ويظهرها. كما لابد له أن يسجل مواقف سورية في تلك المرحلة الداعمة لكل حركات التحرر الوطني في كل أنحاء العالم، وهذا ما دعا الكثيرين من أحرار العالم إلى أن يعدوا سورية في

ذلك الوقت كوبا الشرق الأوسط. فحركات المقاومة الفلسطينية في معظمها انطلقت من سورية، كما أن كل القوى الوطنية في مختلف الأقطار العربية كانت تتلقى كل دعم ممكن من جانبنا، كذلك كانت لنا علاقات تضامنية، جيدة مع كوبا وحكومة "سلفادور الليندي" في التشيلي، وجبهة تحرير إرتيريا انطلقت أيضاً من سورية، ما دعا حكومة هلاسي لاسي إلى أن تقطع العلاقات الدبلوماسية معنا، كما توترت العلاقات مع الحكومة المغربية بدعوى مساندتنا المباشرة للمعارضة هناك. كذلك قدمت سورية كل دعم ممكن لجمهورية اليمن الجنوبي في عدة مجالات وخاصة في النزاع الذي دار بينها وبين النظام السعودي حول المنطقة الحدودية المسماة بالوديعة، وقدمت للجمهورية اليمنية المساعدات المتوفرة في أكثر من مجال.

حركة سليم حاطوم الانقلابية

في الثامن من أيلول من عام 1966 داهم الرائد سليم حاطوم، الذي كان قائد كتيبة المغاوير في حرستا، مقر قيادة فرع الحزب في مدينة السويداء حيث كان الدكتور نور الدين الأتاسي الأمين العام للحزب واللواء صلاح جديد الأمين العام المساعد يعقدان اجتماعاً مع الجهاز الحزبي. وكان كل من جميل شيا عضو القيادة القطرية، وحمود قباني أمين الفرع حاضرين في هذا الاجتماع، وقام سليم حاطوم، ومعه النقيب عبد الرحيم بطحيش رئيس فرع المخابرات العسكرية في السويداء، وآخرون باحتجاز الرفيقين الأتاسي وجديد، ووضع كل منهما في مكان منفصل. وتبين فيما بعد أن هذا التصرف كان جزءاً من محاولة انقلابية يشاركه فيها بعض الضباط في موقع السويداء وكذلك في الجبهة، ومنهم قائد القطاع الشمالي العقيد

طلال ابو عسلي. دعيت القيادة القطرية إلى اجتماع استثنائي عاجل في مكتب وزير الدفاع، وأثناء هذا الاجتماع تواصلت القيادة مع حاطوم بواسطة وزير الدفاع لتفهم منه ما هي دوافعه من وراء هذا التمرد، فأخذ يلف ويدور في إجاباته وقال: إنه قام بعمله هذا لأن القيادة تجاهلت دوره، واحتجاجاً على بعض التعيينات التي استهدفت بعض الضباط الأصدقاء له. أبلغته القيادة أن عليه أن ينهي عصيانه، ويأتي إلى دمشق ويحضر اجتماع القيادة ويعرض مطالبه، واحتجاجاته، وستدرسها القيادة بعقل مفتوح، وتضع الحلول المناسبة لأية مطالب محقة. تظاهر الرائد حاطوم بقبول هذا الاقتراح والقدوم إلى دمشق، وأفرج تباعاً عن الرفيقين الأتاسي وجديد اللذين عادا إلى دمشق. أبلغت القيادة حاطوم في ساعة متأخرة من تلك الليلة بأنها تنتظره صباح اليوم التالي على الساعة التاسعة في مكتب وزير الدفاع، وذهب كل منا إلى المنزل ليعود في الوقت المحدد. وعند قدومنا صباح اليوم التالي للاجتماع فوجئنا أن حاطوم قد وصل إلى عمّان. وبعد ثلاثة أيام وبناء على طلب الحكومة الأردنية قام بعقد مؤتمر صحفي في نادي الضباط في الزرقاء، وكان يحيط به بعض الضباط الذين شاركوه هذا التمرد. وقد ركز في كلامه على الادعاءات التالية:

الوضع الطائفي في سورية.

الحكام الحاليون هم ماركسيون وشيوعيون.

فشل النظام الاشتراكي في سورية.

وقد تلا هذا المؤتمر مؤتمر آخر عقده في عمّان أيضاً النقابيان خالد الحكيم ونذير النابلسي. وانتهت مؤامرة حاطوم بعد أن افتضح أمرها بأن المخابرات المركزية الأمريكية كانت وراءها

بالتنسيق مع الحكومتين السعودية والأردنية. وغادر العقيد طلال أبو عسلي عمان إلى بيروت ومنها إلى القاهرة، وعقد هناك مؤتمراً صحفياً كشف فيه أبعاد هذه المؤامرة التي تورَّط فيها دون أن يعرف مسبقاً طبيعتها، والجهات التي تقف خلفها، أعتقد أن أبو عسلي وبعض ممن كانوا في مثل وضعه عادوا إلى بلدهم بعد فترة. أما الرائد سليم حاطوم يرافقه الرائد بدر جمعة فقد عادا إلى سورية من عمان عن طريق السويداء في اليوم الثاني من حرب الخامس من حزيران بدعوى أنهما يريدان مشاركة الجيش في الدفاع عن الوطن. فأقيمت لهما محاكمة عسكرية شكلية ترأسها المقدم مصطفى طلاس، وقضت بإعدامهما.

الفصل الثامن

حرب الخامس من حزيران

مدخل

تكاد النخب العربية الفكرية منها والسياسية تجمع، وعلى امتداد العقود الخمسة الماضية التي أعقبت حرب الخامس من حزيران أو حرب الأيام الستة، كما درجت وسائل الإعلام العالمية على تسميتها. أن تلك الحرب بنتائجها المباشرة والبعيدة كانت بلا ريب إحدى الكوارث التي حلت بالأمة عموماً وبحركة التحرر الوطني العربية بصورة خاصة. ويجري، في هذا السياق، بين الحين والآخر مراجعة الانتصارات والإخفاقات التي شكلت منعطفات حاسمة في مسار المشروع النهضوي العربي، وتذكر تلك المراجعات بطبيعة الحال سلسلة تلك الهزائم والانكسارات التي وقعت خلال نصف القرن الماضي ابتداء بالنكبة عام 1948 ومروراً بانفصال سورية ومصر عام 1961، وحرب حزيران 1967، وإجهاض نتائج حرب اكتوبر 1973، ومن ثم اتفاقات كامب ديفيد وملحقاتها (اتفاقات أوسلو ووادي عربة) وانتهاء بحروب الخليج التي قادت إلى احتلال العراق وتدمير دولته.

وفي كل عام وبمناسبة ذكرى الخامس من حزيران الأليمة تطالعنا مختلف وسائل الإعلام باستعادة وقائع هذه الحرب: الأسباب والمقدمات التي سبقتها، والنتائج والانعكاسات التي تمخضت عنها، وكذلك الأهداف التي رمت لتحقيقها. كما يجري عادة في هذه الذكرى استعراض ما قامت به الدول العربية من مواقف وإجراءات عملية لمواجهة تبعات هذه الحرب سواء بالنسبة للدول العربية المعنية

مباشرة أي دول الطوق التي كانت ضحية العدوان إذ احتلت أراضيها، أم على صعيد العمل العربي المشترك استجابة لمتطلبات الأمن القومي وتلبية لدواعي المصير العربي الواحد.

من وجهة نظري أرى أن ما كتب وما قيل خلال هذه المدة الطويلة وحتى اليوم عن حرب الخامس من حزيران قد تضمن الكثير من الوقائع والحقائق وتوخى بعضه أن يكون قراءات جادة لهذا الحدث الجلل، وخاصة ممَنْ عايش تلك الحرب أو ممن كانوا في مواقع المسؤولية السياسية والإعلامية والفكرية. لكنني مازلت أعتقد من خلال متابعتي لمعظم تلك الشهادات والروايات ووجهات النظر أنها كثيراً ما كانت تفتقر إلى الموضوعية المطلوبة سواء في تناول وقائع تلك الحرب ومجرياتها أم في تقييم نتائجها وأهدافها.

وهذا الأمر يرجع في رأيي إلى ثلاثة أسباب رئيسة:

أولها: غياب المنهج العلمي النقدي في دراسة الحدث من جوانبه كافة، وبمختلف أبعاده ونتائجه. وثانيها: عدم الإحاطة الكافية بالمعطيات المتعلقة بهذه الحرب التي لابد من استعادتها لتكوين موقف سليم منها. وثالثها: وهو الأخطر كما أرى، أن تقييم هذا الحدث شأن غيره من الأحداث الأخرى المفصلية في حياة الأمة كان ضحية استخدام المنطق الإيديولوجي العصبوي، وبالتالي كان موضوع قراءة انتقائية قاصرة، وغير مستوعبة إذ لم تساعد كما هو منتظر في استخلاص الدروس والعبر المفيدة.

وهكذا ونتيجة ذلك فإن العديد من القوى الوطنية والتقدمية وبخاصة القوى المعارضة لكل من النظامين القائمين في مصر وسورية حمّلت هذين النظامين المسؤولية الكاملة عن هذه الحرب العدوانية ونتائجها، فيما ذهبت قوى أخرى إلى أن الدرس الوحيد المستخلص

من هذه الحرب هو سقوط دور البورجوازية الصغيرة في الاضطلاع بهذه المهمة، وفي هذه المرحلة بالذات.

وبالتأكيد فإن هذين النظامين يتحملان جانباً كبيراً من مسؤولية هذه الحرب ونتائجها المدمرة وهو الأمر الذي سأحرص على توضيحه، وإلقاء الضوء عليه فيما بعد، لكن ما أود الإشارة إليه هنا هو خطورة سيادة ذلك المنهج الإيديولوجي العصبوي، وذلك الخطاب الشعبوي بالنسبة لنا نحن في مختلف التيارات الرئيسة في حركة التحرر العربية خلال نصف القرن الماضي: القومية واليسارية والماركسية، وحتى الليبرالية، الخطاب الذي وقعنا في إساره سواء في نظرتنا وتفاعلنا مع الأحداث أم في ممارساتنا وعلاقاتنا المشتركة.

ذلك المنهج الذي حصر اهتمامه في رجم الواقع، وإدانته دون تحديد الأسباب العميقة التي كانت وراء الوصول إلى هذا الواقع ودون محاولة تلمّس البدائل المطلوبة لتجاوز هذا الواقع وصياغتها سواء على صعيد الفكر والسياسة أم على صعيد التدبير والعمل. هكذا كانت الحال في أعقاب كل الأحداث الكبرى التي عاشتها شعوبنا حيث كانت استجابة مختلف فصائل حركة التحرر العربية في أغلب الأحيان لا تتجاوز ردود الفعل المرحلية، دون تخطيط علمي صحيح، ودون رؤية شاملة ومستقبلية.

منذ طرحت مجتمعاتنا على نفسها أواخر القرن التاسع عشر، أي في بداية عصر النهضة السؤال الأساسي عن السبب الذي أدى إلى تقدم الأوربيين خلال القرون الستة الماضية، وتخلف العرب والمسلمين، وذلك عبر سيرورة العملية النهضوية الشاملة التي رفعت رايات التحرر، والحداثة والوحدة. فلقد كان الوعي السياسي العربي، وفي مختلف الأقطار، يواصل تطوره مستفيداً من تجاربه، ومتفاعلاً

مع ظروف بيئته من جهة، ومع الفكر من جهة أخرى، سواء في مرحلة الكفاح ضد الوجود الاستعماري المباشر أم في مرحلة بناء دولة الأمة بعد نيل الاستقلال الوطني، التي عايشها جيلنا، وكان الوعي السياسي يواجه دائماً، وفي كل المجتمعات العربية أسئلة أخرى متفرعة عن السؤال المركزي، أيْ سؤال التخلف والتقدم، وفي النتيجة، ظلت مسيرة تطور الوعي السياسي العربي في اتجاه إيجابي متصاعد بهدف استكمال مقومات بنيته المعرفية والعلمية حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي تقريباً، لكن ما حدث بعد ذلك من ارتداد وتراجع نوعي طال مناحي حياة مجتمعاتنا كافة، وأدخلها في أزمة وجودية شاملة لم يكن مساعداً للفكر السياسي العربي في تطوير بنيته المعرفية. ولعل الظاهرة الأخطر في هذا الوضع الذي نعيشه اليوم هي هيمنة الفكر الديني الغيبي والفكر القومي الشعبوي، فالمنهج العلمي النقدي في حالة انحسار وانكفاء، والفكر السياسي العربي في اتجاهاته الرئيسة ما يزال يفتقد النظرة التاريخية العقلانية، ولا يزال أبعد ما يكون عن امتلاك المنهج العلمي النقدي. أكيد أن هذا الواقع الذي يعيشه الفكر السياسي العربي لن يكون في منطق التاريخ سوى مرحلة انتقالية عابرة، لكن تجاوز هذه المرحلة يتوقف على توفر جملة من الظروف والعوامل التي سنتطرق إليها لاحقاً.

كثيرة هي الأحداث الكبرى والنوعية التي شهدتها المنطقة العربية في أعقاب حرب الخامس من حزيران وحتى الآن. حيث البشرية تعيش القرن الواحد والعشرين. والتطورات الكبرى والعميقة التي شهدها الوضع الدولي خلال هذه الحقبة، ولنذكر هنا أن معظم تلك التطورات التي حدثت في أوضاع الأنظمة العربية على تعددها إنما جاءت حسب ادعاء القائمين عليها كرد على هزيمة الخامس من

حزيران ومن أجل تحرير الأرض المحتلة، واستعادة الحقوق المغتصبة، ومواصلة إنجاز مهمات التقدم والوحدة.

لكن السؤال الذي ظل يطرح نفسه على الدوام وعلى امتدد العقود الأربعة الماضية وحتى يومنا هذا: ترى هل كانت الاستجابة سواء على صعيد النظام العربي الرسمي أم على صعيد المجتمعات العربية في مستوى التحديات المطروحة؟

كيف كانت طبيعة تلك التطورات والتحولات في الوضع العربي الرسمي. هل كانت في حصيلتها ومردودها تعزيزاً لقدرات الأمة، وتصليباً لإرادتها في تدعيم مقومات التحرر والاستقلال الحقيقي أم إن تلك التحولات لم تساعد إلا في إعادة إنتاج وضعية التخلف والاستبداد وتكريس حالة التجزئة والتبعية؟

إنني أعتقد أن حرب الخامس من حزيران، هذا الحدث الخطير الذي يمثل واحداً من المنعطفات غير العادية التي مرت بها الأمة العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وما تزال تعاني تأثيراته وتبعاته حتى الآن إنما يحتاج إلى إعادة قراءة موضوعية وعقلانية.

وتزداد عملية إعادة قراءة تاريخنا القريب واستيعابه أهمية وإلحاحاً إذا اتفقنا أن الأجيال العربية الحالية التي ولدت خلال العقود الأخيرة لا تعرف إلا صورة مجتزأة ومشوهة عن وقائع وحقائق هذا التاريخ، وذلك بسبب انعدام الحياة الديمقراطية وغياب حرية الرأي والتعبير وافتقار شروط البحث التاريخي والعلمي. هذا الوضع الشاذ الذي سيطر على مجتمعاتنا العربية حتى قبل سنوات قليلة، ويؤمل أن تساعد ثورة الاتصالات والمعلومات في عملية التسريع على الخلاص منه. والحال أن ما تطلّع عليه الناشئة في مختلف الفروع الإنسانية، وبخاصة في الأنظمة الشمولية هو الصورة التي يرسمها لها النظام الحاكم: صورة

الرأي الواحد والخطاب الواحد واللون الواحد، حتى أصبح تاريخ كل شعب هو تاريخ رأس النظام، القائد الأوحد الذي يتوقف مصير الأمة على وجوده، الذي اندمج تاريخها بسيرته الشخصية.

هناك مسألتان أجد أن الأمانة العلمية والإخلاص للحقيقة يستدعيان مني، وأنا بصدد الحديث عن حرب الخامس من حزيران إعادة تأكيدهما:

أولاً: إنني كواحد من الذين أتاحت لهم الظروف، بوصفي كنت عضواً في القيادة القطرية للحزب ما بين 1965 – ونهاية عام 1970، أن يعيشوا حرب الخامس من حزيران، وأن يشاركوا في عضوية مؤسسات أسهمت بحكم الواقع في اتخاذ القرارات والتدابير التي كان من شأنها مواجهة الآثار والنتائج التي ترتبت على عدوان الخامس من حزيران الذي لم يحظ حتى اليوم بمراجعة صحيحة، فما أطمح إليه هو المساهمة المتواضعة في هذا المسعى المطلوب، فما تزال حرب الخامس من حزيران تستدعي مساهمة العديد ممن عايشوا بصورة مباشرة أحداث تلك المرحلة، وذلك قبل أن ينأى بهم قطار الزمن وقبل أن يغادروا هذه الدنيا.

ثانياً: سأحرص قدر ما أستطيع على محاولة التزام المنهج العلمي النقدي في هذا الاستعراض التاريخي الذي سيكون مرجعي الرئيس فيه، هو كل ما تسعفني به الذاكرة، فإنني لا أدّعي بأنني سأكون حتماً مؤهلاً لتجسيد هذا الالتزام والإيفاء بمتطلباته، لكنها رغبة دائمة وقناعة أكيدة تكونت لدي بأن أقوم بتنفيذ هذه المهمة شعوراً مني بواجب وطني كان عليَّ تأديته قبل الآن دون أن أتذرع بالظروف الصعبة، والاستثنائية التي كانت تحول دون ذلك.

وفي ختام هذا المدخل وقبل الدخول في استعراض تاريخي لوقائع

هذه الحرب ونتائجها المباشرة أرى من المناسب، وكما يلاحظ القارئ أنني تجنبت حتى الآن استخدام تسمية معينة لوصف حرب الخامس من حزيران، أي هل هي هزيمة شاملة أم مجرد نكسة عابرة؟ فقد تباين استخدام أحد هذين المصطلحين في الأدبيات السياسية في المرحلة الماضية، أرى من المناسب ضرورة إجلاء هذه النقطة في بداية هذه الدراسة وإن كان الأمر سوف يظل موضع تساؤل في سياق استعراض تقييمنا نتائج وانعكاسات هذه الحرب في القسم الخاص بذلك. هذه التسمية ليست إشكالية تتعلق بعلم المصطلحات، لكنها بكل بساطة تتعلق بالموقع الفكري ونمط الرؤية لمن يتناول تقييم هذه الحرب: أهدافها ونتائجها.

فبعضهم رأى فيها مجرد نكسة، وبعضهم الآخر قال إنها هزيمة كبرى أين منها أية هزيمة أخرى! فهل كانت حرب حزيران عام 1967 نكسة أم هزيمة؟ نكسة لمن وهزيمة لمن؟

من المعروف أنه إذا كانت هناك ثورة اجتماعية في بلد ما، أو عملية تنمية وإصلاح، وإذا كان هناك مشروع نهضوي يسير في طريق تحقيق أهدافه، وإذا صادف أن أياً من هذه الحالات قد عرف بعض الفترات التراجعية، كأن يكون هناك أزمة ما، أو فشل أو إخفاق في جوانب الخطة التنموية أو الإصلاحية بفعل الصعوبات، والعقبات التي قد تكون متوقعة أو غير متوقعة، فإن هذه النتيجة يعبر عنها بالنكسة أو الانتكاسة التي تلحق بالمشروع الثوري أو الإصلاحي، وغالباً ما يتم تدارك عوامل الفشل ومعالجتها لتتواصل عملية الإصلاح أو التنمية أو المشروع النهضوي في منحى متصاعد. لكن حرب الخامس من حزيران بأهدافها ونتائجها كانت، بلا شك، هزيمة كبرى، فقد كانت كشفاً لمدى هشاشة بنية المجتمعات العربية والسياسية

والعسكرية والاقتصادية والثقافية عموماً، وفي الأقطار التي استهدفتها الحرب مباشرة. وأكدت هذه الحرب مدى قصور فاعلية نظام الأمن الإقليمي العربي.

حرب الخامس من حزيران كانت إذاً هزيمة شاملة لبنى الوضع العربي آنذاك، هذه الحقيقة لا جدال فيها أكدتها تطورات الواقع الملموس، غير أن هناك حقيقة أخرى ينبغي عدم إغفالها، وهي: أن الحرب لم تكن حرباً مخططة ومعدّة قام بها النظامان المصري والسوري إضافة للنظام الأردني الذي أصبح طرفاً فيها قبل أيام معدودات من اندلاعها نتيجة اتفاق الدفاع المشترك الموقّع بين عبد الناصر والملك حسين. إن حرب الخامس من حزيران من الناحية العسكرية كانت عدواناً إسرائيلياً مدبراً باتفاق وتنسيق مع الإدارة الأميركية في ذلك الوقت. ولقد جاءت تلك الحرب في سياق استراتيجية الحروب الاستباقية التي كان يمارسها الكيان الصهيوني لتنفيذ أهدافه المرحلية المعلنة منها وغير المعلنة.

ماذا كانت طبيعة تلك الأهداف من وراء حرب حزيران؟ وماذا كانت الذرائع، والمبررات التي استخدمتها "إسرائيل" لتضليل الرأي العام العالمي وكسبه، بحجة أن وجودها مستهدف، وكيف تصرفت الأنظمة العربية المعنية إزاء ذلك؟ هذا ما سنسلط عليه الأضواء تالياً.

أسباب ومقدمات حرب الخامس من حزيران

قد يرى بعضهم أن التركيز هنا، على أسباب حرب حزيران ومقدماتها، لا يعفينا من إعادة التذكير بالأهداف الأساسية للمشروع الصهيوني في الوطن العربي، والتذكير بمحطاته التاريخية التي مهدت لقيامه، أو تلك التي كانت تمثل خطوات عملية في طريق تنفيذه.

وهنا لا بدّ أن تسترجع البدايات التي وجهت الأنظار نحو هذا المشروع منذ حملة نابليون على مصر؛ ومن ثم في تصدي الدول الأوروبية، نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، لإفشال مشروع محمد علي، في توحيد مصر وسورية والحيلولة دون ارتباط مشرق الوطن العربي بمغربه، إلى وعد بلفور واتفاقية سايكس/بيكو. ثم نكبة فلسطين وقيام "إسرائيل" التي طبقت منذ قيامها استراتيجية إبقاء المنطقة العربية في حالة استنزاف دائم لمقدراتها وإمكاناتها كي لا تركز الأقطار العربية المحيطة بـ "إسرائيل" جهودَها على تنمية مجتمعاتها وتحديثها. إن مسار هذا المشروع بمختلف محطاته ومراحله التاريخية، ينبغي أن يظل دائماً حاضراً في وعينا وذاكرتنا، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأهداف التي رمى إليها والوظيفة التي اضطلع بها منذ تأسيسه، كقاعدة متقدمة لحماية المصالح الإمبريالية (البترول – الطرق الاستراتيجية)، وهي: قيام كيان حاجز بين مشرق الوطن العربي ومغربه، وقد اضطلعت به "إسرائيل" بكفاءة. وخاصة في مرحلة الحرب الباردة. بيد أن ما يعنينا هنا، قبل أي شيء آخر، هو التذكير بتطور الأحداث التي توالت متسارعة في تلك الفترة الزمنية، وساعدت في تهيئة الأجواء أمام "إسرائيل" لتنفيذ عدوانها وشن تلك الحرب الاستباقية. هذا من جانب، أما من الجانب الآخر فإن الشيء المهم في هذا المجال أيضاً هو التعرف على وضع النظامين المصري والسوري اللذين واجها تلك الحرب، وكيف كان مستوى الاستعداد والتحضير العسكري والشعبي في البلدين لدرء أي اعتداء أو خطر محتمل. أما ما يتعلق بمستوى الإعداد والأداء بالنسبة للجيش الأردني فإنني سأتطرق إلى دوره بصورة عرضية، في المكان الخاص بذلك، لأنني لا أملك معلومات كافية عن هذا الموضوع.

أولاً: حال النظام المصري

لقد ظل عبد الناصر – كما يتفق الكثيرون – دائماً تحت تأثير عقدة بقاء القوات الدولية في مضائق تيران التي كفلت تأمين حرية الملاحة الإسرائيلية في خليج العقبة، وهذا الوضع كما هو معروف كان إحدى نتائج العدوان الثلاثي عام 1956. لقد لعبت المزايدات السياسية دورها في استثارة هذه المسألة، وخاصة في عهد الانفصال خلال مؤتمر شتورا الذي انعقد لتسوية العلاقات بين البلدين اللذين كانا قبلاً يشكلان دولة الوحدة، إذ أتقن فرسان مؤتمر شتورا من الجانبين هواية التراشق بالتهم والانتقادات الموضوعية وغير الموضوعية، ولم يكن أمام الوفد السوري أفضل من استخدام ذلك النوع من الدعاية المجوجة: بتكرار التذكير بتأمين حرية الملاحة الإسرائيلية في مضائق تيران وخليج العقبة، كدليل على تواطؤ عبد الناصر وتقاعسه عن تحرير فلسطين. ولنتذكر هنا أيضاً، في إطار الوقائع التي سبقت حرب حزيران/يونيو، أن الجيش المصري، خلال خمس سنوات، أي منذ قيام الثورة اليمنية عام 1962، كان يقاتل في اليمن لدعم النظام الجمهوري، وقدرت تلك القوات آنذاك بنحو ثلث تعداد الجيش، وضمّت خيرة قطاعاته، لكن استمرار حرب اليمن طوال تلك المدة ودون الوصول إلى نهاية لها، نظراً للظروف الجغرافية وتركيبة المجتمع اليمني القبلية، كل هذا جعل القوات المصرية في حالة إنهاك واستنزاف دائمين.

لقد عادت العلاقات الثنائية بين مصر وسورية إلى أفضل حالاتها، صيف عام 1966، بعد فترة انقطاع وبرود أعقبت انهيار ميثاق الوحدة الثلاثية نيسان/أبريل عام 1963 بين مصر وسورية والعراق، وقد انعكس هذا التحسن على العلاقات بين البلدين في توقيع ميثاق

الدفاع المشترك، ولنتذكر هنا الموقف القومي الملتزم الذي كان الرئيس عبد الناصر يؤكده في كل مناسبة، ومن تصريحاته الواضحة، خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت حرب حزيران/يونيو، بأن أي عدوان على سورية يعدّ عدواناً على الجمهورية العربية المتحدة التي حافظت على اسمها بعد الانفصال وإلى مجيء السادات. من المعطيات والوقائع التي ينبغي ذكرها وساهمت في رسم صورة المشهد السياسي العام، عشية حرب حزيران كان طلب الرئيس عبد الناصر من الأمين العام للأمم المتحدة سحب قوات الطوارئ الدولية من الحدود بين غزة وإسرائيل ومن مضايق تيران. كما لابد أن نشير في سلسلة الأحداث المتلاحقة أن عبد الناصر كان قد وثِق بالتعهدات الدولية. معتمداً على مواقف الدول الكبرى التي كانت تدعو للتهدئة والحلول الدبلوماسية، وخاصة موقف الجنرال ديغول المعروف، بأن فرنسا ستقف ضد الطرف الذي يبدأ الحرب، وبطبيعة الحال فقد اعتمد قبل ذلك على موقف الاتحاد السوفياتي الذي كان بدوره يدعو للتهدئة وتجنب الحرب. تلك كانت أبرز المعطيات التي يمكن ملاحظتها عشية حرب حزيران في الجانب المصري. غير أن ما لم يكن معروفاً، وأصبح جلياً لكل مواطن مصري بعد الهزيمة ذلك الوضع غير الطبيعي في هرم السلطة في النظام المصري. فلقد تكشفت هزيمة حزيران عن ذلك الوضع المزمن وهو ازدواجية السلطة. ويرى كثيرون من مسؤولي النظام المصري آنذاك أنها كانت السبب الأول في حجم الهزيمة التي لحقت بالقوات المسلحة المصرية. فلقد تبين أن النظام المصري كان يعيش ازدواجية كاملة في السلطة، عمرها نحو عشر سنوات، فالقيادة التي يمثلها الرئيس عبد الناصر كانت في عزلة شبه تامة عن ممارسة صلاحياتها في القوات المسلحة التي كانت تحت

سيطرة المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته (أنظر مذكرات عبد اللطيف البغدادي ومذكرات الدكتور مراد غالب).

ثانياً: حال النظام السوري

كان النظام الذي انبثق عن حركة 23 شباط 1966 بعد انشقاق حزب البعث الذي كان في السلطة. ليس المجال هنا بطبيعة الحال لمناقشة أو إثبات مشروعية هذه الحركة أو للحكم فيما إذا كان النظام الذي أقامته تقوده المؤسسات الحزبية أو تسيطر عليه الظاهرة العسكرية؛ فتلك وغيرها مسائل تتعلق بالنظام الداخلي لأي حزب سواء أكان في السلطة أم خارجها، فما يهم الشعوب ويخدم مصالحها العليا، ويجسد إرادتها، إنما يرجع إلى النتائج المتحققة على أرض الواقع. فهي الأساس في الحكم على مشروعية أي حركة سياسية، وأي برنامج وطني.

لقد ذهبت القيادة التاريخية اليمينية، بواسطة حركة 23 شباط/فبراير، وجئنا نحن يسار الحزب إلى السلطة، ولكن ماذا كانت تعني هوية اليمين واليسار، في تلك المرحلة، سواء على صعيد الفكر أم على صعيد الممارسة؟ وما هي المعايير التي كانت تستخدم لتصنيف اليمين واليسار، سواء بالنسبة إلى قوى حركة التحرر العربية وفصائلها أم على الصعيد العالمي. اليوم، وإذ نعود بوعينا الراهن إلى مراجعة تلك التصنيفات التي سادت في تلك المرحلة، وبخاصة خلال الصراع المتعدد الجبهات بين المعسكرين أو ما يسمى مرحلة الحرب الباردة، فإننا ندرك إلى أي مدى كانت تلك التصنيفات والتقويمات غير موضوعية وغير عملية، ولا تنسجم مع حقائق الواقع في أغلب الحالات؛ لأنها جاءت نتيجة سيطرة المنهج الايديولوجي الإرادوي على فكرنا.

ما أود التذكير به والتوكيد عليه هنا هو أن هوية اليسار هذه التي

كنا حريصين في حركة 23 شباط/ فبراير على تجسيدها آنذاك كانت بدورها الصفة المميزة لسياسات وممارسات كل الأجنحة المتطرفة في الحركات السياسية. هكذا كان الوضع بصورة عامة. فلم يقتصر الأمر على الحزب بعد حركة 23 شباط/ فبراير، بل شمل العديد من فصائل حركة التحرر العربية، سواء داخل الأحزاب الشيوعية العربية أم في حركة القوميين العرب أم في اليمن الديمقراطي أم في فصائل اليسار في الثورة الفلسطينية. وكذلك فصائل عديدة في حركة التحرر الوطني في العالم الثالث، كان هدف التميّز بالنسبة لهذه الحركات، التميز في المواقف السياسية وفي الممارسات العملية، هدفاً بحد ذاته كي تعطي المشروعية لافتراقها عن الحركات الأم التي جاءت من رحمها أو عن غيرها من الحركات الأخرى الموجودة في ساحة عملها.

كنا نتصور أن العملية الثورية التي تلقى علينا مهمة قيادتها تسير دائماً إلى الأمام وفي منحى متصاعد، وأنه ليست هناك أي فسحة للمساومة أو المهادنة أو التراجع في قاموسنا؛ لأن ذلك كله يتناقض مع منطق العمل الثوري، ولأن مصلحة الشعب والقضية التي بعثنا القدر لأن نكون الأداة المؤهلة لتحقيقها تتعارض مع ذلك. هكذا كان معظمنا يؤمن بكل صدق وإخلاص. كنا ننطلق، في نظرتنا تلك وفي سلوكنا وممارساتنا، من أن شعبنا صاحب قضية عادلة في تحرير وطنه وتحقيق طموحه المشروع في التقدم والوحدة، لكننا عملياً لم نكن ندرك أن القضايا العادلة لا يمكن أن تنتصر لمجرد أنها قضايا عادلة، وأنه لا يكفي أن نكون أصحاب حق، بل المهم أن نكون جديرين بهذا الحق، وهذا يتوقف أولاً، وقبل كل شيء على مدى ما ننجزه في المعركة الأشمل معركة التقدم والحضارة، وتجاوز حالة التخلف والفوات التاريخي.

كما تعلّمنا فيما بعد، من دروس التجربة الفيتنامية الظافرة، أنه

لا يكفي أن تتبنى أي حركة سياسية أو نظام حكم ما أهداف وقضايا عادلة ومشروعة، ولا يكفي أن تكون الاستراتيجية التي تضعها لتحقيق تلك الأهداف صحيحة، بل إن النجاح أو الفشل في ذلك إنما يتوقف إلى حد كبير على برامج العمل وآليات التنفيذ، وعلى صحة التكتيك الذي يستخدم في تنفيذ تلك الاستراتيجية. كان أكثر ما يرضينا وما يبعث الاعتزاز والثقة في نفوسنا ما كانت تردده وسائل الإعلام العالمية كما أسلفنا أن سورية في ذلك الوقت أصبحت كوبا الشرق الاوسط.

كنا كمن آمن بسياسة حرق المراحل، ونجد لهذا الإيمان سنداً وتبريراً في تجارب العديد من الشعوب، في منتصف القرن الماضي، دون أن ندقق في طبيعة الظروف الخاصة والعامة التي عاشتها كل واحدة من هذه التجارب، وهنا أتذكر أن الشعار الذي كان عزيزاً على قلوبنا وكان يلخص أبعاد رؤيتنا المستقبلية، الشعار الذي تمحورت حوله مقررات أول مؤتمر قطري، وأول مؤتمر قومي بعد حركة 23 شباط/ فبراير هو "ثورة أو لا ثورة، هي القضية التي تواجه حزبنا وشعبنا. "ثورة أو لا ثورة تلك التي أجملنا هدفها العام ببناء مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد، أما ما هي آلية تحقيق أهداف الثورة، وما هي مراحلها، وما هي أدواتها وحواملها الاجتماعية، وما العلاقة بين القطري والقومي في مسار تحقيق تلك الأهداف، وما هو دور الأوضاع الإقليمية أو الدولية التي يمكن أن تساعد أو تعرقل إمكانية تحقيق أهداف هذه الثورة، فتلك أمور لم يكن الوعي الذي تسلّحنا به لا نحن ولا غيرنا من فصائل حركة التحرر العربية، وأخص بذلك قوى اليسار منها، قادر على إعطاء تصور واضح لها. لقد كانت الصيغة المثلى بالنسبة إلينا وإلى فصائل اليسار العالمي في تلك المرحلة، الصيغة التي اخترناها

لتنظيم حياة شعوبنا هي الديمقراطية الشعبية والنقابات المهنية والعناصر التقدمية، وكانت تلك الصيغة تعني في الواقع عسكرة المجتمع، وإلغاء الرأي الآخر وتصفية أية معارضة باعتبارها تمثل خروجاً على الخط الوطني الذي ترسمه سياسات الحزب العامة، لذلك نظرنا إلى الديمقراطية البرلمانية في أحسن الحالات كصيغة متخلفة باعتبارها ديمقراطية الطبقة البرجوازية، كما أنها بالأساس بضاعة غربية، لا تتلاءم ومسار التطور المنشود لمجتمعاتنا.

خلاصة القول: إن الطابع الأساسي للوعي الذي امتلكته مختلف قوى اليسار العربي في تلك المرحلة سواء منها القومية أم الماركسية، كونه يجسد في جوهره خطاباً أيديولوجياً شعبوياً وحماسياً، افتقد أهم عناصر الوعي العلمي النقدي، ونعني بها العقلانية والمنهجية العلمية على صعيد الفكر والممارسة معاً.

ومن أخطر مظاهر ذلك الوعي الذي تجلى في سلوك فصائل اليسار العربي، في تلك المرحلة، الاستخفافُ بنهج المرحلية وبأهمية التكتيك المناسب في مسيرة إنجاز المهمات والأهداف الكبرى. ولتبرير ذلك كنا نرد دائماً بعض المنطلقات الماركسية بأن الشعارات الثورية، عندما تطرح على الشارع، تصبح ملكاً للجماهير التي تعبر عن إرادتها، وتتحول هذه الشعارات مع الوقت إلى قوى مادية لا يمكن حتى للذين طرحوها أن يتحكموا في مسارها اللاحق، ولا أن يساوموا عليها، أو يتراجعوا عنها. هكذا إذن كانت الإرادوية والرغبة الفوقية هي التي تسيّر توجهات قوى اليسار العربي، سواء ما كان منها في السلطة أو خارجها، وذلك بدل الانطلاق من الإدراك الصحيح لمعطيات الواقع الموضوعي واستيعاب ظروف الوضع الإقليمي والدولي.

رأيت أنه كان لا بد من هذه الوقفة النقدية في محاولة لتقويم

أوضاع النظام السوري، في أثناء حرب حزيران، وتقويم أبعاد سياساته. والدافع لهذه الوقفة النقدية اتفاقي مع الكثيرين الذين يرون أن السياسات التي انتهجها النظام، وخاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، وتبنّي استراتيجية حرب التحرير الشعبية قبل إنجاز ما تتطلب من تحولات ومرتكزات، ولنقل أيضاً، من شبكة أمان في أرض الواقع، إن تلك السياسات ربما أسهمت في إعطاء "إسرائيل" الذرائع التي استخدمتها لتعبئة الرأي العام العالمي، بأنها كانت على وشك التعرض لعدوان مصر وسورية استهدافاً لوجودها. هذه الوقفة النقدية إنما يستدعيها واجب الالتزام بالمنهج العلمي في قراءة وقائع التاريخ، والابتعاد في الوقت نفسه عن استخدام نظرية المؤامرة، والفكر الغيبي في تفسير تلك الوقائع. فكما ترشدنا إلى ذلك الهيغيليّة ليس غير العقل أداة لفهم معطيات الواقع الموضوعي، وليس غير العقلانية منهجاً لاستشراف آفاق المستقبل.

هكذا إذاً كان الوضع الذي تعيشه المنطقة خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت حرب حزيران. لكن تسارع الأحداث وتصاعد نذر الحرب كان العامل الأبرز الذي ميّز تلك الفترة العصيبة، وجعل مواقف القيادتين في مصر وسورية أقرب ما تكون إلى ردود أفعال دون توفر الوقت الكافي لتحقيق الحد الأدنى المطلوب من التنسيق والتخطيط الذي تفترضه مثل هذه المواجهة. وكما تبين فيما بعد، فإن هاتين القيادتين لم تتصرفا على أن الحرب واقعة لا محالة، أو أنها ستكون في وقت أبكر من كل توقّع.!

نذر العدوان تتصاعد فوق حطين واليرموك

تسارع تطور الأحداث خلال الأسابيع الثلاثة التي سبقت الحرب، وكما سنرى فإن هذا الوضع قد أفقد القيادة المصرية زمام المبادرة

السياسية، والعسكرية، بينما كانت القيادة السورية أقل اطلاعاً، وتتبعا لتلك التطورات التي كانت تحاط بها من مصدرين اثنين فقط: القيادة السوفييتية وَعَبَد الناصر. وبإيجاز يمكن هنا إعادة التذكير بمسار الأحداث التي سبقت الخامس من حزيران:

فالاتحاد السوفييتي، الدولة الصديقة، يبلّغ حكومتيْ مصر وسورية بأن إسرائيل تحشد ثمانية ألوية عسكرية على حدودها الشمالية مع سورية استعداداً لتنفيذ خطة جاهزة تستهدف ضرب الجيش السوري، وإسقاط النظام الوطني في سورية.

وقد سبقت ذلك تهديدات متواترة للمسؤولين الإسرائيليين وعلى رأسهم ليفي إشكول رئيس الحكومة وإسحق رابين رئيس أركان الجيش عن نيتهم في احتلال دمشق وإسقاط النظام الذي كان حسب ادعائهم يشكل خطراً كبيراً على إسرائيل بسبب احتضانه للمقاومة الفلسطينية الوليدة ودعمه لها، وكانت تمارس نشاطها من سورية، تماشياً مع تبنيه استراتيجية الحرب الشعبية طويلة الأمد. وقد تواقت مع هذه الموجة من التهديدات أن صحيفة الإزفستيا السوفيتية قد أوردت بتاريخ 11 أيار/مايو عام 1967 خبراً من مصادرها المطلعة يفيد بأن الولايات المتحدة تعمل على تنفيذ خطة لقلب النظام السوري.

وفي الخامس عشر من شهر أيار قام الدكتور جورج طعمة المندوب السوري الدائم في الأمم المتحدة بتسليم رسالة من حكومته إلى رئيس مجلس الأمن تعلمه فيها أن تصريحات أشكول وأبا إيبان وزير الخارجية وإسحق رابين تصل إلى حد إعلان صريح بشن الحرب ضد بلاده. وتَعدُّ الرسالة أن موقف الحكومة السورية من موضوع الفدائيين يستند إلى قناعتها بأن الأمم المتحدة لم تستطع حتى الآن

تنفيذ قراراتها بإعادة الشعب العربي الفلسطيني المشرد إلى أرضه واسترجاع حقوقه الوطنية المشروعة لا يمكن أن يقبل وصاية سورية أو أي بلد آخر عليه ولا يأخذ هذا الشعب الإذن من أحد في كفاحه المشروع لتحرير وطنه المغتصب.

عبد الناصر يعلن رسمياً أن أي اعتداء على سورية يعدُّ في الوقت نفسه اعتداءً على مصر، وسترد عليه بكل قواها تنفيذاً لاتفاقية الدفاع المشترك التي وُقِّعت بين البلدين قبل عدة أشهر، كما طلب عبد الناصر من يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة، كما أشرنا إلى ذلك سابقاً، سحب القوات الدولية من شرم الشيخ ومضايق تيران ومن الحدود الفاصلة بين غزة وإسرائيل، والأمم المتحدة تستجيب لهذا الطلب، وتسحب قواتها خلال ثلاثة أيام. هذه المسألة وضحتها لاحقاً سلطات الجمهورية العربية المتحدة، إذ طلبت من الجنرال ريكيه قائد قوات الطوارئ الدولية بضرورة إبعاد هذه القوات مؤقتاً عن الحدود بين غزة والأراضي المحتلة وهو الذي أبلغ يوثانت بهذا الطلب لكن هذا الأخير أصر على أن تقدم الحكومة المصرية طلباً رسمياً بسحب كل القوات الدولية عن أراضيها التي يشملها قرار واحد.!

ديغول وبكل ما كان يحظى به على الصعيد الدولي من تقدير واحترام نظراً لمواقفه الحيادية والاستقلالية يعلن أن فرنسا ستقف في هذا النزاع ضد الطرف الذي يبدأ العمل العسكري، مؤكداً في الوقت نفسه ضرورة اعتماد الحلول السياسية في معالجة هذه الأزمة.

عبد الناصر يقرر إيفاد نائبه السيد زكريا محي الدين للتباحث مع إدارة الرئيس الأميركي ليندون جونسون، وكان السيد محي الدين في طريقه إلى واشنطن صباح يوم الخامس من حزيران حيث قفل عائداً من المغرب.

القوات الجوية الإسرائيلية تشن هجوماً عاماً صباح الخامس من حزيران وتباشر ضرب المطارات المصرية وتدمر أسراب الطيران التي كانت مكشوفة وجاثمة على مدارجها دون اتخاذ أية وضعية استعداد أو تحسّب لحالة طوارئ. وخلال الساعات الأربع الأولى أنهى الطيران الإسرائيلي مهمته في تدمير الطيران المصري وأصبحت القوات المصرية الموجودة في جبهة سيناء وفي المواقع الأخرى دون أي غطاء جوي يحميها.

حتى صباح يوم الخامس من حزيران لم يكن هناك تنسيق بالحدود المطلوبة بين الجيشين المصري والسوري الذي يفترض أن يكونا أثناء الحرب تحت إمرة قيادة واحدة. وكذلك الأمر بالنسبة للجيش الأردني الذي أصبح طرفاً أساسياً في هذه الحرب قبل أيام معدودة من نشوبها، إذ تولى الفريق عبد المنعم رياض مسؤولية القيادة المشتركة في الجبهة الشرقية.

لقد طُرحت آراء وروايات كثيرة لتفسير أسباب ما حدث خلال الساعات الاربع الأولى من صباح يوم الخامس من حزيران، وكيف تمكن سلاح الطيران الإسرائيلي من تدمير الطيران المصري وإخراجه من المعركة، ولماذا لم تكن القوات المصرية بأسلحتها كافة: الجوية والبرية والبحرية على أتم الاستعداد للتعامل مع كل الاحتمالات وتوقع حصول العدوان في أي وقت؟!

معظم تلك التحليلات التي تناولت تفسير أسباب ما حدث على الأرض خلال الساعات الأربع الأولى وحسمت نتائج الحرب ذهبت في منحيين اثنين:

أولهما: ربما أن القيادة المصرية كانت مقتنعة بعدم إقدام إسرائيل على شن عدوانها بمثل هذه السرعة تجاوباً مع الموقف

الدولي الذي أعلنه كل من الاتحاد السوفييتي وفرنسا والولايات المتحدة والأمم المتحدة بطبيعة الحال.

وثانيهما: أن عبد الناصر وقيادته السياسية، كما اتضح فيما بعد، كانت مبعدة عن الإشراف الفعلي والمباشر على القوات المسلحة، وبالتالي فإنها لم تكن على دراية تامة بمدى جاهزيتها، واستعدادها واعتمدت في ذلك على الصورة الإيجابية التي يقدمها المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته الذين كانوا يهيمنون هيمنة شبه كاملة على كل شؤون القوات المسلحة.

الساعة العاشرة من صباح يوم الخامس من حزيران دعيت القيادة السياسية في سورية التي تتكون من القيادتين القومية والقطرية إلى اجتماع طارئ لاتخاذ ما ينبغي من الإجراءات في مواجهة عدوان إسرائيل الذي علمت به من أجهزة الإعلام الدولية، ودون تلقي أي إخبار من مصر نظراً لأن أجهزة الإنذار المبكر كانت قد عطلت. في ذلك الاجتماع درست القيادة اقتراحاً متكاملاً قدمه الأمين العام المساعد للحزب الرفيق اللواء صلاح جديد، وبعد مناقشته أُقرَّ بالإجماع. وأبرز بنوده الدخول الفوري في المعركة بإصدار الأوامر للجيش السوري بالمباشرة بضرب المستعمرات الإسرائيلية المواجهة للجبهة بهدف تخفيف الضغط عن الجيش المصري في الجبهة الجنوبية، وهذا ما اتضح لاحقاً إذ إن إسرائيل خططت للتركيز خلال الأيام الثلاثة الأولى من هذه الحرب على جبهة سيناء لشل قدرات الجيش المصري، وإخراجه من ساحة المعركة. ومن البنود الأخرى التي تضمنها الاقتراح المذكور العمل على حماية القوات الجوية السورية، وتقوية قدراتها في التصدي لطلعات الطيران الإسرائيلي، وقرار بتشكيل قيادة تشرف على سير المعركة، وقرار آخر بمباشرة الاتصال

مع القيادة المصرية للتنسيق على المستويين السياسي والعسكري، وقرار آخر بتوزيع أعضاء القيادة على مختلف محافظات القطر إذ يتولى كل منهم مسؤولية الإشراف على تنفيذ الخطة الموضوعة وتحقيق الانسجام، والتكامل بين واجبات الجهاز الإداري، والحزبي، والقطعات العسكرية، والدفاع المدني، وكما هو واضح فلقد جاءت تلك الإجراءات في سياق توقعنا في أن هذه الحرب قد تطول وربما تستمر بضعة شهور.

في اليوم الثالث لهذه الحرب على ما أتذكر الآن وبعد أن أنهت القوات الإسرائيلية تنفيذ معظم أغراضها على الجبهة الجنوبية أي بعد أن تمكنت من تدمير سلاح الطيران خلال الساعات الأولى، وتراجع القوات البرية التي حرمت من أي غطاء جوي بكيفية عشوائية باتجاه الضفة الغربية لقناة السويس بعد أن قدمت تضحيات كبيرة، وتكبدت خسائر فادحة قامت إسرائيل بالهجوم على القدس الشرقية. ودارت في شوارعها وساحاتها وفي البلدات المحيطة بها معارك ضارية استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة بما فيها السلاح الأبيض وقد استبسل الأهالي، وجنود الجيش الأردني في الدفاع عن المدينة المقدسة. وانتهت تلك المعارك باحتلال القوات الإسرائيلية لمدينة القدس الشرقية وكان يقودها وزير الدفاع موشي ديان الذي راح يتجول في شوارعها بكل صلف وعنجهية مقلداً الطريقة التي دخل بها الجنرال اللنبي في أعقاب الحرب العالمية الأولى مكرراً ادعاءاته بأن القدس الموحدة قد عادت الآن عاصمة إسرائيل الأبدية.

أما على جبهة الجولان السورية فقد اشتدت حمى المعارك اعتباراً من اليوم الرابع، واستطاعت القوات الإسرائيلية خلال يومين أن تسكت معظم دفاعات الجيش السوري في قطاعات الجبهة الثلاثة،

وأن تتقدم في هضبة الجولان الاستراتيجية إذ انسحبت القوات السورية من خط دفاعها الأول في محاولة التثبت في خط دفاع ثان. ووصلت القوات الإسرائيلية إلى شرق مدينة القنيطرة التي هي مركز قيادة الجبهة دون أن تدخلها وأحاطت بها من كل اتجاه، وهنا أصدرت قيادة الجيش والقوات المسلحة بلاغاً عسكرياً يحمل الرقم 66 يعلن سقوط مدينة القنيطرة. فوجئ به أهالي المدينة بمن فيهم طبعاً قيادة فرع الحزب، والمحافظ واستغربوا صدور هذا البيان فالمدينة لا تزال صامدة، ولَم يلحظ أية قوات إسرائيلية تدخل إليها. بعد ذلك صُحِّح البلاغ الذي دارت الأقاويل حوله، وأعطي العديد من التفسيرات المتناقضة، وذلك بإصدار بلاغ لاحق يعلن أن مدينة القنيطرة لم تسقط في أيدي القوات الإسرائيلية، وما زالت صامدة، وعلى أتم استعداد لتقوم بدور ستالينغراد وستكون مثلها مقبرة للغزاة.

مساء العاشر من حزيران أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً يطالب جميع الأطراف المعنية بوقف الأعمال الحربية فوراً. ناقشت القيادة السياسية هذا الموضوع، وكان أمامها برقية مستعجلة وصلت للتو من الرئيس عبد الناصر ينصح فيها قبول قرار مجلس الأمن المذكور. لا زلت أذكر نص تلك البرقية وما انطوت عليه من ألم وتأثر وغيرة وطنية صادقة، إذ يقول فيها إن دافعه لاقتراح القبول بوقف إطلاق النار هو الحفاظ على الجيش السوري العزيز. ويضيف في برقيته إن القوات الإسرائيلية تقف الآن على الضفة الشرقية من قناة السويس، وإذا ما فكرت في اجتياز القناة والدخول إلى العمق المصري، فليست هناك دفاعات مسلحة قادرة على صدها.! اللهم إلا جماهير الشعب المصري التي ستستبسل بلا شك دفاعاً عن كل شبر من وطنها. إنني أعتقد أن إسرائيل على وشك حشد كل قواتها ضد

سورية من أجل تدمير الجيش السوري، وأنا أرى الأسباب نفسها التي دعتني إلى أن أنصحكم بالموافقة على قرار وقف إطلاق النار، وإنهاء كل الأعمال الحربية وإخطار يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة على الفور من أجل الحفاظ على جيش سورية العظيم. لقد خسرنا هذه المعركة، وعسى الله أن يوفقنا في المستقبل.

نتيجة نقاش هذا الوضع المستجد قررنا قبول قرار مجلس الأمن المذكور علماً بأن القرار لا ينص على ضرورة عودة القوات المتحاربة إلى مواقعها قبل الخامس من حزيران الأمر الذي يعني بقاء هذه القوات حيث هي عند صدوره. واصلت إسرائيل حربها على الجبهة السورية بعد صدور قرار مجلس الأمن هذا على الرغم من إعلانها الرسمي قبوله، وذلك لمدة يومين آخرين، أكملت فيهما احتلال هضبة الجولان، وأصبحت قواتها على بعد 35 كلم من دمشق. لم توقف إسرائيل إذاً أعمالها الحربية من اليوم الأول الذي أعلنت فيه قبولها قرار مجلس الأمن ربما كي تستكمل خطتها في جبهة الجولان، أو أن ذلك الالتزام جاء نتيجة الإنذار الذي وجهه إليها كوسيغين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي، فالإنذار شديد اللهجة، وطلب من إسرائيل وقف الأعمال الحربية فوراً والتقيد بقرار مجلس الأمن، وأعلن فيه قطع العلاقات الدبلوماسية معها.

وعلى ذكر العلاقات الدبلوماسية لم تتردد القيادة السورية منذ الأيام الأولى للحرب باتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين وقفتا منذ الساعات الأولى لهذه الحرب إلى جانب إسرائيل وشاركتا فيها بصورة مباشرة. فالولايات المتحدة أقامت طوال الحرب جسراً جوياً لتزويد إسرائيل بمختلف المساعدات اللوجستية والاستخبارية، أما بريطانيا فقد

قدمت الدعم المباشر لإسرائيل انطلاقاً من قواعدها الموجودة في جزيرة قبرص.

هكذا انتهى الفصل الأول من هذه الحرب، التي يمكن القول إن نتائجها العسكرية قد حسمت منذ يومها الأول إذ توقفت الأعمال العسكرية ولكن إلى أمد، وبغروب شمس 12 حزيران من عام 1967، كان ثمة واقع جديد في خريطة المنطقة الجغرافية والسياسية، واقع جديد يختلف اختلافاً نوعياً عما قبل الخامس من حزيران لا بالنسبة للدول الثلاث التي احتلت أراضيها، بل بالنسبة لجوهر الصراع العربي/الصهيوني وأساسه القضية الفلسطينية. احتلت أجزاء واسعة من ثلاث دول عربية، وهي أكبر بثلاث مرات من مساحة إسرائيل، كما احتلت مدينة القدس بكل ما تمثله، وما ترمز إليه من رأسمال وطني وديني وإنساني وتاريخي.

توقفت الأعمال العسكرية في حرب الخامس من حزيران بإلحاق هزيمة منكرة بثلاثة جيوش عربية ليبدأ بعد ذلك الفصل الثاني الذي يعني استثمار النتائج على الأرض وتحقيق الأهداف السياسية التي رمى إليها العدوان أساساً.

أحداث كثيرة توالت في أعقاب ذلك في مصر وفي سورية، وفي المنطقة العربية عموماً. وكان السؤال الكبير الذي واجه شعوب الأمة جميعها بعد هذه الهزيمة، وبخاصة شعوب الدول التي احتلت أراضيها هو: كيف وهل من سبيل لتحرير الأرض واستعادة الكرامة المستباحة؟

وكانت نقطة البداية في الإجابة على هذا السؤال هي العودة إلى الذات ومصارحة الشعب بكل ما حدث وبحقائق الواقع واستعادة ثقته. وفي هذا السياق جاء خطاب عبد الناصر الذي وجهه للأمة

معلناً فيه تحمله المسؤولية الكاملة عن النتائج التي أدت إليها هذه الحرب، وتقديم استقالته من مهامه القيادية على رأس النظام، وعودته إلى صفوف الشعب كمواطن عادي. كما اقترح الرئيس عبد الناصر أن يخلفه في هذه المسؤولية نائبه السيد زكريا محي الدين. وكما هو معروف رفضت جماهير الشعب المصري هذه الخطوة وجددت ثقتها بعبد الناصر لأجل متابعة العمل لتجاوز أخطاء الماضي والتأسيس لمرحلة جديدة تُحرَّر فيها الأرض التي احتُلت وتُستعاد الحقوق التي اغتصبت.



في جلسة عصف ذهني واستعراض للأوضاع العامة مع الرفيقين مصطفى رستم ومروان حبش عضوي القيادة.

في مواجهة نتائج الحرب

واقع جديد نشأ إذاً في المنطقة بعد أن هدأت نيران المعارك في مختلف الجهات. وهذا الواقع الجديد فرض على الدول الثلاث التي احتُلت أراضيها أن تراجع النظر بصورة جذرية في السياسات التي كانت تتبعها، وفي أولية الخيارات التي كانت تعتمدها. كان الشعار الذي جرى التركيز عليه آنذاك يلخص مهمات المرحلة ومستلزماتها وهو شعار: إزالة آثار العدوان، وذلك بديلاً عن الشعارات الأخرى وعلى رأسها تحرير فلسطين واستعادة الحقوق المغتصبة. ولنلاحظ أنه على الرغم من راهنية شعار إزالة آثار العدوان، وصحته، في تلك الظروف، فإنه وبصورة غير مباشرة قد فتح آفاق التفكير الاستراتيجي الجدي لدى الطرف العربي على قبول مبدأ المساومة التاريخية أي التسوية وقبول الحلول الوسط، ولو مرحلياً كقاعدة للوصول إلى تسوية كلية للصراع العربي الصهيوني!

سنوات ثلاث أعقبت حرب حزيران شهدت خلالها المنطقة أحداثاً هامة وبالغة الخطورة بفعل التداعيات التي خلفتها هذه الحرب. ثلاث سنوات كان المُعطى الأبرز فيها تصميم الدول العربية الثلاث وعزمها على تحرير أراضيها ومباشرتها عملية المراجعة والإعداد الشامل في أوضاعها. وفي مصر وسورية شملت عملية الإعداد تلك مختلف الميادين، وكانت الحصائل الأولية إيجابية إلى حد ما. لكن الأمر اختلف جذرياً بعد ذلك إذ اتخذت الأوضاع في البلدين مساراً آخر، واتجهت نحو أهداف مغايرة بعد وقوع ما سمي بالحركة التصحيحية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 في سورية، وحركة مايو التصحيحية في 15 أيار/مايو 1971 في مصر. هذان الحدثان كما يرى سمير أمين جاءا نتيجة ارتداد التيار اليميني في كل من النظامين

الوطنيين في مصر وسورية، وسيطرته على السلطة، هذا التيار الذي شكل أهم الأسباب التي أجهضت المسار المتصاعد لحركة التحرر العربية في المنطقة.

إن استعراض التطورات التي أعقبت حرب حزيران تضعنا مباشرةً أمام الحدث الأبرز فيها ألا وهو تنامي دور المقاومة الفلسطينية التي أصبحت فيما بعد الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه في معادلة الصراع العربي الصهيوني. إذ لم يمض وقت طويل حتى التأم المجلس الوطني الفلسطيني صيف عام 1969 في القاهرة، وقرر أن تصبح منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً لائتلاف عريض يضم مختلف فصائل المقاومة الفلسطينية الموجودة في الساحة فعلياً، واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

ولكن كيف تعامل النظام الرسمي العربي بل كيف تعامل النظامان في مصر وسورية مع نتائج حرب حزيران وما طرحته من تحديات؟

قبل الحديث عن الكيفية التي سارت فيها الأمور، وعن طبيعة الخطط والأساليب المستخدمة في أكثر من مجال يجدر بنا أن نعيد التذكير بتلك الحقيقة ذات الدلالة المعبرة والمستخلصة من تجارب الماضي القريب والبعيد في تاريخ الصراع العربي الصهيوني. فالأنظمة العربية منذ النكبة، وحتى وقت قريب، دأبت على رفض معظم القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والقرارات الدولية الأخرى المتعلقة بالقضية الفلسطينية. لكن موقفها الرافض الذي قد يكون في أحيان كثيرة صحيحاً ومبدئياً في منظار الحقوق التاريخية، وفي منظار شرعة الأمم المتحدة، لم يكن يترافق بالخطط الضرورية، وبالسلوك العملي المطلوب لمواجهة تلك القرارات أو تعديلها أو إلغائها. هكذا كان شأن النظام العربي الرسمي في التعامل مع القرارات الدولية مثل القرار 181

لعام 1947 والقرار 194 والقرار 242 والقرار 338 ومع اتفاقات كامب ديفيد، وأوسلو، والمبادرة العربية، وغيرها. وبالمقابل كانت إسرائيل تتظاهر بقبولها تلك القرارات، والإعلان الرسمي عن ذلك، غير أنها، وعلى أرض الواقع، كانت تعمل بصورة متواصلة على خلق وقائع جديدة، تتناقض مع مضمون تلك القرارات الدولية، بحيث تصبح إمكانية تنفيذها بعد انقضاء مدة من الزمن، حتى وإن عاد وقبل بها الطرف الآخر، أمراً غير ممكن. هذه التقدمة كان لا بد منها، كما أرى، مدخلاً لمحاولتنا الإجابة على السؤال الذي طرحناه وهو كيف تعامل النظام العربي الرسمي، وقبل ذلك كيف تعامل النظامان المعنيان مباشرة في مصر وسورية مع نتائج حرب حزيران؟!

أتذكر هنا أنه بعد يومين من توقف الحرب التزاماً بقرار مجلس الأمن، وبعد عودتنا نحن أعضاء القيادة القطرية الموزعين في المحافظات دعا الرفيق الأمين العام للحزب رئيس الدولة الدكتور نور الدين الأتاسي القيادة السياسية مساء ذلك اليوم إلى اجتماع استثنائي، وقد عقد الاجتماع في القصر الجمهوري، وامتد إلى ساعة متأخرة من الليل. كان موضوع الاجتماع كما هو متوقع مناقشة خطة العمل التي ينبغي أن تنفذ في مختلف القطاعات لمواجهة نتائج الهزيمة وتحرير الأرض المحتلة، ووضع محاور رئيسة لها. وقد تمحور النقاش الذي تناول منطلقات هذه الخطة في اتجاهين:

الاتجاه الأول عرضه في بداية الجلسة وعبر عنه بصورة واضحة الرفيق الدكتور الأتاسي الذي استرجع أمام القيادة بعض تجارب الشعوب التي احتلت أراضيها، وكان اعتمادها الأساسي في مواجهة المحتل هو الانفتاح على الشعب، وتعبئة قواه الوطنية والاجتماعية، وكل طاقاته المادية والروحية، وذلك لا يتحقق إلا ببناء الجبهة

الوطنية العريضة. وأن هذا الوقت العصيب الذي نمر به يتطلب أكثر من أي وقت مضى تحقيق مثل هذه الخطوة. وأذكر هنا أن الرفيق عبد الحميد مقداد عضو القيادة القطرية، وفي موقف وجداني لافت ذهب إلى مدى أبعد من اقتراح الأمين العام حيث اقترح أن تقوم القيادة بدعوة مؤتمر وطني عام تعلن فيه تخليها عن السلطة، وإعادة الأمانة إلى الشعب كي يتدبر أمره، ويتولى شؤونه بنفسه، ويحرر أرضه بالطريقة التي يراها مناسبة. لم يلق اقتراح الأمين العام الاستجابة المطلوبة من معظم أعضاء القيادة الذين رأوا فيه تفريطاً بقيادة الحزب للثورة. كما رأى بعضهم في اقتراح الرفيق عبد الحميد مقداد ظاهرة ضعف وتراجع، ووجد تفسيراً لها بأنها قد تحدث للإنسان أثناء الأزمات والظروف الصعبة! وكانت النتيجة التي خلص إليها الاجتماع: اعتماد الاتجاه الآخر وهو ضرورة أن يواصل الحزب قيادته للدولة لأنه يتحمل مسؤولية تحرير الأرض المحتلة، وأقرَّ الاجتماع المحاور الرئيسة للخطة الشاملة لإنجاز هدف التحرير. وقد شملت هذه الخطة مختلف الميادين العسكرية، والدفاعية والأمنية والاقتصادية والشعبية والإعلامية. وفيما بعد شكلت لجان خاصة ترأسها أعضاء القيادة، ويضم كل منها عدداً من الخبراء والمختصين، لإعداد البرامج العملية لتنفيذ تلك الخطة العامة على أن تجري دراستها تباعاً، وإقرارها في اجتماعات القيادة المفتوحة. كان هناك التقرير العسكري وقد كلف بإعداده الرفيقان اللواء حافظ الأسد وزير الدفاع واللواء أحمد سويداني رئيس الأركان العامة. وتقرير اقتصادي كلف بإعداده الرفيق الدكتور يوسف زعين وعدد من أعضاء القيادة القطرية، ومجلس الوزراء، وتقرير أمني تولاه الرفيقان عبد الكريم الجندي عضو القيادة، ورئيس مكتب الأمن القومي مع

الرفيق محمد عيد عشاوي عضو القيادة، ووزير الداخلية. وتقرير حول السياسة الخارجية كلف بإعداده الرفيق الدكتور إبراهيم ماخوس عضو القيادة ووزير الخارجية. وتقرير إعلامي وثقافي كلفت به بوصفي وزيراً للإعلام مع عدد من أعضاء القيادة والوزراء ذوي العلاقة بإعداده.



الدكتور يوسف زعين ورئيس مجلس وزراء تشيكوسلوفاكيا

الذي كان في زيارة رسمية لسورية

هكذا إذن سارت الأمور في هذا المنحى فلم تر القيادة السياسية ضرورة لإعادة النظر في طبيعة النظام السياسي الذي كان قائماً أو إدخال أية إصلاحات جدية في بنيته استجابة للأوضاع والظروف الاستثنائية التي استجدت بعد الحرب. وكما هو متوقع فقد انعكست تأثيرات هذه الهزيمة الوطنية الشاملة داخل الحزب نفسه وداخل معظم قوى حركة التحرر العربية وأحزابها وفي المقدمة منها قوى الثورة الفلسطينية.

وتحضرني الآن واقعة كان لها أكبر التأثير في التطورات اللاحقة التي شهدتها سورية وهي أنه اثناء جلسة القيادة المخصصة لمناقشة التقرير العسكري الذي أعده وزير الدفاع ورئيس الأركان أنهما اقترحا في بداية الاجتماع تصويت القيادة على تجديد الثقة بهما حتى يستطيعا استمرار تحمل المسؤولية. وكان الأمر مفاجئا لمعظم أعضاء القيادة! إذ ساد صمت لبرهة. ثم طلب الكلام الرفيق صلاح جديد معقباً على هذا الاقتراح بقوله: (من وجهة نظري أيها الرفاق إننا نحن جميعا قيادة الحزب من مدنيين وعسكريين نتحمل نتائج هذه الحرب، ومع تأكيدي هذه القناعة فإنني اقترح قبول استقالة الرفيقين، وتعيين قيادة جديدة للجيش والقوات المسلحة، فهذا هو الأمر الطبيعي الذي تواجهه كل شعوب العالم، بعد أن تنتهي الحروب الطاحنة التي تخوضها ضد أعدائها. ففي حال انتصار هذه الجيوش لا بد أن تتغير قياداتها لأنها بعد ذلك تصبح أسيرة لشعور طاغ، فترى نفسها أكبر وأهم من قياداتها السياسية فتتجاوز في سلوكها صلاحياتها المحددة وترى في نفسها البديل لتلك القيادات. أما في حالة الهزيمة كما هو وضعنا الحالي، فينبغي أيضا تغيير القيادة العسكرية لأن استمرارها في موقعها لا يساعد على استعادة الروح المعنوية المطلوبة في صفوف القوات المسلحة: مؤسسات وأسلحة وضباطاً وجنوداً، ولا يسهم أيضاً في استعادة القوات المسلحة لثقة شعبها الذي لا بد أن يكون الحاضنة الحامية لجيشه، والداعمة له بكل الطاقات. وما قصدته من هذا الاقتراح تجنيب القيادة العسكرية أية محاسبة لاحقة. وقد جاء الاقتراح بطريقة مفاجئة ودون تحضير أو تفكير مسبق وكان المفترض أن يحظى بموافقة جماعية من القيادة، لكنه لم ينجح إذ فشل بفارق صوت واحد، فعملية التصويت غلب

عليها جو من المجاملة قصيرة النظر، وكانت تلك كما أثبتت التطورات اللاحقة خطيئة القيادة الفادحة التي لا تغتفر.

بعد دراسة مشروع الخطة العسكرية، والموافقة عليها، تابعت القيادة دراسة مشاريع باقي الخطط الاقتصادية والإعلامية والأمنية وأقرتها. كما قررت القيادة تشكيل لجنة عسكرية تتولى مهمة التحقيق في أداء الضباط قادة الألوية والقطاعات أثناء حرب حزيران بغية إجلاء الحقائق ووضع الأمور في نصابها. وقد عهد إلى وزير الدفاع بتشكيل هذه اللجنة التي لم تقم بمهمتها عملياً، بل اتضح فيما بعد أن وزير الدفاع نفسه قد أخبر الضباط الذين كانوا موضع المساءلة بأن قيادة الحزب إنما تستهدف بهذا الإجراء تصفيتهم، وأنه سيتكفل بحمايتهم من أية مساءلة! ومن الإجراءات التي قامت بها السلطة تنفيذاً لتعليمات قيادة الحزب شنّ حملة اعتقالات ضد القوى الوطنية المعارضة التي بدأت تتحرك مطالبة بإقامة جبهة وطنية واسعة للاضطلاع بالمهمات التي طرحتها عملية مواجهة العدوان وتحرير الأرض المحتلة. وقد شملت هذه الاعتقالات التي أشرف على تنفيذها الرفيقان محمد عيد عشاوي وزير الداخلية وَعَبَد الكريم الجندي رئيس مكتب الأمن القومي أعداداً من السياسيين السوريين والقادة الفلسطينيين وبلغ العدد الاجمالي 370 شخصاً.

سارت الأمور بشكل مقبول في كل الميادين خلال العام الأول وشكلت وزارة جديدة برئاسة الدكتور يوسف زعين عينت فيها وزيراً للإعلام، كذلك شهدت العلاقات مع الاتحاد السوفييتي نمواً مضطرداً في كل المجالات، وخاصة فيما يتصل بتلبية الاحتياجات العسكرية لكل من الجيشين المصري والسوري. ولعل العامل الأهم

الذي ميَّز تلك المرحلة هو موقف الشعوب العربية في مختلف أقطارها الذي اتسم بالحماس والاستعداد المطلوب للمساهمة في تحرير الأرض المحتلة ومحو آثار العدوان. وقد كان نزول الملايين من الجماهير المصرية إلى شوارع القاهرة وغيرها من العواصم العربية رفضاً لاستقالة عبد الناصر ومطالبتها له بالاستمرار في تحمل المسؤولية أسطع برهان على ذلك.

في هذه الفترة كُلفتُ إضافة إلى عضويتي في القيادة بمهمة رئاسة لجنة التضامن الأفروآسيوية وكان مقرها في القاهرة، وكذلك بالفعاليات العائدة لمجلس السلم العالمي، ومقره آنذاك في براغ. في شهر تموز عام 1967 عقدت لجنة التضامن مؤتمراً استثنائيا موسعاً للتضامن مع الشعوب العربية الثلاثة التي احتُلت أراضيها في كل من مصر وسورية والأردن ومع الشعب الفلسطيني طبعاً، وقد شاركت في هذا المؤتمر الذي جمع كثرة من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومن البلدان الاشتراكية، وتمخض عن قرارات حازمة بإدانة العدوان الإسرائيلي والتضامن مع كفاح الشعوب العربية ضحية هذا العدوان والطلب إلى المجتمع الدولي إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأرض المحتلة، وأذكر هنا أن القيادة حمّلتني رسالة موجهة للرئيس عبد الناصر تتعلق بالتنسيق بين البلدين لكني لم أستطع تسليمها له بصورة مباشرة لوجوده آنذاك في الإسكندرية وبناء على طلبه سلمتها للدكتور لبيب شقير رئيس مجلس الأمة الذي كان مشاركاً معنا في المؤتمر.

في مطلع عام 1968 أخذت ظاهرة الازدواجية في السلطة تتفاقم وتصبح أكثر وضوحاً، وأعني بالازدواجية في المواقف السياسية بين قيادة الحزب من جهة، ووزير الدفاع ومجموعة من الضباط من

حوله من جهة أخرى، وقد تجسدت تلك الخلافات بصورة رئيسة في مجالي القوات المسلحة، والسياسة الخارجية، على المسائل التالية:

- الموقف من اعتماد أُسلوب الكفاح المسلح والحرب الشعبية كأساس لإنجاز هدف التحرير وأن الجهود السياسية والدبلوماسية ينبغي أن تكون في خدمة هذا الأسلوب الأساس.
- وتدعيما لهذا المسار كانت قيادة الحزب تولي أهمية كبرى للتضامن بين الأنظمة الوطنية العربية في كل من سورية ومصر والجزائر، بينما كانت قيادة الجيش متمثلة بوزير الدفاع أكثر ميلاً إلى صيغة التضامن العربي عن طريق مؤتمرات القمة.
- والمفارقة هنا أن وزير الدفاع كان يعارض استمرار التنسيق السياسي والعسكري مع مصر بحجة أن عبد الناصر قد قبل قرار مجلس الأمن رقم 242 كما قبل بعده مشروع ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية في إدارة ريتشارد نيكسون عام 1969 الذي يتضمن وقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر والمباشرة بعدها بالعمل على تطبيق القرار 242 عبر مهمة مبعوث الأمم المتحدة غونار يارنغ.
- يضاف لهذه المواقف المتعارضة بين الطرفين عدم تنفيذ العديد من قرارات قيادة الحزب في مجال القوات المسلحة، وخاصة ما يتعلق بإنشاء لجنة ومحكمة عسكرية للنظر في أداء مختلف القيادات العسكرية أثناء حرب الأيام الستة، كما درجت وسائل الإعلام الغربية على تسميتها.
- وفي داخل قيادة الجيش نفسها برزت ظاهرة التعارض بين كل من وزير الدفاع من جهة ورئيس الاركان العامة الرفيق اللواء أحمد سويداني من جهة ثانية. إذ إن رئيس الأركان بدأ يطرح مع

أعضاء القيادة تفرُّد وزير الدفاع بتصرفاته التي تتعارض مع مقررات قيادة الحزب، وكأنه أصبح يعدُّ القوات المسلحة ملكية خاصة له، ولما توصل، كما كان يروي، إلى قناعة بأن قيادة الحزب لا تريد معالجة هذا الوضع الشاذ تقدم باستقالته طالباً إعفاءه من مهمته. وهكذا كان وعُين وهو عضو في القيادة القطرية مسؤولاً عن مكتب الشبيبة والطلبة. وقد خلفه في رئاسة الأركان المقدم مصطفى طلاس الذي جرى ترفيعه إلى رتبة لواء. وقد تبين فيما بعد أن طلاس الذي كان يفترض فيه أن يكون مستقل الرأي والضمير أصبح منسجماً كل الانسجام مع وزير الدفاع، وسلوكه حتى بلغ به الأمر أن يعدَّ، في مناسبات كثيرة، حافظ الأسد رئيساً ومعلماً له.

أما الخطة الشاملة التي أقرتها القيادة للقوات المسلحة، فتقوم على تحويل هيكلية الجيش إلى قوات آلية مقاتلة، والتخفيف قدر الإمكان من حجم الهيكل الإداري، وذلك اعتماداً على إعادة تسليح هذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها استناداً على مساعدة الاتحاد السوفييتي، فإن تلك المهمة تركت لقيادة الجيش دون أن تعمد قيادة الحزب بصورة دورية إلى استعراض ما ينفذ من تلك الخطة ودراسته.

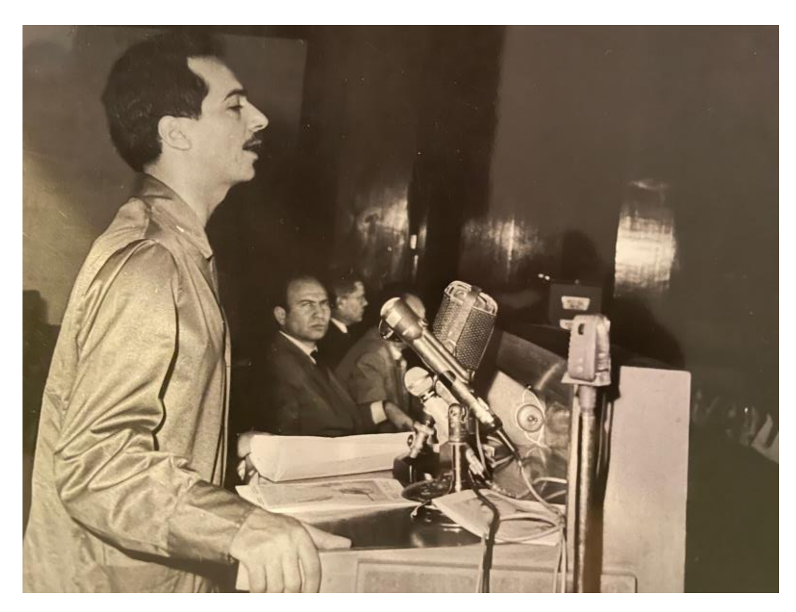
تلاحقت التطورات السياسية التي أعقبت حرب الخامس من حزيران، فلم يكد ينقضي أكثر من شهر واحد حتى انعقد في يوليو/تموز مؤتمر القمة العربية في الخرطوم كي يبحث دور العمل العربي المشترك في مواجهة الاستحقاقات التي طرحتها الهزيمة على الأمة العربية كلها. كان أهم إنجازات هذا المؤتمر المصالحة بين النظامين المصري والسعودي التي كرستها مشاركة كل من الرئيس عبد الناصر، والملك فيصل في المؤتمر المذكور، وكانت تلك في الواقع

خطوة مطلوبة. فالبلدان يخوضان حرباً مكشوفة في اليمن حيث تقاتل القوات المصرية إلى جانب النظام الجمهوري بينما تدعم السعودية قوات الإمام البدر. وقد نجم عن هذه المصالحة قبول الطرفين بوقف تدخلهما، وساعد ذلك في سحب تدريجي للقوات المصرية التي كانت تحارب في ظروف صعبة، وكان تعدادها يقارب ثلث تعداد الجيش المصري، أما أهم قرارات هذا المؤتمر فقد تلخصت في ثلاث لاءات وهي: لا صلح، لا تفاوض، لا اعتراف بالكيان الصهيوني. من هنا عرف مؤتمر الخرطوم هذا بمؤتمر اللاءات الثلاث. وعلى صعيد الدعم المالي أقر المؤتمر تقديم مساعدة سنوية لكل من مصر والأردن لمشاركتهما في هذا المؤتمر. أما نحن في سورية فقد كان لنا موقف آخر مختلف من هذا المؤتمر إذ قاطعناه ولَم نشارك في أعماله.

كان موقفنا من مؤتمرات القمة ومن مبدأ المشاركة فيها سلبياً من الأساس، وكان يتحكم في موقفنا المنطق الإيديولوجي غير الواقعي. فقد كنّا ننظر إلى هذه المؤتمرات التي تضم الأنظمة الرجعية، والتقدمية على حد سواء أنها أداة لتمييع العمل العربي المشترك وصيغة لتضليل الجماهير العربية. وكنا نتصور أن مجرد مشاركتنا في مؤتمرات القمة حتى تلك التي يمكن أن تؤمّن الحد الأدنى من الجهد العربي المشترك إنما تعني بالنسبة لنا قبولنا بصيغة هذه المؤتمرات بديلاً عن لقاء الأنظمة العربية التقدمية التي يقع عليها عبء التحرير الأساسي، وهكذا كانت النقاشات تتواصل وتتشعب في مؤسسة القيادة معتبرين قبولنا بوحدة الصف بين الأنظمة العربية في بعض الحالات تراجعاً وتخلياً عن وحدة الهدف الذي ينبغي أن يكون البوصلة والغاية لأي جهد عربي مشترك. وكما

ذكرنا في موضع سابق درست القيادة السياسية موضوع المشاركة في هذا المؤتمر وبنتيجة ذلك زودت الرفيق وزير الخارجية الدكتور ماخوس بتوجيهات محددة في أن يطرح وجهة نظرنا على اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي يمهد لاجتماع القمة، ويضع جدول أعماله، فإن وافق على مقترحاتنا كأساس لجدول أعمال القمة فإننا نشارك في هذا المؤتمر. وقد تلخص موقفنا من هذا المؤتمر بضرورة قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل في عدوانها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وقطع البترول عنهما وإنشاء صندوق عربي مشترك لدعم جهود الدول العربية الثلاث التي كانت ضحية العدوان، واحتلت أراضيها. غير أن محاولاته لم تجد نفعاً ولَم تجد قبولاً من أكثر وزراء الخارجية المشاركين، فعاد أدراجه وبذلك غابت سورية عن المشاركة في مؤتمر الخرطوم.

في شهر تموز/يوليو دعت منظمة تضامن الشعوب الأفرو/آسيوية ومنظمة تضامن شعوب القارات الثلاث التي كان مقرها كوبا إلى مؤتمر تضامن عالمي في القاهرة لمساندة الشعوب العربية التي احتلت أراضيها في كفاحها ضد العدوان الإمبريالي الصهيوني، وقد شاركت في هذا المؤتمر وفود تمثل معظم حركات التحرر في بلدان العالم الثالث، وشاركنا نحن في سورية بطبيعة الحال في هذا المؤتمر الذي أتاح لنا فرصة حشد المزيد من الدعم والتأييد لقضايانا العادلة.



مشاركتنا في مؤتمر القاهرة لشعوب القارات الثلاث ويظهر إلى يساري وأنا ألقي كلمة وفدنا السيد خالد محي الدين رئيس الوفد المصري

من التداعيات الهامة التي أعقبت حرب حزيران صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 في تشرين الثاني من عام 1967 الذي وافقت عليه كل من إسرائيل ومصر والأردن ورفضته سورية. وفي إطار القبول بهذا القرار تعاملت هذه الأطراف مع المهمة التي كلف بها السويدي غونار يارنغ مندوب الأمين العام للأمم المتحدة الذي قام بعدة جولات مكوكية إلى المنطقة.

استند موقفنا في رفض قرار مجلس الأمن المذكور الذي حبك صياغته مندوب بريطانيا في مجلس الأمن اللورد كارادون إلى عدة أسباب جوهرية. في مقدمتها أن هذا القرار على الرغم من أنه ينص في مقدمته على عدم جواز الاستيلاء على الأرض وحيازتها بالقوة الا

أن النص في النسختين الإنجليزية والفرنسية جاء متبايناً فيما يتعلق بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة اذ إن إحدى النسختين وهي الإنكليزية بخلاف النسخة الفرنسية، تضمنت النص التالي: الانسحاب من أراض احتلت وليس الانسحاب من الأراضي التي احتلت، والأخطر من ذلك أن هذا القرار لا يعالج القضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب له حقوقه التاريخية الثابتة في وطنه وإنما تحدث عنها كقضية لاجئين أي باعتبارها قضية إنسانية.

كان موقفنا إذاً من رفض هذا القرار موقفا ثابتاً ومبدئياً، لم نتراجع عنه استجابة لنصائح الأصدقاء السوفييت تارة وضغوطهم تارة أخرى، الذين كانوا يرون في قبولنا لقرار مجلس الأمن هذا شرطاً لازماً لتحقيق الانسجام في مواقف النظامين السوري والمصري إزاء مهمة استرداد الأرض المحتلة. والواقع أن الاختلاف في الموقف بين القيادتين من هذا القرار لم يحل دون تحقيق التنسيق والتعاون بين سورية ومصر مع التقدير والتفهم التام لظروف كل منهما، بل إن هذا التنسيق بين الجانبين قد وصل إلى مستوى متقدم لم يشهده قبل ذلك، حتى إن عبد الناصر كان يصارحنا في كثير من الحالات بأن موقفنا الرافض هذا قد ساعده لتصليب موقفه من الجانب السوفييتي إزاء بعض المطالب التي كان يطرحها أحياناً. إذ كان يقول لهم دوماً إذا كان أقرب حلفائي لا يقبلون بذلك فكيف تريدونني أن أسير في هذا الطريق وحيداً؟!

أما ما تركته حرب حزيران من منعكسات على الجانب السوفييتي، فقد كان موقف الكرملين من نتائج هذه الحرب صعباً وحرجاً للغاية. وكما يشير الدكتور مراد غالب سفير مصر وقتها لدى الاتحاد السوفييتي في مذكراته، بأن هزيمة يونيو/حزيران قد أثرت تأثيراً

سلبياً كبيراً على القيادة السوفييتية المتمثلة آنذاك بالترويكا: بريجينيف الأمين العام للحزب وكوسيغين رئيس الوزراء وبودغورني رئيس الدولة، وأن الشارع أخذ يتساءل آنذاك: لماذا تقدم قيادته أسلحة لدول لا تحسن استخدامها، وإضافة لذلك فإن المواطن السوفييتي، وكرد فعل أولي، على ما حصل أصبح يعدُّ الهزيمة هزيمة للسلاح السوفييتي وللشعب السوفييتي نفسه!

ولكن وعلى الرغم من تلك الانعكاسات السلبية المباشرة، فقد كانت مواقف الاتحاد السوفييتي داعمة بقوة لسورية أثناء الحرب وبعدها، فقد طالب السوفييت مجلس الأمن كما أسلفنا بإصدار القرار بالوقف الفوري لإطلاق النار ولما لم تمتثل إسرائيل لهذا القرار وجه كوسيغين إنذاره الحازم لها بضرورة التوقف وقطع الاتحاد السوفييتي علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي الاتحاد السوفييتي أيضاً نظمت الحكومة اجتماعاً عاماً لممثلي اليهود السوفييت واتخذ هذا الاجتماع موقفاً واضحاً وصريحاً بإدانة عدوان إسرائيل ومطالبتها بضرورة الانسحاب من الأراضي التي تحتلها.

وعلى صعيد إعادة بناء القوات المسلحة في سورية ومصر كان موقف الاتحاد السوفيتي موقفاً صادقاً وداعماً إلى أبعد الحدود. فلقد باشر الاتحاد السوفييتي حالما توقف القتال على الجبهتين بتزويد مصر وسورية بالسلاح والعتاد، وبالفنيين والخبراء، وذلك في مواجهة المساندة والمشاركة الكاملة للإدارة الأمريكية لإسرائيل حسبما يروي الفريق محمد فوزي وزير الحربية المصرية في مذكراته.

وفي إطار الاهتمام والدعم الاستثنائي الذي أولته القيادة السوفييتية لمصر وسورية بعد حرب حزيران فقد حرصت أن يكون التمثيل الدبلوماسي في البلدين في أرفع مستوى ممكن. فقد كان

هناك فلاديمير فينوغرادوف عضو اللجنة المركزية للحزب سفيراً في القاهرة، ونور الدين محي الدينوف، عضو المكتب السياسي للحزب سابقاً وعضو اللجنة المركزية وقتها سفيراً في دمشق، وخولت كلاً منهما صلاحيات استثنائية بحيث يستطيع، كما لمست ذلك بنفسي، في إحدى زياراتي إلى موسكو، أن يتصل بالقيادة أي الترويكا مباشرةً في أي وقت دون المرور بالطرق الدبلوماسية الاعتيادية.

تلك كانت بإيجاز الخريطة السياسية لأهم الأحداث التي توالت على المنطقة في أعقاب حرب الخامس من حزيران، وتلك كانت أهم التوجهات التي تقررت ورسمت المنحى العام لعملية الإعداد والتهيئة لمعركة إزالة آثار العدوان وتحرير الأرض المحتلة. فكيف سارت الأمور في سياق هذه العملية؟

الفصل التاسع

عملية الإعداد والتهيئة لإنهاء الاحتلال

كيف سارت عملية الإعداد والتهيئة لإزالة آثار العدوان وتحرير الأرض المحتلة في كل من مصر وسورية. يمكن القول: إن الأمور سارت إلى حد ما بيسر وفعالية في مصر بعد أن تحققت وحدة القيادة السياسية والعسكرية في أعقاب انتحار المشير عامر وتصفية جماعته التي كانت مهيمنة على وزارة الحربية والمخابرات العامة. أما في سورية فقد كان الوضع مختلفاً إلى حد كبير وذلك نتيجة التباينات في المواقف السياسية في مؤسسة القيادة. تباينات في النظرة إلى آفاق المستقبل وإنجاز هدف التحرير وما يترتب على ذلك من مسؤوليات تتعلق بدور النظام، ودور المجتمع من جهة أو بطبيعة المهمات المطروحة وكيفية إنجازها من جهة ثانية.

والواقع أن تلك التباينات والخلافات التي كانت قائمة، سواء على صعيد المواقف السياسية أم على صعيد الممارسات العملية قد برزت الآن بصورة أوضح من أي وقت مضى، وظهرت إلى حيّز العلن. ويمكن اعتبارها ظاهرة طبيعية ومألوفة في المؤسسات القيادية، إذ لا يشترط أن يتوفر فيها دائما التطابق في المواقف ولا وحدة الآراء. غير أن الأمر يأخذ أبعاداً سلبية وخطيرة، إذا ما كانت تلك التباينات والخلافات تدور حول أمهات المشاكل المطروحة، وفي أوضاع استثنائية وحرجة التي كانت تعيشها سورية آنذاك، وإذا لم تتبع الأساليب النظامية والدستورية في وضع الحلول لتلك المشكلات.

انعقد المؤتمر الاستثنائي للحزب نهاية صيف عام 1967، في

مدرسة الإعداد الحزبي في منطقة يعفور بالقرب من دمشق، لدراسة الخطة التي تقدمت بها القيادة وإقرارها. وكانت هذه الخطة كما أسلفنا خطة شاملة لمختلف الجوانب العسكرية والاقتصادية والشعبية والدبلوماسية والإعلامية. أتذكر هنا أن المؤتمر قد عرف ولأول مرة تباعداً واختلافاً بينا: بين مواقف القيادة السياسية للحزب من جهة وبين مواقف وزير الدفاع الفريق حافظ الأسد ومجموعته من أعضاء المؤتمر العسكريين من جهة ثانية. وتمحور الخلاف حول القضية المركزية التي تواجه سورية في حينه، وهي كيفية مواجهة العدوان وتحرير الأرض المحتلة. فقيادة الحزب ومعها المؤتمر بأغلبيته الساحقة كانت ترى ضرورة اعتماد استراتيجية الكفاح المسلح والحرب الشعبية بكل ما تتطلبه من تحضير وإعداد وأن الوسائل الأخرى السياسية والدبلوماسية تكون في خدمة هذه الاستراتيجية. بينما كانت القيادة العسكرية لا توافق على إعطاء أُسلوب الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية مثل هذه الأهمية، بل إنها كانت أحياناً تنتقص من شأنه، وتسخر من إمكانيات تطبيقه. لذا فقد طالبت هذه المجموعة، انسجاماً مع رؤيتها هذه، بضرورة وقف مشروعات التنمية الداخلية وفي مقدمتها سد الفرات وتوجيه كل الإمكانات المادية والاقتصادية المتوفرة لموازنة القوات المسلحة. وحجتها في ذلك أنه بعد أن تحرَّر الأرض يمكن التفكير في تنفيذ أية مشاريع تنموية في جو من الأمن والاستقرار والهدوء.

وكما أثبتت الايام فأن مواقف وزير الدفاع ومجموعته لم تكن تعبيراً عن وجهات نظر حول الصيغ الأفضل ولا حول ترتيب الأولويات بقدر ما كانت مناورة بغية التغطية على هدفها الحقيقي ألا وهو

حماية نفسها من أية محاسبة متوقعة عن إدائها أثناء حرب حزيران ومن ثم الوصول إلى السلطة بأي ثمن كان.

هكذا إذن كان التوجه العام للمؤتمر باعتماد استراتيجية الكفاح المسلح لتحرير الأرض المحتلة تأكيداً لمبدأ إن "ما أخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة". وأن مفهوم القوة هنا بالنسبة للمؤتمر كان يعني قوة العامل الذاتي قبل الاعتماد على أي دعم خارجي، وهي حصيلة أوضاع المجتمع السياسية والعسكرية والاقتصادية والعلمية. لكن كيف تعامل الحزب والسلطة مع هذه الاستراتيجية ومدى تطبيقها على أرض الواقع. فعلاً كان هناك بون شاسع بين الشعارات التي ترفع وبين آليات ووسائل تنفيذها وبالتالي مردودها. وللتدليل على الفجوة الكبيرة التي ظلت تفصل بين الشعارات التي كنّا نطرحها من جهة، وبين السياسات التي كنّا نعتمدها لتجسيد تلك الشعارات في أرض الواقع أستعيد هنا واقعتين فحسب:

أولهما أن الرفيق مصطفى رستم عضو القيادة السياسية قد تحدث في هذا المؤتمر طارحاً وبوضوح وجهة نظره وهي أنه إذا كان المؤتمر قد تبنى أُسلوب الكفاح المسلح وحرب الشعب فإن الأمر لن يستقيم دون أن يقرر المؤتمر تجاوز صيغة الحزب الواحد أو القائد والانتقال المباشر إلى بناء جبهة وطنية حقيقية في البلاد تضم كل القوى السياسية الوطنية والمجتمعية. وفي هذا الصدد أشار الرفيق مصطفى رستم إلى الموقف المتناقض بين ما يطرحه الحزب في الأقطار العربية الأخرى وهو خارج السلطة. إذ يدعو هناك إلى ضرورة إقامة جبهات وطنية وتقدمية مع القوى السياسية المعارضة بهدف إرساء أوضاع ديمقراطية بينما هو يفعل نقيض ذلك في القطر الذي يتولى فيه السلطة إذ ينتظر منه أن يقدم الأنموذج والمثال لنوعية التجربة

الرائدة التي يسعى لبنائها في كل قطر بمشاركة القوى الوطنية الأخرى. لم يلق هذا الاقتراح ما يستحقه من اهتمام وتجاوب من قبل غالبية أعضاء المؤتمر بل إن بعضهم، كما لمست بنفسي، قابله بنوع من التشكيك اذ رأى أنه يلتقي بصورة غير مباشرة مع مواقف العسكريين الأعضاء في المؤتمر الذين كانوا يعارضون علناً مقررات مؤتمرات الحزب ومواقف قيادة الحزب بهدف إضعافها!

أما الواقعة الأخرى المتعلقة بهذا الموضوع، ونعني بها التمسك بتلك الصيغة التي كانت مطبقة في البلدان الاشتراكية، وفي عدد من بلدان العالم الثالث أي صيغة الديمقراطية الشعبية التي مازالت حتى اليوم من جهة الشكل على الأقل قائمة في سورية حيث الحزب القائد، الذي لا وجود له أساساً، يقود المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، ومجموعة من الأحزاب الهامشية. أتذكر في هذا المجال أن التقرير المقدم لهذا المؤتمر الاستثنائي تضمن مشروع قرار بشأن العمل على توحيد منظمات المقاومة الفلسطينية، وكان نصه أن على الحزب ونظامه في سورية العمل على دعم منظمة الصاعقة، وهي المنظمة التي كان الحزب قد أسسها وكانت تابعة له، بكل الامكانات البشرية واللوجستية، والمادية كي تصبح المنظمة الأم القادرة على استيعاب باقي منظمات العمل الفدائي وذلك بغية تحقيق وحدة حركة المقاومة الفلسطينية. وقد عارضت هذا الاقتراح المتناقض وأوضحت الخطورة التي ينطوي عليها باعتباره يبرز نزعة الوصاية والرغبة المسبقة في الهيمنة على منظمات العمل الفدائي واقترحت صيغة بديلة تدعو إلى انتهاج سبيل الحوار الديمقراطي مع منظمات المقاومة الفلسطينية كافة بغية التوصل إلى إقامة جبهة وطنية ديمقراطية تجمع الكل على أساس برنامج مشترك في إطار منظمة

التحرير الفلسطينية. ومرة أخرى كان الاعتراض أيضاً مصير اقتراحي إذ رأى فيه بعض الأعضاء تشكيكاً بقدرة الحزب والثورة على قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح وتحقيق الأهداف المتوخاة!

اختتمت أعمال المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي بعد أن أقر خطة الإعداد والتهيئة العامة لمواجهة مهمات التحرير وبدأت بعدها مرحلة التنفيذ في كل قطاعات المجتمع. وما يجدر ذكره أن هذه الخطة سواء في سورية أم في مصر قد أولت اهتماماً خاصاً لتثبيت السكان في منطقة الجبهة كي لا يضطروا للنزوح وكي يتمكنوا من مواصلة أعمالهم وحياتهم اليومية. ففي مصر أنشئت وزارة خاصة للاضطلاع بهذه المهمة تولاها السيد علي صبري، وفي سورية اتخذت القيادة إجراء مماثلاً بتعيين عضو القيادة القطرية الرفيق مروان حبش كوزير لشؤون القرى الأمامية الذي باشر مهمته بكل حماس وجدية غير أن هذه المهمة قد تعثرت بعد فترة وجيزة نتيجة ازدواجية الصلاحيات بين القيادتين السياسية والعسكرية في هذه المنطقة بالذات. وعموماً يمكن القول وبرغم كل المشاكل المتوقعة والمفاجئة أن عملية إعداد القوات المسلحة كانت قد قطعت خطوات هامة. ولَم يمر عامان على حرب حزيران حتى كانت هناك ظاهرتان إيجابيتان برزتا في ساحة المواجهة تحظيان باهتمام كبير: أولهما مباشرة حرب الاستنزاف في جبهة قناة السويس. فبعد فترة هدوء على هذه الجبهة استغلتها القيادة في استكمال مستلزمات الدفاع الضرورية فيها، وضمن هذا الحرص وكما أضحى معروفاً فيما بعد يأتي قبول عبد الناصر لمبادرة وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية آنذاك واهم بنودها وقف إطلاق النار بين الجانبين لمدة ثلاثة أشهر. إذ سمحت فترة التهدئة لمصر بنقل قواعد إطلاق الصواريخ السوفييتية ليلاً إلى نقاط متقدمة على شاطئ قناة السويس.

أما ثاني هاتين الظاهرتين الإيجابيتين فهي تعاظم دور المقاومة الفلسطينية التي انطلقت من سورية أولاً عبر جبهة الجولان المحتل ومن ثم أنتقل جسمها الرئيسي إلى أغوار الأردن أما كوادرها القيادية فقد استقرت في عمان. ومثلما لم تكن هناك صيغة واضحة ومحددة تحكم العلاقة بين المقاومة والنظام في سورية، كذلك لم تكن هناك مثل هذه الصيغة لتنظيم العلاقة بين المقاومة والنظام في الأردن ولاحقاً أثناء وجودها في لبنان. وقد مهد هذا الوضع للوصول إلى حوادث أيلول الاسود الكارثية في الأردن عام 1970 وقد انتهت بتصفية نشاط المقاومة في ساحتها الأساسية ونزوحها إلى لبنان عبر سورية مطلع عام 1971.

لقد كانت أحداث أيلول الاسود محطة فارقة في مسار التطورات التي شهدتها المنطقة آنذاك. فقد تركت هذه الأحداث تأثيراتها السلبية البالغة على قوى التحرير الرئيسة الثلاث: مصر وسورية والمقاومة الفلسطينية. كما أنها كانت إيذانا بدخول هذه القوى منعطفاً شهد خللاً كبيراً في ميزان القوى لاحقاً على صعيد الصراع العربي الصهيوني. ففي مصر غاب عبد الناصر في الثامن والعشرين من أيلول 1970 وصولاً إلى ما سمي بحركة مايو التصحيحية التي قادها أنور السادات وأدت إلى تصفية الجناح الناصري في قيادة السلطة وخسرت المقاومة الفلسطينية ساحة وجودها الرئيسة نتيجة الاقتتال الدامي الذي نشب بين الإخوة في الجيش الأردني وفصائل المقاومة. أما في سورية التي وقفت أثناء أحداث أيلول الاسود وبكل ما تستطيع إلى جانب المقاومة الفلسطينية وذلك بمشاركتها المباشرة حيث أرسلت صفوة قطعاتها المسلحة إلى داخل الأردن بهدف فك الحصار عليها وإنقاذها من مخطط التصفية الذي

كان يستهدفها. وقد تم ذلك على الرغم من محاولات وزير الدفاع تمييع هذه العملية بتأخير دخول القوات المسلحة مدة يومين، وكذلك تفرده باتخاذ قرار سحبها قبل الاجل المحدد لذلك. لقد وقفت قيادة الحزب هذا الموقف الوطني المشرف دون أن تحسب حسابا لتبعاته بينما كان موقف القوات العراقية التي كانت موجودة في الأردن لتدعيم الجبهة الشرقية مخالفاً لكل توقع اذ أنها انسحبت شرقاً إلى الحدود العراقية الأردنية ولَم تول أي اهتمام لاستغاثة قوات المقاومة الفلسطينية. ولَم يمر على أحداث أيلول الاسود شهران حتى وقع ذلك الانقلاب الذي قاده الفريق حافظ الأسد ومجموعته والذي وضع حداً للنظام الوطني الذي كان قائما ولحزب البعث الذي كان يقوده.

كانت نتائج هزيمة حزيران إذن عاملاً مسرعاً في تبلور ظاهرة الازدواجية بين القيادة السياسية للحزب من جهة وبين القيادة العسكرية من جهة أخرى. وقد تأسست هذه الظاهرة، كما اثبت تطور الأحداث اللاحق، على رؤيتين مختلفتين: رؤية القيادة السياسية للحزب التي كانت ترى في السلطة أداة لتحقيق أهداف الشعب في التحرر والتقدم والوحدة، ورؤية القيادة العسكرية التي كان هدفها الأساس، وكما ثبت ذلك لاحقاً الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها إلى أطول أمد ممكن، واستخدام كل الشعارات الوطنية والقومية لخدمة هذا الهدف.

لقد أسدل انقلاب 16 تشرين الثاني الستار على تجربة أخرى من تجارب حركة التحرر العربية ومنذ ذلك اليوم وحتى الوقت الراهن قام في سورية نظام جديد يختلف نوعياً عما سبقه من حيث البنية والأهداف والسياسات. نظام ظل يرفع لافتة حزب البعث على الرغم

من أنه في بنيته وسياساته وممارساته لا يمت بصلة إلى أي حزب من الأحزاب. نظام أتقن رفع شعارات التحرير والتوازن الاستراتيجي والتضامن والصمود والممانعة. إلى آخر هذه المعزوفة التي أصبحت ممجوجة السماع ومفضوحة الاغراض والغايات عندما يطلقها أحد أنظمة الفساد والاستبداد.

أما على أرض الواقع فقد أنتهى الأمر بأوضاع سورية إلى ماهي عليه اليوم من هوان وتخلف وحرمان ومن تهديد لكل مقومات الوحدة الوطنية في ظل استمرار نظام شمولي فردي عائلي لم يعد له على امتداد القارات الخمس مثيل.

الفصل العاشر

هل استوعبت دروس الخامس من حزيران؟!

ترى كيف يمكن لنا الآن بوعينا الراهن وبعد انقضاء هذه المدة الزمنية الطويلة أن نعيد تعيين الأسباب الرئيسية التي كانت وراء هزيمة الخامس من حزيران ...وكيف لنا أن نحاول من جديد الاجابة على السؤال المستمر وهو هل تم استيعاب الدروس التي ترتبت على تلك الهزيمة الكبرى في مسار الأحداث اللاحق؟

ذلك يتوقف طبعاً على وجهة النظر التي تتناول هذا التقييم. فمن الناحية العسكرية وكما أوضحنا سابقاً كانت حرب الخامس من حزيران حربا استباقية بمعنى أن إسرائيل هي التي بدأتها وهي التي امتلكت زمام المبادرة فيها، بعد أن كانت قد هيأت لها وحددت توقيتها. هذا جانب في الموضوع لا يجوز إغفاله لكن السبب فيما وراء النتائج الكارثية التي أسفرت عنها تلك الحرب أنما يرجع إلى حالة الجيوش العربية الثلاثة عشية الحرب سواء من حيث إعدادها أو من حيث أداؤها في غمار المعارك التي خاضتها.

فبالنسبة للقوات المسلحة المصرية التي تمثل المجهود الحربي الأساس في عملية المواجهة، والتي كانت الهدف المباشر للأعمال الحربية الإسرائيلية طوال الايام الثلاثة الأولى، فأن المطلعين والمحيطين بواقع الحال (عبد اللطيف بغدادي – دروس الهزيمة – مذكرات مراد غالب وزير الخارجية المصرية الاسبق) يعزون أسباب هزيمتها والخسائر الجسيمة التي منيت بها إلى ما يلي:

- كان ثلث الجيش المصري يقاتل في اليمن منذ خمس سنوات

في ظروف قاسية استنزفت طاقاته بدرجة كبيرة.

- لم يكن هناك إعداد مهني ومعنوي كاف لأفراد الجيش في مواجهة كل الاحتمالات.
- لم تكن هناك قيادة عسكرية وكفوءة على رأس القوات المسلحة.
- لم يكن قد تحقق بعد التنسيق الضروري والمطلوب بين الجيوش الثلاثة في الجبهات الجنوبية والشمالية والشرقية.
- الازدواجية في هرم السلطة بين الرئاسة من جهة وبين القوات المسلحة من جهة ثانية.
- وقوف الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب إسرائيل ومشاركتها الفعلية والمباشرة في هذه الحرب.

أما بالنسبة للجيش السوري على الجبهة الشمالية فإن ما أصبح معروفاً للجميع ودون الخوض في التفاصيل هو أن هذا الجيش لم يكن في وضعية تؤهله لمواجهة إسرائيل في حرب شاملة من هذا النوع. وبصدد هذه الوضعية يجدر بنا هنا أن نستعيد أمرين أكد تطور الأحداث المتعاقبة مدى خطورتهما. وأولهما هو أن الجيش السوري كان قد عانى عمليات تصفية متتالية حرمته من خيرة ضباطه وكوادره، بدايةً من وقوع الانفصال، واستمرت بعد الثامن من آذار عبر الصراع الذي دار بين الضباط البعثيين والناصريين بهدف الاستحواذ على السلطة مروراً بما تم بعد حركة الثالث والعشرين من شباط من تصفيات داخل الحزب نفسه. فلقد حرمت حملات التصفية المتتالية هذه القوات المسلحة من كفاءات نوعية كانت بأمسّ الحاجة إليها والتي لا يمكن تعويضها إلا بعد مرور وقت طويل وبإمكانات كبيرة. أما الأمر الثاني فهو أن ما سمي بتجربة الجيش

العقائدي التي كانت آنذاك رائجة في البلدان الاشتراكية من الصين إلى كوبا لم يثبت أنها كانت الصيغة الملائمة والأصلح لبلدان العالم الثالث التي تقودها حركات التحرر الوطني. اذ ما لبثت تلك الجيوش بعد إنجاز هدف الاستقلال الوطني من الوجود الاستعماري المباشر أن تطلعت إلى السلطة وأقامت أنظمة ديكتاتورية شمولية أو فردية صادرت إرادة شعوبها وأجهضت عملية استكمال تحررها. وأود أن أشير هنا مرة أخرى إلى أنني إذا كنت لم اتطرق في الحديث كفاية عن وضع الجيش الأردني الذي انضم إلى اتفاقية الدفاع المشترك قبل أيام من حرب حزيران وخاضها مع الجيشين المصري والسوري وأبلى بلاء حسنا في الدفاع عن القدس كما يشهد بذلك جميع المراقبين، فليس ذلك إغفالا لدوره أو انتقاصاً من شأنه وإنما يرجع ذلك أساساً لعدم معرفتي الكافية بأوضاع هذا الجيش الأمر الذي لا أسمح لنفسي الخوض في موضوع لا يتوفر لدي الحد الأدنى من المعرفة عنه.

هكذا كان إذاً حال القوات العربية بصورة عامة عشية حرب حزيران، وهذه الصورة العامة لا يمكن لها أن تطمس أو تتجاهل تلك التضحيات الجسام التي قدمتها الجيوش الثلاثة دفاعاً عن وطنها أو أن نغفل تلك البطولات الجماعية والفردية التي شهدتها جبهات القتال. غير أن تقدير بل تمجيد تلك التضحيات وهو أمر واجب شيء، وغياب الاستراتيجية الدفاعية الفعالة التي تتوفر على مقومات الصمود والانتصار لكل من هذه الجيوش الثلاثة شيء آخر.

أما من الناحية السياسية فقد أكد تطور الأحداث على مدار نصف القرن الماضي أن إسرائيل قد عملت على استثمار نتائج الحرب العسكرية وما تزال من خلال فرض سياسة الأمر الواقع على الأنظمة العربية وربما على جامعتها أيضاً حتى يأتي ذلك اليوم الذي تتمكن

فيه من تصفية جوهر القضية الفلسطينية كقضية شعب يكافح من أجل استعادة وطنه وإنشاء دولته المستقلة.

على مدار ثلاث سنوات أعقبت حرب حزيران عاش النظامان المصري والسوري حالة صراع داخلي يتمحور حول التوجهات السياسية التي ينبغي انتهاجها على مختلف الأصعدة لمواجهة التحديات المطروحة والاستعداد المطلوب لتحرير الأرض المحتلة. ونظراً لمركزية القيادة في مصر التي تتلخص بشخص الرئيس عبد الناصر فقد ظل هذا الأمر مغيباً حتى رحيله. أما في سورية فقد ظهر هذا الصراع بصورة مكشوفة وتمحور حول خطين: خط تتبناه المؤسسات الحزبية وكان يرى ضرورة إجراء مراجعة شاملة لأوضاع البلاد إدخال إصلاحات جدية في مختلف الميادين، وذلك على الرغم من أن أبعاد هذا الإصلاح لم تكن تصل إلى حد إرساء الحياة الديمقراطية بصيغتها الدستورية الكاملة. وخط آخر تمثله القيادة العسكرية وكان يرى أن النهج الذي يمكّن من تحرير الأرض المحتلة ينبغي أن يعطي الأولوية للتضامن والعمل العربي المشترك وللحلول السياسية والدولية لمشاكل المنطقة.

لقد انتهت حالة الصراع الداخلي تلك التي عاشها النظامان المصري والسوري بإجهاض هاتين التجربتين المتميزتين في حركة التحرر العربية وذلك على يد تيارات اليمين والارتداد التي خرجت من رحم كل منهما، بحيث يمكن القول إن المشروع النهضوي الذي مثله هذان النظامان طليعتهما قد دخلا في أزمة ذاتية نتيجة عوامل داخلية تتعلق بطبيعة القوى التي كانت تقودهما من جهة ونتيجة السياسات العدائية التي وجهت لهما من قبل إسرائيل والدول الإمبريالية الغربية وقبل ذلك من قبل الأنظمة العربية الرجعية.

هكذا ومع نهاية عام 1970 وقيام ما سمي بحركة تشرين التصحيحية في سورية كان هناك نظام آخر سرعان ما استكمل هويته كنظام شمولي فردي أقرب ما يكون إلى الأنظمة السلطانية التي عرفتها القرون الوسطى. ومع قيام ما سمي بحركة مايو التصحيحية عام 1971 في مصر وتصفية رموز النظام الناصري واستفراد السادات بالسلطة دخلت حركة التحرر العربية في منعطف تراجعي خطير نظراً للدور المركزي لهذين البلدين في الوضع العربي عامة.

لقد سادت في هذه الفترة التي أعقبت حرب حزيران وحتى منتصف السبعينيات حالة من البلبلة وعدم وضوح الرؤية وتميزت مواقف العديد من النخب العربية الفكرية والسياسية بردود الفعل تجاه التطورات التي تلاحقت في المنطقة. حتى أن قوى اليسار كادت تجمع أن السبب الرئيس في هذه الهزيمة يعود إلى الدور الذي اضطلعت به البورجوازية الصغيرة في قيادتها لحركة التحرر العربية وأن الخلاص من هذا المأزق يتحقق في قيادة الطبقة العاملة وأحزابها الثورية لهذه الحركة. وبالتالي فإنه على الطبقة العاملة أن تتقدم الصفوف وتضطلع بهذه المسؤولية اليوم وقبل الغد! كما نتذكر اليوم تلك المواقف الخاطئة التي اتخذها العديد من الشخصيات والأحزاب في تلك المرحلة، وإلا كيف نفسر مثلاً أن كاتباً وصحفياً مرموقاً مثل السيد محمد حسنين هيكل الذي يضع نفسه دوماً في موضع المؤتمن والمدافع عن تراث عبدالناصر يبايع حركة السادات التصحيحية منذ أول يوم لقيامها وينصّب نفسه منظّراً وشارحاً لسياساته طوال أربع سنوات أي حتى إبرام اتفاقية فصل القوات التي أشرف على تنفيذها هنري كيسنجر؟ وكيف نفسر أن أحزاباً وحركات سياسية سورية

ناصرية ويسارية وماركسية لا يُشك في إخلاصها ووطنيتها شاركت في نظام الأسد طوال السنوات الخمس الأولى من قيامه مبررة موقفها هذا باختبار صدق النظام في الوعود التي قطعها والشعارات التي رفعها. فغادرت بعد أن تأكد لها أن لا نوايا النظام الحقيقية كانت كذلك ولا طبيعته أو هويته التي تبلورت تسمحان له بتنفيذ أي من تلك الوعود والشعارات.

أحداث خطيرة عاشتها الأمة منذ حرب حزيران وحتى اليوم، ومياه كثيرة مرت تحت جسر المشروع النهضوي العربي فأثرت في هذا المشروع سلباً أو إيجاباً، وما زالت تلك التأثيرات تستهدف جوهر هذا المشروع فتدفع بعضهم إلى ضرورة إجراء مراجعة جذرية له من حيث الأهداف والمهمات والمرحلية وأساليب العمل والإنجاز، وتدفع بعضهم الآخر إلى الشك في صحة أو صوابية هذا المشروع من أساسه وبالتالي في إمكانية نجاحه فتدعو إلى الإقلاع عنه وإعلان وفاته. شعارات ومفاهيم جديدة طرحت في ساحة الفكر السياسي العربي منذ حرب حزيران وحتى اليوم الذي شهد فيه العديد من البلدان العربية تلك الانتفاضات الشعبية التي جاءت في سياق ما سمي بالربيع العربي، ونتيجة قصور الوعي ظلت تلك الشعارات والمفاهيم سواء في ماهيتها ودلالاتها أم في علاقاتها مع بعضها في حالة من الاختلاط والإرباك وأحيانا في حالة من التضاد والتناقض وأبرز مثال على ذلك جدل أو صراع الثنائيات في الفكر العربي المعاصر مثل الصراع بين القطري والقومي وبين الأصالة والمعاصرة وبين التحرير والتنمية وبين الحرية والعدالة الاجتماعية وبين العلم والإيمان.

خلاصة القول وبنظرة موضوعية إلى أوضاع المجتمعات العربية اليوم، ونحن نعيش في عصر العولمة بكل ما تحمله من مخاطر

وتحديات وبكل ما تتيحه من فرص وامكانيات، فإن الاستجابة لتلك التحديات التي خلفتها حرب حزيران وما أعقبها من تطورات بما في ذلك حرب عام 1973 التي بددت نتائجها الإيجابية فإن الاستجابة لتلك التحديات ظلت حتى الآن قاصرة ومحدودة ودون المستوى المطلوب. فالمجتمعات العربية ما يزال كل منها يعيش أزمة بنيوية شاملة، أزمة نظام ومجتمع، واستمرارهذا الواقع تتحمل مسؤوليته أساساً السلطات الحاكمة من جهة والنخب الفكرية والسياسية من جهة أخرى. فعلى صعيد الأنظمة الحاكمة ومع وجود بعض التفاوت بين نظام وآخر ظلت الحلول حتى الآن قاصرة وجزئية لا تتناول جذور عملية التنمية والإصلاح الشامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بل إن بعض تلك الإصلاحات الجزئية التي تمت في بعض البلدان العربية، وخاصة في مجال الحريات العامة، كثيراً ما تم التراجع عنها والارتداد عليها. أما على مستوى المجتمع المدني وبخاصة التيار العام الذي يشمل النخب الفكرية والسياسية فلا بد من الاعتراف بالحقيقة الماثلة أمامنا وهي أن التعامل مع التحديات المطروحة ما يزال يتسم بردود الفعل الحماسية تارة او بالانغلاق والعزلة والعودة إلى الماضي بدافع الحفاظ على الخصوصية والدفاع عن الهوية المهددتين تارة أخرى. وما نشهده اليوم هو طغيان موجة الأصولية والشعبوية بمختلف ألوانها التي تشل قدرة العقل العربي على التطور وتحول دون امتلاكه للوعي النقدي العلمي المطلوب.

وهذا الواقع يجعل من عملية التنوير اليوم المهمة المركزية الملحة التي تتقدم على غيرها من المهمات في مجتمعاتنا وذلك من أجل بناء ثقافة عقلانية عصرية، ثقافة تكرس قيم العدالة والديمقراطية

والعلمانية وتكفل لهذه المجتمعات تجاوز حالة التخلف التي تعيشها ومواكبة مسار العصر.

شهدت مرحلة ما بعد حرب حزيران تطورات هامة على الصعيدين العربي والعالمي وكان لهذه التطورات انعكاساتها المباشرة على الأقطار العربية الثلاثة التي احتُلت أراضيها . فعلى الصعيد الدولي ازدادت حدة الحرب الباردة بين المعسكرين: الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة والاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي مع اتساع شقة الخلاف الصيني السوفييتي داخل هذا المعسكر الأخير. وتمثلت بؤر الصراع بين هذين المعسكرين في مختلف الساحات وفي مقدمتها الحرب الفيتنامية والصراع العربي الصهيوني وكذلك الحروب في العديد من الساحات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ولو بالوكالة أو بطريقة غير مباشرة.

أما أبرز تلك التطورات على الصعيد العربي فقد تمثلت بتعاظم دور الشعب الفلسطيني من أجل ممارسة حقه في تقرير مصيره ونيل حقوقه الوطنية المشروعة في الحرية والاستقلال، وترافق ذلك بصورة رسمية في انتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى فصائل المقاومة بعد استقالة السيد أحمد الشقيري ليخلفه بصورة مؤقتة السيد يحي حمودة وانتقالها بعد ذلك إلى السيد ياسر عرفات رئيس حركة فتح. وفي العراق قامت حركة 17 – 30 تموز عام 1968 التي أنهت نظام عبد الرحمن عارف وجاءت بحزب البعث إلى السلطة، وفي السودان حدث انقلاب الخامس والعشرين من مايو عام 1969 الذي جاء بجعفر النميري ومجموعة من الضباط الناصريين والشيوعيين إلى السلطة وذلك قبل أن يرتد عليهم ويصفي معظمهم وينفرد بالسلطة. وفي ليبيا قامت ثورة الفاتح من سبتمبر

عام 1969 بقيادة العقيد معمر القذافي ومجموعة من الضباط الشباب ذوي الميول الناصرية.

ولعل العامل الأهم الذي ميز تلك المرحلة هو موقف الشعوب العربية في مختلف أقطارها إذ اتسم بالحماس والاستعداد المطلوبين للمساهمة في تحرير الأرض المحتلة ومحو آثار العدوان. وقد كان نزول الملايين من الجماهير المصرية إلى شوارع القاهرة وغيرها من العواصم العربية كما ذكرنا رفضاً لاستقالة عبد الناصر ومطالبتها له بالاستمرار في تحمل المسؤولية أسطع برهان على ذلك.



في افتتاح المؤتمر العام لشبيبة سورية في اللاذقية عام 1969 نيابة عن الدكتور نور الدين الأتاسي الأمين العام للحزب رئيس الدولة ويظهر خلفي السيدان محمود الأيوبي وزير التربية وسهيل الغزي وزير الثقافة والرفيق ضرار فراس أمين فرع الحزب في محافظة الحسكة.



استقبالي في مطار دمشق الدولي بوصفي رئيس لجنة التضامن للسيد كريشنا مينون مندوب الهند الدائم في الأمم المتحدة الذي عرف بمواقفه المتميزة في تأييد القضايا العربية وإلى أقصى اليسار الرفيق الدكتور أنيس كنجو ومن ثم الدكتور مصطفى أمين وإلى يساري الرفيق لطف غنطوس، أعضاء المكتب التنفيذي لمنظمة التضامن مع الشعوب الأفرو/آسيوية.

اللواء أحمد سويداني يغادر سورية

عرف الرفيق اللواء أحمد سويداني الذي تولى مسؤولية رئيس أركان الجيش بعد حركة الثالث والعشرين من شباط، بإخلاصه وتفانيه في أداء الواجب كما عرف عنه في الوقت نفسه حماسه المبالغ فيه. والجميع يذكر مواقفه أثناء حرب الخامس من حزيران بعد أن انهارت مقاومة القطاعات الثلاثة في الجبهة كيف ذهب بنفسه إلى الخطوط الأمامية محاولاً قيادة الألوية المتراجعة لكي تصمد وتصد تقدم القوات الإسرائيلية المهاجمة، من جانب آخر كان اللواء سويداني الذي هو في الوقت نفسه عضو في القيادة القطرية يطرح مع رفاقه في أحاديث جانبية أن الخطة المقرة من قبل الحزب في مجال القوات المسلحة لا

يجري تنفيذها كما هو مطلوب نتيجة ممارسات وزير الدفاع حافظ الأسد الذي حوّل الجيش كما كان يطرح اللواء سويداني إلى ملكية خاصة به، وفي أحاديثه هذه كان اللواء سويداني يرى ضرورة تغيير وزير الدفاع، وإلا فإنه غير قادر على الاستمرار في تحمل المسؤولية. ولما لم يجد تجاوباً من رفاقه مع طلبه هذا قدم استقالته من رئاسة الأركان ليعود عضواً متفرغاً في القيادة القطرية مسؤولاً عن مكتب الشبيبة والطلبة، وليحل مكانه في رئاسة الأركان كما ذكرنا المقدم مصطفى طلاس الذي رُفع إلى رتبة لواء والذي أصبح أداة طيعة تنفذ كل رغبات وزير الدفاع بعد انقضاء حوالي ثلاثة أشهر قدم الرفيق سويداني مذكرة إلى القيادة تتضمن مقترحات في أكثر من مجال لكي تنفذ قرارات الحزب من وجهة نظره على أفضل وجه ممكن من أجل عملية الإعداد المطلوب لتحرير الأرض المحتلة. وأتذكر هنا أن من أهم ما تضمنته هذه المذكرة من مقترحات كان تطوير صيغة التعاون مع القوى الوطنية السورية كي تأخذ شكل الجبهة الوطنية. وقد درست القيادة هذه المذكرة بطريقة مختصرة للغاية واتخذت بنتيجة ذلك قراراً ينص على أن ما تتضمنه هذه المذكرة من مقترحات هي أقل شأنا وأهمية من قرارات الحزب في مختلف الميادين والتي يجري تطبيقها في أرض الواقع.

تطورت الأمور بعد ذلك حيث طلب مكتب الأمن القومي الذي كان يرأسه الرفيق عبد الكريم الجندي عضو القيادة ضرورة التحقيق مع الرفيق سويداني بعد أن ثبت أنه أجرى عدة لقاءات مع المقدم المسرّح حسين زيدان الذي كان يرأس المكتب العسكري التابع للقيادة القومية في بغداد. وفي جلسة القيادة التي طُرح فيها هذا الموضوع تقرر تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء منها هم: عبد الكريم الجندي وأحمد المير محمود ومحمد رباح الطويل تتولى مهمة

التحقيق مع الرفيق سويداني. وفي اليوم التالي تبين أنه قد غادر سورية بطريقة سرية إلى بغداد عن طريق بيروت. وبعد أن مكث في بغداد نحو عام أخذ يبعث برسائل عديدة إلى رفاقه في دمشق وآخرها للدكتور الأتاسي الأمين العام للحزب بأنه سيعود إلى سورية لأنه لم يَعد نفسه في أي يوم من الأيام بعيداً عن حزبه ورفاقه، وأنه على استعداد تام للخضوع لأي تحقيق عادل. طلب الدكتور الأتاسي من الجهة التي حملت الرسالة إبلاغ السويداني أن يؤجل عودته لأن أزمة قيادة الحزب آنذاك مع وزير الدفاع كانت في ذروتها. لم يتجاوب اللواء سويداني مع هذا الطلب وعاد بعد أيام حيث اعتقل في مطار دمشق وأودع السجن ليبقى فيه مثل رفاقه الآخرين حوالي ربع قرن ويرحل عن عالمنا بعد مدة وجيزة من الإفراج عنه.

في نهاية عام 1968 تشكلت حكومة جديدة برئاسة الدكتور الأتاسي خلفاً لحكومة الدكتور يوسف زعين التي كنت فيها وزيراً للإعلام. وهنا أيضا كانت مناسبة أخرى للتغيير في مواقع المسؤولية إذ قام الأمين العام المساعد للحزب الرفيق صلاح جديد باقتراح أن يكون هناك معه أمين مساعد للقيادة القومية، وأمين مساعد للقيادة القطرية. وفعلاً تم انتخاب الرفيق الدكتور يوسف زعين أميناً عاماً مساعداً للقيادة القومية كما انْتخِبتُ أميناً عاماً مساعداً للقيادة القطرية على أمل أن يتم في الحكومة الجديدة تغيير في مواقع المسؤولين الآخرين وأن يبادروا هم من أنفسهم لقبول ذلك وبخاصة وزير الدفاع، ولكن ذلك لم يحدث! بقينا: الدكتور زعين وأنا في هذه المسؤولية الجديدة فترة مؤقتة لا تتجاوز الشهرين، ولما لم يتم إلزام الآخرين بتغيير مواقعهم استقلنا وعين الدكتور زعين مسؤولاً عن منظمة الصاعقة، وعدت أنا إلى تسلم مكتب الشبيبة والطلبة.



اللواء صلاح جديد الأمين العام المساعد للحزب يستقبل أحد وفود البلدان الاشتراكية

الفصل الحادي عشر

الذكرى العشرون لتأسيس مجلس السلم العالمي

جرى الاحتفال بهذه المناسبة من خلال انعقاد مؤتمر حاشد في برلين الشرقية في شهر أيلول من عام 1969. وقد شاركنا نحن في سورية بوفد كبير يضم ممثلين عن الحزب ومختلف هيئات المجتمع المدني وكلفت برئاسته. وهناك في برلين وجدنا أعداداً أخرى من المشاركين من أعضاء الحزب الشيوعي السوري وغيرهم من الاشتراكيين والمستقلين. وعند لقائنا الأول بهم طرحت عليهم أن نكون وفداً موحداً حتى يكون موقفنا أشد فعالية وصوتنا مسموعاً ومقدراً في هذا المؤتمر، فوافقوا على اقتراحي. وكانت مشاركة الوفود العربية الأخرى ملفتة للاهتمام. فهناك الوفد اللبناني، ويضم قيادات الشيوعيين والجنبلاطيين وأنصارهم. وهناك الوفد الفلسطيني برئاسة السيد يحيى حمودة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية حينذاك، ويضم الشاعر عبد الكريم الكرمي ومحمد أبو ميزر وغيرهم. والوفد الأردني برئاسة السيد سليمان النابلسي، ويضم كلاً من شفيق رشيدات وعيسى مدانات، وفائق وراد وآخرين. والوفد العراقي برئاسة شفيق الكمالي وزير الثقافة آنذاك. والوفد المصري برئاسة السيد خالد محي الدين، ويضم رفعت السعيد ولطفي الخولي وآخرين. وكان هناك الوفد السوداني الذي كان في الوقت نفسه وفداً حكومياً في زيارة رسمية لدولة ألمانيا الشرقية والذي ترأسه السيد بابكر عوض الله رئيس وزراء العهد الجديد الذي جاء بعد انقلاب 30 مايو ذلك العام الذي قاده جعفر النميري وقد ضم هذا الوفد عدداً

من أعضاء مجلس الثورة السودانية ومنهم هاشم العطا، وفاروق حمد الله وآخرون. وكان هناك أيضاً الوفد المغربي الذي ضم عبد الرحمن اليوسفي والمهدي العلوي.

كانت الأمور الرئيسة التي تشغل اهتمامنا منذ اليوم الأول لانعقاد هذا المؤتمر هي مواقف العديد من وفود أنصار السلم القادمين من الدول الغربية التي تدعم بكل قوة الثورة الفيتنامية، وتؤيد حق الفيتناميين في الكفاح ضد الإمبريالية الأمريكية ونيل الحرية والاستقلال، ولكنها بالنسبة للقضية الفلسطينية تتخذ مواقف متباينة معظمها أقرب إلى تأييد إسرائيل. وفي هذا السياق كانت تلك الوفود تطرح التساؤلات الثلاثة التالية التي يمكن إيجازها فيما يلي

– 1 – لماذا لا يعترف العرب بدولة إسرائيل، وحقها في الوجود حتى يمكن تحقيق السلام والطلب إلى إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها؟

2 – لماذا لا تعترف جميع الدول العربية بقرار مجلس الأمن رقم 242؟

3 – لماذا لا تشكل قوى السلام العربية وقوى السلام الإسرائيلية جبهة واحدة للدفاع عن قضايا الحرية والسلام والعدالة في المنطقة كلها؟

كنّا نحن الوفود العربية نقيم في فندق واحد في الشارع الرئيسي بالقرب من بوابة براندبرغ التي تفصل بين شطري برلين الغربي والشرقي. وقد اتفقنا نهاية اليوم الأول من أعمال المؤتمر على تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص هم: السيد لطفي الخولي عضو الوفد المصري والدكتور نشأت حمارنة عضو وفدنا، والسيد مهدي العلوي عضو الوفد المغربي، وكلفناها بإعداد رد موحد مكتوب كي يلقى في

اليوم التالي باسم مجموع الوفود العربية المشاركة كي نعمل على أن يتبنى المؤتمر هذا الموقف في مقرراته وتوصياته، وكنا طبعاً قد زودنا هذه اللجنة بالتوجهات الرئيسة لمهمتها.

اجتمعنا بعد ظهر اليوم الثاني والأخير من أعمال المؤتمر نحن الوفود العربية في إحدى قاعات الفندق الذي نقيم فيه لمناقشة مشروع الرد الذي أعدته اللجنة المكلفة بذلك. وقد تلا لطفي الخولي هذا المشروع واتضح أنه هو الذي قام بصياغته، وأن العضوين الآخرين قد وافقا على ذلك. وقد جاء في تلك الصياغة فيما يتعلق بالمسألة الثانية بأن الدول العربية على استعداد تام لقبول قرار مجلس الأمن رقم 242، وأما ما يتعلق بالمسألة الأولى، فإن العائق أمام الاعتراف بدولة إسرائيل، أنها لم تعين حدودها بعد وما زالت طامعة في أراضي جيرانها، وبالنسبة للمسألة الثالثة فنحن قوى السلام العربية نرحب بالتعاون مع قوى السلام داخل إسرائيل وهذه مسؤولية مشتركة.

فوجئ معظمنا بهذه الصيغة المخالفة لكل التوجهات المعطاة لهذه اللجنة. وقوبلت برفض الوفد الفلسطيني الشديد. فقد صرخ يحيى حمودة وَعَبَد الكريم الكرمي (أبو سلمى) في وجه لطفي الخولي مستنكرين مواقفه ومعاتبين العضوين الآخرين في اللجنة على موافقتهما على مضمون هذه الصيغة. ولا أنسى هنا موقف الأستاذ سليمان النابلسي الذي خاطب بعنف اللجنة مستنكراً فعلتها بقوله: إذا كنتم ترون أننا نحن غير قادرين اليوم على استعادة حقوقنا، وتحرير أرضنا المحتلة، فلماذا تحاولون بهذه الألاعيب حرمان أجيالنا المقبلة من تحرير وطنها المغتصب. تكلمت، بعد أن أبدى بعض الحاضرين وجهات نظرهم، معرباً عن إدانتي الشديدة لهذه

الصيغة التي قدمتها اللجنة التي تخالف المواقف المعلنة لمعظم، إن لم يكن لكل الوفود العربية المشاركة في هذا المؤتمر، ولكل التوجيهات التي أعطيت للجنة. واقترحت مباشرة وضمن الوقت البسيط المتاح لبدء جلسة المؤتمر صيغة أخرى بديلاً للمشروع الذي قدمته اللجنة، وأستعيد هنا المنطلقات التي اقترحتها لتكون الموقف المشترك للوفود العربية في هذا المؤتمر وتختلف إلى حد كبير عما ورد في صيغة اللجنة:

إذا انطلقنا من الإقرار بأن السبب الرئيس في عدم استتباب السلام في الشرق الأوسط هو عدم اعتراف الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى بدولة إسرائيل فكأنما نطالب الطرف الذي كان ضحية العدوان بالاعتراف بالطرف المعتدي، وبنتائج عدوانه. فالموقف المنتظر من مجلس السلم العالمي في هذا المؤتمر هو أن يدين الطرف المعتدي ويطالبه بالانسحاب من جميع الأراضي المحتلة تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة التي لم ينفذ منها حتى اليوم أي قرار منذ قيام هذا الكيان بقرار الأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947. إن من يطالب الطرف الذي كان ضحية هذا العدوان بالاعتراف بإسرائيل حتى يسود السلام والاستقرار في المنطقة كمن يطالب شعب جنوب إفريقيا بالاعتراف بشرعية نظامه العنصري والتوقف عن مقاومته حتى يسود السلام والعدل والاستقرار في تلك البلاد. أما مطالبة الشعوب العربية بالاعتراف بالواقع القائم وبدولة إسرائيل حتى يمكن بناء السلام في المنطقة فهو منطلق خطير، إذ إن الأمر لا يتوقف على أن إسرائيل لم تعيّن حدودها الجغرافية فحسب، مع أن هذا الأمر يظل مطروحاً لمعرفة أبعاد المخطط الصهيوني الأساسي الذي ينادي بأن وطن إسرائيل هو من الفرات إلى النيل. وضربت مثلاً

على ذلك جمهورية الصين الشعبية وإلى جوارها دولة فورموزا أو الصين الوطنية، فلم يكن هناك على الصعيد الدولي موقف يرى أن الاستقرار في تلك المنطقة يحتم على كل من الدولتين الاعتراف بجارتها. وفيما يتصل بأهمية تضامن قوى السلام الفلسطينية والعربية عموماً مع قوى السلام داخل إسرائيل، فنحن نتطلع إلى أن يتحقق ذلك في أقرب وقت ممكن، ولكن الأمر يتوقف بالدرجة الأولى على مواقف تلك القوى داخل إسرائيل، فما ينتظر منها المبادرة إلى إدانة مواقف الحكومة الإسرائيلية، ورفض التجنيد كما فعل الأمريكيون المعارضون للحرب في فيتنام، والدعوة الصريحة إلى تأسيس دولة ديمقراطية علمانية على كامل أرض فلسطين، التي تكفل المساواة التامة لجميع سكانها دون أي تمييز.

وافقت جميع الوفود العربية على وجهة نظري هذه عدا الوفد المصري. أما الوفد اللبناني الذي كان يقوده السيد كريم مروه نائب رئيس الحزب الشيوعي فقد اتخذ موقفاً وسطاً، إذ أثنى على وجهة نظري لكنه اقترح أن تعود اللجنة وتدمج مشروعها بوجهة نظري هذه! وذهبت اللجنة وحاولت دمج المشروعين لكن ذلك لم يكن ممكناً كما أن الوقت الضيق المتاح لمعاودة جلسات المؤتمرات قد نفذ. فأبلغت الإخوة رؤساء الوفود بأنني سأتكلم في جلسة المؤتمر القادمة أي النهائية، وأطرح وجهة النظر التي عرضتها عليهم، فإذا رأى أي وفد أن ذلك لا يمثل موقفه فمن حقه طبعاً أن يطلب الكلام ويعبر عن رأيه. في الجلسة التالية تحدث الوفد المصري على لسان كل من خالد محي الدين ولطفي الخولي وكررا وجهة النظر التي وردت في مشروع اللجنة الذي صاغه الخولي كما أسلفنا. طلبت الكلام وكان يشاركنا في عضوية وفدنا سفيرنا في منظمة الأمم المتحدة في جنيف

السيد أديب الداوودي، وهو من الديبلوماسيين الأكفاء، وقد طلبت منه أن يتولى ترجمة مداخلتي إلى اللغة الإنكليزية. وقد لقي ردي موافقة الوفود العربية عدا الوفد المصري طبعاً بحيث لم يكن مع أي تعديل أو اعتراض.

انتهى المؤتمر المذكور باتخاذ قرار عام حول حقوق الشعب الفلسطيني، والدعوة إلى السلام، والاستقرار في الشرق الأوسط. عدنا من برلين وبعد ذلك بحوالي أسبوع طالعنا السيد لطفي الخولي بمقال مطوَّل في مجلة الطليعة المصرية التي كان يرأس تحريرها. تحدث فيه عما دار في مؤتمر برلين وذكر فيه أن الوفود العربية المشاركة في هذا المؤتمر بدل أن ترفع رايات السلام هناك، راحت تدق طبول الحرب وخاصة رئيس الوفد السوري الذي عمل على توحيد مواقف معظم الوفود العربية في هذا الاتجاه، وتابع عرض ما جرى أثناء المؤتمر بصورة مناقضة تماماً للواقع ومن المؤسف أنه جانَبَ، وإلى حد كبير، الموضوعية والأمانة في عرض ما جرى. وقد رددت عليه بمقال مطول أيضا استهدفت من ورائه وضع الحقائق في نصابها، وطلبت منه أن ينشر في العدد التالي للمجلة عملاً بمبدأ حق الدفاع المشروع عن الرأي. وذكرته بضرورة التزام هذه المجلة بالمبدأ الذي اتخذته شعاراً لها ووضعته على صدر صفحتها الأولى وهو قول فولتير الشهير: (قد لا اتفق معك في الرأي ولكني على استعداد لأن أضحي بنفسي من أجل أن تمارس حقك في إبداء رأيك). وطلبت في مقالي هذا إذا ما كان هناك شك في صحة ما رويته، الاستشهاد بآراء رؤساء الوفود العربية المشاركة، السادة سليمان النابلسي، ويحيى حمودة، وشفيق الكمالي وآخرين بمن فيهم أعضاء الوفد المصري. نشرت مجلة الطليعة ردي في العدد التالي. وفي العدد الذي يليه عاد السيد

الخولي، وكتب مقالاً يرد فيه على ما طرحته معلناً تراجعه عن العديد من الوقائع والمواقف التي كان قد طرحها في مقاله الأول مشيداً بمواقفي التي رأى أنها تقدم خدمة جليلة للهدف المشترك، وهو توحيد رؤية القوى الوطنية والتقدمية العربية ومواقفها في مواجهة التحديات المصيرية التي تتعرض لها الأمة!

لقد أسهبنا بعض الشيء في الحديث عن هذا المؤتمر. ولَم يكن ما نقصده من وراء ذلك الحديث عن الوقائع أو دور الأشخاص والوفود المشاركة فيه، بل إن ما نهدف إليه من وراء ذلك هو تسليط الضوء على اتجاهات بعض القوى وممارساتها، وهي التي تنسب نفسها لليسار العربي وقد صعدت خطابها في أعقاب هزيمة حزيران. وكيف مهدت تلك القوى بأطروحاتها ومواقفها الطريق للحلول الاستسلامية والتصفوية التي استهدفت القضايا المركزية للأمة في مواجهة العدوان الصهيوني. فتلك التيارات السياسية هي التي أسهمت في توفير الأجواء لعقد اتفاقات كامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة. ولابد لنا في هذا المجال إلا أن نستذكر وثيقة أو مجموعة جنيف التي ضمت العديد من الشخصيات الفلسطينية، والعربية ومنهم السيد لطفي الخولي وأيدت فيها اتفاقات أوسلو وتستعجل ضرورة تنفيذ تلك الاتفاقيات وإنهاء حالة العداء مع الكيان الصهيوني. كما لابد أن نذكر هنا كيف وضع السيد لطفي الخولي نفسه مدافعاً صلباً عن سياسات أنور السادات بعد أن قام بما سماه بحركة مايو التصحيحية وأدت إلى تصفية التيار الناصري في السلطة.

السفر إلى فيتنام

لم تمض سوى أيام معدودات على عودتنا من برلين، إلا وأُعلن عن وفاة الزعيم الفييتنامي هوشي منه. وكان الأمر الطبيعي أن تشارك جميع البلدان الاشتراكية، والصديقة في تشييع هذا الراحل الكبير. وقد قررت قيادة الحزب المشاركة في هذه المناسبة وتقديم التعازي باسم بلادنا إلى الدولة، والشعب الفيتنامي الصديقين. غادرت دمشق وبرفقتي مستشار في القصر الجمهوري يتقن اللغة الفرنسية. كانت الرحلة متعبة بل وشاقة نتيجة التنقل بين المطارات، وعدم وجود خطوط مباشرة إلى هانوي إذ إن معظم دول العالم وخاصة الغربية كانت تقاطع فيتنام الشمالية في ذلك الوقت. بعد دمشق وصلنا القاهرة وفي المطار التقينا بالصدفة بالوفد الجزائري برئاسة السيد قايد أحمد مسؤول حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية وبالوفد السوداني الذي لا تحضرني الآن أسماء أعضائه. بعد القاهرة كانت محطتنا التالية مدينة بنوم بنه عاصمة كمبوديا حيث وصلناها بعد عشر ساعات. وكي نتابع سفرنا إلى هانوي فوجئنا بأنه لا توجد رحلات إلى هانوي في ذلك اليوم، لأن كمبوديا لا تملك سوى ثلاث طائرات، واحدة استقلها الأمير نوردوم سيهانوك رئيس الدولة الذي غادر للمشاركة في تلك المناسبة. والطائرة الثانية أستأجرها الوفد اليوغوسلافي الذي وصل قبلنا بساعات. أما الطائرة الثالثة فكانت معطلة لا يمكن استخدامها. وهكذا كان علينا نحن الوفود الثلاثة البقاء في بنوم بنه مدة ثلاثة أيام حتى عودة إحدى الطائرتين واستئناف رحلاتها إلى هانوي. وصلنا إلى هانوي بعد انتهاء مراسم التشييع ومغادرة الوفود المشاركة. استقبلنا في المطار الجنرال جياب وزير الدفاع، وعضو المكتب السياسي للحزب. رحب بنا وأثنى كثيراً على

قدومنا كما أبدى تأسفه لما تعرضت له سفرتنا في بنوم بنه. اتفقت مع الأخ رئيس الوفد الجزائري أنه ما دامت المناسبة الرسمية التي جئنا من أجلها قد فاتتنا، فعلينا أن نطلب من الأصدقاء الفيتناميين إذا سئلنا أن ينظموا لنا برنامجاً لمدة أسبوع، فوافقني على ذلك. واستجاب المسؤولون الفيتناميون لرغبتنا بكل اهتمام، ووضعوا لنا البرنامج الخاص الذي اقترحه كل من الوفدين والذي يتضمن مقابلة المسؤولين الرئيسين في الحزب والدولة: وهكذا التقينا السيد "فام فان دونغ" رئيس الوزراء الذي كان مرشحاً ليخلف هوشي منه في رئاسة الدولة، والسيد "لي دون" الأمين العام للحزب، والسيد "ترونغ شنه" رئيس مجلس الشعب، والجنرال جياب وزير الدفاع. وكذلك تضمن البرنامج زيارة لاتحاد نقابات العمال، كما نظمت لنا نحن والوفد الجزائري زيارة إلى ميناء هايفونغ في شمال البلاد الواقع على خليج تونكين وقد شهد العديد من المعارك مع الأسطول الأمريكي.

بعد انتهاء زيارتنا إلى فيتنام عدنا نحن والوفد الجزائري عن طريق بكين التي أمضينا فيها بضعة أيام، وقد استُقبلنا في المطار من قبل رئيس مجلس الشعب الصيني. كانت زيارتنا إلى فيتنام في ذلك الوقت بالغة الأهمية لأوجه الشبه في أهداف الكفاح الذي يخوضه هذا الشعب الصديق وطبيعته المتماثلة مع طبيعة الكفاح الذي تخوضه شعوبنا وأهدافه في تحرير أراضيها، ولأننا نواجه العدو نفسه. فقد اطلعنا خلال هذه الزيارة على جوانب هامة في التجربة الفيتنامية، وفي الصميم منها حرب التحرير الشعبية التي هدفت إلى تحرير الجنوب وتحقيق وحدة فيتنام.

بعد عودتنا كتبتُ تقريراً مسهباً جاء في نحو خمسين صفحة وقدمته للقيادة. وأتذكر أن القيادة بعد أن درسته رأت أن يطبع

ويوزع على قيادات فروع الحزب في القطاعين المدني، والعسكري، نظراً لما يمكن أن يسهم به في توعية كوادر الحزب وبخاصة حول مقومات حرب الشعب طويلة الأمد ومستلزماتها. كما أتذكر أنني زرت بعض قواعد الفدائيين التي يشرف عليها الحزب، سواء في جبهة الجولان أم في أغوار الأردن بطلب منهم وألقيت فيها عدداً من المحاضرات حول نتائج هذه الزيارة.

خلال هذه الزيارة ما زلت أتذكر لقاءنا المطول الذي دام حوالي الساعة مع السيد "لي دون" الأمين العام للحزب الذي تولى هذه المسؤولية منذ عام 1960 وحتى وفاته عام 1986. وقد تناول الحديث مواقفهم تجاه أهم القضايا الدولية آنذاك. وكنّا نحن مثل غيرنا من حركات التحرر الوطني في العالم الثالث ضد سياسة التعايش السلمي التي يعلن المعسكران الرأسمالي والاشتراكي تبنيهما لها. إذ بصدد هذه المسألة، قال السيد "لي دون" نحن نؤيد سياسة التعايش السلمي بين المعسكرين، ونقف بوجه استخدام كل وسائل القوة العسكرية والعدوان في العلاقات الدولية، ونرى في الوقت نفسه أن سياسة التعايش السلمي لا ينبغي ولا يمكن أن تكون عائقاً ضد كفاح الشعوب من أجل تحقيق أهدافها المشروعة في الحرية والاستقلال والوحدة. وفي إجابته على سؤالي له عن موقف بلادهم من الصراع السوفييتي الصيني الذي كان على أشده في ذلك الوقت قال: نحن لا نؤيد في هذا الصراع طرفاً ضد آخر، ونعمل من جانبنا قدر ما نستطيع على تقريب الشقة بين الرفاق الصينيين والسوفييت، ونتلقى بطبيعة الحال الدعم الكامل من كليهما في كفاحنا من أجل تحرير وطننا. ومن منطلق الثقة التي تربط بيننا وجهت له سؤالاً عن رأيه في تجربتنا في سورية وكفاحنا من أجل تحرير وطننا وبناء مجتمع

ديمقراطي اشتراكي موحد، وكذلك رأيه في مجمل أوضاع حركة التحرر العربية. استفاض السيد "لي دون" هنا في الإجابة وقال أريد أن أتحدث إليكم بروح رفاقية مسؤولة، أنتم في سورية تتبنون أهدافاً ثورية سواء لجهة تصميمكم على تحرير أرضكم المحتلة أم لجهة تطلعكم لتوحيد بلدانكم العربية. إن هذه الأهداف التي تكافحون من أجل تحقيقها هي بلا شك أهداف عادلة ومحقة. **لكن تجارب التاريخ تعلمنا أن الحقوق لا يمكن أن تستعاد لمجرد كونها حقوقاً مشروعة كما لا يمكن للثورات أن تنتصر لمجرد أنها تطرح أهدافاً عادلة بل لا بد أن تمتلك الثورة رؤية استراتيجية صائبة تعيّن المهمات الانتقالية على طريق تحقيق تلك الأهداف وتعتمد الأسلوب السليم في العمل لإنجاز تلك المهمات الانتقالية التي يكفل لها تراكم الانجازات والمكاسب تعزيز قدراتها الذاتية. ويظل العامل الأساس في انتصار كل ثورة هو تحقيق وحدة الشعب الذي تجسد الثورة إرادته في صنع المستقبل الذي ينشده.**

وكان لقاؤنا مع الجنرال فونجوين جياب، بطل معركة "ديان بيان فو" التي ألحقت الهزيمة النهائية بالقوات الفرنسية وأنهت استعمارها لفيتنام، القائد الشهير ووزير الدفاع، لقاء مطولاً أيضاً، واتسم حديثه معنا بالصدق، والصراحة، والروح الرفاقية. فقد أشاد بدورنا في سورية، كما أشاد بنضال مختلف حركات التحرر العربية وبخاصة الثورة الفلسطينية. وتابع حديثه شارحاً شروط حرب الشعب الطويلة الامد ومقوماتها إذ لا بد من توفرها حتى تضمن انتصارها، وتوجه بعد ذلك إلينا بالسؤال التالي: أنتم كما نحن تطرحون الآن استراتيجية حرب الشعب الطويلة الأمد كطريق لتحرير وطنكم، وتحقيق أهدافكم، ولكن هذه الحرب تستلزم أول ما تستلزم تحقيق وحدة

الشعب بكل فئاته وطاقاته الذاتية فهل أنتم واثقون من أنكم قد أنجزتم هذه المهمة؟! أجبته طبعاً بأننا نعمل جادين ومستمرين للوصول إلى تحقيق هذه الغاية التي لم تبلغ كمالها حتى الآن.

الفصل الثاني عشر

أحداث أيلول الاسود

كان الأردن الساحة الرئيسة لوجود قوات الثورة الفلسطينية انطلاقاً من أن جبهة الأردن هي الجبهة الأطول والمباشرة في مواجهة قوات الكيان الصهيوني، وفيها توجد قوات الثورة الفلسطينية بمختلف فصائلها بعد حرب الخامس من حزيران. وقد نشط الفدائيون الفلسطينيون من قواعدهم في غور الأردن بالتصدي للغارات الإسرائيلية المتتالية، والقيام بعمليات مستمرة داخل الأرض المحتلة. وقد مثلت معركة الكرامة التي جرت في 21 مارس من عام 1968، في حينه أكبر تلك المواجهات، إذ اشتركت قوات الجيش الأردني بقيادة الفريق مشهور حديثة الجازي مع قوات الثورة الفلسطينية بالتصدي للقوات الإسرائيلية المهاجمة. وقد أسفرت تلك المعركة عن خسائر كبيرة في صفوف الجيش الإسرائيلي ومنع تقدمه باتجاه الضفة الشرقية لنهر الأردن. وكان لمعركة الكرامة نتائج معنوية هامة في صفوف قوات الثورة الفلسطينية، وكذلك بالنسبة للجيوش العربية باعتبارها كانت أول اختبار جدي لصحة مقولة الجيش الذي لا يقهر.

تعاظم نشاط المنظمات الفدائية بعد معركة الكرامة، وتوسع وجودها، وتشعبت نشاطاتها وممارساتها داخل المدن الأردنية مثل عمان والزرقاء وإربد وغيرها. وظلت العلاقة بين النظام الأردني من جهة، وفصائل المقاومة الفلسطينية من جهةٍ ثانية، غير مستقرة، ولا منظمة وفق أسس واضحة. بل إن العلاقات حتى بين فصائل المقاومة

نفسها لم تحكمها القواعد والصيغ الملزمة التي تحدد وتضبط تلك العلاقات. ونتيجة لهذه الأوضاع فقد ساد العلاقة طابع التوجس الدائم واهتزاز الثقة بين الجيش وقوات الأمن الأردنية من جهة، وبين فصائل المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى. والنظام الأردني أصبح يشعر بالتهديد الجدي لسلطته عندما أصبحت معظم قواعد المنظمات الفلسطينية تتصرف في ممارساتها الداخلية حسب مرجعياتها الخاصة. حتى إن بعضها كالجبهة الديمقراطية أخذت تلصق شعاراتها في مختلف شوارع عمان مطالبة أن تكون السلطة كل السلطة للمقاومة. وازداد الوضع تعقيداً وخطورة عندما لجأت بعض المنظمات، وفي مقدمتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إلى مواصلة استخدام أُسلوب خطف الطائرات، إذ قامت مجموعة القائد وديع حداد بخطف ثلاث طائرات غربية وأنزلتها في منطقة الجفر في الصحراء الأردنية وذلك قبل أيام من أحداث أيلول الأسود. وقد أعلنت المجموعة الخاطفة أن الهدف من ذلك كان لفت اهتمام الرأي العام العالمي الذي يتجاهل القضية الفلسطينية العادلة، ومن ثم المقايضة بين الرهائن الإسرائيليين الذين كانوا ضمن ركاب تلك الطائرات وبين المعتقلين الفلسطينيين في سجون العدو الإسرائيلي.

في الثلث الأخير من شهر أيلول عام 1970 اندلع القتال بين الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية في عمان وبقية المدن التي توجد فيها قوات المقاومة. قام الملك حسين بتأليف وزارة جديدة برئاسة الضابط الفلسطيني العميد "محمد داوود" الذي قدم استقالته بعد أقل من أسبوع، ليحل مكانه السيد "وصفي التل" الذي تولت حكومته مهمة المواجهة مع قوات المقاومة الفلسطينية.

كانت في الأردن آنذاك قوات من الجيش العراقي تقدر بعدة ألوية

وفق الاتفاقية الموقعة بين البلدين لتدعيم الجبهة الشرقية في مواجهة العدو الإسرائيلي. بعد مرور يومين على بدء القتال بين الجيش الأردني وفصائل المقاومة بدأت قيادة منظمة التحرير توجه النداء تلو النداء من مقرها السري في جبل عمان إلى جميع الدول العربية وجامعتها وإلى أحرار العالم لمساعدتها في مواجهة هذا المخطط الذي يستهدف تصفيتها. لكنها لم تتلق أية مساعدة فعلية سوى بعض التصريحات التي تدعو الطرفين إلى ضرورة وقف القتال الدائر بينهما! كما أن الجيش العراقي لم يتدخل أو يتوسط بين الطرفين بل إن قواته انسحبت شرقاً باتجاه الحدود العراقية بعيداً عن المدن الأردنية التي تدور فيها الاشتباكات. وكان آخر نداء توجهه قيادة منظمة التحرير من عمان هو أن مقرها أصبح محاطاً بالقوات الأردنية وسيسقط بين لحظة وأخرى وأنها ستقوم الآن بتحطيم جهاز الإرسال.

منذ اليوم الأول لبدء الاقتتال اجتمعت قيادة الحزب، ودرست ذلك الوضع الخطير، والتطورات المحتملة وأقرت بالإجماع تلبية نداء منظمة التحرير وذلك بالتدخل العسكري المباشر بحيث تصل القوات السورية إلى مسافة قريبة من عمان لتتمكن من فك الحصار الذي ضرب على قوات المقاومة الفلسطينية. كان اجتماع القيادة هذا على ما أذكر صباح يوم الخميس. وكان قرارها يشدد على التدخل العاجل دون أي تأخير لا مبرر له، كما أنَّ انسحابها وعودتها ينبغي أن يتم بقرار من القيادة، وبعد استكمال مهمتها. غير أن وزير الدفاع حافظ الأسد قال: إن تجهيز القطعات العسكرية التي تنفذ هذه المهمة يحتاج إلى ثلاثة أيام على الاقل. وهكذا فبعد ثلاثة أيام على قرار القيادة دخلت قوات الجيش السوري بقيادة المقدم موسى العلي إلى الأردن وتجاوزت مدينة إربد في توجهها جنوباً نحو عمان لفك الحصار

عن قوات الثورة الفلسطينية، وقد قامت بتنفيذ هذه المهمة خلال يومين من تدخلها.

كان تدخل الجيش السوري لنجدة قوات الثورة الفلسطينية ضمن تلك الظروف الصعبة مثالاً حياً لوحدة المصير بين سورية في ذلك الوقت والشعب الفلسطيني، كما كان حدثاً نوعياً كبيراً على الصعيد الدولي. فالرئيس الأمريكي نيكسون، كما أعلن ذلك بنفسه، لم ينم طوال تلك الليلة التي أمضاها بالتواصل مع قيادة الأركان في البنتاغون ومع الأسطول السادس الموجود في مياه المتوسط. وقد هدد نيكسون الذي أدان عملنا بشدة، وطالب بانسحاب القوات السورية فوراً. كما أن القيادة السوفييتية فاجأها هذا العمل ونبهت إلى الأخطار المحتملة المترتبة على التدخل في شؤون بلد عضو في هيئة الأمم المتحدة، وقد أبلغتنا موقفها عن طريق سفيرها في دمشق، كما طلبت من الرئيس "عبد الناصر" أن يبذل جهوده معنا والتنبيه إلى المخاطر المحدقة المترتبة على هذه الخطوة التي اتخذناها.

اجتمع مجلس الجامعة العربية، وقرر إرسال وفد منه للوساطة بين النظام الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد تشكل هذا الوفد من الرئيس جعفر النميري والسيد الباهي الأدغم رئيس الوزراء التونسي والأمين العام لجامعة الدول العربية. وصل الوفد إلى عمان والتقى بالملك حسين وبالسيد ياسر عرفات الذي كان متخفياً في إحدى السفارات. وقد أبلغ الوفد الطرفين بضرورة سفرهما إلى القاهرة للمشاركة في اجتماع مجلس الجامعة العربية المنعقد لدراسة الوضع المتفجر في الأردن. غادر الملك حسين عمان مباشرة متوجهاً إلى القاهرة، أما وفد الجامعة فقد اصطحب معه في نفس الطائرة السيد ياسر عرفات التي حطت في طريق عودتها في مطار

دمشق لأن الوفد كان مكلفاً أيضاً بمقابلة المسؤولين في الجمهورية العربية السورية ودعوتهم للمشاركة في اجتماع مجلس الجامعة المذكور. التقى الوفد بالدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة في المطار الذي أبلغهم بأننا لا نستطيع حضور الاجتماع إلا بعد أن نلتقي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أي بالسيد ياسر عرفات لأن موقفنا كما هو معلن للجميع هو دعم مواقف المنظمة. لكن الوفد لم يبلغ الدكتور الأتاسي بأن ياسر عرفات معهم في نفس الطائرة. ولا السيد عرفات طلب من الوفد أن يشاركه لقاء الدكتور الأتاسي! هكذا سارت الأمور، إذ واصل مجلس الجامعة اجتماعاته، وتوصل إلى اتخاذ قرار توفيقي مؤقت يمهد للمصالحة بين النظام الأردني وقوات منظمة التحرير الفلسطينية.

كانت أخطر نتائج أيلول الاسود والتطورات التي أعقبتها أن المقاومة الفلسطينية فقدت ساحتها الرئيسية، وأرغمت على اللجوء إلى ساحة أخرى تجاور وطنها المحتل فنزحت من الأردن مجتازة سورية لتستقر مرحلياً في لبنان. وكان من نتائج أيلول الأسود أيضاً أن المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح قد أضحت أكثر اعتماداً على ما وصفته بأسلوب العنف الثوري في مواجهة القوى المعادية. وتشكلت منظمة أيلول الأسود تحت قيادة أبو أياد (صلاح خلف) ونائبه أبو داوود (محمد عودة) وقامت بالعديد من العمليات التي كان منها اغتيال السيد وصفي التل رئيس وزراء الأردن ووزير الدفاع في 21 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970، في مدخل الفندق الذي كان يقيم به في القاهرة، وكان يشارك في اجتماع مجلس الدفاع المشترك. وكذلك عملية ميونيخ التي أشرف عليها وقادها أبو داوود، واستهدفت الوفد الرياضي الإسرائيلي المشارك في دورة الألعاب الأولمبية عام 1972.

لقد طويت صفحة منظمة أيلول الاسود بعد حرب أكتوبر عام 1973، كما راجت لدى منظمة التحرير الفلسطينية بعدها مقولة اقتران الكفاح المسلح بالحل السياسي، وصولاً إلى القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في نهاية ذلك العام بإقامة سلطة أو دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض المحتلة يتم تحريره. وجاء باقتراح من الجبهة الديمقراطية، وأصبح مفهوم القرار الوطني المستقل بالنسبة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية من جهة، وبالنسبة للأنظمة العربية من جهة ثانية الفرصة التي هيأها الطرفان لتحويل القضية الفلسطينية من قضية مركزية بالنسبة لشعوب الأمة كلها إلى قضية تهم الشعب الفلسطيني لوحده ولا تستدعي مواقف التضامن والدعم من قبل الأنظمة العربية في الحدود القصوى! وقد أثبتت الأيام أن تلك المواقف التي لم تأت ضمن استراتيجية واضحة تستهدف التحرير الكامل حتى وفق قرارات الشرعية الدولية. لكنها بالمقابل كانت مقدمات لاتفاقات أوسلو وغيرها من اتفاقات التطبيع والتحالف مع الكيان الصهيوني وأوصلت القضية الفلسطينية إلى ما هي عليه اليوم وهي تواجه خطر التصفية من خلال ما سميت بصفقة القرن!

الموقف من فلسطينيي الأرض المحتلة

كان الوعي الإيديولوجي الحماسي الذي تسلحت به معظم فصائل حركة التحرر العربية وعياً قاصراً لجهة نظرتها وتعاملها مع أبناء شعبنا الفلسطيني الذين بقوا تحت الاحتلال بعد عام النكبة أي بعد عام 1948. وبدل اعتبارهم جزءاً أساسياً في أية استراتيجية تهدف إلى تحرير فلسطين عاملتهم الأنظمة العربية والأحزاب والحركات

السياسية الوطنية بنوع من التجاهل والإهمال بل والتشكيك. وفي هذا المجال أعرض لمثالين يبينان طبيعة ذلك السلوك، وتلك العلاقة التي كانت تربطنا بعرب عام 1948 داخل الأرض المحتلة.

أولهما أنه خلال مؤتمر مجلس السلم العالمي في برلين الشرقية الذي تحدثنا عنه سابقاً كان من بين المشاركين وفد الحزب الشيوعي الإسرائيلي الذي يضم عرباً ويهوداً. وقد رغب السيد توفيق طوبي أحد قادة هذا الحزب الذين شاركوا في هذا المؤتمر بلقائي على هامش أعمال المؤتمر المذكور بوساطة من الدكتور مصطفى أمين عضو وفدنا والقيادي في الحزب الشيوعي السوري، لكنني لم أوافق على هذا العرض بدون أي تردد لأني وفق مفاهيمنا واعتباراتنا في تلك المرحلة كنت أقيم مثل هذا اللقاء خروجاً فاضحاً عن الخط الوطني.

أما المثال الآخر فقد حدث في مطلع صيف عام 1968 إذ كان هناك مهرجان لشبيبة البلدان الاشتراكية والعديد من دول العالم الأخرى، وقد نظم في مدينة صوفيا عاصمة بلغاريا، وقد شاركنا نحن في سورية بوفد كبير بهذا المهرجان. كانت الوفود المشاركة تمر كما هي العادة بالتتالي من أمام منصة رئيسة، وكل منها يحمل علم بلاده. وصادف أن مر وفد الحزب الشيوعي الإسرائيلي قبل وفدنا وكان يحمل بطبيعة الحال العلم الإسرائيلي، وفي أثناء ذلك لفت نظر الرفيق فيصل الحوراني أن صديقه الشاعر محمود درويش هو بين أعضاء وفد الحزب الشيوعي الإسرائيلي، فصرخ من بعيد: محمود. محمود وجرى نحوه يصافحه بحرارة، وسارا مع بعضهما مسافة قصيرة! أثار هذا الحادث غضب أعضاء وفدنا ونقمتهم وأبرقوا في حينه للقيادة لإخبارها بما حدث، فكان أن فصلت فيصل من الحزب مباشرة دون انتظار عودته، والتحقيق معه لمعرفة ملابسات هذا الحادث. وبعد يوم من

عودة الوفد إلى دمشق اتصلت بفيصل الذي كان موظفاً في الإذاعة في قسم التعليق السياسي، ودعوته لمقابلتي. وأثناء هذه المقابلة أوضح لي كيف التقى بمحمود درويش خلال مسار الوفود المشاركة، وكيف فوجئ بالإجراء الذي اتخذ بحقه أي بفصله من الحزب بسبب ذلك، وقد أثنيت على جهوده وكفاءته في القسم الذي يعمل فيه واتخذت قراراً بتعيينه مسؤولاً عن هذا القسم، وقد وقع ذلك منه موقع المفاجأة، إذ كان يتوقع أنني استدعيته ربما لأفصله من العمل. وفي مذكراته التي أصدرها "فيصل الحوراني" نهايات تسعينيات القرن الماضي بعنوان: دروب المنفى، يتطرق لذكر هذا الموضوع بقوله: فصلت من الحزب في اليوم الأول، وعينت مسؤولاً عن قسم التعليق السياسي في اليوم التالي.!

الفصل الثالث عشر

دور الجيوش في بلدان العالم الثالث

حوالي منتصف القرن العشرين كانت معظم بلدان العالم الثالث في قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية قد أحرزت استقلالها الوطني وتخلصت من الوجود الاستعماري المباشر، وكانت سورية في طليعة تلك البلدان فنالت استقلالها عام 1946. وقد تأسس الجيش السوري في البداية من بقية ما كانت تسمى فرق القوات الخاصة للشرق التي تطور تركيبها ودورها، وعقيدتها بعد ذلك لتكون نواة الجيش السوري الوطني.

ولكي نحاول هنا أن نقيم بصورة موضوعية وبإيجاز الدور الذي اضطلع به الجيش السوري منذ الاستقلال وحتى اليوم لا بد لنا من إلقاء نظرة عامة وإجمالية على الدور الذي لعبته الجيوش في بلدان العالم الثالث سواء في معارك التحرر الوطني أم بعد ذلك في معارك التنمية المستدامة، وبناء دول عصرية حديثة. فلقد لعبت الجيوش الوطنية دوراً رئيساً في تحقيق الاستقلال في تلك البلدان، ومنها تلك التي خاضت حروب تحرير شعبية، كان للقوات النظامية الدور المحوري فيها، كما كان الحال في الصين الشعبية وفيتنام والجزائر وغيرها.

لكن ما حدث بعد الاستقلال، ويمكن إرجاعه إلى مستوى تطور تركيبة تلك المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ومدى قابليتها وقدرتها على مواصلة التقدم واستكمال مقومات الاستقلال الحقيقي، كان مختلفاً من بلد لآخر. فلقد كان بناء المستقبل المنشود الذي تطمح اليه شعوب تلك البلدان يتوقف أساساً

على عاملين رئيسين: أولهما دور البورجوازية الوطنية التي تسلمت السلطة بعد جلاء المستعمر، وثانيهما دور الجيوش في هذه البلدان ومدى التزامها بواجباتها ومهماتها الدستورية. ففي سورية وغيرها من الأقطار العربية وخاصة تلك التي وجدت بعد اتفاقية "سايكس بيكو" التي جزأت سورية الكبرى. كانت السلطة خاضعة لهيمنة الطبقة البورجوازية الكبيرة التي تتشكل من تحالف أصحاب الشركات الصناعية والمؤسسات التجارية في المدن مع كبار الملاك الاقطاعيين في الريف. وكانت سياسات هذه الطبقة تعتمد على المهادنة والمساومة مع قوى الإمبريالية العالمية بما يحقق مصالحها بدرجة أساسية، لذا فإنها وفي معظم بلدان العالم الثالث لم تكن مؤهلة لتخليص مجتمعاتها من قيود التبعية والاستغلال والتخلف. غير أنه لابد من الاعتراف بحقيقة أن الكثير من هذه البورجوازيات الوطنية التي حكمت بلدانها في المراحل الأولى التي أعقبت الاستقلال، ومنها بلادنا، قد وفرت مناخاً واسعاً من الحريات والحقوق العامة والشخصية، ساعد إلى حد كبير في تنشيط هيئات المجتمع المدني من أحزاب وحركات سياسية ومنظمات مهنية واتحادات ونقابات شعبية، وكذلك إفساح المجال لفعاليات المجتمع الأهلي في الحدود التي يسمح بها القانون. كل هذا بالإضافة إلى وجود صحافة حرة إلى حد كبير.

أما العامل الآخر الذي تحكم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمسار تطور مجتمعاتنا منذ الاستقلال وحتى اليوم فهو الجيش أي دور المؤسسة العسكرية، وما يرتبط بها من أجهزة أمنية. وفي سورية ونتيجة المأزق الذي قاد إليه نظام الحكم بقيادة البورجوازية الوطنية الكبيرة المتحالفة مع الاقطاع تجاه القضايا المركزية سواء في مجال التحرر أم في مجال التنمية، فقد مهد هذا الوضع الطريق إلى تدخل

المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم والسلطة السياسية متجاوزة صلاحياتها وواجباتها التي يحددها الدستور، ويمكن القول إن الجيوش في بلادنا، وفي معظم البلاد العربية، قد تسيست وتحزبت وكان لها الدور الأول في تحديد مستقبل مجتمعاتنا ومصيرها. وقد أخفقت في بناء دولة المواطنة. ونتيجة ذلك تعاقبت الانقلابات العسكرية في سورية بكل نتائجها المدمرة منذ الاستقلال وحتى وقتنا الحاضر. وكانت سورية من أكثر الدول العربية التي تعرضت لظاهرة الانقلابات العسكرية. وسواء في سورية أم في غيرها من البلدان العربية فقد رفعت الشعارات نفسها وزعمت أنها جاءت لأجل تحقيقها ومن ذلك القضاء على الحرمان ومحاربة الفساد، وتأمين حرية المواطن وكرامته، وتحرير فلسطين، واللواء وبقية الأرض العربية المحتلة، والوقوف ضد المخططات والمشاريع الإمبريالية. وهكذا كانت الظاهرة العسكرية، أي تدخل الجيوش في الحياة السياسية، ظاهرة مميزة لمعظم بلدان العالم الثالث. وبخلاف ما هو متوقع، فقد قوبلت الانقلابات العسكرية، في البدء بتأييد شعبي، حتى التي تبين أنها جاءت بدوافع خارجية، ولتنفيذ أغراض معينة، كما سبق الحديث، عن تلك التي أعقبت سنوات الاستقلال الأولى في بلادنا. وذلك كان يرجع من وجهة نظرنا إلى قصور الوعي المجتمعي العام وبخاصة لدى الأحزاب والنخب السياسية والفكرية التي كانت ترى في تلك الانقلابات العسكرية عقاباً للأنظمة الحاكمة التي فشلت في تحقيق ما هو مطلوب منها، كما كانت تنظر إلى الديمقراطية الليبرالية النسبية، نتيجة موجة الفكر اليساري الحماسي، وغير العقلاني الذي كان يجتاح مجتمعات القارات الثلاث آنذاك، على أنها بضاعة غربية مستوردة لا تصلح لمجتمعاتنا ولا تتوافق مع أصالتنا وخصوصيتنا وتراثنا الحضاري!

وإلى جانب هذه الحقائق كلها لابد من الاعتراف بأنه كان للجيش العربي السوري دور كبير في صيانة استقلال سورية، وإفشال المؤامرات والمخططات التي استهدفت سيادتها واستقلالها، غير أن هذا الدور قد تجاوز في كثير من المراحل والمنعطفات التاريخية صلاحيات هذه المؤسسة التي يكرسها الدستور تجاه القضايا الوطنية الكبرى. وقد سبق واستعرضت الدور الرئيسي الذي اضطلع به الجيش السوري في قيام دولة الوحدة بين سورية ومصر وفق الصيغة الاندماجية المباشرة، وكانت سبباً رئيساً في فشلها، متجاوزاً في ذلك دور وصلاحيات السلطات التنفيذية والتشريعية، وكيف أن هذا الجيش نفسه هو الذي قام بالانقلاب الذي أنهى هذه الوحدة ونفذ ردة الانفصال. كما عرضت دور الجيش العربي السوري في ثورة الثامن من آذار التي أجهضت بحركة وزير الدفاع وزمرته الانقلابية ولا تزال سورية تعاني نتائجها المدمرة على مختلف الأصعدة حتى وقتنا الحاضر.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها من تجربتنا في سورية ومن تجارب البلدان الاشتراكية سابقاً وبلدان العالم الثالث أن صيغة الجيش العقائدي التي تجعل من الجيش نسيجاً موحداً فكرياً وطبقياً على نمط الحزب الواحد الحاكم، بديلاً لصيغة الجيش الوطني الذي يمثل مجموع الشعب، هي تجربة أثبتت قصورها وفشلها وقد تجاوزها مسار التطور التاريخي.

وعلينا ألا نغفل أنه يمكن للجيوش أن تضطلع بدور إنقاذي هام في بعض الحالات إذا وقفت إلى جانب شعوبها في انتفاضاتها لوضع حد لأنظمتها الحاكمة المستبدة الفاسدة والانتقال إلى الحياة الديمقراطية السليمة لا الحلول محل الأنظمة السابقة بواجهات

جديدة. ويمكن لنا أن نرى أنموذجاً لكل من هذين الموقفين في الانتفاضات الشعبية التي جاءت في سياق ما سمي بالربيع العربي.

قصة اللجنة العسكرية

غالباً ما يجري تشويه متعمد لهوية المجموعات التي قامت بثورة الثامن من آذار/مارس عام 1963 ودورها، وهي التي تتكون من تحالف واسع من ضباط بعثيين، وناصريين ووحدويين مستقلين. وفي هذا المجال يتم التركيز بصورة مبالغة على الدور الذي اضطلعت به اللجنة العسكرية التي شكلها عدد من الضباط البعثيين أثناء دولة الوحدة. تلك اللجنة التي تنسب إليها مختلف الأحداث والتطورات التي عرفها نظام الحكم بعد الثامن من آذار، وربما حتى انقلاب 16 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1970 الذي قاده وزير الدفاع حافظ الأسد ضد الحزب وما كان له من سلطة! فما هي حقيقة هذه اللجنة وما هي الأدوار التي قامت بها؟

بعد قيام الوحدة بين سورية ومصر طلب العميد عبد المحسن أبو النور الذي كان ملحقاً عسكرياً في السفارة المصرية بدمشق، وأصبح بعد الوحدة معاوناً لقائد الجيش الأول، أي الجيش السوري الذي تسلم قيادته الفريق جمال فيصل، طلب من العقيد مصطفى حمدون، باعتباره آنذاك أعلى الضباط البعثيين رتبة، أن يعطيه قائمة بأسماء الضباط البعثيين في الجيش بغية تسليمهم المراكز الحساسة في القطعات العسكرية حسب وعده! وانطلاقاً من الثقة المتبادلة بين الطرفين أعطي قائمة تشمل الضباط المعروفين بنشاطاتهم العلنية. ولكن الذي حدث هو أن هؤلاء الضباط فوجئوا بصدور أوامر نقلهم، وعلى دفعات إلى الجيش الثاني في الإقليم

الجنوبي أي الجيش المصري، وتهميشهم في مواقعهم الجديدة مقارنةً بزملائهم المصريين الذين نقلوا إلى الإقليم الشمالي وتولوا فيه صلاحيات كاملة. هذا الوضع الجديد الذي وجدوا أنفسهم فيه دعا بعض البعثيين إلى البحث عن أي من الصيغ والوسائل التي تكفل استمرار التواصل بينهم والمحافظة على معنوياتهم فاتفقوا على تشكيل لجنة منهم للاضطلاع بهذه المهمة. وقد تشكلت هذه اللجنة في البداية من العقيد بشير صادق رئيساً ومزيد هنيدي وممدوح شاغوري وَعَبَد الغني عياش ومحمد عمران أعضاء. ولَم تمض سوى فترة وجيزة الا ونقل هؤلاء الضباط إلى السلك الدبلوماسي باستثناء المقدم محمد عمران الذي بادر بالاتصال برفاقه وتشكيل لجنة جديدة للغاية نفسها، وقد تألفت الثانية من الضباط: محمد عمران رئيساً وعضوية كل من صلاح جديد، وعبد الكريم الجندي، وحافظ الأسد، ومنير الجيرودي، وأحمد المير محمود وعثمان كنعان.

إن هؤلاء الضباط الذين أسسوا اللجنة العسكرية بصيغتيها السابقتين لم يكن يدور في خلدهم من رابطة أخرى سوى الانتماء السياسي السابق ومراعاة وجودهم في الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة على مقربة من القاهرة. أما التفسيرات الأخرى التي دأبت باستمرار على تفسير تشكيل هذه اللجنة وفق رؤية بوليسية طائفية دافعها الحقد الأعمى، فلاشك أنها تجانب الصواب، والمنطق. فذلك الحقد هو لا شك أخطر موجه في العمل السياسي.

بعد وقوع الانفصال جرت تسريحات واسعة في الجيش شملت الضباط البعثيين والناصريين والوحدويين المستقلين أعقبتها حملة اعتقالات واسعة تناولت العديد منهم. الأمر الذي دعا إلى التوسع في تنظيم اللجنة العسكرية، وذلك بعد أن قررت القيادة القومية

للحزب تنفيذ قرار المؤتمر القومي الخامس بإعادة تنظيم الحزب في القطر السوري بشقيه المدني والعسكري. وقد تولت اللجنة العسكرية مهمة إعادة تجميع العسكريين الحزبيين وتنظيمهم، وانتقلت رئاستها إلى الضابط المسرح المقدم "صلاح جديد" بعد اعتقال معظم أعضائها السابقين. عملياً انتهى وجود اللجنة ودورها بعد انقضاء أقل من عام على ثورة الثامن من آذار، ودليل ذلك اختلاف المواقف بين أعضائها تجاه العديد من القضايا الرئيسة التي واجهت النظام، سواء في المجال السياسي أم الاقتصادي، وخاصة المواقف من العلاقة مع الأطراف الوطنية الأخرى داخل القطر وخارجه، وإلا كيف نفسر التصفيات المتلاحقة التي تناولت العديد من الضباط القادة في هذه اللجنة مثل: محمد عمران وأمين الحافظ ومزيد هنيدي، وآخرين. وأذكر أن قيادة الحزب القطرية دعت إلى مؤتمر عام لجميع الضباط الحزبيين في نيسان من عام 1965 في مقر القوات العسكرية الكائن في مدينة حرستا بالقرب من دمشق، وقد ترأسه الدكتور منيف الرزاز الأمين العام للحزب آنذاك كما شاركنا نحن بعض أعضاء القيادة بحضور هذا المؤتمر الذي قام بانتخاب قيادة للتنظيم الحزبي في الجيش أطلق عليها تسمية: المكتب العسكري، وتكوَّن من سبعة أعضاء انتخبهم المؤتمر المذكور، يضاف إليهم رئيس الاركان ونائبه وقادة الشعب الثلاث في الجيش.

الفصل الرابع عشر

مرحلة ازدواجية السلطة

وأعني بها ازدواجية السلطة بين قيادة الحزب من جهة، والقيادة العسكرية من جهة أخرى التي أصبحت واقعاً قائماً بعد هزيمة الخامس من حزيران، وقد تجلت هذه الازدواجية بصورة خاصة على صعيد المواقف السياسية الخارجية، وعلى صعيد الإجراءات التنفيذية والعملية الهادفة إلى تنفيذ خطط وقرارات الحزب في الميادين العسكرية والاقتصادية والشعبية والإعلامية والثقافية. وكما هو متوقع، فقد برزت شدة الخلافات في ميداني القوات المسلحة، والسياسة الخارجية. ففي ميدان القوات المسلحة عمدت قيادة الجيش المكونة من وزير الدفاع وزمرة الضباط المحيطين به إلى تمييع، ثم تعطيل عمل اللجنة التي شكِّلت لمراجعة وتقييم أداء مختلف القيادات العسكرية أثناء حرب الخامس من حزيران لإحالة المسؤولين منهم إلى محكمة عسكرية مختصة. بل وعمدت قيادة الجيش إلى التواصل مع هؤلاء الضباط الذين تشملهم عملية المساءلة والإيحاء لهم بأن قيادة الحزب تنوي تصفيتهم وأن وزير الدفاع أحبط تلك المحاولة وكفل حمايتهم من أية إجراءات تستهدفهم.

أما بشأن الخطة الشاملة التي أقرتها قيادة الحزب في مجال القوات المسلحة فقد تمحورت بصورة رئيسة على تحويل هيكلية الجيش إلى قوات آلية مقاتلة والتخفيف ما أمكن من حجم الهيكل الإداري، وإعادة تسليح الجيش ورفع مستوى جاهزيته اعتماداً على دعم الاتحاد السوفييتي الذي قدم لسورية ومصر بعد الحرب كل

الدعم. هذه المهمة مع الأسف تركت لقيادة الجيش ولَم تعمد القيادة السياسية بصورة دورية منتظمة إلى مراجعة أو دراسة ما أنجز في إطار ذلك.

ولعل من أكبر الخطايا التي وقعت فيها قيادة الحزب سواء بحسن نية أو بسوء تقدير عندما تنازلت عن صلاحياتها فيما يتعلق بترقية الضباط من رتبة مقدم فما فوق وتنقلاتهم. وطلبت قيادة الجيش أن تمنح صلاحية ترفيع ونقل هؤلاء الضباط بدعوى تسهيل مهمتها لتنفيذ خطة الحزب بإعادة هيكلية الجيش الحالية. وهكذا ومن منطلق الثقة التي لا يجوز الاعتماد عليها في مثل هذه الأمور الحساسة والمبدئية أقر هذا الطلب في الاجتماع المشترك للقيادتين القومية والقطرية. أما بالنسبة لتنفيذ الخطة التي أقرها مؤتمر الحزب على الصعيد الداخلي، فقد سارت الأمور ضمن الظروف والإمكانيات المتوفرة آنذاك بصورة مرضية إذ تواصل تنفيذ الخطة الخمسية بكل المشروعات التي تضمنتها، علماً أن سورية لم تتلق أية مساعدة عربية مثل مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية التي قرر مؤتمر القمة في الخرطوم المنعقد في شهر تموز عام 1967 تخصيص مساعدة مالية سنوية لكل منها تكفلت بها دول الخليج وتستمر لمدة خمس سنوات. وفي الميدان الشعبي تشكلت في كل المحافظات لجان الدفاع عن الوطن، بالإضافة إلى تعزيز دور الجيش الشعبي. وفي إطار الصيغة التي جرى تبنيها ونعني بها صيغة الديمقراطية الشعبية، فقد تعززت مجالات التعاون والتنسيق بين الحزب من جهة والأحزاب والحركات الوطنية من جهة أخرى، لكن تلك الصيغة ظلت قاصرة عن تحقيق الغاية التي جاءت من أجلها، وكان المفترض تجاوزها إلى صيغة الجبهة الوطنية العريضة التي تمثل

الكتلة التاريخية في تلك المرحلة، والمكونة من مجموعة الأحزاب والحركات السياسية والنخب الفكرية والثقافية، وباقي هيئات المجتمع المدني، والتحول ولو تدريجياً إلى صيغة النظام الديمقراطي البديل. فمثل هذه الجبهة الوطنية العريضة هي الأداة المؤهلة لخوض حرب الشعب الطويلة الأمد وحماية النظام الوطني من أية ارتدادات داخلية أو محاولات انقلابية الأمر الذي تعرض له لاحقاً.



في إحدى اللقاءات الجماهيرية في نطاق لجان الدفاع عن الوطن وحماية الثورة

وفي المجال العسكري أيضاً تضمنت الخطة مواصلة التنسيق، والتكامل بين الجبهتين المصرية والسورية بإشراف القيادة الجديدة للقوات المسلحة المصرية، وقد كلف بها الفريق أول محمد فوزي وزير الدفاع بعد انتحار المشير عامر، وتصفية مجموعته التي كانت مهيمنة على القوات المسلحة، وجهاز المخابرات العامة.

وعلى صعيد السياسة الخارجية جرى تعزيز علاقات التعاون والتضامن بيننا وبين الدول الشقيقة والصديقة. لكن الخلاف الأكبر الذي ظهر بين قيادة الحزب وبين وزير الدفاع وزمرته تمثل في العلاقات مع الدول العربية. فبينما كان وزير الدفاع يعطي الأولية لسياسة التضامن العربي المتمثلة أساساً بمؤتمرات القمة، كانت قيادة الحزب تركز أساساً على تنفيذ مقررات مؤتمراته الداعية إلى ضرورة تعزيز العلاقات مع الأنظمة والقوى التقدمية والوطنية العربية. ولذا كان السعي الدائم لإقامة أفضل العلاقات مع مصر والجزائر واليمن الديمقراطية. وفي أعقاب الانقلاب الذي قاده معمر القذافي ورفاقه في ليبيا عام 1969 وأطاح بالنظام الملكي، والانقلاب الذي قاده جعفر النميري ومجموعة الضباط الوطنيين السودانيين في العام نفسه، وبنتيجة الجهود التي بذلتها سورية مع هذه الأطراف طرحت قيادة الحزب مشروع وحدة اتحادية بين الأقطار الأربعة أي مصر وسورية وليبيا والسودان. وقد قامت قيادة الحزب بتكليف لجنة من أعضائها مكونة من الرفاق الدكتور يوسف زعين ومحمد سعيد طالب ومني، لإعداد مشروع صيغة لهذه الوحدة المقترحة، على أن يتم اجتماع ممثلي هذه الدول الأربع لإقرار الصيغة الدستورية لهذه الوحدة. أذكر هنا أنه عندما بدأت قيادة الحزب مناقشة هذا المشروع الذي أعددناه كان هناك اعتراض مباشر من وزير الدفاع اذ أعرب من حيث المبدأ عن عدم موافقته على أية خطوة وحدوية مع مصر موضحاً ذلك، كما مرَّ سابقاً، بأن عبد الناصر قد قبل قرار مجلس الأمن رقم 242 ونحن رفضناه، كما أن عبد الناصر قبل مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكية آنذاك والقاضية بوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ليصار بعدها إلى تنفيذ

القرار رقم 242. كان عبد الناصر في لقاءاته مع قيادة الحزب يبرر قبوله بهذه المبادرة بأنه يحتاج إلى مثل هذه الفترة الزمنية حتى يتسنى للجيش المصري استكمال بناء جدار الصواريخ على الضفة الغربية لقناة السويس وقد كانت قيادة الحزب متفهمة لهذا الموقف. وعلى كل حال، وكما كان منتظراً فقد وافق النظام الأردني على هذه المبادرة، ورفضتها سورية، ومنظمة التحرير الفلسطينية. وما يدعو إلى الاستغراب حقا أن حافظ الأسد بعد القيام بانقلابه بادر منذ اليوم الأول إلى تأييده مشروع الوحدة المقترحة بين مصر وسورية وليبيا بعد أن اعتذر السودان مبرراً ذلك بأنه يحتاج إلى فترة زمنية لتهيئة أوضاعه للانضمام إلى هذا المشروع الوحدوي. كذلك لم تنقض الا بضعة أشهر الا وأعلن حافظ الأسد قبوله بقرار مجلس الأمن رقم 242.

المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي

إزاء الوضع الذي تأزم وأخذ ينذر بالانفجار في أي وقت. بادرت قيادة الحزب بدعوة المؤتمر القومي العاشر إلى دورة استثنائية باعتباره أعلى سلطة في الحزب، لدراسة الوضع في القطر السوري واتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لمعالجة الأزمة المتفاقمة التي باتت تنذر بأخطار فادحة سواء على الحزب ودوره المطلوب أم على نظام الحكم وإدائه في الميادين كافة.

انعقد المؤتمر مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1970 وقد دام أكثر من عشرة أيام. ومن خلال التقارير المقدمة إليه درس أوضاع القطر السوري الداخلية في كل المجالات، كما استعرض الوضع السياسي على الصعيدين الدولي والعربي. واتخذ المؤتمر القرارات التي

رأى أنها تعالج السلبيات وأوجه التقصير في مختلف المجالات وفي إطار خطة شاملة كانت قد اعتمدتها القيادة لإنجاز هدف تحرير الأرض المحتلة. وفي سياق هذه المراجعة اتخذ المؤتمر وبما يشبه الإجماع قراراً يقضي بتغيير مواقع الرفاق القياديين سواء من كان منهم في السلطة أم في قيادة الجيش الذين يشغلون هذه المواقع منذ أكثر من أربع سنوات. كان عدد أعضاء المؤتمر 87 رفيقاً صوت منهم إلى جانب القرار 83 رفيقاً. وكانت موجبات ذلك القرار أنه لا يجوز كما في دول العالم المتمدنة، وكما في دولة الكيان الصهيوني أيضاً، أن يشغل الرفاق في قيادة الجيش أو في السلطة مواقعهم لأكثر من أربع سنوات. كذلك لا يجوز للقيادات الحزبية أن تستمر في مواقعها فترة غير محدودة. إذ إن استمرار أي مسؤول في نفس الموقع إلى أي مدى سيجعله يشعر أن موقعه أصبح حيازة شخصية له، وأن هذا المسؤول أصبح مركزاً من مراكز القوى في مواجهة أية خطوات إصلاحية.

وقد قمت شخصياً مع عدد من الرفاق أعضاء المؤتمر بتقديم اقتراح ينص على أن يتخذ المؤتمر قراراً بأن يتحول شعار لقاء القوى الوطنية والتقدمية إلى واقع حقيقي بصيغة جبهة مع الأحزاب والقوى السياسية، وقد ظل الحزب يطبق هذا الشعار فيما يتعلق بالسلطة بأنه لقاء الحزب مع العناصر الوطنية والتقدمية. وقد ناقش أعضاء المؤتمر الاقتراح، لكنه لَم يقر بحجة ضرورة التمهيد له أولاً وحتى لا يقال ويفسر بأن الحزب أقدم على هذه الخطوة، وهو في حالة ضعف نتيجة الأزمة التي يعيشها! كان موقف حافظ الأسد على الدوام ضد صيغة الجبهة الوطنية سواء عندما كانت تطرح في اجتماعات القيادة أم في مؤتمرات الحزب لأنها كما كان يعبر عن ذلك تنهي قيادة الحزب للثورة، وكان يؤيد دائماً التمسك بالصيغة القائمة، والمعمول بها، أي

تعاون الحزب مع عناصر وطنية وتقدمية، لا مع أحزاب وقوى. أذكر هنا أنه عندما كان المؤتمر يناقش الاقتراح الذي تقدمنا به حول هذا الموضوع، خرجت من قاعة المؤتمر، وسرت في أحد الممرات المؤدية إليه فوجدت حافظ الأسد والعقيد ناجي جميل والعقيد أحمد المير محمود يتبادلون الحديث فيما بينهم، فلما اقتربت منهم بادرني حافظ الأسد قائلاً: أراكم تولون اهتماماً جدياً لموضوع إقامة الجبهة الوطنية التقدمية، أنا كنت البارحة أفكر مطولاً واقتنعت أن قيام الجبهة هو الصيغة المناسبة التي ينبغي أن نطبقها عندنا في سورية. رددت عليه مازحاً أقول: موقف يسجل لك، ولكن أخشى أن تكون قناعتك الطارئة يوم أمس مؤقتة، وأن تتبدل غداً فأنا أسمع من الكثيرين بأنكم تنوون القيام بانقلاب عسكري، فرد ناجي جميل هائجاً: نعم سنقوم بانقلاب، ونحكم البلد سنتين زمان و"اللي بدو يصير بعد ذلك يصير"

انتهت أعمال المؤتمر يوم 13 تشرين الثاني وفي اليوم التالي قامت المخابرات العسكرية باعتقال الرفاق صلاح جديد الأمين العام المساعد للحزب وأعضاء القيادة: الدكتور يوسف زعين، ومحمد عيد عشاوي، وفوزي رضا، ومصطفى رستم الذين كانوا في زيارة للدكتور زعين. وفي صباح اليوم التالي أفرج عن الدكتور زعين والرفيق مصطفى رستم، وبقي الآخرون رهن الاعتقال الذي استمر مع رفاقهم الذين أضيفوا إليهم لاحقاً حوالي ثلاثة وعشرين عاماً. وهكذا فتحت أبواب السجون منذ قيام العهد الجديد لتستقبل بين الحين والآخر دفعات متتالية من قيادات الحزب وكوادره: مدنيين وعسكريين إضافة إلى العديد من قيادات الأحزاب الوطنية الأخرى وأعضائها الذين غصت بهم معتقلات النظام وقد تضاعف عددها مع استمرار النظام الفاشي المستبد.

في يوم السادس عشر من شهر تشرين الثاني من ذلك العام أي 1970 أعلنت المجموعة الانقلابية استلامها للسلطة، وقالت إنها فعلت ذلك استجابة لمسؤولياتها الوطنية، ولوضع حد للعقلية المناورة المتسلطة! ووعدت الشعب بأنها ستحمي حرية المواطن، وتدافع عن كرامته، وستقضي على الفساد أينما كان، وتعد العدة لتحرير الأرض السورية المحتلة كمقدمة لتحرير فلسطين، كما ستعمل على تحقيق خطوات وحدوية مع أقطار عربية أخرى تسمح لها ظروفها.

لم تمض سوى بضع سنوات على الانقلاب حتى تبلورت طبيعة نظامه، وتوضحت هويته، إذ هو نظام فردي سلطاني أقرب ما يكون إلى أنظمة العصور الوسطى. النظام الذي أدت سياساته على امتداد الخمسين عاماً إلى أزمة الكيان، والمصير التي تعيشها بلادنا اليوم. فالنظام الذي واصل ادعاءه بأنه يحكم باسم حزب البعث هو نفسه النظام الذي تمرد على مقررات مؤتمرات الحزب في كل المجالات، وهو نفسه الذي شن حملات القمع والاعتقال والتصفية ضد مناضلي الحزب وقياداته الشرعية، وضد قيادات الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى وكوادرها وأعضائها. أما التنظيم الذي شكلته أجهزة السلطة الجديدة وبلغ تعداده كما هو معروف الملايين وظل يتلطى تحت اسم حزب البعث، فلم يكن، سواء في حياته الداخلية أم في مختلف ممارساته وصلاحياته قريباً من طبيعة أي حزب من الأحزاب، بل كان في حقيقته جهازاً ثانوياً من أجهزة السلطة، جهازاً يضم حشوداً غفيرة من المواطنين الذين ينتسبون إليه بدافع الحماية الشخصية أو الرغبة في التسلق والوصول إلى وظيفة أو مكسب ما على حساب باقي المواطنين الذين يحرمون من الوصول إلى حقهم الطبيعي حسب كفاءاتهم وخبراتهم. باختصار هكذا كان ومازال حال

حزب السلطة الذي تشرف عليه وتديره بصورة غير مباشرة أجهزة الأمن والمخابرات.

ولعل أخطر جرائم هذا النظام التي مارسها منذ قيامه وحتى اليوم هو تزييف التاريخ، وتدمير الوعي المجتمعي والفردي للشعب السوري، وذلك عن طريق تشويه برامج التعليم، والثقافة وحرفها عن مهامها الأساسية في تكوين المواطن الواعي الذي يعرف حقوقه، وواجباته ويتطلع برؤية عقلانية إلى رسالته، وغاية وجوده في الحياة. وبدأت عملية التدمير اعتباراً من مرحلة الطفولة أي من المدرسة الابتدائية حيث يجري التركيز على دور القائد الفرد والحاكم الفرد بتصويره كائناً فوق البشر بترديد التلاميذ صباح كل يوم ذلك الشعار الذي يطعن كل القيم الوطنية برفعه شعار: "قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد." هكذا استمر النظام طوال خمسين عاماً مضت، يواصل تدمير مقومات الشعب السوري في مناحي حياته كافة، مغتصباً إرادة الشعب تاركاً البلاد في حالة تخلف وإعاقة عن اللحاق بركب الحضارة والتقدم.

في اليوم التالي لهذا الانقلاب اجتمعنا مع الدكتور الأتاسي نحن أعضاء القيادة القطرية المتبقين، وتوزعنا العمل بيننا حيث كلف كل منا بمهمة التواصل مع قطاع شعبي معين: الجهاز الحزبي، واتحاد نقابات العمال، واتحاد الفلاحين، واتحادي الطلبة والشبيبة. وكلفت أنا بالتواصل مع القوى السياسية، بهدف التنسيق معها في مواجهة المواقف والتطورات المستجدة. وكانت هذه المهمة تتركز أساساً في التواصل مع حلفائنا في الحزب الشيوعي السوري الذين يشتركون معنا في السلطة، وكانوا قد بعثوا إلى المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي بمذكرة شديدة اللهجة، يطالبون فيها بالتخلص من المجموعة العسكرية البيروقراطية المهيمنة على القوات المسلحة التي تهدد في

حال نجحت في الوصول إلى السلطة بتصفية كل المنجزات الديمقراطية والاشتراكية التي تحققت حتى ذلك الوقت. كان موقف الحزب الشيوعي إذن هو الذي يعنينا بالدرجة الأولى لأننا لم نعلق أي أمل على مواقف القوى السياسية الأخرى كمجموعة الوحدويين الاشتراكيين الذين يقودهم فايز إسماعيل ويشتركون معنا في السلطة، ولا مجموعة عبد الغني قنوت (الاشتراكيين العرب) التي تبين من لقاءاتي المتكررة معها أنها اصطفت منذ اليوم الأول لانعقاد المؤتمر القومي مع وزير الدفاع مبدية استعدادها التام للسير معه، والمشاركة في السلطة إذا ما نفذ انقلابه ضد قيادة الحزب. كذلك كان موقف الاتحاد الاشتراكي الناصري الذي كان يرأسه الدكتور جمال الأتاسي المؤيد للانقلاب والمشارك في السلطة الجديدة أمراً مستغرباً، وكنت أفسر شخصياً هذا الموقف بأنه ربما كان صادراً عن ردة فعل الدكتور الأتاسي تجاه ما لاقاه في مرحلتنا السابقة من عسف واضطهاد وسجن نتيجة مشاركته في الجبهة المعارضة التي تشكلت بعد حرب الخامس من حزيران. والمعروف أن الدكتور الأتاسي كان أول المغادرين لجبهة النظام الشكلية، وسلطته بعد أن تعرض الاتحاد الاشتراكي لبعض الانشقاقات نتيجة تغلغل أجهزة الأمن في كيانه.

في الأسبوع الأول بعد الانقلاب كنت التقي مساء كل يوم بعدد من قيادات الحزب الشيوعي السوري في منزل أحد قادتهم المخضرمين صديقي العزيز المِحامي الدكتور مصطفى أمين، وكان يشارك في تلك اللقاءات يوسف فيصل، ودانيال نعمه، وظهير عبد الصمد، وإبراهيم بكري، ومراد قوتلي وآخرون. وفي تلك اللقاءات اليومية كنّا نستعرض المستجدات الداخلية والخارجية المتعلقة بالوضع السوري، وبصورة رئيسية المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي عمت مختلف

محافظات القطر وخاصة مدينتي دمشق وحلب، وأذكر هنا أن هؤلاء الرفاق قد أثاروا معي في أحد اللقاءات لماذا لا ينسق البعثيون في مدينة حلب ترتيب المظاهرات على نحو كافٍ مع رفاقهم الشيوعيين. وافقت معهم طبعاً على وجوب أن يكون التنسيق بين الطرفين على أفضل وجه ممكن، ونحن من جانبنا مع أقوى روابط التعاون والتعاضد حتى نتمكن وبكل كفاءة واقتدار من تحمل مسؤولياتنا الوطنية المشتركة في قادم الأيام. وكانت المفاجأة عندما التقينا في إحدى الأمسيات ولَم يكن قد مر على حدوث الانقلاب سوى أسبوع واحد إذ أخبروني أن حافظ الأسد قد اتصل بهم، وعرض عليهم المشاركة في السلطة، وبأكثر من وزير وأنه عازم على تطبيق صيغة الجبهة الوطنية التقدمية كما أنه عازم على الانضمام إلى الاتحاد مع مصر وليبيا وطلبوا مني أن أزودهم بنسخة من المشروع الذي كانت القيادة قد أعدته لهذا الموضوع! ثم توجه إليَّ السيد دانيال نعمة بالسؤال التالي: لو كنت أنت مكاننا فماذا يكون موقفك من هذا العرض؟ صمت لحظة على وقع تلك المفاجأة غير المتوقعة ثم أجبت على هذا السؤال بقولي: إنني سأجيبكم على سؤالكم كمواطن سوري بالدرجة الأولى بعيداً عن أي التزام أو أية مسؤولية معينة: أنتم حلفاؤنا حتى الآن، ونتفق معاً في الرؤية، وفي الخط السياسي العام. وأنتم الذين قدمتم إلى مؤتمر الحزب الذي انعقد قبل أيام تلك المذكرة شديدة اللهجة التي تدعم دعماً كاملاً قرارات المؤتمر وتطالبه بضرورة التخلص من تلك الزمرة البيروقراطية العسكرية اليمينية التي تهدد بتصفية كل المنجزات الديمقراطية والاشتراكية التي تحققت حتى الآن! لذا لو كنت مكانكم فإني لن أشارك في هذه السلطة الانقلابية، يمكن لكم أن تتخذوا موقف المعارضة الإيجابية

لمدة ستة أشهر على الأقل حتى تتضح للجميع هوية هذا النظام الجديد، فكل خطوة إيجابية قد يقوم بها تؤيدونها، وتنتقدون كل خطوة تراجعية. وعلى ضوء ذلك يمكن لكم مستقبلاً اتخاذ الموقف المناسب. وتابعت حديثي معهم بقولي: أعتقد مخلصاً أنكم باعتمادكم هذا النهج ستكسبون ثقة القطاع الأوسع من جماهير شعبنا، وتحافظون على وحدة حزبكم كحزب يبرر تميزه ويعزز قدراته من ثقة تلك الجماهير التي يدعي تمثيلها. في اليوم التالي كان لقاؤنا مختصراً للغاية إذ أبلغوني أن حزبهم قد اتخذ قراراً بالمشاركة في السلطة، وأن حصتهم في الوزارة ستكون بوزيرين! وربما أكثر، لا كما كان الحال في أيامنا حيث اقتصرت مشاركتهم على وزير واحد. غادرت اللقاء ورافقني الصديق مصطفى أمين إلى باب المنزل، وقبل أن أودعه اقترح عليَّ أن نلتقي في اليوم التالي كي يوضح لي ما حدث وكيف أن الحزب الشيوعي قد تراجع عن مواقفه السابقة وقرر المشاركة في السلطة الجديدة.

في اليوم التالي قصدت منزل الدكتور أمين مستفسراً عما حدث فأخبرني أن السفير محي الدينوف سفير الاتحاد السوفييتي في سورية قد أبلغ قيادة الحزب الشيوعي السوري بضرورة المشاركة في السلطة. وقد اجتمعت اللجنة المركزية للحزب، وناقشت موقفها من ذلك الطلب. وكان جو الاجتماع صاخباً واستمر عدة ساعات وفي نهايته جرى التصويت على الطلب فأقر مبدأ المشاركة بأغلبية صوت واحد هو صوت السيد خالد بكداش الأمين العام للحزب.

وقد برهنت الأيام أن هذا الموقف الخاطئ الذي اتخذه الحزب الشيوعي السوري من ذلك النظام الفردي الشمولي الاستبدادي، قد كان السبب الرئيسي في كل المتاعب والانشقاقات التي تعرض لها لاحقاً

إذ انحسر وجوده ودوره وانقسم بعد ذلك إلى عدة أحزاب ومجموعات، بعضها ظل مشاركاً في واجهات السلطة وبعضها الآخر وجد مبكراً مكانه الطبيعي في صفوف المعارضة الوطنية الديمقراطية.



Reunión del Frente Nacional Progresista en 1973. Preside Hafez al-Assad, el 2º por la derecha es Khalid Bakdash.

الجبهة التي أقامها حافظ الأسد بعد حركته الانقلابية ويظهر على يساره كل من الدكتور جمال الأتاسي أمين عام حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ثم خالد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري ثم عبد الغني قنوت عن الاشتراكيين العرب ثم فايز إسماعيل عن الوحدويين الاشتراكيين. أما عن يمينه فيظهر محمود الايوبي ثم عبدالله الاحمر فعبد الرحمن خليفاوي فناجي جميل.

وأتذكر هنا أن السيد نور الدين محيي الدينوف سفير الاتحاد السوفييتي كانت تربطه علاقات صداقة متينة بمعظم أعضاء القيادة القطرية للحزب. وقد التقى الدكتور الأتاسي قبل أيام من حدوث الانقلاب وأبلغه أنه قابل وزير الدفاع، ونقل إليه موقف القيادة السوفييتية بأنها لا تعترف إلا بهذه القيادة مجتمعة ولا يمكن أن تتعامل مع جزء منها!

كذلك طلب السيد محيي الدينوف لقائي بعد يومين من وقوع الانقلاب وقد تم ذلك اللقاء في مقر منظمة تضامن الشعوب الأفرو آسيوية الذي كان في الطابق الرابع من العمارة التي يسكنها السيد مصطفى طلاس رئيس الأركان العامة في المهاجرين بالقرب من مقر المحكمة العسكرية. وصل السيد محيي الدينوف في الوقت المحدد وكان يلهث متعباً بسبب صعوده الدرج مشياً لعدم وجود مصعد في البناية. وقد بادرني مبتسماً بالقول: لقد عانيت من صعود الدرج والوصول إلى هنا أولاً فأنا رجل طاعن في السن وثانياً وهو الأصعب لأن هذه الزيارة ألزمتني أن أمر أمام منزل رجل مشبوه لا يستحق أدنى احترام من جانبنا. بعد ذلك تابع حديثه وملخصه أنه يقترح علينا نحن أعضاء القيادة الذين يصنفوننا في خانة اليسار أن نشارك في السلطة الجديدة حفاظاً على المنجزات التي تحققت سابقاً ولضمان استمرار سورية في الاتجاه التقدمي في سياستها الخارجية! صدمني طرحه لأني لم أكن أتوقع أن تصل مواقف القيادة السوفييتية إلى ذلك الحد! أجبته بأني متفاجئ بهذا الموقف الذي تطرحه، فهل يا ترى إذا قام وزير دفاعكم الماريشال أندريه غريتشكو غداً بانقلاب ضد الحزب والدولة تسارعون للاعتراف بشرعية ذلك والتعامل مع هذا الوضع المستجد المخالف لكل مشروعية دستورية وحزبية؟

أجابني بأننا نحن في الاتحاد السوفييتي لا يمكن أن نلجأ إلى نفس الأساليب التي تتبعونها أنتم. فإذا أردنا تغيير أو إقالة وزير الدفاع لا نأتي به إلى اجتماع اللجنة المركزية ونتناقش معه في معرفة أين أخطأ وأين أصاب ومن ثم نطرح ذلك على التصويت، بل يتم ذلك في قرار يتخذه المكتب السياسي أو اللجنة المركزية في غيابه بعد أن يكون قد فرض عليه قبل ذلك العزل المنزلي أو الإقامة الجبرية. وتابع حديثه بالقول أنت ولا شك تفاجأت بالكيفية التي أنهيت فيها مهمات رجل الاتحاد السوفييتي القوي وأعني بذلك نيكيتا خروتشيف الأمين العام للحزب. لقد كان الرجل يقضي إجازة صحية في حمامات مدينة سوتشي في الجنوب على البحر الأسود وقد اجتمعت اللجنة المركزية بصورة سرية واتخذت قراراً بإعفائه من مهامه. جرى بعدها الاتصال به وإخباره بأنه مدعو لحضور اجتماع طارئ واستثنائي للجنة المركزية. وبعد وصوله إلى مطار موسكو ونزوله من الطائرة نقل بسيارة خاصة تغطي نوافذها ستائر سوداء بحيث لا يرى من في داخلها أي شيء في الطريق. ونقل مباشرة إلى مقر إقامته الجبرية في ضواحي موسكو بعد أن أبلغ بقرار إعفائه من جميع مهامه!

قلت للسيد محيي الدينوف: هذه هي طريقتكم في حل مشاكلكم من خلال ما تعتبرونه منسجماً مع مبدأ المركزية الديمقراطية الذي تعلنون تبنيكم له داخل حزبكم، ولكننا نحن من جهتنا نعتبر أن اعتمادنا على الأسلوب الذي طبقناه بغض النظر عن النتائج هو أقرب إلى المنهج الديمقراطي حسب ظروفنا! ولذلك فإن الموقف الوطني لا الحزبي يستدعي منا جميعاً الوقوف بحزم ضد هذا الانقلاب العسكري الذي يهدد بإعادة بلادنا والمنطقة إلى أوضاع تهدد وحدتها الوطنية، وتدمر المنجزات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التي حققتها منذ استقلالها. كما صارحت السيد محيي الدينوف بالقول بأنهم ارتكبوا خطأ جسيماً بالطلب من الحزب الشيوعي المشاركة في السلطة الانقلابية الجديدة. وحرصت على ذكر هذه الواقعة بغرض الإشارة إلى ناحيتين تتعلقان بمواقف الاتحاد السوفييتي في مجال سياسته الخارجية: أولاهما إلى أي مدى يمكن الحرص على تبني المواقف المبدئية من قبل الدول الصديقة عندما تتعارض مع سياسات ومصالح الاتحاد السوفييتي المباشرة، وثانيهما هو مدى الهامش من الاستقلالية الذي كانت تسمح به موسكو للأحزاب الشيوعية، في بلدان العالم الثالث، المرتبطة بها!

الفصل الخامس عشر

ما بعد الانقلاب

بعد انقضاء الأسبوع الأول على حدوث الانقلاب فرضت علينا نحن أعضاء القيادة الرقابة الدائمة. فأمام المنزل الذي يقيم فيه كل منا كانت هناك دورية دائمة مكونة من ثلاثة أفراد تسجل أسماء كل من يزورنا، كما يقوم أعضاء هذه الدورية برصد وتتبع تحركاتنا أينما سرنا، وكان واضحاً لنا أن هذه الرقابة المؤقتة ستنتهي بإلقاء القبض علينا وإيداعنا مع كوادر الحزب الأخرى سجون النظام، ودون الحاجة إلى اختلاق أي من الحجج والذرائع الواهية. وهذا ما حصل بعد ذلك إذ لم ينقض أكثر من شهرين على حدوث هذا الانقلاب إلا وكانت المئات من قيادات الحزب وكوادره رهن المعتقلات في مختلف المحافظات. أما بالنسبة لأعضاء القيادة القومية غير السوريين الموجودين في دمشق فقد طلبت القيادة منهم منذ اليوم الأول لوقوع الانقلاب أن يغادروا دمشق إلى بيروت ويقيموا فيها بصورة مؤقتة والإشراف على شؤون فروع الحزب الأخرى، وهم الرفاق سلمان عبد الله والدكتور فؤاد شاكر مصطفى ومجلي نصراوين وحاكم الفايز ومالك الأمين ومحمد عواضه.

وقد اتفقنا نحن أعضاء القيادة القطرية الباقين خارج المعتقل حتى بداية عام 1971 على ضرورة الدعوة لانعقاد المؤتمر القومي للحزب في أقرب وقت ممكن لمواجهة الوضع الخطير الذي أصبح يواجهه الحزب وقدرنا أن هذا الموعد يمكن أن يكون شهر أيار القادم من عام 1971 حتى نتمكن من إنجاز الاستعدادات اللازمة وتأمين

المكان المناسب لهذا المؤتمر. وقد كلفت من قبل الرفاق بإعداد التقرير الذي سيدرسه المؤتمر والمتضمن تقييم تجربة الحزب في السلطة، وأسباب فشلها سواء في سورية أم في العراق، كما تضمن التقرير رؤيتنا للمستقبل وبرنامج العمل الذي ينبغي إنجاز مهماته المرحلية. كان هذا التقرير ينتقل من رفيق لآخر للاطلاع عليه وإبداء ملاحظاته بشأنه. وقد علمت فيما بعد أن التقرير وقع في أيدي سلطات الأمن عند اعتقال الرفيق حمود قباني الذي كان في حوزته بعد بضعة أشهر.

في منتصف شهر آذار من نفس العام بعث إليّ الرفيق مجلي نصراوين عضو القيادة القومية شقيقه كمال الذي كان يسكن في الحي الذي أقيم فيه ليخبرني بضرورة اللقاء معه وأنه قد عاد إلى دمشق قبل يومين بصورة سرية. التقيت الرفيق نصراوين الذي أخبرني بأنه موفد من قبل القيادة القومية في بيروت كي يتولى الإشراف على إعادة تنظيم الحزب في القطر السوري، فقلت: إننا أعضاء القيادة القطرية نرى أن الخطوة الأولى المطلوبة في هذه الظروف هي انعقاد المؤتمر القومي وبعد ذلك وفي ضوء نتائج هذا المؤتمر يمكن إعادة بناء التنظيم في القطر السوري. وأضاف الرفيق نصراوين قائلاً: إن رفاقنا العسكريين يطالبوننا بضرورة ترميم أوضاع الحزب بصورة أولية. لأنهم عازمون على إنهاء السلطة الانقلابية في مطلع شهر أيار القادم ولذا فإن انعقاد المؤتمر القومي القادم سيكون بعد ذلك أي بعد عودتنا إلى السلطة! وعلى كل حال فقد قررت القيادة القومية مواصلة التحضيرات وإعداد التقارير اللازمة لانعقاد المؤتمر، ولذلك فقد رأينا أن تغادر أنت وعضوان آخران، وذكر لي اسميهما: أحدهما من التنظيم الفلسطيني الموحد والآخر من العراق إلى بيروت لمواصلة التحضيرات

لعقد المؤتمر الذي سيكون مباشرة بعد الانقلاب الذي سينفذه رفاقنا العسكريون لوضع حد للسلطة القائمة وإعادة الأمور إلى نصابها. بعد نحو أسبوع غادرت دمشق إلى بيروت بطريقة محفوفة بالمخاطر وأقمت عند قريب لي يقيم في إحدى ضواحي بيروت. وفي اليوم التالي لوصولي اجتمعت وأعضاء القيادة القومية الذين أعادوا على مسامعي ما ذكره الرفيق نصراوين، كما أعلموني أن الرفيق الدكتور إبراهيم ماخوس شارك معهم اجتماعاتهم وغادر إلى الجزائر قبل ثلاثة أيام من وصولي. لم يمر سوى أسبوعين على مغادرتي دمشق حتى علمنا أن أجهزة المخابرات السورية قد ألقت القبض على الرفيق مجلي نصراوين وأودعته سجن المزة مع الرفاق الآخرين ليمكث في هذا السجن مثلهم مدة 23 سنة!

وفي لبنان كانت أجهزة الأمن السورية في تلك الفترة تسرح وتمرح دون أي رقيب. وقد قام رفاقنا أعضاء القيادة القومية هناك بالاتصال بالسيد صائب سلام رئيس الوزراء اللبناني آنذاك وطالبوه بتأمين نوع من الحماية لهم باعتبارهم يقيمون في مسكن واحد. لكن طلبهم لم يلق الاستجابة المأمولة. وهكذا قامت المخابرات السورية بمداهمة منزل إقامتهم مرتين. حيث اختطفت في المرة الأولى الرفيق سلمان عبد الله عضو القيادة القومية الذي كان عائداً إلى المسكن ليلاً. وفي المرة التالية هاجمت المنزل في وضح النهار وبطريقة وحشية واختطفت الرفيق حاكم الفايز ونقلته بعد تخديره إلى دمشق ليمكث هذان الرفيقان في السجن نفس المدة التي قضاها رفاقهما أعضاء القيادة الآخرون.

بعد هذه التطورات المفاجئة وغير المتوقعة، سواءً بالنسبة للاعتقالات التي استهدفت رفاقنا في بيروت وانعدام إمكانية عقد المؤتمر

القومي في المدى المنظور، أو بالنسبة لحدوث انقلاب في سورية يقوم به رفاقنا العسكريون يطيح بالسلطة القائمة، كان أمامي خياران فإما أن أعود إلى سورية أو أن أغادر مؤقتاً إلى جهةٍ أخرى. وكان الخيار الثاني هو الذي سلكته فسافرت إلى اليمن الديمقراطية التي كانت تربطنا بها علاقات كفاحية مشتركة، وقد شجعني على هذه الزيارة الرفيق أنيس يحيى مسؤول تنظيمنا الحزبي هناك. ولكن كيف أغادر بيروت إلى عدن وأنا لا أحمل جواز سفر صالح للاستخدام. وقد ساعدني في هذه العملية أي مغادرة مطار بيروت والتوجه إلى عدن مسؤول الجبهة الديمقراطية في لبنان بعد أن اتصلت به شقيقتي الدكتورة ماري حداد التي كانت تمارس واجبها كطبيبة لفدائيي الجبهة وعائلاتهم.

استقبلني في مطار عدن الأخ نافع الحسن مسؤول الجبهة الذي استضافني في منزله. بقيت في اليمن الجنوبي في هذه الزيارة مدة ثلاثة أسابيع. استقبلني في اليوم التالي لوصولي السيد سالم ربيع علي رئيس الدولة ومن ثم السيد علي ناصر محمد رئيس الوزراء، كما كان السيد علي سالم البيض وكان يشغل مهمة وزير التخطيط آنذاك يتردد لزيارتي بين الحين والآخر. وكذلك السيد مقبل الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي. وقد تعرفت خلال هذه الزيارة على مندوبي جميع المنظمات الفلسطينية، وبعض الأحزاب العربية وحركات التحرر الإفريقية التي كان لها مكاتب في جمهورية اليمن الديمقراطية، كما قمت بزيارة مقر قيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج أكثر من مرة. أثناء هذه الزيارة اتضح لي أن هناك صراعا يدور بين جناحين داخل الحزب الحاكم أي الجبهة القومية – التنظيم السياسي الموحد الذي اتخذ فيما بعد اسم الحزب الاشتراكي اليمني. الجناح الأول يمثله السيد عبد الفتاح اسماعيل وهو أقرب إلى الخط السوفييتي

أما الجناح الثاني فيمثله السيد سالم ربيع علي (سالمين) ويحسب على الخط الصيني. وقد شكا لي السيد سالمين أثناء لقائي معه موقف تنظيم حزبنا هناك الذي يقف إلى جانب عبد الفتاح اسماعيل في مشروع توحيد التنظيمات الثلاث أي الجبهة القومية والاتحاد الشعبي الديمقراطي الذي كان يرأسه السيد عبد الله عبد الرزاق باديب وحزبنا. وقد طلب مني السيد سالمين أن أحاول مع قيادة حزبنا أن يكون موقفها موضوعياً وغير منحاز إلى طرف معين في عملية توحيد التنظيمات الثلاثة. كما عرض عليَّ الإخوة المسؤولون الإقامة هناك واستدعاء عائلتي كي تكون معي. وقبل يوم من انتهاء زيارتي اتصل بي السيد محمد صالح مطيع وزير الداخلية لزيارته في مقر عمله في ضاحية الشعب فلبيت دعوته وخلال هذه الزيارة سلمني جواز سفر يمني ديمقراطي وكانت تلك أكبر مساعدة تقدم لي لأنني تمكنت بعد ذلك من السفر إلى العديد من البلدان التي كنت أرغب بزيارتها. وبعد عامين عدت لزيارة اليمن الديمقراطية في مهمة كلفتني بها القيادة القومية للطلب من المسؤولين فيها بذل جهودهم مع النظام الحاكم في دمشق للإفراج عن رفاقنا المعتقلين فوجدت أن شقة الخلاف بين هذين الخطين أو الاتجاهين قد توسعت، الأمر الذي أدى كما هو معروف إلى بدء حملات التصفية داخل الحزب الحاكم اعتباراً من عام 1978 باستهداف السيد سالمين وبعض أنصاره ولتتكرر هذه الحملة عام 1986 ويكون ضحيتها عدد آخر من قادة الحزب والدولة. وهذا ما دعا الكثيرين من رجال الفكر والسياسة الذين صدموا بتلك الصراعات داخل حزب واحد يتبنى الاشتراكية العلمية إلى التعبير عن هذا الواقع الذي وصلت إليه أحوال هذا البلد المتواضع الحجم والإمكانات الاقتصادية بوصفه:

أن القبائل اليمنية الجنوبية تتقاتل تحت رايات الماركسية اللينينية! ومسألة اليسار واليمين بعد تحرير هذا البلد من الاستعمار البريطاني لم يكن أساسها الصراع الطبقي وإنما كانت تتمثل قبل أي شيء آخر في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وتحقيق نهضة علمية وفكرية تبدأ أولى مهماتها بالقضاء على الأمية وتستهدف بناء الوعي الفردي والجماعي حول مفاهيم الدولة الوطنية والديمقراطية والعلمانية. ولذا عندما أعلنت الوحدة عام 1990 بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي التي كان يؤمل منها أن تستفيد من تجارب الوحدات التي سبقتها وأن تنقل البلدين من دولة القبيلة إلى دولة المواطنة، فقد فشلت بدورها لأنها انتهت إلى نفس صيغة النظام الذي يحكم القطر الشمالي وهو الحكم الفردي المستند إلى تحالف قبائل الشمال. فكانت النتيجة التي تتحمل دولة الجنوب المسؤولية الكبرى فيها، فشل هذه الوحدة والتراجع عن كل الإنجازات الوطنية الديمقراطية التي كانت قد تحققت وإلى حد ما في اليمن الجنوبي.

كانت المحطة التالية في رحلتي هذه، بعد أن أصبح لدي جواز سفر رسمي، الذهاب إلى برلين الشرقية عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وهناك استقبلني الرفاق أعضاء قيادة الشعبة الحزبية: شمس الدين الأتاسي، وطارق زعين، وفيصل الجندي، وَعَبَد الغني ماء البارد. وفي اليوم التالي زرت مع الرفيق الأتاسي مقر اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الموحد الذي كانت تربطنا به علاقات وثيقة. استقبلنا هناك الموظف المسؤول عن منطقة الشرق الأوسط الذي يتقن العربية طبعاً. وكان طلبي أن أمنح حق الإقامة ومساعدتي للقبول في إحدى المستشفيات لأني أرغب التخصص في أمراض القلب أو أمراض الأطفال. أخبرني هذا الموظف بعد أن سلمته ملفاً كاملاً عن الشهادات والوثائق

المطلوبة: أن دراسة طلبي تحتاج بعض الوقت لأن عجلات الإدارة عندنا لا تدور بالسرعة المطلوبة! ويأمل أن تكون النتيجة خيراً وأضاف: بالنسبة لإقامتي المؤقتة في برلين الشرقية فإنه سيرسل حالاً إلى دائرة الأمن المختصة طلباً كي أمنح فترة من الإقامة ريثما يبت بطلبي الأساسي الذي يحتاج إلى موافقة من اللجنة المركزية في الحزب. بقيت أنتظر حوالي ثلاثة أشهر دون أي جواب. أذهب مساء للمبيت في برلين الغربية وأعود في اليوم التالي للشرقية لأستفسر من دائرة الأمن المختصة عسى أن يكون كتاب اللجنة المركزية قد وصلهم بشأن منحي إقامة مؤقتة حتى أستطيع البقاء والمبيت في الشرقية ريثما يبت بطلبي الأساسي وهو قبولي بإحدى المستشفيات! وفي أحد لقاءاتي بعد انقضاء هذه المدة مع السيد عبد القادر باديب سفير جمهورية اليمن الديمقراطية الذي كنت أزوره بين الحين والآخر حدثني بكل صراحة ومن منطلق أنه أصبح خبيراً بطبيعة الأساليب التي يتبعها الحزب أو الإدارة في ألمانيا الشرقية بأن الأسلوب الذي اتبع معي يعني عدم الموافقة. وتابع حديثه قائلا: أنت لا شك تعلم أن المسافة بين مقر اللجنة المركزية للحزب ودائرة الأمن والبوليس المعنية لا تتجاوز نصف كيلومتر فلنفترض أن كتاب الموافقة على منحك إقامة مؤقتة قد حملته نملة فكم من الوقت تحتاج كي تصل؟ في أقصى تقدير لا تحتاج طبعاً إلى أكثر من يوم واحد. وتابع حديثه قائلا: إن البلدان الاشتراكية وخاصة ألمانيا الديمقراطية كما خبرتها تقيم علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس المصالح أولاً، أما الصداقات والمواقف المبدئية فتأتي في درجة ثانوية أو متدنية للغاية. وأضاف: لقد رحبوا بك في البداية لأنهم كانوا يتوقعون أن تقوموا بانقلاب عسكري في هذه الفترة يطيح بنظام الأسد ومجموعته. خاصة وأن علاقتهم، وبقية البلدان الاشتراكية قد توترت إلى حد ما في الأشهر

الثلاثة الأخيرة بسبب مواقف الأنظمة الثلاثة: المصري والسوري والليبي من الانقلاب الذي قاده هاشم العطا ورفاقه الشيوعيون والناصريون ضد جعفر النميري وكيف أن أنظمة السادات والأسد والقذافي قد أعلنت وقوفها إلى جانب النميري وساهمت عملياً بإفشاله وكيف أن جعفر النميري قام بإعدام العديد من الضباط الذين اشتركوا في هذه المحاولة وكذلك إعدام السيد عبد الخالق محجوب السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني والسيدين شفيع الشيخ أحمد وجوزيف غرنغ عضوي المكتب السياسي للحزب. وتابع السيد السفير حديثه: قيادة الحزب الشيوعي العراقي كانت تقيم هنا في برلين في الفندق القريب من بوابة براندربنغ التي تفصل بين شطري المدينة الغربي والشرقي وقبل بضعة أشهر وبعد أن أعلن العراق انضمامه إلى منظمة الكوميكون أي مجلس التعاون الاقتصادي بين بلدان المعسكر الاشتراكي، وربما كان من شروط العراق للانضمام إلى هذا المجلس عدم احتضان ودعم الحزب الشيوعي العراقي، فقامت الجهات المختصة هنا بالطلب إلى قيادة الحزب الشيوعي العراقي بمغادرة ألمانيا الشرقية خلال أربع وعشرين ساعة وهكذا كان إذ انتقل هؤلاء إلى برلين الغربية، ولا أعلم بعد ذلك أين استقر بهم المطاف!

في اليوم التالي اتصلت بالموظف المسؤول في اللجنة المركزية وقلت له: إني قادم لاستعادة الملف الذي تقدمت به، ويحوي جميع الوثائق اللازمة. وصلت فعلاً إلى مقر اللجنة المركزية فوجدته بانتظاري. تبادلنا الحديث لدقائق معدودات أعرب لي فيها عن أسفه لأنه لم يستطع مساعدتي، وقد شعرت أنني بموقفي هذا قد خلصته من الحرج. استوضح مني إلى أين سأذهب؟ فأجبته بأني مغادر اليوم إلى ألمانيا الغربية فهناك لنا مجموعة من الرفاق الأطباء الذين أمنوا لي

قبولاً أولياً في أكثر من مستشفى، ويمكنني العمل في أي من الاختصاصين اللذين أرغب فيهما، وأضفت: إذا لم أرغب في الإقامة هناك يمكن أن أذهب إلى الجزائر.

غادرت في اليوم التالي إلى برلين الغربية ونزلت في ضيافة الرفيق الدكتور توفيق نويصر الذي عرف من قبل جميع أبناء الجالية العربية بوطنيته وشهامته وإخلاصه. وهناك أخبرني الرفاق أنهم اتصلوا بالرفيق الدكتور عيسى علاونة في مدينة فالدزهوت وتقع أقصى الجنوب على الحدود مع سويسرا، وأنه قد أمن لي مكاناً في المستشفى الذي يعمل فيه حيث سأكون معه في قسم الجراحة وبعد انقضاء ثلاثة أشهر على الأكثر يمكن تأمين مكان لي في قسم أمراض القلب أو الأطفال إذا كانت تلك رغبتي في متابعة الاختصاص في أي منهما. شعرت بعد ذلك ولو مؤقتاً ببعض الارتياح النفسي وأدركت أن الوقت قد حان كي تلتحق بي أسرتي أي زوجتي وابنتي: منى التي لم تكن قد بلغت العامين من عمرها وليلى التي لم تبلغ العام الواحد. بعد وصول العائلة إلى برلين عن طريق بيروت سافرنا إلى مدينة فالدزهوت وباشرت في اليوم التالي العمل في المستشفى في قسم الجراحة مع الدكتور علاونة. وقد أمضيت في هذا العمل مدة أربعة أشهر، اتصل معي بعدها الرفاق أعضاء القيادة القومية الذين بقوا خارج السجن وأبلغوني أنهم اتخذوا قراراً بضمي إلى القيادة القومية التي اتخذت قراراً آخر أن تكون إقامتنا في الجزائر. وهكذا استقلت من عملي وغادرت مع عائلتي إلى الجزائر. وقبل وصولنا بعدة أيام كان الرفيق الدكتور فؤاد شاكر مصطفى عضو القيادة القومية مع عائلته قد سبقنا إلى هناك عائداً من لندن. وبعد أيام من وصولنا باشر الرفيق فؤاد المختص بالتخدير العمل في قسم الجراحة مع الدكتور ماخوس في المستشفى المركزي في الجزائر

العاصمة. كما باشرت أنا العمل في قسم أمراض القلب في المستشفى المذكور. وهكذا كنّا نحن أعضاء القيادة المتفرغين أربعة أشخاص بعد أن وصل إلى الجزائر الرفيق مالك الأمين مع عائلته.

بقدومنا إلى الجزائر واقامتنا فيها كان علينا في مثل تلك الظروف الاستثنائية الصعبة أن نضاعف جهودنا لمواجهة مسؤولياتنا الوطنية التي من خلالها رأينا أن واجبنا الأول يحتم علينا أن نعيد الحزب إلى الوضع الذي يسمح له بترميم جسمه التنظيمي في مختلف الأقطار التي يوجد فيها واستعادة فعالياته ونشاطاته المعهودة. فالحزب الآن أصبح أمام تحد كبير يمثله تنظيمان يحملان نفس الاسم، أحدهما يحكم في العراق والآخر في سورية. وكان علينا أن نجسد في مواقفنا وممارساتنا هوية حزب البعث الذي تطور فكراً وأسلوباً وممارسة نتيجة التجارب التي خاضها وانفتاحه الدائم على مسار الفكر العالمي الذي تميز به عن التنظيمين القائمين آنذاك في كل من سورية والعراق. كانت المعركة مفتوحة الآفاق ومتعددة الجهات في سياق أحداث ضخمة وتطورات نوعية شهدها الوضع الدولي، وتركت انعكاساتها المباشرة على الوضع العربي وخاصة على القضية المركزية للأمة أي القضية الفلسطينية.

طالت إقامتنا في الجزائر أكثر مما كنّا نتوقع، وكنّا طوال تلك المدة تحت إشراف حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية. كانت القيادة القومية المؤقتة تضم الأعضاء الأربعة المتفرغين الذين أتينا على ذكرهم وقد اخترنا في البداية الرفيق فؤاد كأمين سر مساعد لهذه القيادة وبعد عودته إلى العراق عام 1979 اخترنا الدكتور ماخوس لهذه المهمة. وكانت هناك اجتماعات للقيادة القومية الموسعة بصيغتها الجديدة كل ستة أشهر إذا سمحت الظروف بذلك حيث

يشارك فيها إضافة لنا الرفاق محمد عواضة وعلي أبو الهوى ويوسف القطناني وصلاح حوساني وآخرون. كما شكلنا اللجنة المركزية التي تضم ممثلين عن منظمات الحزب في أقطار سورية ولبنان والعراق والأردن وفلسطين التي كنّا نطمح إلى أن تجتمع كل عام مرة على الأقل لكن الظروف وخاصة المادية لم تسمح بتحقيق ذلك إذ اقتصرت دعوتها على بحث الأحداث والتطورات الاستثنائية ودراستها. بدأنا عملنا بصورة منتظمة في نهاية عام 1971 بوضع خطة مرحلية لمنظمات الحزب في مختلف الأقطار التي توجد بما في ذلك منظمات الحزب في الخارج. وقد استندت هذه الخطة على المحاور الرئيسة الثلاثة التالية:

أولاً: الإشراف على منظمات الحزب القومية مع إيلاء الأولية من الاهتمام لإعادة التنظيم في القطر السوري بجناحيه المدني والعسكري الذي تعرض بعد الانقلاب لحملة شرسة من الاضطهاد المتواصل من جانب وإلى محاولة الهيمنة عليه باستخدام مختلف وسائل الترغيب والترهيب من جانب آخر.

ثانياً: مواصلة الجهود واتخاذ كل المبادرات الممكنة لإقامة الجبهة الوطنية الديمقراطية في سورية. وكانت القوى المرشحة لهذه الجبهة إضافة لحزبنا: الحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي الذي كان يقوده رياض الترك والاتحاد الاشتراكي العربي الذي يقوده الدكتور جمال الأتاسي وحزب البعث العربي الاشتراكي التابع للقيادة القومية في العراق والاشتراكيون العرب، الجناح المعارض للسلطة بقيادة الأستاذ أكرم الحوراني وكان يقيم آنذاك في العراق.

ثالثاً: العمل المتواصل مع الجهات المعنية بحقوق الإنسان كافة. ومع المنظمات الدولية والدول الصديقة للإفراج عن رفاقنا قيادات

وأعضاء وعن جميع المعتقلين السياسيين الوطنيين من أبناء الشعب السوري في سجون ومعتقلات النظام الفاشي المستبد.

كانت علاقاتنا بمختلف الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية العربية في أفضل مستوى ممكن. ولما كانت الجزائر في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي الداعم الرئيس لقوى الثورة الفلسطينية وللعديد من حركات التحرر الأفريقية، فقد أتاح لنا وجودنا هناك فرص اللقاء مع وفودها التي كانت لا تتوقف عن زيارة الجزائر. لقد توطدت علاقاتنا إذاً بقوى الثورة الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية وجبهة التحرير الفلسطينية. وكذلك كانت لنا علاقات جيدة مع أحزاب وقوى المعارضة التقدمية العربية في لبنان والعراق واليمن والسودان وفي المغرب مع الاتحاد الاشتراكي ومع جبهة تحرير عمان والخليج العربي وجبهة تحرير إرتيريا.

فعلاقاتنا إذا مع منظمة التحرير الفلسطينية بكل فصائلها كانت بصورة عامة علاقات مبدئية ورفاقية. وأذكر هنا أن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) كانت تساعدنا بين الحين والآخر ببعض المبالغ المادية التي كنّا نرسلها للداخل إلى عائلات رفاقنا المعتقلين للتخفيف من معاناتها بعض الشيء، كما أتذكر أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وضمن إمكاناتها المتواضعة ساعدتنا مرة واحدة معبرة عن تضامنها الصادق معنا.

وقد وجهنا أكثر من رسالة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة نناشدها التدخل للإفراج عن رفاقنا وبقية معتقلي القوى الوطنية في سجون النظام السوري وطلبنا من الحكومة الجزائرية أن تبذل مساعيها الحميدة في هذا المجال ولكن كما كان ينقل إلينا المسؤولون فيها بدل

أن يستجيب رأس النظام لطلباتها المتكررة كان يقابلها دوماً بالاحتجاج على الحكومة الجزائرية بسبب استضافتنا وقبولها الإقامة فيها! كذلك أوفدت من قبل القيادة بالسفر إلى جمهورية اليمن الديمقراطية عام 1973 لنفس الغرض كما اتصلنا بحكومة الجمهورية العربية اليمنية عسى أن تساعد في هذا المسعى. وكان جواب حافظ الأسد كما كان ينقل إلينا واحداً في كل مرة، وهو أن رفاقنا وخاصة قيادة الحزب يقيمون في فيلات محروسة ويتمتعون بكل أسباب الراحة والعناية والأمان! وأن وقت إطلاق سراحهم لم يحن بعد. والغريب بل المدهش أن هذا النظام الفاشي لم يدخر أية فرصة، عندما كانت علاقاته بالسعودية ودول الخليج الأخرى تعرف بعض التوتر، من التهديد بأنه سيقدم على إطلاق سراح رفاقنا القادة المعتقلين، هؤلاء اليساريين المتطرفين وإعادتهم إلى الحكم وقيادة سورية!

أما بالنسبة للقيادة السوفييتية التي كانت تربطنا بها أوثق العلاقات المبدئية والرسمية وفي المجالات كافة، ونحن في السلطة، فلم نلمس منها أي موقف جدي للإفراج عن رفاقنا، بل إن سفارتها في الجزائر رفضت محاولتين لنا أنا والرفيق مالك الأمين للحصول على فيزا لزيارة الاتحاد السوفييتي لمقابلة المسؤولين هناك من أجل هذا الموضوع علما أنني شخصياً حاصل على ميدالية لينين!

مواقف مبدئية لن تنسى

كما ذكرنا أتاحت لنا إقامتنا في الجزائر التواصل مع العديد من الحركات السياسية العربية وفي مقدمتها فصائل الثورة الفلسطينية. فالجزائر في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي نابت عن القاهرة بعد رحيل عبد الناصر في الاضطلاع بهذا الدور أي دعم ومساندة

حركات التحرر العربية والأفريقية. وعلى صعيد قوى الثورة الفلسطينية كانت لنا علاقات مبدئية بمعظمها إن لم يكن بجميعها. وأود هنا أن أروي هذه الحادثة التي تقدم لنا صورة حية عن طبيعة ومستوى تلك العلاقات.

أتذكر هنا أنه في صيف عام 1972 اتصل بنا مسؤول الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الجزائر وأبلغنا أن الحكيم الذي وصل البارحة على رأس وفد الجبهة يرغب باللقاء معكم، وهو يقترح مساء هذا اليوم، إن لم يكن لديكم أي مانع، وأعطانا عنوان الفيلا التي يقيم فيها. أجبنا إنه ليسرنا ذلك وسنكون مساء هذا اليوم عندهم. ذهبنا أنا والدكتور فؤاد شاكر مصطفى والدكتور إبراهيم ماخوس إلى مكان إقامة الوفد وفي الطريق إلى هناك اقترحت على الرفيقين المذكورين باعتبار أن هذا اللقاء هو أول فرصة تتاح لنا ولهم بعد انقطاع العلاقات بيننا في أعقاب حرب الخامس من حزيران حيث قامت سلطات الأمن السورية باعتقال الدكتور جورج حبش وغيره من القوى الوطنية بتهمة مشاركته في الدعوة إلى إقامة جبهة وطنية تستهدف النظام، وعدم موافقته على إقامة علاقات وثيقة مع مكتب العمل الفدائي في القيادة القومية للحزب الذي يتهمه بأنه كان وراء انشقاق الجبهة الديمقراطية عن الجبهة الأم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وكما هو معروف استمرت فترة الاعتقال هذه حوالي العام. خرج الحكيم بعدئذ بعملية جريئة خطط لها وديع حداد أحد قادة الجبهة المعروفين وذلك أثناء نقل الحكيم من سجن الشيخ حسن إلى سجن المزة حيث اعترضت مجموعة من فدائيي الجبهة السيارة التي كانت تقله أثناء سيرها في إحدى الطرق الجانبية فنقلت الحكيم إلى سيارة أخرى انطلقت به بعيداً إلى المكان الذي وجد فيه الأمن والأمان.

اقترحت عليهما أن نقدم اعتذارنا للحكيم عن تلك الواقعة وكيف أن القوى الوطنية ارتكبت الكثير من الأخطاء والخطايا في تعامل بعضها بعضاً عندما جعلت من خلافاتها وتناقضاتها الثانوية بديلاً عن تناقضاتها الرئيسة مع الخصوم والأعداء. أجاب الرفيقان المذكوران أنه لا داعي لطرح هذا الموضوع إن لم يثره وفد الجبهة الشعبية. قلت لهما إنني أرى العكس تماماً وهو أنه إذا لم يتطرق الوفد لهذا الموضوع، فعلينا المبادرة لطرحه خاصة ونحن ننطلق دوماً في عملنا من اعتبار قوى اليسار الفلسطيني وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي الأقرب إلينا من باقي قوى منظمة التحرير من حيث الرؤية الاستراتيجية، وأسلوب الكفاح المسلح ولجهة موقفها من مبدأ القرار الوطني الفلسطيني المستقل الذي طبقته قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إذ أعطت لنفسها مشروعية التصرف بهذه القضية في معزل عن إرادة الشعوب العربية التي تعتبرها قضية مركزية تهم الأمة كلها. وافق الرفيقان على وجهة نظري واقترحا أن أبدأ الحديث في هذا اللقاء والتطرق لتلك المسألة.

وهكذا كان فبعد أن وصلنا وسلمنا على الوفد المذكور الذي كان يضم إلى جانب الحكيم "أبو علي مصطفى" نائب الأمين العام وأعضاء المكتب السياسي: صلاح صلاح وتيسير قبعة واللواء أبو أحمد فؤاد وآخرين، بدأت الكلام كما اتفقنا ووضعت هذه الحادثة في إطار الأخطاء التي ارتكبتها القوى الوطنية والتقدمية تجاه بعضها وينبغي أن تستخلص منها العبر والدروس المفيدة التي لابد أن تسهم في تطوير وعيها في مواجهة مهمات الحاضر والمستقبل. أجاب الحكيم بالموافقة على وجهة نظري، وأضاف: صدقوني إن هذا الموضوع أصبح خلفنا من زمان وإن الأهم من كل هذه الأحداث أن نستفيد منها في توطيد تعاوننا

في كفاحنا المشترك. وأضاف: ولا أبالغ إذا قلت لكم إنني أشكر الرفيق المرحوم عبد الكريم الجندي الذي كان وراء اعتقالي إذ إنني طوال تلك الفترة استطعت أن أراجع الكثير من القضايا النظرية التي كنت أحوج ما أكون للاطلاع عليها فخلال فترة التوقيف، سمح لي بكل بقراءة الكتب التي رغبت بها! ساد هذا اللقاء بعدها جو من الصراحة والثقة المتبادلة، وشكّل قاعدة انطلاق راسخة للعلاقات الثنائية المبدئية.

استعدت هذا الموضوع لأنه يذكرنا بالقادة الرموز في الثورة الفلسطينية الذين جسدوا في مواقفهم وممارساتهم ضمير الثورة ورصيدها الأخلاقي والكفاحي ما يضمن انتصارها، وذلك قبل أن يهيمن خط التسوية والتفريط الذي كرسته اتفاقات أوسلو وما أدت إليه حتى الآن من تراجعات ومصائب، ونحن إذ نستعيد بعضاً من سير رموز شعبنا العربي الفلسطيني أمثال "أبو جهاد "(خليل الوزير) وجورج حبش وحيدر عبد الشافي وبهجت أبو غربية وغيرهم كثيرون فإنما لتأكيد إيماننا وثقتنا بأن هذا الشعب مهما واجهته من عقبات ومهما تطلّب الأمر من تضحيات لا بد أن ينتصر في معركته المستمرة من أجل نيل حقوقه الوطنية المشروعة.

الفصل السادس عشر

الجهود الجبهوية

كما ذكرنا سابقاً كان أحد المحاور الرئيسة الثلاثة لنشاطنا طوال فترة السبعينيات هو العمل الدائب واتخاذ كل المبادرات الممكنة لأجل توحيد القوى السورية المعارضة في جبهة وطنية شاملة انطلاقاً من كونها الأداة المؤهلة لوضع نهاية لنظام الفساد والاستبداد وإقامة النظام الديمقراطي البديل المجسد لإرادة شعبنا في الحرية والعدالة والمساواة. وقد أتينا سابقاً على ذكر القوى التي كانت مرشحة لتأليف هذه الجبهة.

ومن جانبنا قمنا بمختلف المبادرات التي تهيئ الأجواء المناسبة وتفتح الطريق لتحقيق هذه الغاية، سواء بصياغة المشاريع المقترحة لميثاق هذه الجبهة أو بالجهود التي كنّا نقوم بها مع مختلف الأطراف المعنية. وفي الوقت الذي كانت تتواصل فيه تلك الحوارات في الداخل، كنّا نحن المقيمين في الخارج نواصل اجتماعاتنا مع تنسيق مفترض بين هذين المسارين!

كانت تلك الاجتماعات تنعقد غالباً في مدينة باريس وكان الأستاذ أكرم الحوراني يرأس تلك الاجتماعات. ويشارك فيها من جانب الحزب الشيوعي/المكتب السياسي السيد أحمد محفل الذي أبلغنا منذ البداية أنَّ الدكتور جمال الأتاسي فوضه بتمثيل الاتحاد الاشتراكي العربي في هذه الاجتماعات، لكن تبين لاحقاً أنه لا صحة لهذا الادعاء. ومن جانب القيادة القومية لحزب البعث في العراق كان يشارك في هذه الاجتماعات طه ياسين رمضان والأستاذ شبلي العيسمي ونزار

حمدون وصياح مغوش. ومن جانبنا الدكتور إبراهيم ماخوس وأنا والرفيق مالك الأمين، وأحيانا الرفيق معين محمود جديد. لم تأخذ تواريخ ومواعيد تلك الاجتماعات برنامجاً منتظماً بل كانت تتم بين الحين والآخر بحسب ما تستدعي الظروف والمبادرات التي يطرحها أي من القوى المشاركة. استمرت تلك الجهود والاجتماعات المتعاقبة حوالي عشر سنوات دون الوصول إلى أية نتيجة تذكر وكانت الأسباب الرئيسة لذلك تتلخص بما يلي:

عدم قبول القيادة القومية لحزب البعث في العراق دخولنا في هذه الجبهة المقترحة باسم حزب البعث وأنه ينبغي علينا تغيير هذا الاسم. طبعاً كان موقفنا دوماً أن هذا الشرط يتناقض مع مفهوم العمل الجبهوي من الأساس! وقد صارحناهم بأنه: إذا كان المقصود من طلبكم التمييز بيننا وبينكم، فهذه مسألة يمكن حلها بالمحافظة على اسمكم: حزب البعث العربي الاشتراكي – القيادة القومية، ونحن نحافظ على اسم حزب البعث العربي الاشتراكي دون أية إضافة، فهذا الشرط لا يجوز طرحه لأن مثل هذا الطلب هو بالنسبة لنا من صلاحيات المؤتمر القومي. هناك كما تعلمون سواء في العراق أم في سورية أحزاب متعددة باسم الحزب الشيوعي وهي تميز نفسها بإضافة صفة أو مرجعية لها. وهناك في منظمة التحرير الفلسطينية عدة تنظيمات تحمل اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وهي تميز نفسها بإضافة ما إلى الاسم الأساسي. ومن المستغرب حقاً أن هذا الشرط لم يكن وارداً فيما بعد في ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق الذي وقعه النظامان بينهما نهاية عام 1978 الذي نص على توحيد الحزبين والبلدين في دولة واحدة. هذا الميثاق الذي أجهض بعد بضعة أشهر كما هو معروف بدعوى أنه كانت هناك

مؤامرة حاكها النظام السوري ضد النظام العراقي، وانقطعت العلاقة بين القطرين الشقيقين وأصبح النظامان عدوين لدودين.

ومن جانب آخر كان السيد طه ياسين رمضان يصر على ضرورة نقل هذه الاجتماعات إلى بغداد ويحاول إحراجنا في كل مرة بقوله لماذا لا تذهبون إلى بغداد، أنتم بموقفكم هذا تعدون بغداد مثل تل أبيب؟! وكنا نجيبه دوماً إنه يشرفنا أن نذهب إلى بغداد وحتى الإقامة فيها وسيحصل ذلك بعد أن نقيم الجبهة الوطنية الحقيقية التي نسعى من أجلها.

وتبين، بعدئذ، أن النظام العراقي وتحديداً صدام حسين يريد من وراء الجبهة المقترحة الهيمنة عليها واستخدامها أداة في صراعه مع النظام السوري. حتى إن بعض الإخوة السوريين المقيمين في العراق والتابعين لتنظيم القيادة القومية كانوا يعبرون عن وجهة نظرهم عندما نلتقيهم في فرنسا بأن صدام حسين غير جاد في إسقاط النظام السوري لأنه لا يريد تحمل أعباء المواجهة مع إسرائيل.

بعد أحد اللقاءات الجبهوية في باريس وشاركتُ فيه والدكتور ماخوس، اتصل بنا الدكتور عبد الرحمن منيف وقال إنه يرغب بلقائنا. وكان صديقاً عزيزاً وعضو القيادة القومية سابقاً ويعد مع نجيب محفوظ أشهر الروائيين العرب في القرن الماضي، يعمل في العراق حينها ويشرف على مجلة اقتصادية هناك تعنى بشؤون البترول. أبلغنا الدكتور منيف وجهة نظره حول مدى جدية النظام العراقي بتشكيل هذه الجبهة، وقال إن النظام العراقي يقوده عملياً صدام حسين، ولا دور يذكر للمؤسسات الأخرى الحكومية أو الحزبية، يسعى لإحداث انقلاب عسكري في سورية وأضاف: إنه يريد من إقامة هذه الجبهة أن تكون أداة في صراعه مع النظام السوري! والأستاذ

أكرم الحوراني يعترف في مذاكراته التي يستعرض فيها جهودنا المشتركة لإقامة الجبهة الوطنية السورية أن العائق الأساسي في عدم تحقيق هذا الهدف كان النظام العراقي وتحديداً الرئيس صدام حسين في مقابل تمسكنا نحن في تشكيل جبهة مستقلة الإرادة والقرار.

في نهاية عام 1979 أثمرت الجهود الجبهوية داخل القطر بتشكيل التجمع الوطني الديمقراطي الذي ضم خمسة أحزاب: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي والحزب الشيوعي السوري – المكتب السياسي وحزب العمال الثوري العربي وحركة الاشتراكيين العرب. وقد ركز ميثاق التجمع على انتهاج طريق العمل السلمي للتغيير الديمقراطي للنظام القائم وبناء نظام وطني ديمقراطي بديل يجسد إرادة الشعب السوري.

أما الجهود الجبهوية التي كانت تبذل في الخارج والتي لم نعد طرفاً فيها، فقد توصلت إلى تأسيس تنظيم جبهوي آخر سُمّي: التحالف الوطني لتحرير سورية وضم البعث العراقي والإخوان المسلمين ومجموعة من الشخصيات المستقلة وبقي مندوب الحزب الشيوعي السوري/المكتب السياسي يناور بإعلانه تارة أنه جزء من هذا التحالف وتارة أخرى بأن مهمته تستهدف الحوار بين هذين التنظيمين الجبهويين في الخارج والداخل بهدف توحيدهما.

واصل التجمع الوطني الديمقراطي نشاطه في الداخل وسط ظروف أمنية صعبة حيث أن نظام الاستبداد لم يوفر أي هامش للقوى الوطنية كي تمارس الحد الأدنى من الحرية لإسماع صوتها لشعبها والإعراب عن مواقفها تجاه مختلف الأحداث والتطورات الخطيرة التي توالت على صعيد سورية بالذات والمنطقة عموماً بل إن أحزاب التجمع واجهت العديد من حملات الاعتقالات والاضطهاد والتنكيل.

ولَم تختلف الحال واقعياً بعد رحيل الحاكم الأب وانتقال الحكم إلى ابنه بالوراثة في سابقة خطيرة شكلت تحدياً وانتهاكا صارخاً للأعراف الدستورية وللقيم الوطنية التي تميز بها تاريخ سورية الحديث.

أما التنظيم الجبهوي الآخر أي التحالف الوطني لتحرير سورية الذي شُكّل بإشراف النظام العراقي واعتمد أساساً بدلالة اسمه الأسلوب العسكري سبيلاً لإسقاط النظام الحاكم في سورية، سواءً بواسطة انقلاب عسكري أم بالعمل الشعبي المسلح أم بكليهما معاً. فإذا استثنينا الجريمة الكبرى التي قام بها الإخوان المسلمون ومن ورائهم التحالف والنظام السوري في شهر شباط/فبراير عام 1982 ضد مدينة حماة، فلم يكن له في النتيجة أي فعل إيجابي. بل إن نشاطه اقتصر على إصدار بعض البيانات في مختلف المناسبات وانتهى أمره في مطلع التسعينيات نتيجة مواجهة النظام العراقي للأزمات المتلاحقة والحروب التي شنها حتى غزو الكويت وما أدت إليه من نتائج كارثية بفرض الحصار الخانق على العراق تمهيداً لاحتلاله وتدمير دولته عام 2003.

اللقاء الذي لم يتحقق

كان الشاعر مظفر النواب واحداً من الأصدقاء المخلصين لنا وقد زارنا في الجزائر أكثر من مرة وكان منذ منتصف السبعينيات يقيم بصورة رئيسة في أثينا متنقلاً بينها وبين طرابلس في ليبيا باعتباره ضيفاً لدى الحكومة الليبية. في بداية ربيع عام 1979 وأثناء إحدى زياراته أخبرنا أنه جاء خصيصاً ليطرح معنا موضوعاً معيناً وعلى جانب من الأهمية. وقال بهذا الصدد إنه يستغرب منا باستثناء الجزائر التي تستضيفكم لماذا لا تقيمون أية علاقة مع أي نظام عربي

آخر، وأضاف إنه جاء كي يطرح معنا اقتراحاً محدداً وهو أن نزور ليبيا للقاء العقيد القذافي الذي يقدركم ويستشهد دوماً بمشاركتكم أنتم ورفاقكم الأطباء الآخرون في الثورة الجزائرية، وحتى إنه تحدث عن ذلك في أكثر من مرة في مؤتمرات القمة التي كان يشارك فيها باعتبارها رمزاً حياً وواقعياً لتجسيد وحدة الكفاح والمصير بين أبناء الأمة الواحدة. واختتم حديثه بالقول: إنه مكلف رسمياً لإبلاغكم الدعوة وإن الوقت ملائم جداً، وخاصة أنكم تعلمون أن العلاقات الآن بين القذافي والأسد في أسوأ حالاتها.

فاجأنا الموضوع لأنه لم يكن يخطر في بالنا في أي يوم من الأيام أن تكون لنا أية علاقة مع النظام الليبي مثل معظم المعارضات العربية بما في ذلك منظمات المقاومة الفلسطينية طبعاً. قلنا لمظفر وبكل صراحة أننا لا نثق بالقذافي إطلاقا، وبالتالي فإننا لم نفكر أن تكون لنا معه أية علاقة فهو كما تعلم رجل مزاجي ومتقلب الأطوار والمواقف حتى إننا بسبب ذلك لا نأمن زيارة ليبيا. قال مظفر: إنه يشاركنا رأينا حول مزاجية مواقف القذافي، ولكنني طرحت هذا الموضوع مع صديقي رئيس أركان الجيش الليبي العميد أبو بكر جابر يونس الذي أثق به ثقة مطلقة، وهو طبعاً يؤيد هذه الدعوة الموجهة لكم ويؤكد أنها ستكون ناجحة. بعد ذلك أخبرنا الأخ مظفر إننا لا نقبل إطلاقاً أن يكون أول لقاء بيننا في ليبيا فإذا كان المسؤولون الليبيون جادين في هذه الدعوة لنا فإننا نقترح عليهم أن يرسلوا لنا وفداً يمثلهم إلى الجزائر، وإذا كان هذه الاقتراح لا يحظى بالقبول من جانبهم فليرسلوا هذا الوفد إلى أية مدينة أوربية قريبة منا ومنهم، ويمكن أن يكون اللقاء في إحدى المدن الإيطالية أو الفرنسية. قال مظفر: هذا اقتراح معقول وأظن أنه سيحظى بموافقتهم. سأعود غداً

إلى طرابلس وأبلغهم اقتراحكم وأتصل بعد ذلك بكم. قلنا لمظفر على كل حال غداً لدينا سفرة إلى باريس تستمر لمدة ثلاثة أيام (حيث كانت هناك جلسة مقررة لمحادثات العمل الجبهوي) فإذا اتصلت قبل عودتنا فنرجو أن تتصل برفيقنا فلان وهو يخبرنا بما أبلغته. وفعلاً عدنا من باريس بعد أيام ثلاثة ليبلغنا الرفيق المذكور أن مظفر قد اتصل وقال له إن الجماعة سيكونون بانتظارنا يوم الخميس القادم في مدينة بولونيا وبفندق الفاروم!

سافرنا صباح يوم الخميس إلى روما وهناك في المطار سألنا عن قسم الخطوط الداخلية حيث سافرنا من هناك إلى مدينة بولونيا. ولما وصلنا المطار ركبنا إحدى سيارات الأجرة وطلبنا من السائق أن يوصلنا إلى فندق الفاروم. فأجابنا إنه لا يوجد في مدينة بولونيا فندق بهذا الاسم لكن هناك فندق rom. طلبنا منه أن يوصلنا إلى هذا الفندق إذ ربما يكون رفيقنا في الجزائر قد أخطأ بعض الشيء في إبلاغنا بهذا الاسم. وصلنا إلى فندق روما ونزلنا فيه. سألنا إدارة الفندق هل هناك نزلاء ليبيون وصلوا قبلنا وسألوا عنا. أجابونا بأن لديهم بعض الليبيين الذين جاؤوا للتسوق وسيغادرون اليوم. على كل حال بقينا ننتظر وصول الإخوة الليبيين طوال اليوم الأول لوصولنا، وفي اليوم الثاني قمنا بجولة طويلة في أسواق مدينة بولونيا وشوارعها التاريخية وقد اشتهرت بجامعتها وكنائسها. وانقضى اليوم الثاني ولم يصل الوفد الليبي. في اليوم الثالث اتصل مظفر برفيقنا في الجزائر ليخبره أن الوفد الليبي مضى على وصوله إلى وارسو في بولونيا يومان ومازال ينتظر الإخوان في فندق الفاروم! عندها تكشف لنا الخطأ الذي وقع فيه رفيقنا وأدى به إلى إعطائنا هذا العنوان المغلوط. وهكذا عدنا أدراجنا إلى الجزائر كما عاد الوفد الليبي الذي

كما علمنا من مظفر أنه كان يتكون من أحمد قذاف الدم ومعه شخصان آخران بانتظار أن تتاح الفرصة في المستقبل القريب لتحقيق هذا اللقاء. ومن حيث النتيجة فلم نكن من جانبنا نادمين كثيراً على فشل هذه المحاولة اذ لم تمض سوى بضعة أشهر حتى عادت المياه إلى مجاريها بين النظامين الحاكمين في دمشق وطرابلس ذلك أن بينهما في الهوية والبنية والسياسة ما يجمعهما أكثر مما يقرب أيا منهما إلى قوى الحرية والعدالة والديمقراطية.

الفصل السابع عشر

الخلافات والاختلافات داخل القيادة

إن ظاهرة الاختلاف داخل كيانات الحركات السياسية المعارضة التي تضطر للعيش خارج أوطانها هي ظاهرة معروفة ومتوقعة إلى حد كبير خاصة إذا طالت مدة اغتراب هذه الحركات. وتتوقف طبيعة تلك الاختلافات وحدّتها وحتى نتائجها على عدة أسباب موضوعية في أغلبها. ومنها طول المدة التي تقضيها تلك الحركات في الاغتراب، والصعوبات التي تواجهها حيال قدرتها على التأثير الفعال في مجرى الأحداث، والتطورات المستجدة التي تشهدها أوطانها. ومنها مدى تطور وعي قيادات وأعضاء تلك الحركات السياسية المغتربة في تعاملها مع الأحداث الطارئة على الصعد العالمية والوطنية. خاصة إذا كانت من طبيعة الأحداث الكونية الكبرى التي شهدتها العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين كانتهاء مرحلة الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وتفرّد قطب واحد في الوضع الدولي والتراجعات الخطيرة في الوضع العربي الذي شهد انهيار الأعمدة الثلاثة في حركة التحرر العربية في كل من مصر وسورية والعراق. ومن هذه الأسباب أيضاً عامل ذاتي سيكولوجي يتعلق بالكيفية التي يتعامل معها كل من هؤلاء القادة، والأفراد مع الأحداث والتطورات الناشئة: بمزيد من التحمل والموضوعية أم بحماس وانفعال اللذين قد يقودان في بعض الحالات إلى أن تهيمن علاقات التشكيك وعدم الثقة بديلاً عن العلاقات الرفاقية الصحيحة.

وفي كل الاحوال والتزاماً مني بالإخلاص للحقيقة وبعيداً عن أية

نظرة ذاتية أو عصبوية، فمهما طال زمن التزييف والتضليل، ومهما امتدت حالة التراجع والارتداد المعبرة عن مكر التاريخ، كما رأى هيغل، فإن غاية التاريخ النهائية انتصار الإرادة الإنسانية في سيادة قيم الحق والخير والتقدم. لذا فإني لا أُجانب الحقيقة إذا سجلت هنا أن قيادة حزبنا وخاصة بعد حركة الثالث والعشرين من شباط كانت من أكثر القيادات السياسية التي عرفها عالمنا العربي حتى الآن نزاهة ووطنية وتضحية، وكانت القيادة التي لم تفاضل في مبادئها وممارساتها بين واجباتها الوطنية والعروبية ولعل أبسط برهان على فرادة سلوك هذه القيادة ونزاهتها ما يشهد به ذوو الضمائر الحية وأصحاب الرؤى السديدة ونحن السوريين نعيش منذ نصف قرن الأزمة التي أصبحت تهدد كياننا، أن لا أحد من قيادة حركة الثالث والعشرين من شباط كان يملك بيتاً ولا سيارة خاصة ولا أي مبلغ من المال في أي مصرف من المصارف! ولا أحد من أعضاء تلك القيادة كان يقبل أن يساعد قريباً أو صديقاً له في أن يعمل أو يوظف على حساب مواطن آخر صاحب حق وكفاءة.

بعد مغادرة الرفيق فؤاد شاكر مصطفى الجزائر وعودته النهائية إلى العراق أواخر السبعينيات بقيت القيادة عملياً مكونة من ثلاثة أعضاء: الرفيق إبراهيم ماخوس الذي اخترناه أميناً عاماً مساعداً والرفيق مالك الأمين وأنا. وكان الرفيق محمد عواضه يشارك في تلك الاجتماعات كل عدة أشهر قادماً من مقر إقامته في مدينة باريس.

في مسار عملنا المتواصل كانت تبرز بين الحين والآخر خلافات بيني وبين الرفيقين ماخوس والأمين يمكن إجمال أهمها بما يلي:

أولاً: الموقف من التنظيم الحزبي في القطاع العسكري: كان الرفيق ماخوس يصر، حتى عندما كان الرفيق فؤاد شاكر مصطفى

وهو الأمين العام المساعد معنا في الجزائر على أن تبقى مسؤولية التنظيم محصورة به وبالرفيق معين محمود جديد الذي التحق بنا في الجزائر بعد حوالي عامين من استقرارنا هناك. وكان الأخير كما طرح نفسه يتولى مهمة الاتصال بهذا التنظيم. إذ كان يسافر بين فترة وأُخرى إلى إحدى عواصم دول أوربا الغربية أو الشرقية بهدف التواصل، كما كان يطرح، مع مسؤولي هذا التنظيم. كانت وجهة نظري التي تمسكت بها دائماً: أنه علينا الاستفادة من تجارب الماضي القريب بالنسبة لهذا القطاع وأن تتولى القيادة مهمة الإشراف على هذا التنظيم من حيث حجمه والأسس التي يبنى عليها واحتياجاته ومدى انسجامه مع خط الحزب السياسي ورؤيته الاستراتيجية، وإذا كان الرفيق ماخوس يصر على أن تظل مهمة الإشراف على هذا التنظيم محصورة به وبالرفيق معين، خشية كما يردد دائماً أننا نحن أعضاء القيادة الآخرين معرضون للخطف من قبل مخابرات النظام السوري أثناء وجودنا خارج الجزائر، فلتكن أسماء قيادة هذا التنظيم وأعضاؤه مقتصرة على الرفيقين المذكورين. ظلت هذه المسألة الهامة مثار خلاف حاد، ومتجدد بيني وبين الرفيق ماخوس. كان الرفيق الأمين لا يعبر عن موقف واضح كلما طرحت هذه المسألة بينما كان الرفيق فؤاد يتخذ موقفاً وسطاً. وعندما كنت أعاتبه على موقفه هذا خارج الاجتماعات كان يجيبني دوماً بأنه يضطر لاتخاذ هذا الموقف لكي يدع الأمور تسير ويحافظ على وحدة القيادة! ظلت هذه المسألة موضع خلاف حاد بيننا ولَم تجد لها حلاً. وتبين لاحقاً أن بعض المسؤولين عن تنظيمنا العسكري كانوا من الأعوان المخلصين للنظام، إذ تقدم مني الرفيق معين بعد أحد الاجتماعات، التي تطرقنا فيها لهذا الموضوع، ربما ليخفف من انفعالي، ويحدثني جانبياً وبصوت منخفض: أود أن

أطمئنك أننا تلقينا رسالة مؤثرة قبل يومين من مسؤول التنظيم العسكري العقيد علي أصلان يقول فيها إنه ما يزال على العهد، وسيستغل فرصة المناورات المقررة بعد عدة أيام لتحريك الفرقة التي يقودها في عملية التفافية حول مدينة دمشق لإسقاط النظام!

ثانياً: الموقف من تقييم الأنظمة العربية الحاكمة: كان التقييم الصحيح والموضوعي للوضع العربي الرسمي في عقد السبعينيات من القرن الماضي لا بد أن يستند إلى تقييم سياسات الأنظمة الحاكمة على مختلف الصعد الداخلية والعربية، وبخاصة تجاه القضية الفلسطينية، والدولية. وكان تقييمنا للنظام العراقي آنذاك محكوماً بنزعة عصبوية ثأرية متبادلة تعود إلى ما بعد حركة الثالث والعشرين من شباط. فالنظام العراقي من خلال جريدته الأحرار التي تصدر في بيروت كان ينظر إلينا على أننا عملاء لأمريكا. ونحن بدورنا ومن خلال جريدتنا الراية وتصدر في بيروت أيضاً كنّا ننظر إلى حكام بغداد الجدد على أنهم عملاء لإنكلترا.

كانت وجهة نظري حيال هذا الموضوع أن الأنظمة العربية الحاكمة من خلال مواقفها وسياساتها، ومع التأكيد بأنها كلها أنظمة غير ديمقراطية، يمكن تصنيفها، كما تتفق على ذلك كل قوى التحرر العالمية، في مجموعتين: الأنظمة الوطنية وتشمل أنظمة الحكم في الجزائر وليبيا والعراق واليمن الديمقراطية والصومال (حكومة زياد بري). أما الأنظمة الرجعية فتشمل بقية الأنظمة في العالم العربي. بدافع النزعة العصبوية وضيق الأفق كان الرفيقان إبراهيم ماخوس ومالك الأمين يصران دوماً على إخراج النظام العراقي من قائمة الأنظمة الوطنية ويقترحان لهذا الغرض تصنيفاً آخر، وهو أن الأنظمة العربية، آنذاك طبعاً، تندرج في ثلاث مجموعات وهي:

الأنظمة الوطنية والأنظمة الرجعية والأنظمة التراجعية. وضمن هذه المجموعة الأخيرة يندرج النظام العراقي والنظام السوداني، وكانا يعطيان التعريف التالي للنظام التراجعي بأنه النظام الذي جاء نتيجة انقلاب عسكري أطاح بنظام وطني قبله. فالنظام العراقي أطاح بالوضع الوطني الذي جاءت به ثورة 14 تموز عام 1958، ونظام جعفر النميري أطاح بالوضع الثوري الذي أعقب ثورة مايو 1969 في السودان! وعندما كنّا نستعرض الإنجازات الإيجابية التي قامت بها تلك الأنظمة في مرحلة السبعينيات ومنها طبعاً تأميم شركات النفط الأجنبية ونأتي على ذكر الجزائر وليبيا والعراق كان الرفيقان المذكوران يتعمدان عدم ذكر ما تم في العراق في هذا المجال، لكنهما يتراجعان نسبيا بعد ذلك ويقترحان أن تكون الصيغة التي يقبلان بها هي التالية: التأميم الجزئي لشركات النفط في العراق بغض النظر عن دوافعه الحقيقية!

كانت وجهة نظري تجاه هذه المسألة أن نتخلى عن تقييمنا للحزب الحاكم في العراق بأنه يمثل اليمين ونحن نمثل اليسار باعتبار أننا أصبحنا حزبين مستقلين ولسنا تيارين في حزب واحد، أحدهما يمثل اليسار والآخر اليمين. وهذا بغض النظر عن أن النظام العراقي ونحن خارج السلطة لم يتخل يوماً عن تقييمه السلبي لنا ولَم يكن جاداً كما أثبتت الأيام في نسج علاقات تحالف صادقة معنا. كان الرفيق إبراهيم يتفق مع وجهة نظري هذه في أحاديثنا الجانبية لكنه كان يتخوف من أن أعداداً كبيرة من مناضلي حزبنا سواء في العراق أم خارجه يمكن أن تلتحق بالحزب الحاكم هناك إذا اعتمدنا هذا التقييم.

لقد عادت هذه العلاقة العدائية بين الحزبين والنظامين سواء عندما كنّا في السلطة أو بعد مجيء نظام الأسد على المصير المشترك

للشعبين الشقيقين السوري والعراقي وبالتالي على قضايا الأمة المركزية بعواقب وخيمة ودمرت أكبر فرصة سنحت لهذه الأمة بعد انهيار وحدة سورية ومصر، ألا وهي وحدة سورية والعراق التي كان هدرها وضياعها تدشين عصر الانحطاط والهزائم المتتالية الذي نعيشه الآن.

ثالثاً: الموقف من ميثاق العمل القومي المشترك بين سورية والعراق عام 1979: كان الموقف من هذا الميثاق مختلفاً كلياً بيني وبين الرفيقين ماخوس والأمين. ونظراً لأهمية هذا الموضوع دعيت اللجنة المركزية لدراسته واتخاذ الموقف المناسب. حضر هذا الاجتماع كما أذكر 17 عضواً يمثلون منظمات الحزب في الخارج. وقد تقدم الرفيقان ماخوس والأمين إلى هذا الاجتماع بتقرير يمثل وجهة نظرهما على أنه في الوقت نفسه يمثل موقف القيادة من هذا الميثاق! وقد عارضت كلياً هذا التقرير الذي ينص على أن هذه الخطوة المطروحة أي لقاء النظامين السوري والعراقي هي خطوة أوعزت بها الإدارة الأمريكية وعلى وجه التحديد هيئة المخابرات المركزية الأمريكية أي CIA وأوضح الرفيق مالك الأمين أنه كان قد التقى السيد فاروق قدومي الذي أبلغه بأن الأمير فهد بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي آنذاك، قد أخبر وفد منظمة التحرير الفلسطينية الذي كان في زيارة للسعودية أنه حسب معلوماته الموثوقة أن المخابرات المركزية هي التي أوعزت لهذين النظامين بتحقيق هذا اللقاء! كما ذكر التقرير الذي قدمه الرفيقان أن الهدف الرئيس للنظامين من وراء هذا الميثاق هو توحيد أجهزة الأمن والمخابرات في البلدين للتصدي لحزبنا بدرجة أساسية ولباقي القوى الوطنية المعارضة فيهما!

طرحت وجهة نظري أمام اللجنة معترضاً على التقرير جملة وتفصيلاً. وأوضحت فيها أنه ربما يكون اللقاء بين النظامين ليس راجعاً لإيمان حقيقي بضرورة الوحدة. ولكن الظروف التي تمر بها المنطقة، وخاصة بعد عقد اتفاقيات كامب ديفيد بين السادات وإسرائيل وانهيار منظومة العمل العربي المشترك بعد خروج مصر من ساحة الصراع مع العدو الصهيوني. هذه الظروف هي التي تدفع النظامين في البلدين إلى تجميد خلافاتهما والتعاون في أكثر من مجال وهذه الخطوات إذا تحققت ستكون في مصلحة الشعبين الشقيقين. مع أني كنت شخصياً استبعد أن يتم التطبيق التام لبنود هذا الميثاق وتحقيق خطوات وحدوية جدية نظراً لطبيعة هذين النظامين الاستبدادية وتشبثهما بالسلطة وانعدام الحياة الديمقراطية في البلدين. لذا فإن موقفنا الصحيح وموقف جميع القوى الوطنية الديمقراطية السورية هو تأييد هذا الميثاق ودعوة الشعب في القطرين ومختلف القوى الوطنية كي تدفع هذين النظامين إلى اتخاذ أية خطوات عملية توحيدية. وافقت اللجنة المركزية على وجهة نظري بأغلبية 13 صوتاً مقابل أربعة أصوات وكان الرفيق ماخوس من جملة الموافقين مع اقتراحه بعض التعديلات البسيطة التي لا تمس جوهر الموقف كما ذكر. رفعت الجلسة ساعة من الزمن كي أصيغ وجهة نظري خطياً وهكذا كان.

وبغض النظر عن التطورات اللاحقة في البلدين والمصير الذي انتهى إليه هذا الميثاق بعد عدة أشهر إذ جاءت استقالة الرئيس أحمد حسن البكر، الذي كان يؤكد المقربون منه حرصه الشديد على تطبيق هذا الميثاق، وتولي صدام حسين مسؤولية الرئاسة بصورة رسمية، ومن ثم اصطناعه لتلك المؤامرة التي قيل إن النظام

السوري كان وراءها وأدت إلى ارتكاب تلك المجزرة الوحشية التي ذهب ضحيتها 56 عضواً من قيادات الحزب المدنية والعسكرية بمن فيهم ستة من أعضاء القيادة القطرية. بغض النظر عما جرى في اجتماع اللجنة المركزية هذا، فقد كان ذلك عاملاً آخر في زعزعة الثقة بيني وبين الرفيق ماخوس. ومن الجدير بالذكر أن الرفيق ماخوس وبعد مرور حوالي ثلاثة أشهر اتصل بي ليطلعني على رسالة واردة من الرفيق صلاح جديد في سجنه وتتعلق بالموقف من ميثاق العمل السوري العراقي. إذ بادرني بالقول إن الرفيق صلاح يتفق مع وجهة نظرك بل إنه يقترح علينا بعض المواقف العملية كي نصون هذه الوحدة من الفشل إذا ما أنجزت!

رابعاً: الموقف من انعقاد المؤتمر القومي الحادي عشر: انعقد هذا المؤتمر في شهر آب عام 1980 وكان هذا آخر مؤتمر قومي يعقده الحزب منذ أربعين عاماً. وقد ساهمت في عملية التحضير لهذا المؤتمر بصياغة التقرير السياسي. وكنت أرى ألا يعقد قبل أخذ رأي رفاقنا في السجن، وأن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الغرض، سواء بالنسبة للبرنامج السياسي أو موضوع تغيير أو تعديل اسم الحزب وكذلك بالنسبة لتبني النظرية الماركسية، الذي كان مطروحاً، وفق أية صيغة: انتقالية أم مباشرة. جاءت وجهات نظر معظم الرفاق في السجن، ولكن بعد انقضاء عدة أشهر على انعقاد المؤتمر. كان الرفيق ماخوس مهموماً بأني سأقود تكتلاً في المؤتمر لتحجيمه وتجريده من موقعه كأمين عام مساعد وقد اقترح عليّ قبل فترة من انعقاد هذا المؤتمر أن نعقد فيما بيننا جلسة مصارحة في أحد المقاهي على شاطئ البحر، وهكذا كان. وقد أعاد في تلك الجلسة تخوّفه من أن يفشل المؤتمر وأن تسود فيه ظاهرة التكتل التي ما زال يشكك

أنني أقودها وكان ردي أنه لا داعي لهذا التخوف فأعضاء المؤتمر لا يمكن أن يمارسوا مثل هذه الأساليب، ولزيادة طمأنته أخبرته بأنني لن أحضر المؤتمر، ففاجأني بالتعقيب: هذا إذن أمر مستغرب أن تصل الأمور بنا إلى هذا الحد.

وما زلت أذكر تلك الرواية المستهجنة التي كان الرفيق ماخوس يتبناها، ويرددها أمام الكثيرين وهي أنني أرتبط بالنظام العراقي، وأقصد السفارة العراقية في بداية كل شهر لاستلام راتب مخصص لي. ولما واصل نشر تلك الرواية أمام كثير من الرفاق والأصدقاء أبديت أسفي، أمام العديد منهم، لأن تصل الأمور بيننا إلى هذا المستوى من التشكيك، وقلت إنني أتحدى اليوم أو غداً وفي كل وقت أن يثبت الرفيق المذكور أي أساس لمثل هذه الترهات التي ينشرها ولما فاتحه بعض الرفاق والأصدقاء بضرورة التوقف عن ترديد مثل هذه الأقاويل أجابهم بأنه متأكد من صحتها لأن الذي أخبره بهذه الواقعة هو السيد ستار سائق السفير العراقي في الجزائر. ولَم تمض سوى فترة بسيطة حتى أعلنت السفارة العراقية أن السيد ستار غادر الجزائر إلى صوفيا في بلغاريا بحجة زيارة أقارب له هناك، ومنها غادر فوراً إلى دمشق إذ اتضح أنه عضو نشيط في المخابرات السورية. إثر هذه الحادثة وما تركته من ردود فعل مستنكرة تطوع بعض الأصدقاء الأوفياء لوصل ما انقطع بيني وبين الرفيق ماخوس حيث قام الأخ إبراهيم طوبال المعارض التونسي المعروف، بالاتفاق مع الأخ "أبو إياد صلاح خلف"، الذي كان وقتها يقيم في الجزائر بصورة مؤقتة في مهمة خاصة تتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، بدعوتنا نحن الاثنين إلى لقاء معهما في مكان إقامة "أبو إياد" ولما وصلنا كل على انفراد تناول الحديث أبو أياد فاستعرض بإيجاز بعض أمراض

الحركات السياسية وخاصة منها المعارضة ولَم يستثن من ذلك حركة فتح طبعاً وتبعه الأخ إبراهيم طوبال فأعرب بطريقته الحماسية عن أسفه أن تصل الأمور بيننا نحن الاثنين إلى هذا الحد. ثم توجه كلاهما إلى الدكتور ماخوس بطلب أن يقوم ويعتذر مني وهكذا كان إذ نهض كل منا من مقعده وعانق الآخر وتبادلنا القبلات الصادقة، وطوينا تلك الصفحة السوداء!

نتيجة تلك الأجواء التي استعرضت بعضها، ترسخت لدي لقناعة بألا أشارك في المؤتمر القومي وألا أكون عضواً في القيادة الجديدة أملاً أن تنتخب في المؤتمر قيادة جديدة منسجمة وأن تعود الثقة والطمأنينة إلى نفس الرفيق ماخوس إذ كنت أرى أن ظروف الحزب في تلك المرحلة تتطلب أن يكون هو على رأس القيادة الجديدة. انتخب المؤتمر قيادة جديدة تحت اسم المكتب السياسي، ولَم أكن، كما رغبت، عضواً فيها لكني توليت مسؤولية المكتب الثقافي والإشراف على جريدة المناضل أي جريدة الحزب الرسمية فترة من الوقت. تكوّن المكتب السياسي من سبعة أعضاء كما أقر تعديل اسم الحزب بإضافة صفة الديمقراطي إليه بحيث أصبح: حزب البعث العربي الديمقراطي الاشتراكي.

كما ذكرنا كان عدد أعضاء المكتب السياسي سبعة، خمسة منهم متفرغون للعمل ويقيمون في الجزائر واثنان يقيمان في عمان انتخبا غيابياً ولا يشاركان عملياً في قيادة الحزب وبعد فترة وجيزة استقالا من عضوية المكتب السياسي لأن وضعهما لا يسمح بتحمل المسؤولية. وبعد ذلك استقال رفيقان آخران وهما عقاب يحيى، وإسماعيل مشرقي من عضوية المكتب احتجاجاً على الأسلوب الذي كان متبعاً في إدارة جلساته واتخاذ القرارات بصورة غير ديمقراطية،

كما أعلنا عن ذلك. وهكذا افتقد المكتب السياسي النصاب النظامي لممارسة صلاحياته. ولَم تمر سوى بضع سنوات حتى غادر الرفيق مالك الأمين الجزائر عائداً إلى لبنان بصورة نهائية متخلياً بذلك عن مواصلة عضويته الحزبية.

الفصل الثامن عشر

مرحلة جديدة

أمام هذا الوضع المتأزم الذي كان يعيشه الحزب، فيشل طاقاته، ويعيق عمله في تحمل مسؤولياته الوطنية، كان لابد من دعوة اللجنة المركزية، بدون موافقة ممن تبقى من أعضاء المكتب السياسي، إلى اجتماع استثنائي للنظر فيما يمكن اتخاذه من إجراءات لمعالجة هذا الوضع. وهكذا اجتمعت اللجنة المركزية بصيغتها الموسعة التي كانت تضم 28 شخصاً معظمهم يمثلون منظمات الحزب في الخارج. عقد هذا الاجتماع في الجزائر واستمر ثلاثة أيام واتخذ جملة من المقررات: منها الموافقة على مشروع الخط الفكري السياسي المقدم إليه، كذلك وتجنباً للصراعات الذاتية المفتعلة والتناحر المدمر حول الشرعية الحزبية، والتسميات التي ترتبط بها في مواجهة عدد من الأحزاب والكيانات التي تحمل اسم حزب البعث، قررنا أن نواصل عملنا، ونتحمل مسؤولياتنا تحت اسم تجمع البعثيين الديمقراطيين الوحدويين. كما أقر الاجتماع برنامج عمل التجمع في المرحلة القادمة مع تركيز خاص على أولية العمل الوطني الديمقراطي الجبهوي وضرورة بناء الكتلة الوطنية التاريخية في سورية لوضع نهاية للنظام الفردي الشمولي المستبد.

استعرض التقرير السياسي المقدم إلى اجتماع اللجنة المركزية الوضع الدولي وما حفل به من أحداث كبرى على امتداد القرن العشرين: حربان كونيتان، الحرب الباردة بين المعسكرين وصولاً إلى تفكك المعسكر الاشتراكي وانهياره وهيمنة قطب واحد على الوضع

الدولي وعلى منظمات الأمم المتحدة، دور حركات التحرر الوطني وبلدان العالم الثالث، الاكتشافات والاختراعات العلمية والتكنولوجية النوعية في إطار ثورة المعرفة والمعلوماتية، التطور الكبير فيما يتعلق بضرورة تبني وتطبيق المبادئ والعهود والمواثيق التي تجسد حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، العولمة وما تمثله من جوانب إيجابية أو سلبية.

أما ما جاء في هذا التقرير حول الوضع العربي فيمكن إيراد بعض الفقرات التي تضمنها:

اعتباراً من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الستينيات أحرزت البلدان العربية استقلالها الوطني وتحررت تباعاً من نير السيطرة الاستعمارية المباشرة. وجاء تحقيق هذا الاستقلال تتويجاً لحقبة تاريخية شهدت استخدام مختلف أشكال النضال الشعبي التي تنوعت وتزاوجت من مرحلة إلى أخرى ومن قطر لآخر مثل الهبّات والانتفاضات الشعبية، والعصيان المدني، وكذلك الثورات ومختلف أشكال الكفاح المسلح. وبطبيعة الحال فإن المسار الذي سلكته الشعوب العربية في سعيها نحو الحرية والاستقلال وأشكال الكفاح التي اعتمدتها. قد تركت تأثيرها البالغ على وعي الشعوب وذاكرتها كما تركت بصماتها المتميزة على طبيعة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي اللاحق لكل قطر من الأقطار العربية.

بعد نيل الاستقلال الوطني دخلت تيارات حركة التحرر العربية مرحلة استكمال مقومات الاستقلال الحقيقي أي تجاوز واقع التخلف والعطالة والتبعية وبناء دول ديمقراطية عصرية. بعض الأقطار العربية عاش لفترات محدودة تجربة الحياة الديمقراطية ولو بصورة نسبية مثل مصر وسورية والعراق ولبنان وتونس، وبعضها

حكمته أنظمة ملكية وراثية مستبدة هي أقرب إلى أنظمة العصور الوسطى، وبعضها عرف مباشرة بعد الاستقلال تجارب أنظمة الحزب الواحد الشمولية كالجزائر واليمن الديمقراطية. ومن ثم لحقتها على نفس الطريق بلدان عربية أخرى مثل مصر وسورية والعراق والسودان وليبيا وتونس. وقد ترافقت هذه التطورات بوصول فئات وشرائح البورجوازية الصغيرة وخاصة الريفية منها إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية وبروز الظاهرة العسكرية كطرف مهيمن على أنظمة الحكم، الأمر الذي أدى إلى عسكرة المجتمع وتصفية كل مقومات الديمقراطية السياسية، وترييف المدن وتحجيم الطبقة الوسطى وتهميش دورها وبالنتيجة تعطيل وإجهاض عملية التنمية الشاملة والتطور الطبيعي في هذه المجتمعات.

وهكذا فإنه نتيجة ظروف وعوامل عدة، منها الموضوعية التي ترجع إلى مستوى تطور بنى المجتمع وتنوعها في كل الأقطار العربية، واستمرار حالة التجزئة والتخلف والتبعية. ومنها الذاتية المتعلقة بطبيعة مستوى وعي التيارات الرئيسية في حركة التحرر العربية وممارساتها، فهذه التيارات بعد أن خاضت في نطاق كل قطر، وعلى الصعيد العربي كفاحاً متواصلاً وحققت مكاسب وإنجازات هامة، إلا أنها لم تستطع إكمال مهمات التحرر الوطني والمجتمعي وتكشفت أوضاعها عن أزمة عميقة كان حصادها كما هو ماثل اليوم الإخفاق والعجز عن تحقيق الأهداف التي طرحها كل منها في إطار رؤيته لاستكمال مقومات مشروع النهضة واللحاق بركب الدول المتقدمة.

إن العوامل الخارجية في هذه الأزمة التي تعيشها شعوب الأمة قد أعاقت نهضتها، واستكمال وحدتها كانت عاملاً مهيمناً ومتحكماً في مصائرها. ذلك أن الاقطار العربية أخضعت لتطور مشوه يلبي

مصالح الدول الاستعمارية التي توالت عليها واحتياجاتها، ونعني بذلك أساساً مرحلة الاستعمار العثماني التي دامت أربعة قرون، ومن ثم الاستعمار الأوربي الذي مهّد قبل رحيله لإرساء قواعد المشروع الصهيوني في المنطقة. وهكذا بينما كانت أوربا تغادر ظلمات القرون الوسطى، وتشق طريق التنوير والنهضة والتقدم، راح العالم العربي يغط في سبات عميق متخلياً عن دوره كطرف رئيس فاعل ومشارك في صنع الحضارة.

تلك هي كما نرى الأسباب البعيدة والقريبة التي أدت إلى الواقع الراهن الذي تعيشه شعوبنا. أنظمة استبداد شمولية حيث السلطة تسحق الشعب وتغتصب الدولة، وحيث الشعب مهمش ومغيب عن المشاركة في صنع مستقبله بعد أن تمت تصفية كل وسائل ومظاهر الحياة الديمقراطية وانتهكت أبسط حقوق وحريات المواطن الأساسية. ويتابع التقرير السياسي:

إن ما حدث في سورية منذ بداية السبعينيات أي منذ مجيء النظام الحالي، وحتى الآن إنما يمثل ارتداداً خطيراً في تاريخ بلادنا المعاصر. واستمرار هذا الوضع بات يهدد مستقبل بلادنا ومصيرها، إذا لم تتمكن القوى الوطنية السورية من الاضطلاع بمسؤولياتها لتحقيق التغيير الجذري في بنية النظام القائم، وإرساء أسس نظام ديمقراطي بديل. فإذا استمر النظام السوري الحالي الذي جعل همه الأول إعادة إنتاج نفسه عن طريق التوريث مواصلاً وعوده بإدخال إجراءات سطحية، وشكلية لا تمس جوهره، وإذا أتيح لهذا النموذج أن ينتقل إلى مجتمعات أخرى كما تشير إلى ذلك كثير من المقدمات والبوادر فإن ذلك يعني تواصل العطالة الجماعية واستحكام وضعية التخلف الذي يهدد مصيرها وينهي دورها كذوات فاعلة ويخرجها من مسرح التاريخ.

وحول ضرورة أن تجدد الحركات والأحزاب السياسية الوطنية والتقدمية في عالمنا العربي نفسها على صعيد الفكر والممارسة، وحتى فيما يتصل بتسمياتها. وذلك لا من قبيل التنكر لنضالاتها وتجاربها والأدوار الإيجابية أو السلبية التي اضطلعت بها في مجتمعاتها، ولكن لأن المرحلة التي كان يشهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين وما عرفه من تطورات نوعية عميقة سواء على الصعيد السياسي أم الإيديولوجي، كانت تستدعي ذلك. وحول هذه المسألة يورد التقرير السياسي ما يلي:

"بناء على المقدمات التي عرضناها نرى أن هناك حاجة أكيدة في هذه المرحلة التاريخية وفي مختلف المجتمعات العربية لنشوء أحزاب وحركات سياسية جديدة مستوعبة لتجارب الماضي: تجارب حركة التحرر العربية وللتطورات السياسية والفكرية التي يشهدها عالمنا اليوم، أحزاباً وحركاتٍ تنطلق في عملها من وعي حقيقي سليم لمعطيات الواقع وظروفه الملموسة للمجتمعات التي تعيش فيها". وبعد أن يستعرض التقرير أوضاع التيارات الرئيسة في حركة التحرر العربية: التيار القومي، التيار الوحدوي والناصري، التيار البعثي، التيار الماركسي، التيار الليبرالي، فإنه يرى أن الأحزاب والحركات السياسية التي تعدُّ امتداداً لتلك التيارات قد أدت أدوارها واستنفذت قدراتها على إنجاز التغيير المطلوب، فهي تعيش أزمات شاملة سواء على صعيد الفكر والتنظير أم على صعيد المنهج والبرامج والممارسة في أرض الواقع. وهذا الوضع ينطبق أيضاً على حركات التحرير الوطني المسلحة والجهادية. فالثورة الفلسطينية بكل فصائلها سواء ما كان منها مشاركاً في سلطة الحكم الذاتي الانتقالية أم في صفوف المعارضة إنما تواجه الآن تحديات ذاتية خطيرة تتمثل

في عدم إنجاز وحدتها الوطنية حول برنامج التحرر والاستقلال، وحول أسلوب المقاومة، والكفاح الوجب انتهاجه لتحقيق هدف التحرير.

واليوم نشهد أيضاً أفول دور الحركات الإسلامية التي عاشت مرحلة مد نسبي منذ مطلع الثمانينيات في سياق ما عرف بالصحوة الإسلامية. وإذا كانت الحركات الإسلامية المقاومة في جنوب لبنان وفي فلسطين قد اضطلعت بدور كفاحي متميز وخاصة في غياب أو تغييب أية مشاركة ملموسة وفاعلة من قبل القوى الوطنية الأخرى، فليس هذا يعني أن هذه الحركات ستكون في منأى أو حصانة عن مواجهة الأزمات الذاتية التي ستبرز في المدى القريب أو المتوسط. ذلك أن مأزقها الأساسي يتمثل في بنيتها الفئوية من جهة وكونها لا تملك مشروعا وطنياً ومجتمعياً يجسد إرادة شعوبها في استكمال مسار التحرر والديمقراطية وبناء دولة المواطنة من جهة ثانية. ويتابع التقرير السياسي:

لم يعد يكفي في هذه المرحلة الاستثنائية لتحقيق وحدة القوى الوطنية التوافق على الأهداف العامة والأساسية للمشروع النهضوي العربي: أهداف الديمقراطية والعدالة والتقدم وتحرير الأرض المحتلة وصياغة المشروع الذي يجسد هذه الأهداف في نطاق كل قطر. فهذه الأهداف العامة تشكل في الواقع قاسماً مشتركاً لأغلبية القوى الوطنية والتقدمية، ولكن ما هو مطلوب من هذه القوى جميعاً وما يبرر وجودها وتميزها هو أن تنجح في إنجاز عملية تطوير وتجديد ذاتي سواء في مرجعياتها الفكرية أم في بنيتها وممارساتها حتى تكون مؤهلة للتوافق حول البرنامج السياسي، والمهمات المرحلية واعتماد المنهج والأسلوب المناسب لإنجاز تلك المهمات. ماذا نعني بعملية التطوير والتجديد أيضاً؟

نعني بذلك أن المشروع النهضوي العربي في نطاق كل قطر ينبغي أن يكون موضوع مراجعة شاملة لجهة أوليات أهدافه وبرامج تحقيقها. ولا بد من مراجعة واقعية لتعيين أدوار أدوات هذا المشروع ونعني بها أساساً المجتمع السياسي والمدني والدولة.

بعض تلك الأهداف والشعارات كما طرحت قبل أكثر من نصف قرن، مثل الاشتراكية أصبح الآن على الصعيد العالمي مؤجلاً، وعلى الأصح ضرورة توفر مهمات وبنى المرحلة الانتقالية (الاقتصادية والمجتمعية والسياسية) حتى يمكن مواصلة السير في طريق استكمال البناء الاشتراكي في أي مجتمع.

أما الأهداف الأخرى مثل الوحدة والحريّة والعدالة الاجتماعية والعديد من القضايا المركزية كالنظرة إلى الدولة القطرية والدولة القومية أو دولة الأمة كبديل عن كيان الدولة/الأمة، النضال القطري وعلاقته بالنضال القومي، الهوية الوطنية والهوية العروبية، الصراع العربي الصهيوني واستراتيجية تحرير فلسطين (هل هو صراع وجود أم صراع حدود، أم صراع حضاري أم صراع سياسي)، وبالتالي الموقف من الحلول المرحلية والتسويات التي يفرضها ميزان القوى الراهن، العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية، مفهوم الأكثرية والأقلية، الموقف من الدين وعلاقته بالدولة وبالمجتمع، الموقف من التراث وثنائية الأصالة والمعاصرة، العولمة وكيفية التعامل مع معطياتها الإيجابية والسلبية. الخ. كل هذه الأهداف والشعارات والقضايا المركزية افتقدت عند الغالبية العظمى من تلك الأحزاب والحركات السياسية إلى برامج عمل صحيحة وممارسات فعلية تهدف إلى إيجاد القواعد والمقدمات الضرورية في مجالات الثقافة والتنوير، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والاقتصاد والاجتماع والسياسة.

لقد أخفقت القوى والحركات السياسية التقدمية العربية، التي وصلت إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية، في مواصلة السير على طريق استكمال تنفيذ مشروعها النهضوي الذي تبنته وأعلنت أنها جاءت لتحقيقه. فهي من وجهة نظر موضوعية قد استنفذت مهماتها وتجلى إخفاقها بصورة رئيسية فيما يلي:

- في قصور وتخلّف نظرتها ومواقفها وممارساتها تجاه القضايا المركزية المطروحة على مجتمعاتها: الديمقراطية، التنمية، الدولة الوطنية، دولة الوحدة، مفهوم الحداثة بين كونها قيماً ومفاهيم ومبادئ إنسانية وبين أن تكون عملية تحديث تكنولوجي أو إصلاح سطحي لبعض قطاعات المجتمع الصناعية أو العلمية.
- فشلت في إقامة حياة ديمقراطية سليمة في دولها كما فشلت في تحقيق بنية اجتماعية مجسدة للوحدة الوطنية وبناء دولة المواطنة دون أي تمييز.
- في سياساتها وممارساتها العملية تنكرت الأحزاب والقوى الوطنية بعد وصولها للسلطة للأهداف والشعارات التي نادت بها في مراحل النضال السلبي، فقد انتهى بها المطاف إلى نتيجة واحدة وهي الحفاظ على السلطة وإعادة إنتاجها وتحولت إلى أنظمة استبداد قادت بلدانها إلى أزمات شاملة مهددة لمصائرها.

الفصل التاسع عشر

الحرب العراقية الإيرانية

كما أسلفنا توقفت الحوارات الجبهوية بعد تشكيل التجمع الوطني الديمقراطي في الداخل، وتشكيل التحالف الوطني لتحرير سورية الذي اتخذ من بغداد مقراً له. لكن الاتصالات بيننا وبين النظام العراقي لم تتوقف إذ كلف الجانب العراقي السيد رافع التكريتي، قريب الرئيس صدام حسين والموظف في السفارة العراقية في الجزائر، أن يكون صلة الوصل بيننا.

نشبت الحرب العراقية الإيرانية في أيلول/ سبتمبر 1980 بإعلان العراق رسمياً إلغاء اتفاقية الجزائر الموقعة بين صدام حسين ومحمد رضا بهلوي شاه إيران عام 1975 ودامت هذه الحرب التي عرفت بحرب الخليج الأولى حتى شهر آب/أغسطس عام 1988. وكانت من أطول الحروب التي شهدها القرن العشرون، وتعد من أكثرها كلفة حيث أودت بحياة مليون إنسان من الجانبين إضافة إلى حالات الإصابة والعجز الدائم، كما أنها ألحقت أضراراً بالغة بالبنى التحتية عند الطرفين بما يتجاوز التريليون دولار حسب تقدير الهيئات الدولية المختصة. كان النظام العراقي يحتج دائماً على التدخلات الإيرانية في شؤونه الداخلية وخاصة بعد مجيء نظام الخميني الذي أعلن عزمه على تغيير النظام السياسي في العراق وأتبع ذلك بإنشاء تنظيمات سياسية تحت غطاء ديني مارست الإرهاب ضد مسؤولي النظام العراقي والمؤسسات الحكومية. في اليوم التالي لنشوب الحرب زارني السيد رافع التكريتي يحمل البيان الرسمي العراقي الذي يعلن أن

العراق قد قرر خوض هذه الحرب ليضع حداً نهائياً لاعتداءات الفرس المجوس المتكررة، وفي نفس اليوم خاطب صدام حسين مجلس النواب في العراق معلناً إلغاء اتفاقية الجزائر التي تنص على تقاسم شط العرب بين الجانبين. وأضاف السيد التكريتي إن النصر في هذه الحرب معقود للجيش العراقي نظراً لأن الجيش الإيراني في حالة ضعف وتشتت بعد انهيار نظام الشاه ويتوقع ألا تستمر الحرب أكثر من أسبوعين، وسيكون الجيش العراقي فيها على أبواب طهران.

طبعاً فوجئت شخصياً بهذه التوقعات وأبديت للسيد التكريتي بعض الملاحظات الأساسية حول نص البيان الذي يوضح دوافع عقلية القيادة العراقية في حربها مع إيران. فقلت له إنه لمن الخطأ الفادح أن يعلن هذا البيان أن الحرب موجهة ضد الفرس المجوس بل إن الموقف الصحيح هو أن يقال إن هذه الحرب التي قررتم خوضها موجهة ضد النظام الإيراني الذي عمل على تدمير العلاقات الطبيعية والمصالح المشتركة بين الشعبين الجارين! وللتدليل على مدى تناقض مواقف القيادة العراقية المعلنة آنذاك مع مواقفها الفعلية أن وفداً حزبياً يمثل القيادة القومية في بغداد زار الجزائر على رأس وفد حزبي بدعوة من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية بعد انقضاء فترة وجيزة على بداية هذه الحرب وكانت المهمة الأساسية لهذا الوفد الحزبي إقناع الجانب الجزائري بتأييد الموقف العراقي حيث أن الجزائر بذلت جهوداً كبيرة أيام الرئيس الشاذلي بن جديد مع فرنسا في عهد الرئيس فرانسوا ميتران للوصول إلى اتفاق بين الجانبين ينهي هذه الحرب. فمن المعروف أن الجزائر قد ضحت بوزير خارجيتها محمد بن يحيى الذي أسقطت طائرته في الأجواء بين البلدين وهو يتابع مهمة الوساطة بينهما. بعد انتهاء المحادثات اتصل بي رئيس الوفد المذكور كي نلتقي معاً وأثناء الحديث

صارحني بأنه لم يستطع إقناع الإخوة الجزائريين بأن إيران هي الطرف الذي بدأ الحرب والعدوان ذلك أن الرأي العام العالمي كله يعرف أن الرئيس العراقي هو الذي ذهب بنفسه إلى مجلس النواب وأعلن إلغاء الاتفاقية بين البلدين، وبدء الحرب على إيران. وقد لاحظت أنه كان وإلى حد كبير متفقاً مع وجهة النظر الجزائرية هذه!

الواقع لم يكن لهذه الحرب التي دارت بين النظامين الحاكمين أية أهداف محققة تخدم مصالح أي من الشعبين الجارين، بل إن الدول الكبرى وجدت فيها فرصة مواتية لإضعاف كل من العراق وإيران مع ميل واضح إلى جانب العراق انطلاقاً من تقييمها بأن النظام العراقي أقل خطراً على مصالحها من النظام الإيراني. وقد توقفت هذه الحرب التزاماً بقرار مجلس الأمن الدولي الصادر في 8 آب عام 1988.

احتلال الكويت

في كان النظام العراقي يأمل من دول الخليج التي دعمته وساندته مالياً في حربه ضد إيران وخاصة السعودية والكويت أن تتخلى عن المطالبة بديونها. لكن هذه الدول كانت تعدُّ هذه المساعدة ديناً يستحق الإيفاء بعد توقف هذه الحرب. وكانت تلك الديون تتجاوز 80 مليار دولار. لكن دول الخليج المعنية لم تتجاوب مع طلب الرئيس العراقي، كما اتضح ذلك خلال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بغداد في نهاية شهر أيار/مايو 1990. إذ صارح الرئيس العراقي أعضاء المؤتمر بأن موقف دولة الكويت وغيرها من دول الخليج العربي التي لم تسقط ديونها على العراق، وتستمر بإغراق السوق العالمية بكميات فائضة من البترول دون تنسيق مع العراق إنما يعدُّ عدواناً سافراً ضد العراق الذي كان يدافع عن أمن هذه الدول وسلامتها في

مواجهة الخطر الإيراني. كانت تلك مقدمات ما دُعي بحرب الخليج الثانية المتمثلة بغزو النظام العراقي للكويت في الثاني من شهر اب/أغسطس عام 1990 وإعلان ضمها للعراق باعتبارها المحافظة التاسعة عشرة. واستمر هذا الوضع حتى الثامن والعشرين من شباط/فبراير عام 1991 حين قامت الولايات المتحدة بقيادة تحالف دولي مكون من ثلاثين دولة بينهما دولتان عربيتان هما مصر وسورية بإخراج الجيش العراقي من الكويت بعد تكبيده خسائر فادحة بالمعدات والأرواح.

كانت عملية احتلال النظام العراقي للكويت وما تمخض عمها من نتائج كارثية ضربة قاصمة لما كان قد تبقى من صيغ التضامن والعمل العربي المشترك، على هزالها، فالجامعة العربية أصبحت فاقدة لأي دور يذكر، ولم تستطع أن تفعل شيئاً للحيلولة دون تطور الخلاف بين دولتي العراق والكويت. وانقسمت مواقف الدول العربية حينها بين شاجب أو ساكت أو مؤيد. وكان موقف منظمة التحرير الفلسطينية مفاجئاً ومستغرَباً عندما اتخذت جانب التأييد للنظام العراقي، هذا الموقف الذي انعكس سلباً على أوضاع الفلسطينيين في الكويت والعراق.

ففي عالم السياسة كل فعل يقيم بنتائجه القريبة والبعيدة، فقبل الإقدام على أي تصرف ينبغي وعي الواقع بكل ظروفه ومعطياته ومن ثم صياغة برنامج العمل الذي يستهدف تغيير هذا الواقع وتحقيق الهدف المنشود. وإذا كانت البسماركية والغاريبالدية وأمثالهما نماذج ناجحة في القرن التاسع عشر لكنها لم تعد صالحة أو ممكنة في ظروف نهايات القرن العشرين. كذلك ينبغي ألا يعتد بما نسب إلى السفيرة الأمريكية في العراق غلاسبي من أنها قابلت الرئيس

العراقي قبل بدء الغزو بأيام وأبلغته أن بلادها لا تتدخل في الخلاف بين العراق والكويت.

قوبلت عملية احتلال الكويت بالحماس والتأييد المطلقين من قبل معظم القوى الوطنية والتقدمية العربية بما في ذلك فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وما زلت أتذكر أن مؤتمراً للقوى والأحزاب العربية انعقد قرب البحر الميت في الأردن بعد شهرين من دخول الجيش العراقي للكويت وأعلن تأييده المطلق لهذه الخطوة وطالب النظام العراقي ألا يستجيب لقرار مجلس الأمن الدولي بالانسحاب من الكويت إلا إذا قام مجلس الأمن بإرغام إسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية التي احتلتها خلال حرب حزيران عام 1967 وأذكر في هذا المجال أنه بعد أيام من عملية الغزو عقد لقاء في باريس، شاركت فيه، وضم العديد من ممثلي قوى المعارضة السورية وأحزابها. وكان الموقف الجماعي لهم هو التأييد المطلق لهذا العمل الذي كما عبر عنه هذا اللقاء قد أعاد الأمور إلى نصابها. وقد كنت الوحيد بينهم الذي عارض الأسلوب الذي استخدم في هذه العملية التي تأتي في ظروف عربية ودولية لا تضمن لها الحد الأدنى من النجاح. وأن على النظام العراقي أن يسحب قواته في أقرب وقت ممكن لأن أهداف الشعوب لا تحققها الرغبات الذاتية ولا المغامرات المتهورة.

هكذا توالت التراجعات والانهيارات على الصعيد العربي وعلى ما كان يؤمل من الحد الأدنى من التضامن أو العمل العربي المشترك بعد عملية احتلال الكويت التي يتفق الكثيرون على أنها قضت على آخر إمكانية لذلك وأنه لا يمكن مقارنتها إلا بحرب حزيران لجهة النتائج الكارثية التي أعقبتها.

الفصل العشرون

نحو تأطير العمل الوطني الديمقراطي

في نهاية تسعينيات القرن الماضي وعلى وجه التحديد عام 1998 قمت بمبادرة شخصية تستهدف توحيد مواقف السوريين في الخارج وجهودهم للمشاركة في مشاريع التنمية والإعمار والتحديث الخاصة بوطنهم الأم. وتمثلت هذه المبادرة بالدعوة لتشكيل هيئة باسم المجلس الوطني الديمقراطي السوري. وكنت أرمي من وراء هذه المبادرة في حال نجاحها أن تكون هذه الهيئة في الوقت نفسه الذراع الخارجية للتجمع الوطني الديمقراطي في الداخل. وقد نص هذا المشروع على أن تكون لهذا المجلس المقترح هيئة أو فرع في كل بلد من بلدان الاغتراب حيثما توجد الجالية. ويكون لهذا المجلس مؤتمر عام يتكون من ممثلين لفروع الجالية. وهذا المؤتمر يجتمع مرة كل عام يستعرض فيها شؤون الجالية وأوضاع الداخل، ويتخذ في ضوء ذلك المقررات والتوصيات اللازمة. وقد قمت بتوزيع هذا المشروع على أوسع نطاق سواء في الخارج أم في الداخل. وقد لقي قبولاً وتأييداً على أوسع نطاق رغم أن بعضهم قابله بالتشكيك واعتبر أن النظام السوري قد يكون خلف هذه المبادرة! وبعد عامين من الجهود المتواصلة التي بذلت لتنفيذ هذا المشروع في أرض الواقع لم نتمكن من ذلك بسبب مناخ الإحباط الذي كان يهيمن على الجالية في كل أماكن وجودها.

اختُتِم القرن العشرون بوفاة رأس النظام وانتقال السلطة بالوراثة لابنه في سابقة خطيرة لم يشهد لها تاريخ سورية المعاصر ولا أي من الدول العربية ذات النظام الجمهوري مثيلاً، وأمل بعضهم في أن عهداً

جديداً قد حل وأن هامشاً من الحرية يمكن أن يتوفر بحيث يمكن للأحزاب والقوى السياسية وهيئات المجتمع المدني أن تمارس بعض نشاطاتها وحقوقها الأساسية. وبالفعل فقد كانت هناك وعلى مدى عامين تقريباً فسحة بسيطة للنشطاء السياسيين والمفكرين في أن يلتقوا في بعض المنازل فيما سمي بالمنتديات ويتناقشوا فيما يمكن أن يخرج بلدهم من الأزمة المستفحلة التي يعيشها غير أن هذه المنتديات قد أغلقت بعد فترة وجيزة، ولعلَّ السلطة أرادت أن تكون فترة اختبار لتقدير قوة المعارضة الشعبية، إذ أعلن عبد الحليم خدام نائب رئيس النظام في تجمع حشد له على مدرج جامعة دمشق بأن الوضع الذي تُحضّر له هذه المنتديات سيجر سورية في حال استمراره إلى الحالة التي عاشتها الجزائر في التسعينيات. وهكذا عادت سورية إلى الأجواء التي عرفتها منذ مجيء النظام بداية السبعينيات كي تظل مملكة الصمت والرعب والغياب!

استمرت الأوضاع السورية على حالها إذ واصلت السلطة الجديدة نفس سياسات النظام منذ قيامه قبل ثلاثين عاماً، مع اختلاف واحد هو ما سمي باقتصاد السوق الاجتماعي الذي أدى إلى خصخصة معظم مؤسسات القطاع العام وبيعها بأسعار رمزية لرجال السلطة وحلفائهم.

أما على صعيد المعارضة الوطنية في الداخل فقد أقدمت مجموعة من الأحزاب والشخصيات الوطنية المستقلة إضافة إلى الإسلاميين في شهر أكتوبر 2005 إلى تشكيل جسم سياسي جديد هو: "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي"، الذي يدعو إلى إنهاء حكم العائلة الحاكمة عن طريق العمل السياسي السلمي، وبناء نظام وطني ديمقراطي بديل. قابلنا نحن في تجمع البعثيين الديمقراطيين

الوحدويين هذه الخطوة بالتأييد التام والانضمام إلى هيئات الإعلان مع إبداء ملاحظاتنا على نص الميثاق وتركزت في مسالتين: الأولى أن هذا الميثاق يغفل سواء في مقدمته أم في كليته ذكر أية علاقة تربط سورية ببعدها العربي، ولا مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية، وبقية الأراضي المحتلة. أما المسألة الثانية فتتعلق بما نص عليه الإعلان الذي يتبنى النظام الاقتصادي الليبرالي الحر ودون أية ضوابط تحمي دور القطاع العام، وضرورة أن ينص الإعلان على أن يكون نمط الاقتصاد الوطني نمطاً إنتاجياً، والحرص على تأمين حقوق العاملين في مختلف قطاعات الإنتاج وحمايتها.

كنت في باريس في مطلع شهر آذار من عام 2007 وكان الرفيق رياض الترك، القيادي التاريخي لحزب الشعب الديمقراطي السوري، وقتها هناك. وقد اقترح علي في أحد لقاءاتنا أن نجتمع بالسيد علي صدر الدين البيانوني، المراقب العام للإخوان المسلمين آنذاك، ونتدارس معه إمكانية تشكيل جسم لإعلان دمشق في الخارج وتقدير مدى جدية مساهمة الإخوان في نشاطات إعلان دمشق بعد أن أعلنوا انضمامهم إليه. وقد وافقت على هذا الاقتراح. وفي اليوم التالي أخبرني الرفيق رياض أن السيد البيانوني المقيم في لندن لا يستطيع الحضور إلى باريس وقد اقترح علينا اللقاء في بروكسل. وهكذا كان حيث التقينا في أحد فنادق بروكسل لمدة يومين وبحثنا ضرورة إيجاد جسم لإعلان دمشق في الخارج واتفقنا على مشروع الهيكل التنظيمي لهذا الإعلان. واقترحنا أن يكون ثلث أعضاء الأمانة العامة لإعلان دمشق من ممثلي الخارج، ومن ثم أعطينا المشروع والمقترحات الأخرى للرفيق الترك بوصفه عضواً في الأمانة العامة للإعلان كي يطرحها عليها عند عودته إلى دمشق لدراستها واتخاذ ما تراه مناسباً.

عدت إلى ديترويت بعدها وبعد وصولي بيومين اتصل بي السيد عبد

الحليم خدام الذي كان يقيم في باريس وأخبرني في سياق حديث مطول بأنه وبالاتفاق مع الإخوان المسلمين وبعض المستقلين قرروا إقامة جبهة معارضة للنظام السوري باسم "جبهة الخلاص الوطني". وسينعقد مؤتمرها المؤسس الأسبوع القادم في برلين وأمل في نهاية حديثه أن أكون من المؤسسين لهذه الجبهة! استغربت طبعاً حديثه وذكرته بأني في لقائي الوحيد معه في باريس قبل نحو شهر نصحته بعد إعلان انشقاقه عن النظام أن يتمحور موقفه المعارض في ثلاثة أمور: أولهما أن يواصل عن طريق الإعلام نقده لسياسات النظام، باعتباره كان جزءاً رئيساً فيه، وفي كل المجالات إذ لا يمكن الاقتناع بأن مسؤولياته كما كان يعلن تنحصر في السياسة الخارجية، وأن لا دور له في مسائل النظام الأخرى. وثانيهما ألا يكون في واجهة أي تنظيم سياسي معارض. وثالثهما أنه بعد خلاص سورية من النظام القائم يضع نفسه وأبناءه تحت تصرف القضاء في كل ما يسند إليهم من تهم وفي أكثر من قضية. كما نبهته إلى خطورة التعاون مع الإخوان المسلمين الذين يعلنون في الوقت نفسه أنهم جزء من إعلان دمشق!

أجابني السيد خدام بأن الطريق الذي يعتمده إعلان دمشق لتغيير النظام هو طريق طويل، وقد لا يؤدي إلى أية نتيجة لأن النظام سينتهي في شهر تموز القادم، أي بعد خمسة أشهر على أبعد تقدير، وذلك على ضوء المعلومات المتوفرة لديه من الجانب السعودي الذي أبلغه بما تعتزم الإدارة الأمريكية فعله لتحقيق هذا الهدف. وأضاف خدام إنه في ضوء هذه المعلومات لا بد من إيجاد أي تشكيل سياسي كي يكون له دور في المشاركة في السلطة بعد انتهاء النظام، وأنه وجد في التحالف مع الإخوان المسلمين الذين كما ذكر لي يتمتعون بشعبية واسعة أكبر من شعبية الأحزاب المعارضة الأخرى وخاصة في مدينتي حماة وحلب، الرهان المناسب الذي يساعد على تحقيق الغاية المطلوبة! وانتهى الحديث بيني

وبين خدام إلى لا شيء وكان الأخير بيننا. بعدها اتصلت برياض الترك الذي كان لا يزال في باريس واستغربنا معاً مواقف الإخوان المسلمين الذين لم يكن قد مضى على لقائنا مع مراقبهم العام السيد البيانوني في بروكسل أكثر من أسبوع وبحثنا فيه تشكيل فرع لإعلان دمشق في الخارج باعتبار أن الإخوان جزء مكون في هذا الإعلان. وكان أن تبادلنا التشكيك في مواقف الإخوان المسلمين وتقلباتهم حيال العديد من القضايا والاتفاقات التي يعلنون أنهم ملتزمون بها! بعد ذلك اتصلت بالسيد البيانوني وسألته عن الأسباب والمبررات التي دفعتهم إلى التحالف مع السيد خدام في الوقت الذي يعلنون فيه أنهم جزء من إعلان دمشق؟ واقترحت عليه أنه مادام لقاؤهم في برلين لتشكيل جبهة معارضة مع السيد خدام قد نشر في مختلف وسائل الإعلام وأنه سيتم بعد عدة أيام فمن الأنسب، وللتخلص من الإحراج المترتب على هذه الدعوة المعلنة، أن يبحث في لقاء برلين المقترح الوضع السوري بصورة عامة وأن يخلص هذا اللقاء إلى بيان يعلن فيه دعمه لإعلان دمشق. أجابني السيد البيانوني إن هذا الموقف هو ما سنطرحه في هذا اللقاء، فنحن لا نريد تشكيل جسم معارض جديد، بالرغم من أن عبد الحليم خدام هو الذي يصر على ذلك! وكما هو معروف التقى الطرفان مع بعض الشخصيات المستقلة في برلين بعد أيام وتوصلوا إلى تشكيل ما دعوه "جبهة الخلاص الوطني" التي لم تستمر أكثر من عامين حيث انفرط عقدها بانسحاب الإخوان المسلمين منها، وتجميد معارضتهم للنظام السوري تنفيذاً لطلب التنظيم العالمي للإخوان المسلمين بعد المواقف التي اتخذها النظام السوري في دعم فصائل المقاومة الفلسطينية في غزه وفي مقدمتها الفصائل الإسلامية: حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما!

الفصل الحادي والعشرون

الانتفاضات الشعبية العربية ومآلاتها

انطلقت هذه الانتفاضات الشعبية كما هو معروف اعتباراً من الشهر الأخير لعام 2010 إذ بدأت بتونس وتتابعت في عدد من البلاد العربية الأخرى: ليبيا ومصر واليمن وسورية والبحرين وحتى في الأردن والمغرب والجزائر. ولا يختلف اثنان ممن تتوفر لديهم النظرة الموضوعية للأمور أن العامل الأساس في تفجر تلك الانتفاضات كان الذاتي المتمثل بإرادة الشعوب العربية، وتوقها للخلاص من واقع القهر والاستبداد والتخلف والتهميش الذي تعيشه. وكان المأمول من تلك الانتفاضات أن يتحول كل منها إلى ثورة تحرر وطني ديمقراطي واجتماعي لبناء دولة المواطنة العصرية الحديثة، أي الدولة/الأمة.

لكن لماذا تحولت انتفاضة الشعب السوري، قبل أن تكمل عامها الأول، إلى حرب أهلية طاحنة بكل أبعادها الطائفية والإثنية والمجتمعية في الداخل، وأبعادها الإقليمية والدولية، فأصبحت بلادنا ساحة مستباحة لتصفية الصراعات والمصالح الدولية، الأمر الذي وضع مستقبلها ومصيرها في مواجهة أخطر التحديات.

من جهتي ومن خلال مشاركتي في بعض فعاليات المعارضات في الخارج كنت حريصاً دوماً على أن تتوحد رؤية هذه المعارضات ومواقفها على تشخيص طبيعة الصراع في سورية، وواقعه بصورة صحيحة لا انتقاصاً من أهمية تلك الانتفاضة المجهضة، ولا تنكراً لتلك التضحيات الجسام التي قدمها شعبنا في معركة الخلاص الوطني من نظام القهر والفساد والتخلف. وما يدعو إلى الغرابة حقاً، فإن أياً

من تلك المعارضات، مع الأسف، لم يقم حتى الآن بمراجعة موضوعية صادقة لمسار الأحداث التي شهدتها سورية على امتداد السنوات العشر الماضية، وكيف يمكن تجاوز الواقع الذي ما تزال تشكيلات المعارضة السورية في الخارج المرتبط معظمها بالأجندات الأجنبية، تصفه بالثورة، وأنها كما تردد دائماً أعظم ثورة في التاريخ، وإذا تواضعت قليلاً فإنها تصفها بأعظم الثورات في هذا العصر، وإذا ما تواضعت أكثر من ذلك فإنها تصفها بأنها أعظم الثورات في تاريخ سورية الحديث! أما إذا ذكرت المنطقة في شمال غربي سورية التي تقع تحت سيطرة الاحتلال التركي المتحالف مع مجموعة من المنظمات الإرهابية فإنها تدعوها قاعدة الثورة، وإذا كان لها أن تعقل قليلاً فإنها تسميها بالمناطق المحررة. وقد كنّا في كتابنا "محنة العقلانية في الفكر السياسي العربي المعاصر" (صدر قبل خمس سنوات) قد خصصنا فصلين حول هذه المسألة، وهما: "الثورات العربية ودور العامل الذاتي"، و"حوار المفاهيم حول موضوعات الثورة والانقلاب والانتفاضة". وبحثنا في هذين الفصلين تجارب الكفاح الوطني ودروسه، وبخاصة خلال القرن الماضي ونرى أن تكون خير ملهم ودليل للحراك الشعبي في دول ما سمي بالربيع العربي حول المقومات والعوامل الضرورية كي تنجح مشاريع تلك الثورات في تحقيق أهدافها. فلا يمكن لأية ثورة أن تنجح بمجرد أنها تتبنى أهدافاً محقة وقضايا عادلة، بل لابد أن تتوفر لها القيادة الوطنية الكفوءة، ولابد لها أن تمتلك الرؤية الاستراتيجية لصياغة البرامج العملية في المراحل الانتقالية، كما لا بد من انتهاج الأسلوب المناسب الذي يكفل تحقيق تلك الأهداف.

ومشروع الثورة السورية كأنموذج لغيرها من الانتفاضات الأخرى، التي توافقت في منطلقاتها وأهدافها العامة، مع تباين في خصوصيتها

وعلاقاتها الخارجية، هذه الثورة المغدورة، كما هو معلوم مرت بعدة مراحل أوصلت مجتمعها إلى الأوضاع الكارثية التي يعيشها الآن.

لقد كان موقفنا منذ البداية شأن الكثيرين من أبناء شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية أن الالتزام بمبدأ أولية العامل الذاتي في تحقيق أهداف الثورة ليس شعاراً يرفع في المناسبات فحسب، وإنما ينبغي التزام هذا المبدأ باعتباره حجر الأساس في صياغة الاستراتيجية الصحيحة، واعتمادها لانتصار أية ثورة. وهذا يعني الثقة التامة بقدرات شعبنا الذاتية وطاقاته إذا ما حشدت ونظمت بالكيفية المناسبة، والأساليب الناجعة ما يستدعي بدوره ضرورة توحيد عمل القوى الوطنية الديمقراطية على أساس البرنامج المشترك الذي يكفل إنجاز مهام التحول الديمقراطي وصولاً إلى دولة المواطنة. كما يستدعي أيضاً مخاطبة الرأي العام العالمي بمنطق عقلاني يطرح مطالب شعبنا العادلة شأن بقية شعوب العالم. ويستدعي أخيراً التعامل مع المجتمع الدولي على أساس القيم المشتركة، وتقاطع المصالح مع مختلف أطرافه، والسعي قدر الإمكان إلى تعظيم جبهة الأصدقاء وتحييد الخصوم، وتقسيم جبهة الأعداء.

وهناك مبدأ آخر لم تكن المعارضة السورية واعية لأهميته ولَم تحسب له حساباً نتيجة ارتباط معظمها بأجندات خارجية، وهو أن تحقيق تطلعات الشعب السوري في التغيير الديمقراطي لا بد أن يستند إلى ميزان القوى الذي ينبغي أن يكون في مصلحة الحراك الشعبي حتى يمكن الوصول إلى الحل الذي نصت عليه ورسمت بنوده قرارات الأمم المتحدة ذات الصِّلة.

لكن الأمر الذي لم يكن متوقعاً، هو أن نجد أن معظم تشكيلات المعارضة قد أصبحت تتعامل مع الوقائع الراهنة في الميدان كما هي،

لا من منطلق صالح الثورة الموعودة، وما يعبر عن هويتها الوطنية والأهداف التي جاءت من أجلها. ففي مواجهة قوى النظام، والمجموعات الطائفية التي تقاتل معه، وفي غياب أي دور إيجابي للمجموعات المنضوية تحت تسمية الجيش الحر أو الجيش الوطني التي لا يربطها أي رابط ولا يوحدها أي برنامج، أصبحت الهيمنة على الأرض الخارجة عن سيطرة النظام للمجموعات المسلحة الإرهابية، وفي مقدمتها داعش وجبهة النصرة، وبقية التشكيلات الإسلاموية المرتبطة بالأجندات المعادية لمصالح الشعب السوري حاضراً ومستقبلاً. وكأنه يراد لهذا الواقع الذي فرضته المجموعات التي تجاوز عددها في وقت ما كما ذكر لي أحد ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة للمسألة السورية ثمانمئة مجموعة أو فصيل، أن تكون الممثل الشعبي لإرادة الشعب السوري والجهة المخولة بتقرير مصيره ومستقبله!

أما ما يتعلق بدور العامل الخارجي أي الدولي في نجاح أو إجهاض مشاريع تلك الثورات فقد كان بلا شك عاملاً مؤثراً إلى حد كبير. وتوقفت نتيجة هذا الدور سلباً أو أيجاباً على متانة الوضع الذاتي للحراك الشعبي وحدود استقلالية إرادته من جهة، وعلى مدى توافق أو تعارض مصالح الدول الفاعلة مع أهداف هذا الحراك من جهة أخرى. ولذا كان لبعض تلك الانتفاضات كما في تونس أن تنجح مرحلياً في التخلص من نظام الاستبداد، لكنها فشلت في مصر. أما في البلدان الأخرى كما في ليبيا واليمن وسورية والعراق والبحرين فإن تلك الانتفاضات الشعبية قد انحرفت عن مسارها، وغرقت في أزمات طاحنة، وبات مستقبلها متوقفاً على وعي شعوبها، وصيانة وحدتها الوطنية، وكيفية تصرف قواها الحية في هذه الظروف الصعبة والمصيرية.

أمام هذا الواقع المعقد الذي انتهت إليه الانتفاضة الشعبية السورية بعد عسكرتها وتطييفها وتدويلها، وأمام هذا التيه الذي يشهد تعاظم أخطار المأساة السورية، وتطاول ليلها بعد أن ضاعفت متاعبها وآلامها حرب الجوع والفقر والحرمان من أبسط مستلزمات الحياة، بعد هذا كله فإنه من المنطقي والمتوقع أن يطرح كل مواطن سوري على نفسه السؤال التالي:

ترى بماذا يختلف أولئك المعارضون الذين دعوا وعملوا من أجل التفاهم والتحالف مع المنظمات والمجموعات الأصولية والتكفيرية المسلحة، والذين تسابقوا واستقتلوا للارتباط بمخابرات وأجندات الدول الإقليمية والأجنبية، بماذا يختلفون عن أولئك الذين لايزالون يدافعون بحماسة وشراسة عن أنظمة الاستبداد القائمة؟ ألا يلتقي الطرفان من حيث النتيجة على أرض واحدة بتوجيه الحراب المسمومة إلى كيان وطنهم وإلى مواصلة استهداف وتدمير مقوماته. إن مهمة إنقاذ الوطن وبناء مستقبله أصبح عملياً خارج تفكيرهم!

لقاء استكهولم

خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2011 انعقد في استكهولم في السويد لقاء للمعارضة السورية بدعوة من معهد أولف بالمه وإشرافه. جمع هذا اللقاء حوالي خمسين شخصية جلهم من الداخل، وقد شاركتُ في أعمال هذا اللقاء الذي امتد يومين، واكتسب أهمية خاصة إذ عقد في بلد عرف بدعمه الدائم والنزيه لحركات التحرر العالمية، ولمشاركة هذا العدد الوفير من الشخصيات الوطنية المعارضة القادمة من الداخل. وبالنسبة لي كان هناك عامل آخر يضاعف أهمية هذا اللقاء أو المؤتمر وهو اجتماعي

بالعديد من الإخوة القادمين من الداخل الذين لم أرهم منذ أربعين عاماً أي منذ أن غادرت سورية.

وأثناء أعمال هذا المؤتمر اتصل بي بعض الإخوة في قيادة تنظيمنا، أي تجمع البعثيين الديمقراطيين الوحدويين، وقالوا لي إنهم يتحدثون من أنطاليا في تركيا حيث تجري هناك بين بعض الأطراف السورية مشاورات لتشكيل مجلس وطني سوري على شاكلة المجلس الوطني الليبي الانتقالي، وأنهم سيشاركون في عضوية هذا المجلس بقدر ما يتاح لهم من عدد! أجبتهم أن لا لزوم لهذا الاستعجال في اتخاذ هذا الموقف من المجلس المقترح، إذ علينا الانتظار لنعرف من هي القوى والجهات التي تقف خلف هذا المشروع، ومدى استقلاليته، وتمثيله حقاً لإرادة شعبنا في التغيير الوطني الديمقراطي. لم يأخذ هؤلاء الإخوة بوجهة نظري، بل وكما عرفت لاحقاً أنهم قد تسابقوا مثل غيرهم لاكتساب أكبر عدد ممكن من عضوية المجلس الذي اتضح للجميع بعد انقضاء فترة وجيزة على تشكيله هيمنة الإسلام السياسي، والمخابرات التركية والقطرية والسعودية عليه ومن ورائها المخابرات الأمريكية طبعاً، كما اتضح الدور الأساس المطلوب منه وهو أن يدعي لنفسه بأنه الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري، كما قام بذلك الدور المجلس الوطني الليبي، وأن يطالب على هذا الأساس المجتمع الدولي بالتدخل العسكري المباشر لإنهاء النظام القائم!

اتضح لي بعد عودتي من استكهولم أن هؤلاء الإخوة زملائي في قيادة تجمع البعثيين لم يأخذوا برأيي حيال هذا الموضوع، وعملوا جاهدين متسابقين على اقتراح اسمائهم كي يكونوا في عضوية المجلس! وكان هذا الحادث أول وآخر اختبار لحقيقة وحدة تجمع البعثيين الديمقراطيين الوحدويين لجهة الخط الفكري والسياسي

والسلوك العملي. إذ كشفت هشاشة هذا التجمع والتزامه وانفرط عقده بعد شهرين من تاريخ التئامه.

وبالطبع فإن هذه الظاهرة أي التسابق على عضوية الكيانات التي جرى اصطناعها، وفبركتها باسم الثورة السورية لم تقتصر على مجموعتنا ولكنها شملت في الواقع معظم تشكيلات المعارضة السورية، وكشفت عن مدى مناعتها الوطنية بعد أن تقنعت طويلاً بالهويات والشعارات المبدئية!

في مؤتمر استكهولم ألقيت كلمة مكتوبة ومطولة عبرت فيها عن وجهة نظري في المقومات التي ينبغي أن تتوفر للانتفاضة السورية في صيرورتها كي تصبح ثورة تحرر وطني واجتماعي لمواجهة العوائق والأخطار مستفيدة من تجارب مر بها الشعب السوري منذ الاستقلال، وأجهضت دون تحقيق هدفها الرئيس في بناء دولة ديمقراطية عصرية.

تجربة أخرى في مسار العمل الوطني

في أوائل العام الثاني لانطلاقة الانتفاضة بدأت تتوضح مجمل العوامل التي أدت إلى إجهاضها وحرفها عن مسارها الصحيح. فسلمية الحراك الشعبي قد انتهت وسادت العسكرة واللجوء لاستخدام السلاح في طول البلاد وعرضها، وحتى بين قبائل المنطقة الواحدة، وأحياء المدينة الواحدة أيضاً. وصودر القرار الوطني المستقل وغيِّب بعد أن انخرطت معظم تشكيلات المعارضة، وبخاصة الخارجية منها كما أسلفنا في أجندات الدول الإقليمية والعالمية الأخرى. وكانت نتيجة ذلك كله انفجار وتشظي الحراك الوطني الديمقراطي السلمي للشعب السوري وتحوله إلى صراعات محلية في

معظم المحافظات، صراعات يغلب عليها الطابع الطائفي والإثني والقومي والمحلي.

في مطلع عام 2012 تواصل معي عدد من البعثيين السابقين، وشخصيات وطنية مستقلة وتحاورنا حول دورنا في هذه الانتفاضة والوسيلة الأجدى كي نضطلع بمسؤولياتنا الوطنية، وضمن ظروفنا، على أفضل وجه ممكن. واستقر رأينا على تكوين جسم معارض باسم "الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية" التي عقدت مؤتمرها الأول في القاهرة. إذ أقرت في هذا المؤتمر برنامجها السياسي ونظامها الداخلي وانتخبت مكتباً تنفيذياً، لم أكن عضواً فيه، يشرف على نشاطاتها في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين. وأكد البرنامج السياسي، الذي طبع في كراس أنيق، على أهمية التحول الديمقراطي وأن سمة العصر هي الديمقراطية. أما المجتمعات العربية بعد الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، فغدت تمثل وضعاً استثنائياً وشاذاً. وفي الباب الثاني تحدث البرنامج عن ضرورة محافظة الانتفاضة على طابعها السلمي وأهمية قرارها الوطني المستقل حتى تكون مشروع ثورة تحرر وطني ديمقراطي واجتماعي. كما أكد البرنامج السياسي أهمية توحيد قوى المعارضة السورية سواء في الداخل أم في الخارج في جبهة وطنية ديمقراطية عريضة تكون العمود الفقري للكتلة التاريخية التي هي الأداة المؤهلة لإنجاز عملية التحول الديمقراطي المنشود. كما أكد البرنامج السياسي على أهمية استعادة سورية دورها الفعال المعهود على الصعيدين العربي والدولي.

بين الحماس ومسؤولية القيام بالواجب، اللذين تميز بهما أعضاء الكتلة الوطنية الديمقراطية السورية، سارت الأمور بصورة مرضية خلال الأشهر الأولى من تكوينها واكتسبت أعضاء جدداً. غير أن ما

اتضح فيما بعد أن الأمور بالنسبة لمواقف ومهام أعضاء هذه الكتلة كما ينص عليها برنامجها، وكذلك سلوك أعضائها لم تكن متوافقة مع برنامجها. كما اتضح أن معظم أعضاء الكتلة لم يطلعوا جيداً على البرنامج السياسي للكتلة ولَم يلتزموا فعلاً بقراراتها ومواقفها المعلنة! فعلى سبيل المثال كان تقييمنا منذ البداية للمجلس الوطني السوري سلبياً طبعاً، وطالبنا بأكثر من قرار بضرورة انسحاب أعضاء الكتلة الذين هم في الوقت نفسه أعضاء في المجلس الوطني من هذا المجلس. وجرى التأكيد على هذا القرار عدة مرات دون استجابة أحد من الأعضاء المعنيين. كذلك اتخذنا قراراً واضحاً ومعللاً بإدانة تشكيل ما سمي بالحكومة السورية المؤقتة وبينا المخاطر التي تنجم عن هذه الخطوة، وأولها تكريس الانقسام حاضراً ومستقبلا في وحدة كيان الدولة السورية، وأنه إذا كان لابد من تقديم المساعدات للنازحين والمهجرين من أبناء شعبنا في هذه المرحلة فالأفضل أن تقوم بهذه المهمة منظمات تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة. غير أني فوجئت بأن العديدين من أعضاء الكتلة قد تقدموا بطلبات للتوظيف والعمل في هذه الحكومة، وبعضهم وجد له مكاناً فيها. وبالمناسبة فقد أعلن السيد غسان هيتو الذي يعمل موظفاً في إحدى الشركات الأمريكية، ومحسوباً على تيار الإسلام السياسي، وكلفه المجلس الوطني بتشكيل أول حكومة مؤقتة، قبل أن يعتذر عن مواصلة هذه المهمة، بأنه تلقى خلال الأسبوع الأول من تكليفه حوالي خمسة وأربعين ألف طلب للتوظيف في الحكومة الموعودة! ولعل أخطر تلك الأثافي التي تصور وعي أعضاء هذه الكتلة ومواقفهم رداً على ما طرحته في المؤتمر الثاني المنعقد في اسطنبول مطلع عام 2013 بضرورة أن يتضمن البيان الذي سيصدر عن أعمال المؤتمر نصاً واضحاً بإدانة المنظمات

الإرهابية: داعش والنصرة وبقية المنظمات الإرهابية. وكانت المفاجأة التي لم أكن أتوقعها إطلاقاً أن جميع الأعضاء الحاضرين عارضوا اقتراحي بقولهم إنهم يوافقون على إدانة داعش ولكنهم لا يوافقون أبداً على إدانة جبهة النصرة لأن المنتسبين إليها هم أهلنا وإخوتنا وقد أوضحت لهم بصدد هذه المسألة أنهم إذا كانوا فعلاً أهلنا وإخوتنا فهذا يرتب علينا مسؤولية كبيرة في أن نجلبهم إلى المسار الوطني الصحيح لا أن نشاركهم ونبرر لهم اتجاهاتهم الخطيرة والمدمرة لهم ولشعبهم. وعلينا ألا نستغرب في مثل هذا الزمن الرديء أن تواجهنا بعض الأمور والمفاجآت التي لم تكن تخطر على بال. وعندما طرح أحد أعضاء المؤتمر المذكور اقتراحاً بضرورة إرسال وفد من الكتلة لتهنئة قيادة الثورة التي أصبحت تسيطر على محافظة إدلب قوبل اقتراحه بموافقة شبه جماعية! علمت فيما بعد أن هذا الوفد لم يستطع الوصول إلى إدلب بعد أن اعترضته المخابرات التركية وطلبت منه العودة من حيث أتى. كذلك لن أنسى هنا ذلك الموقف المستهجن الذي اتخذه أعضاء الكتلة في مكتب أورفه في تركيا، وقد كنت في حينه رئيساً لهذه الكتلة، احتجاجاً على مشاركتي مع الأخ مروان الأطرش في أعمال مؤتمر القاهرة الثاني للمعارضة السورية، وذلك بقرار من المكتب التنفيذي لهذه الكتلة. إذ قام هؤلاء الأعضاء بالاعتصام في مكتب الكتلة في أورفة معلنين استنكارهم وإدانتهم مشاركتنا في ذلك المؤتمر الذي يعدُّ في حينه أكبر مؤتمرات المعارضة السورية تمثيلاً وخاصة للداخل وكنّا نأمل أن يكون خطوة أساسية في تدعيم استقلالية الإرادة والقرار للمعارضة السورية.

إزاء هذا الوضع كان الموقف الطبيعي والمنتظر مني أن أغادر هذه الكتلة في كتاب خطي عرضت فيه موقفي والأسباب التي دعتني دون

إبطاء للتحرر من هذه التجربة الفاشلة، والمسدودة الآفاق، وتمنيت فيه لهؤلاء الأعضاء السداد والتوفيق في تأدية مهامهم الوطنية!

خلال السنوات الأولى التي أعقبت الانتفاضة شاركت في عدد من نشاطات المعارضات السورية. منها مؤتمر القاهرة الأول الذي انعقد في 2 تموز/يوليو عام 2012 تحت إشراف الجامعة العربية الذي عمل المجلس الوطني على إفشاله بحجة أن هذا المؤتمر جاء ليخلص المجلس الوطني السوري شرعيته، وأن هذا المجلس يعدُّ نفسه الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري وللثورة السورية! ولذا كان الشعار الذي تبناه أعضاء المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الذين شاركوا في مؤتمر القاهرة هذا كما علمت من أوساطهم: "إن نجاح هذا المؤتمر يعني إفشاله!" كما شاركت في أعمال مؤتمر القاهرة الثاني الذي انعقد عام 2014 وفي أعمال مؤتمرات أخرى انعقدت في القاهرة وجنيف وبروكسل. وكان الهدف الدائم من المشاركة في كل تلك الفعاليات هو أن ننجح في تشكيل جبهة وطنية أو تحالف وطني عريض يتمكن من إعادة الانتفاضة إلى مسارها الصحيح أي العودة بها إلى انتهاج الأسلوب الشعبي السلمي ويضمن لها استقلال قرارها الوطني بعيداً عن التبعية للحكومات الإقليمية والدولية، لكن كل الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه ذهبت أدراج الرياح ولَم تؤد إلى النتيجة المتوخاة وذلك في ظل اختلال مستمر لميزان القوى على الأصعدة كافة. نظراً لضخامة التحديات التي تواجه شعبنا والمتمثلة بسياسة نظام الاستبداد وممارساته، والفساد من جهة، ومواقف المعارضة السورية وممارساتها التي خدمت في النتيجة مصالح القوى المعادية لشعبنا وأغراضها من جهة ثانية، وسياسات مختلف الأطراف الدولية ومواقفها المدفوعة بمصالحها المباشرة والمستقبلية من جهة ثالثة.

لقد انقضت حتى الآن أكثر من عشر سنوات على انتفاضة الشعب السوري من أجل الحرية والعدالة والديمقراطية دون أن يتمكن من بلوغ أهدافه وهذا الوضع يواجه شعبنا بتحد مصيري في أن يكون، برغم كل التضحيات الجسام التي قدمها حتى الآن، جديراً بصنع المستقبل الذي يستحقه.

إن استعراضاً عاماً للوضع الذي انتهت إليه مختلف الانتفاضات الشعبية في سياق ما عرف بالربيع العربي إنما يقودنا إلى معرفة الأسباب المشتركة التي تقف وراء إجهاض معظمها وتحديدها، والأخرى التي ساعدت بعضها على إنجاز خطوات مرحلية في سيرورة التحول الديمقراطي، كما في تونس والجزائر وربما السودان.

وفي مقدمة تلك الأسباب والعوامل المشتركة المعيقة التي أسلفنا الحديث عنها في أكثر من مكان، عدم تسلح تلك الانتفاضات برؤية استراتيجية صحيحة وعدم انتهاجها الأسلوب الشعبي السلمي بكل أشكاله وعدم صيانتها وحرصها على الوحدة الوطنية، وكذلك تفريطها بالقرار الوطني المستقل في تعاملها مع مختلف الأطراف الدولية. يضاف إلى ذلك موقف الجيش والقوات المسلحة في كل قطر من تلك الأقطار سواء لجهة مساندته للحراك الشعبي أو استخدامه في ضرب هذا الحراك أو اتخاذه موقف الحياد بين السلطة والجماهير المنتفضة كما في تونس والجزائر وإلى حد ما في السودان.

أما بالنسبة لمستوى الوعي الشعبي الجمعي، وكذا على صعيد الأحزاب والحركات السياسية والنخب الفكرية وفي مختلف المجتمعات العربية فقد اتسم بالقصور إلى حد كبير وكونه غير مطابق لإمكانيات إنجاز المهمات والتحولات المطلوبة في كل منها لبناء مجتمع جديد يعيش حياة العصر.

فكثير من القوى القومية مثلاً التي تنسب نفسها إلى أيديولوجيا واحدة، والتي تصنف نفسها بأنها ناصرية أو حركات قومية مستقلة، رأيناها تواجه بعضها في ساحات الحراك الشعبي متخذة مواقف متناقضة. والأمر نفسه ينطبق على الأحزاب والمجموعات التي تنسب نفسها للبعث وحتى داخل الفصيل الواحد منها. ومثل هذا الوضع ينطبق على الحركات والأحزاب التي كانت وما تزال تنسب نفسها للماركسية والشيوعية فقد وقف بعضها مدافعاً وبكل شراسة عن أنظمة الاستبداد الحاكمة، وبعضها الآخر انضم إلى صفوف المعارضة، بل إن أقساماً وشخصيات عديدة منها انتقلت إلى تبني الاتجاه النيو ليبرالي والدعوة إلى التحالف مع القوى الدولية الفاعلة في المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول البترول الخليجية! وربما إسرائيل أيضا.

وما دمنا هنا نركز على أهمية هذا العامل أي تخلف الوعي السياسي العام وخاصة على صعيد النخب الفكرية والسياسية في مجتمعاتنا العربية، دون أن نولي المصالح الطبقية أهمية كبيرة في مرحلة التحرر الوطني، فهذا الواقع يرجع بصورة رئيسة إلى أن بلداننا طوال نصف القرن الماضي وبعد أن أحرزت استقلالها من الوجود الاستعماري المباشر عاشت بصورة عامة في ظل أنظمة استبداد سلطانية كان همها الرئيس تأبيد بقائها إلى أطول أمد ممكن وإعادة إنتاجها بمختلف الطرق والأساليب، واستمرارهذه الأوضاع حال دون أن تشهد مجتمعاتنا حركة تنوير حقيقية وخاصة بالنسبة لمعظم نخبها الفكرية والسياسية.

وعلينا ألا نستغرب ذكر أبرز مثال لما ذهبنا إليه وهو واقع قوى الثورة الفلسطينية التي يفترض فيها أن تكون القدوة والمثال لمختلف

القوى الوطنية والتقدمية العربية، فقد انقضى حتى الآن أكثر من نصف قرن على وجودها وما يزال حسب معرفتي تعدادها يتجاوز الاثني عشر فصيلاً دون أن تتمكن وتنجح في بناء جبهة وطنية متحدة في صراعها مع العدو الصهيوني، وفي إطار منظمتها الواحدة وهي منظمة التحرير الفلسطينية. ولعلنا لا نجانب الحقيقة المعيشة هنا إذا ما اعترفنا بأن سلوك السلطة الفلسطينية القائمة منذ وجودها لم يختلف كثيراً عن سلوك وممارسات الأنظمة العربية الحاكمة الأخرى لجهة الحرص على احتكار السلطة والتصميم الدائم على الحفاظ عليها تحت مختلف الأعذار والتبريرات!

أزمة معارضات سياسية أم ازمة مجتمعات مزمنة

منذ أن تم إجهاض انتفاضة الشعب السوري السلمية من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة، ولَم تكن هذه الانتفاضة، التي كان يؤمل أن تكون مشروع ثورة تحررية مجتمعية شاملة، قد تجاوزت بعد عامها الأول، والتساؤلات المشروعة تُطرح سواء من قبل الوطنيين السوريين أو من قبل كل من يعنيهم الشأن السوري حول الأسباب والعوامل التي أدت إلى إخفاق صيرورة هذه الانتفاضة والوصول ببلادنا إلى الأوضاع المأساوية الحالية، حيث المصير الوطني في مواجهة أخطر التحديات، وبخاصة بعد أن أضحت الأزمة السورية في مركز الصراع الذي يشمل كل بلدان المنطقة،

بعضنا، كما هو معلوم، عزا ذلك المآل وتلك النتيجة إلى قصور العامل الذاتي، حيث أن هذه الانتفاضة، من وجهة نظره قد تفجرت كردة فعل شعبية عفوية ضد واقع القهر والتهميش والاستبداد، لكن لم يتوفر لها وحتى الْيَوْمَ قيادة وطنية ذات كفاءة ووعي، قيادة

مستقلة الإرادة والقرار تمتلك رؤية استراتيجية موحدة تعبر حقا عن تطلعات الشعب السوري في وضع نهاية لنظام الاستبداد وبناء دولة المواطنة الحرة المتساوية. وهذا الأمر أي قصور العامل الذاتي وعدم تدارك موجباته طوال السنوات الماضية، هو ما يتفق بشأن تأثيره التأسيسي السلبي معظم أطراف المعارضة الوطنية الديمقراطية السورية. لكنه لم يكن بالتأكيد السبب الوحيد أو العامل الوحيد وراء المسار الخاطئ الذي دفعت إليه الانتفاضة وأدى بمجتمعنا إلى هذه الحرب الأهلية العبثية المدمرة بكل أبعادها الطائفية والإثنية والإقليمية والدولية.

ورأى بعضنا وما يزال يعزو الأسباب التي أسهمت في وصول بلادنا إلى هذه المِحنة الوطنية الدامية إلى طبيعة المعارضات السورية التي تشكلت وتوالدت، ومازالت تتوالد على امتداد السنوات الماضية وبخاصة منها معارضات الخارج التي ادّعت لنفسها مشروعية احتكار تمثيل الشعب السوري وتجسيد إرادته والنطق باسمه. الواقع الذي لم يعد يجادل في صحته اثنان أن تلك المعارضات التي كانت في معظمها، من صناعة وإدارة الأطراف الاقليمية والدولية، قد لعبت دور الأداة التنفيذية المباشرة في حرف انتفاضة الشعب السوري عن مسارها الصحيح. كما لعبت في الوقت نفسه دور الواجهة في عسكرة وأسلمة وتدويل انتفاضة الشعب السوري. وتجلى أخطر فصول ذلك الدور في تغطيتها ودفاعها المحموم والمستمر عن المنظمات الإرهابية التكفيرية وفي مقدمتها جبهة النصرة، وبقية فروع القاعدة الأخرى، والتنظيمات الإسلامية التكفيرية المعادية للمشروع الوطني التحرري الديمقراطي الموحد الذي كان تحقيقه على الدوام هدف الشعب السوري الأول منذ أن أحرز استقلاله الوطني. إن الدور الذي

اضطلعت به المعارضة السورية ومن خلال الواقع الراهن لا يمكن لأحد يملك الحد الأدنى من الوعي العقلاني ومن يقظة الضمير الوطني إلا أن يعترف بخطورة حصاده المر، والأدهى بل الأَمَرُّ من ذلك كله أن تلك المعارضة لم تعالج واقعها المأزوم بكيفية ناجعة، وبالاعتراف بأصل علله والأسباب التأسيسية البنيوية التي قادت إليه رأيناها طوال السنوات الماضية، ومع أنها كانت تعترف بين الحين والآخر بهذا الواقع، نراها تتجاهل تلك الأسباب التأسيسية البنيوية وتلجأ إلى معالجات سطحية وشكلية كالترقيع والتوسيع، يدفعها إلى ذلك حرصها على استمرار المحافظة على رضا ودعم الجهات الخارجية التي ترتبط بأجنداتها.

وبعضنا كان ولازال يعزو كل تلك الأسباب وأصل البلاء الذي حل بوطننا إلى نظام الاستبداد والتخلف والفساد، الذي ما يزال، يجثم على صدر شعبنا منذ أكثر من خمسة عقود، والذي واجه حراكه المدني السلمي ومطالبه المشروعة، ومنذ الْيَوْمَ الأول، بالأسلوب الأمني القمعي الوحشي الذي كان من نتيجته تصفية رموز هذا الحراك بين الاعتقال والاستشهاد والتهجير. والواقع أنه عدا ما لحق ببنية المجتمع السوري الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية طوال هذه الحقبة من تخريب واستلاب وعطب وتشويه، فقد أدى استمرار هذا النظام الذي كان همه الأول من وراء كل الشعارات الوطنية التي أتقن استخدامها، والسياسات التي أنتهجها أن يعيد إنتاج نفسه ولو عن طريق التوريث. وكما رأى عالم الاجتماع الفرنسي ميشيل فوكو فإن تعطل التطور الطبيعي للمجتمعات في البلدان التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية أو فاشية والتي يسودها القمع وغياب أبسط الحريات الديمقراطية وحقوق المواطن

الأساسية، فإن مثل هذا المناخ إذا ما استمر فترة طويلة فإنه لن يؤدي غالبا إلا إلى نشوء معارضات قاصرة في رؤيتها وبرامجها وأساليب عملها لأنها تكون معارضات ردود الفعل على سياسات النظام التسلطية، حيث ينحصر همها الأساسي في إسقاط النظام والوصول إلى السلطة دون أن تكون مؤهلة سواء برؤيتها القاصرة أم بممارستها العبثية العشوائية وغير الهادفة لبناء النظام البديل والمستقبل المنشود الذي يتطلع إليه شعبها.

وبعضنا ما يزال يحصر أسباب فشل انتفاضة الشعب السوري التحررية في عامل واحد، ليس إلا، ألا وهو تخلي المجتمع الدولي عن الوقوف إلى جانب شعبنا، ونكثه بالعهود التي كان قد قطعها، وتجاوزه للخطوط الحمر التي كان قد وضعها.

ذلك كان موقف مختلف أطراف الوضع الدولي التي اعتبرناها صديقة للشعب السوري وطالبناها بالتدخل العسكري المباشر في بلدنا لإسقاط النظام، كوننا نحن البديل الجاهز والموحد والمؤهل القادر على تحقيق مطالب الشعب السوري في بناء سورية الجديدة، دولة المواطنة الحرة المتساوية، التي تأخذ مكانها في مسار الدول الديمقراطية الحديثة في مطلع القرن الحادي والعشرين! نعم لم تنفذ الدول الكبرى الضالعة في الشأن السوري ما طلبناه منها وتبين لنا لاحقاً أن ما يرسم سياسات هذه الدول في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم هو مصالحها أولاً وأخيراً. أما ما كان يكرره الآخرون على مسامعنا بأن نحدد توجهاتنا ونصوغ خططنا وبرامجنا على أساس إدراك سليم لموضوعة تقاطع المصالح فلم نكن نقتنع بذلك ولَم نكن نعيره أي اهتمام، بل ذهبنا في مواقفنا وتصريحاتنا اليومية إلى ما هو إبعد من ذلك عندما حكمنا على مواقف تلك الدول

التي كنا نعتبرها صديقة لنا، بالتواطؤ ضدنا حيناً والتآمر علينا أحياناً أخرى ووقوفها عملياً إلى جانب النظام السوري!

إن الوضع الصعب الذي تعيشه بلادنا الْيَوْمَ، والذي تواجه من خلال استمراره كل المخاطر التي تهدد وحدتها السياسية والجغرافية والمجتمعية، إنما تدعونا نحن السوريين على تعدد توجهاتنا السياسية والفكرية وتنوع انتماءاتنا القومية والدينية والثقافية، وقبل ضياع الفرصة، أن نتوافق جميعا على الاعتراف والإقرار بالأسباب الحقيقية التي أوصلت بلادنا إلى هذا المأزق المصيري، وأن نوحد رؤيتنا وجهودنا في ضوء ذلك بإرساء قاعدة الانطلاق التي على أساسها يمكن صياغة برنامج الإنقاذ الوطني الذي يكفل استعادة قرارنا الوطني المستقل والسير الجاد والمسؤول نحو تحقيق تطلعات شعبنا.

تلك هي في رأينا الخطوة الأولى التي تعيد المسالة السورية كهوية شعب عمره آلاف السنين، وحقوق مشروعة سلبها واغتالها الاستبداد، وأهداف إنسانية وحضارية إلى موقعها الصحيح،

وكي يمكننا تحقيق ذلك لا بد لنا جميعا أن نتجاوز البرامج والوسائل والأساليب واللغة التي استخدمناها طوال السنوات الماضية وأن نعود إلى ذواتنا الفردية والجماعية ونعترف بكل قناعة أن الأسباب التي أتينا على ذكرها، كانت بلا ريب في مقدمة العوامل التي قادت إلى أوضاعنا الحالية وأوضاع البلدان العربية الأخرى التي شهدت انتفاضات مماثلة في سياق ما سمي بالربيع العربي وأجهضت الثورات المضادة أغلبها. لكن علينا أن ندرك في الوقت نفسه أن تلك الأسباب لم تكن العامل الرئيس في فشل خططنا ومشاريعنا النهضوية. ذلك أن تلك الخطط والمشاريع السابقة والبرامج والمهمات التي طرحتها معارضاتنا لم توضع انطلاقاً من الاعتراف بالحقيقة

الموضوعية التي مازالت مغيبة عن نطاق الإدراك والفعل حتى الآن وهي أزمة مجتمعاتنا المزمنة والشاملة التي جاءت تلك الانتفاضات لتكسر أغلال وقيود الاستبداد والتخلف والتهميش والتبعية، وتطلق مسارها نحو آفاق التنمية والتقدم والحداثة.

إن علينا أن ننطلق في كل برامجنا التحررية من التشخيص السليم لمعطيات الواقع الراهن وهي تخلف بنيات مجتمعنا السوري السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والفكرية المزمنة، ذلك أن مجتمعنا كان ضحية استهداف وتعطيل تطوره الطبيعي في شتى المجالات، إذ لم تتح له مثل هذه الفرصة من الحياة الديمقراطية النسبية الا فترة وجيزة بعد الاستقلال وفي خمسينات القرن الماضي. ومما يؤسف له أن سورية كانت في مقدمة البلدان التي أحرزت استقلالها الوطني من بين دول العالم الثالث التي نجد أنها الْيَوْمَ قد قطعت أشواطاً واسعة في مضمار التنمية والتقدم وفي مختلف الميادين.

إن أزمة مجتمعاتنا المزمنة التي لم نتصرف حتى الآن، نحن القوى السياسية، على أساس وعيها الوعي الصحيح سواء على صعيد الفكر والتنظير أم على صعيد الممارسة والتدبير. إنما يرجع أساسها إلى فشل بلداننا حتى الآن في بناء الدولة الديمقراطية، أي الدولة/الأمة، اذ لا يمكن بالتالي لأي مشروع إصلاحي نهضوي أن يجد سبيله إلى التحقق والنجاح إلا إذا توجه إلى معالجة جذر الخلل العميق في بنية مجتمعاتنا وإذا طرحنا جانباً كل المواقف والشعارات الدوغماتية الخلبية مثل سياسات حرق المراحل أو الإصلاحات الفوقية التي يمكن أن يقوم بها مستبد عادل أو حزب واحد قائد.

عملياً كي ننتقل من الحديث عن المنطلقات العامة التي حاولنا من خلالها شرح وجهة نظرنا في مواجهة الأزمة الوجودية التي تعيشها

سورية الْيَوْمَ والانتقال إلى سورية التي نريدها، سورية التي تشبهنا كما يعبر بعضهم عن ذلك، فإننا نكتفي الآن بالتأكيد على ثلاث دعامات لا بد من توفرها الْيَوْمَ قبل الغد من أجل السير الجاد في برنامج الإنقاذ الوطني:

وأول تلك الدعامات أن نعود نحن السوريين للتمسك بهويتنا الوطنية التي ينبغي أن تعلو وتستوعب كل الروابط والانتماءات الأخرى، وثاني تلك الدعامات أن يكون همنا الأول الْيَوْمَ وقبل الحديث عن أي برنامج إداري أو سياسي أو اقتصادي لابد من استعادة وحدتنا الوطنية المتشظية وأن نعمل على صيانتها وتصليبها على أنها تمثل العروة الوثقى لحيوية شعبنا وقدرته على التطور والتقدم والإنجاز. وثالث تلك الدعامات التي نرى أنها تسهم في توحيد قاعدة الانطلاق المطلوبة هي أن يلتقي السوريون في مؤتمر وطني شامل يمثل كل توجهاتهم السياسية وقواهم المجتمعية دون أي احتكار أو إقصاء أو تهميش، مؤتمر ينعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، يتدارس فيه السوريون الأوضاع الخطيرة والمأساوية التي يمر بها بلدهم بكل أبعادها، وسيوفر لهم في ضوء تجارب السنوات العشر الماضية الفرصة المناسبة لوضع برنامج الإنقاذ الوطني والتحول الديمقراطي بالاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

استعرضنا حتى الآن أبرز الأسباب التي أدت إلى إجهاض انتفاضة الشعب السوري السلمية التحررية، والتي أجملناها بقصور العامل الذاتي الذي لا بد منه لنجاح تلك الانتفاضة في تحقيق الأهداف التي انطلقت من أجلها، أي بقصور وعدم كفاءة تلك المعارضات التي طرحت نفسها ممثلة لإرادة الشعب السوري في قيادة هذه الانتفاضة، وبالأسلوب الأمني القمعي الوحشي الذي واجه به نظام القهر والتخلف

والاستبداد ومنذ اليوم الأول مطالب الحراك الشعبي المشروعة. كما أدرجنا في عداد تلك الأسباب، بطبيعة الحال، مواقف المجتمع الدولي من القضية السورية، وكيف تعاملت معه معظم تشكيلات المعارضة السورية، انطلاقا مما تريد وما ترغب منه القيام به من تدخّل سافر وفعل مباشر لإسقاط النظام، دون أن تتعامل هذه المعارضات مع أطراف المجتمع الدولي الضالعة في الشأن السوري بإدراك سليم لمصالحها في هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية من العالم، وبوعي كاف للمجالات والمراحل التي يمكن أن تتقاطع فيها مصالح بلادنا أو تتعارض مع مصالح تلك الأطراف الدولية.

ورأينا بعد ذلك أن هذه الأسباب، على أهميتها، ليست هي العوامل الحاكمة والمؤسسة لأوضاع مجتمعاتنا العربية التي ما يزال طابعها العام وفي مطلع القرن الحادي والعشرين طابع التأخر والفوات والتبعية، بل أنها في واقع الأمر نتائج للسبب الرئيس المتمثل بالبنية المجتمعية المتأزمة، في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والعلمية والفكرية، وهي التي تعطل نموَّها الطبيعي، وتخلفها عن مسار التطور العالمي لعدة قرون. من هنا، أي من ضرورة وعي هذا الواقع بكل معضلاته، وتحدياته، كان ينبغي أن تنطلق خططنا التنموية ومشاريعنا الإصلاحية أو الثورية، ومن هنا، وعلى أساس وعي هذا الواقع كان يمكن لشعوبنا أن تمتلك الرؤية الصائبة كي تواصل طريقها نحو إرساء أسس العدالة والمساواة والديمقراطية والوحدة، ومواكبة العصر. صحيح أن دولنا العربية كانت حتى في ظل أنظمة حكمها، وأوضاعها الراهنة قد قطعت أشواطاً هامة في التنمية العمرانية والاقتصادية والتعليمية، وخاصة دول الاقتصاد الريعي، ولكن إذا قارنا ما أنجز وما تحقق حتى الآن،

بما أنجزته دول أخرى، كانت تشاركنا نفس مستوى النمو، والتطور قبل خمسة عقود، لأدركنا مدى اتساع الفجوة الإنمائية والحضارية التي تفصل بيننا وبينها، إذ ما يزال نمط الاقتصاد السائد في بلداننا هو الاقتصاد الاستهلاكي الذي يقوم على تصدير المواد الأولية الخام، واستيراد معظم احتياجاتنا التكنولوجية، والمعرفية والصناعية، والطبية، وإلى حد ما الغذائية، من الآخر، وأمام وعي ومواجهة حقائق الواقع العنيدة التي لا يمكن تجاهلها، والقفز من فوقها بالشعارات والنوايا الحسنة، أو بسياسات ردود الفعل، وتحميل الآخرين فحسب مسؤولية إخفاقاتنا وتراجعاتنا وهزائمنا المتتالية أمام واقع الانهيار والتردي الذي يسود عالمنا العربي.

الْيَوْمَ لا بد أن نتساءل: هل أوضاع مجتمعاتنا الآن، وهي تواجه رهانات المستقبل وتتطلع لأن تعيش كغيرها حياة العصر، تمتلك من المقومات والمعطيات التي تؤهلها لكسب هذا الرهان؟ وهل الرأسمال الاجتماعي لسورية الْيَوْمَ التي كانت حتى الأمس القريب طليعة حركة التحرر والنهضة في العالم العربي هو بكل مكوناته وقيمه كما يفترض أن يكون؟! أي هل يمكن لهويتنا الوطنية ووحدتنا المجتمعية المنيعة التي عهدناها طوال تاريخنا القريب، وقيم الحرية والعدالة والديمقراطية، والعقلانية والإخاء والمساواة أن تكون في أفضل أحوالها؟ وكيف يمكن لنا، من خلال، وعينا الحالي ومدى استيعاب ذاكرتنا لدروس تاريخنا وعبره، ولقيمنا الحضارية والروحية أن نبرر أو نفسر أسباب الوضع المأساوي الذي وصلنا اليه أو أن نكتفي بوضع مسؤولية ذلك على الآخرين الطامعين في نهب ثرواتنا وتدمير مجتمعاتنا وتمزيق أوطاننا؟

لا أحد منا يستطيع أن يقنع نفسه، قبل أن يقنع غيره، أن أوضاع

المعارضات السورية سواء في الداخل أم في الخارج، لجهة تركيبها ومواقفها وعلاقاتها وممارساتها توفر الحد الأدنى المطلوب كي تستطيع التعبير عن إرادة شعبها، وتكون الأداة الممثلة له في مرحلة الانتقال والتحول الديمقراطي، وذلك لأن معظم تلك المعارضات أسهمت بخطابها وممارساتها وتحالفاتها مع المجموعات الإرهابية المنتشرة فوق الأرض السورية في استمرار هذه الحرب الأهلية العبثية المهددة لمجتمعنا تاريخاً وحاضراً ومستقبلاً، إذ لم يعد يختلف اثنان ينطلقان من نظرة موضوعية في تقييم الأمور بأن الدور الذي اضطلعت به المعارضات السورية حتى الْيَوْمَ كان أحد نتائج الأزمة الشاملة التي تعيشها بلادنا ومظهراً من مظاهر هذه الأزمة، ولَم يكن رداً عليها أو معطى إيجابياً وعوناً في طريق حلها. فإذا لم ننطلق في تعاملنا من التحديات المصيرية التي تواجه شعبنا من إعادة نظر شاملة وجذرية بأوضاع واقعنا: واقع الداخل الممزق والمدمر وواقع الخارج المهجَّر والمشتت، واقع معارضاتنا التي كانت حتى الساعة جزءاً معطلاً في برنامج الخلاص والإنقاذ الوطني، وإذا لم تجر إعادة نظر شاملة وجذرية في طبيعة وعينا الانفعالي الحماسي الذي يقود خطانا وقد تسلحنا به حتى الآن، وإذا لم نُجر إعادة لدراسة تاريخنا وتراثنا بنظرة عقلانية ومراجعة شاملة وجذرية لواقع ثقافتنا وفكرنا السياسي عامة، وتفكيرنا الديني المنغلق والمتعارض مع معطيات عصرنا الراهن، فسيكون حال مجتمعاتنا أن تواصل بنفسها عملية تدميرها الذاتي إلى آجال غير محدودة.

الفصل الثاني والعشرون

جدل العلاقة بين هدفي التحرر الوطني والتقدم الحضاري في مجتمعاتنا العربية

يطرح عصر العولمة الذي نعيشه الْيَوْمَ تحديات كبيرة ومتشعبة على مختلف دول عالمنا وشعوبه. وما من شك في أن شدة وطأة تلك التحديات وبالتالي تأثيراتها الإيجابية أو السلبية تتباين وتتفاوت تبعاً لأوضاع تلك المجتمعات لجهة مناعة كياناتها وحيويتها التي تعتمد أساساً على مدى ما أحرزته من تقدم حضاري في كل الميادين. وبإيجاز فإن الخريطة السياسية لعالمنا الراهن في مطلع هذا القرن الجديد من جهة، وتضاريس البنيات والهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لقاراته الخمس من جهة أخرى، إنما كانت حصيلة الصراعات العاصفة والتطورات النوعية التي عرفتها البشرية على امتداد القرن العشرين وفي مقدمتها: حربان عالميتان مدمرتان، وانقسام الوضع الدولي إلى ثلاثة تشكيلات: الرأسمالي والشيوعي، وعدم الانحياز (إذا جاز التعبير). وانتصار أغلب حركات التحرر الوطني في معارك تحقيق الاستقلال من السيطرة الاستعمارية المباشرة، ومن ثم ما شهده النصف الثاني من القرن الماضي، من ثورة جذرية علمية تكنولوجية في ميدان المعرفة ووسائل الاتصال التي غيرت وجه العالم وأحالته إلى قرية صغيرة بتقريبها المسافات وترابط مشاكله وأزماته.

ومما لا ريب فيه أن أخطر تلك الأحداث والتطورات النوعية، من وجهة نظرنا، على الأمن والسلام العالميين وعلى حق الشعوب في تقرير

مصيرها، كان انهيار المعسكر الشرقي أو الاشتراكي وانتهاء أي وجود أو دور يذكر لمجموعة دول عدم الانحياز، إذ أصبح الوضع الدولي بعدها وحيد القطب أي تحت هيمنة دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الواقع الجديد الذي لم يكن كما اتضح منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي لمصلحة أي من دول العالم، دشن لمرحلة انتقالية محفوفة بالمخاطر الجسيمة التي استهدفت معظم مناطق كوكبنا الأرضي، الأمر الذي ألقى على الجميع مسؤولية الكفاح والسعي المتواصل من أجل الانتقال إلى وضع دولي آخر متعدد الأقطاب أو بلا أقطاب ضماناً لمستقبل أكثر عدلاً وأمناً واستقراراً.

لقد كانت مجتمعاتنا العربية وكيانات دولنا الناشئة بعد الاستقلال ومنذ منتصف القرن الماضي على موعد مع التاريخ لجهة قدرتها على استكمال مقومات الاستقلال الحقيقي المتجسدة أساسا في بناء دول ديمقراطية حديثة تقوم على مبدأ المواطنة الحرة دون أي تمييز، وتعبئة كل الطاقات والقدرات الوطنية وفق أسلوب علمي سليم لإنجاح خطط التنمية الشاملة والدائمة، والسير في طريق التكامل والوحدة وتحرير الأرض العربية المحتلة والمغتصبة. كان هدف التحرر الوطني من الاستعمار المباشر هدفاً أولياً وقاعدة انطلاق لبناء الدولة الديمقراطية العصرية التي تكرس في الواقع المعيش العلاقة الصحيحة بين الفرد/المواطن وبين الجمع/الشعب، وبينهما من جهة وبين الدولة من جهة ثانية. وكانت صيرورة التطور الطبيعي والصحي لمجتمعاتنا ودولنا تفترض أن تكون الْيَوْمَ في مستوى العالم المتحضر مساهمة بخصوصيتها ورصيدها الحضاري المتميز في الاضطلاع بدورها في المصير المشترك.

هذا هو منطق التاريخ الذي حكم مسار التطور، اذ إن كل أهداف

مرحلة التحرر الوطني لمجتمعاتنا هي في حقيقتها أهداف انتقالية وأهداف تأسيسية في إطار المشروع النهضوي العربي الشامل الذي كان ولا يزال مشروع معركة مفتوحة وعنوان مواجهة مستديمة بين عوامل التخلف والقدامة وبين عوامل التطور والتجديد في مجتمعاتنا. فالحكم الموضوعي السليم على ما تعرفه مجتمعاتنا الْيَوْمَ من أحداث وتطورات خطيرة تهدد حاضرها ومستقبلها يتمثل في الإجابة على السؤال المحوري التالي: إلى أين ستقود هذه التطورات بلادنا إذا ما استمرت على نفس المنوال وفي نفس الاتجاه؟ هل ستنقلنا إلى بديل أفضل من واقعنا المتخلف المأزوم ؟ أم إنها إذا ما تواصلت، وفي غياب الرؤية السليمة للخروج من هذا المأزق، ستستكمل الإجهاز على ما تبقى من مقومات وجودنا الوطني، وأن جوهر وغاية الصراع الدائر الْيَوْمَ على صعيد عالمنا كله، وفي دولنا ومجتمعاتنا العربية هو الصراع بين قوى التقدم والمستقبل، وقوى التأخر والفوات التاريخي، إنه الصراع بين قابلية وإمكانيات التطور والتجدد الحضاري من جهة وبين عوامل العطالة والركود والانشداد إلى الماضي من جهة أخرى. إن الاستقلال الوطني والتنمية المستديمة، ووفق أي نمط إنتاج أو تخطيط نفذت، والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والسير نحو استعادة الأمن الإقليمي العربي، والعمل العربي المشترك وتحقيق أية خطوات جدية في طريق التكامل والوحدة العربية، إن هي جميعها إلا خطوات ووسائل من أجل خدمة الغاية الأسمى، ألا وهي سعادة الإنسان/المواطن وحريته وتأمين حقوقه واحتياجاته المادية والروحية التي لا يمكن أن تتوفر وتصان إلا في مجتمع متحضر يوازي عصره، وإذا ما استعدنا هنا على سبيل التذكير ما حل بالقضية الفلسطينية التي يفترض أن تكون القضية

المركزية لكل الشعوب والأنظمة العربية بعد أن تراجع وتحول الالتزام تجاهها، كما انحرفت الرؤية إلى طبيعتها، أين أصبحت القضية الفلسطينية الآن وكيف تتعاطى معها ومع مشاريع (حلول) تصفيتها المطروحة من جهاتها الفلسطينية أو العربية المعنية؟ ألم يكن الشعار الذي رفعناه منذ وقوع النكبة على الدوام في برامج أحزابنا وحركاتنا السياسية وأكدنا عليه في كل المناسبات وخاصة في مؤتمراتنا الشعبية، وهو أن صراع أمتنا العربية مع الكيان الصهيوني هو صراع وجود لا حدود، وأنه صراع حضاري في ماهيته، وأبعاده ومراميه؟

إن تجاوز هذا الواقع الذي تعيشه مجتمعاتنا العربية الْيَوْمَ وتواجه من خلاله أخطر التحديات وفي رأسها خطر الاستبداد والإرهاب. إن بلوغ المستقبل الأفضل الذي إليه نتطلع إنما يتطلب وعياً جديداً تتسلح به، نخبنا الفكرية وحركاتنا السياسية، على نحو خاص، وعياً عقلانياً يضع أجيالنا أمام رؤية سليمة لهدفي التحرر الوطني والتقدم الحضاري. الرؤية التي تنهي ضَياعنا وتضع حداً لاستمرارنا في المراهنة على مشروعات ثبت فشلها وتأبيدها لحالة التخلف والارتداد والتدمير الذاتي، تلك المشروعات القائمة على إيديولوجيات أو مرجعيات دينية أو طائفية أو قومية شوفينية أو إثنية عنصرية أو جهوية أو قبائلية. وفي خضم الأزمة الشاملة التي يعيشها كل من مجتمعاتنا العربية الْيَوْمَ تبرز أمامنا حقيقتان:

أولهما: إن مصير كل مواطن ومستقبله اللذين هما الغاية والوسيلة أصبحا مرتبطين بتحرر شعوبنا وتقدمها، وثانيهما: إن تحرر شعوبنا وتقدمها إنما يتوقفان أساساً على طبيعة وعينا، وعلى صحة مسار عملنا و كفاحنا، وعلى مدى التزامنا بانتصار القيم والأهداف المشتركة.

الفصل الثالث والعشرون

صراع القيم والمبادئ أم صراع الإيديولوجيات والعقائد

لم يكد العقد الأخير من القرن العشرين يطوي آخر صفحاته حتى كان عالمنا المعاصر قد شهد تطورات نوعية عميقة على الصعيد الدولي. تلك التطورات التي لم يكن علماء الاجتماع والسياسة الذين تعاقبوا على مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية يتوقعون حدوثها أو يقدرون طبيعتها وفي مثل هذا التوقيت بالذات.

فالحرب الباردة بين المعسكرين عرفت مرحلياً نهايتها. والوضع الدولي الذي كان رهين الصراع بين هذين المعسكرين في مختلف الميادين تبدل. إذ لم تكن سياسة التعايش السلمي بينهما إلا الوسيلة الوحيدة المتاحة لضبط مسار هذا الصراع والحيلولة دون انزلاقه إلى حالة الصدام والانفجار المدمر لكوكبنا الأرضي. هذه الحرب انتهت بانتصار آني للمعسكر الرأسمالي الليبرالي على المعسكر الآخر الذي عرف بالمعسكر الاشتراكي، وهكذا تحول الوضع الدولي إلى نظام القطب الواحد الذي تهيمن، إلى حد كبير، على سياساته الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة على منظمة الأمم المتحدة، والمؤسسات والهيئات التابعة لها.

ولقد ترافقت تلك التطورات النوعية، بثورتي المعلوماتية والاتصالات اللتين اعتمدتا تكنولوجيا رفيعة أسهمت في انتقال الوضع الدولي إلى مرحلة العولمة التي نعيشها اليوم، بكل معطياتها الإيجابية والسلبية. العولمة التي جعلت من عالمنا بكل قاراته

ومجتمعاته قرية واحدة تتبادل أطرافها الفعل والتأثير على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية. من جانب آخر فقد ترافقت تلك التطورات والتغيرات النوعية العميقة بنتائج ودلالات معبرة، كان في مقدمتها ضرورة إعادة النظر في إيديولوجيات ومنظومات فكرية وسياسية وحقوقية كان الشك لا يتطرق إلى مدى صحتها ورسوخها، ومن جانب آخر فقد أشارت تلك الدلالات أيضاً إلى أن هناك أزمة حادة في بعض جوانب الحضارة الراهنة، وهذا الوضع بحد ذاته ليس أمراً سلبياً، بل إن هذه الأزمة تنشأ غالباً تجسيداً لإرادة التاريخ في مواصلة التطور الدائم والصيرورة المستمرة نحو الغد الأفضل.

ومن الدلالات الإيجابية الأخرى لتلك التطورات التي تعزز التوجهات والروابط العالمية والكونية انطلاقاً من أن مصيرها ومستقبلها واحد، وأن هناك قضايا وتحديات مشتركة تهم الشعوب كافة. وفي مقدمتها: قضايا الحرب والسلام، ومواجهة التطرّف والعنف والإرهاب، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وسياسات التمييز العنصري والديني، وكل أشكال العبودية، والتغير المناخي والتصدي للجائحات، والأمراض الفتاكة ومكافحة الفقر والجوع والأمية. وغيرها.

عبر الزمان والمكان ومنذ أرسطو إلى ابن رشد إلى هيغل إلى ماركس إلى وقتنا الحاضر، كانت مسيرة الفكر والوعي تتقدم، وتنير دروب التطور، وتغني قيم الحضارة. وتمحورت إنجازات هذه المسيرة حول دوائر ثلاث هي: المواطن الفرد، والمجتمع في كل دولة، والمجتمع الإنساني على الصعيد الأشمل.

وجاءت العولمة لتربط مصائر الشعوب بعضها ببعض في ظل

هيمنة القطب الواحد على الوضع الدولي. لكن هذا الوضع الذي رأى فيه فوكوياما أنه يمثل نهاية التطور التاريخي لم يكن، كما تشير إلى ذلك كل المعطيات الراهنة، إلا مرحلة انتقالية نحو عالم متعدد الأقطاب، عالم يتيح لجميع الشعوب إمكانيات وفرص أوفر لمواصلة تقدمها، وتحقيق أهدافها في التنمية البشرية المستديمة، وبناء دول ديمقراطية حديثة، ومواكبة لمسار العصر، هذا هو ما ينبغي أن يكون، ولكن الواقع يقول شيئا آخر، وهو أن ما اصطلح على تسميتها ببلدان العالم الثالث، ومن ضمنها بلداننا العربية التي ظلت حتى الآن غارقة في أزماتها الشاملة، ما يهدد مصائرها، وظلت متخلفة إلى حد كبير عن ركب التطور العالمي. ففي الوقت الذي أخفقت فيه شعوبنا ببناء دول حديثة تجسد إرادتها، وتكمل مقومات استقلالها، ظلت حتى اليوم تحكمها أنظمة سلطانية، هي أقرب إلى أنظمة القرون الوسطى، وفي الوقت الذي فشلت فيه بلداننا العربية في تحقيق أية خطوات جادة على طريق التعاون، والتكامل الاقتصادي والتنموي والدفاعي والعلمي والثقافي فيما بينها، بقيت حتى اليوم ونتيجة لذلك عاجزة عن أداء أي دور يذكر على الصعيد العالمي لأنها في الأساس لا تزال ضحية أوضاعها المتأزمة المتخلفة التابعة، وتحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي. المجتمع الذي كانت معظم أطرافه مهيمنة في حقبة السيطرة الاستعمارية المباشرة. ما يعني أنها السبب الرئيس في تخلف بلدان العالم الثالث نتيجة استعمارها واستعبادها، ونهب ثرواتها وإعاقة تطورها الطبيعي.

وفي مثل هذا المناخ الدولي تتابع، وبصورة عفوية، انفجار تلك الانتفاضات الشعبية العارمة في عدد من البلدان العربية في سياق ما سمي بالربيع العربي، تلك الانتفاضات التي استهدفت نقل مجتمعاتنا إلى

مستوى العصر وذلك باستكمال مقومات الاستقلال الحقيقي. وقد كان المفكر الجزائري مالك بن نبي خير من عبر عن هذه الحال غداة استقلال بلاده من الاحتلال الفرنسي عندما رأى: أن القابلية للاستعمار أشد خطورة من وجود الاستعمار المباشر. وكان سلامه موسى أيضاً قد أكد هذه الحقيقة قبل ذلك بعقود إذ قال: إن مصر لا بد أن تتحرر من الاحتلال البريطاني عاجلاً أو آجلاً، وسنتمكن بعد ذلك من تنفيذ المشروعات الزراعية والصناعية والتعليمية الكبرى، لكن مصر لا يمكنها أن تتجاوز حالة التخلف، واللحاق بركب الأمم المتقدمة إلا إذا استطعنا أن نطرد من عقولنا ذهنية القرون الوسطى.

لماذا أخفقت انتفاضات الشعوب العربية حتى الآن في تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها؟ وأين تمثلت الأخطاء أو الخطايا التي قادت إلى الأوضاع الراهنة، إذ إن معظمها اليوم يعيش حروباً أهلية طاحنة تهدد كيانها ومصيرها كما هو حال سورية واليمن وليبيا وحتى العراق؟ وإذا نحن هنا قصرْنا حديثنا على الوضع السوري بعينه، وركّزنا على دور العامل الذاتي في وصول بلادنا إلى المِحنة التي تعيشها اليوم، فلا يعني ذلك تجاهل الدور الخطير الذي لعبته وما زالت تلعبه مختلف القوى الإقليمية والدولية التي جعلت من وطننا ساحة صراع غاشم لتصفية حسابها وخدمة مصالحها.

وإذا كنّا دوما نركز على أولية هذا الجانب، ونوليه أكبر اهتمام، فإن ذلك يعود إلى قناعتنا بأن نقطة الانطلاق والخطوة الأولى في طريق خلاص سورية تتمثل أولاً، وقبل أي شيءٍ، في إعادة الاعتبار إلى الشعب السوري، صاحب القضية، وسماع صوته واحترام إرادته المصادرة. فهذا هو طريق الخلاص الصحيح مهما كان صعباً وشاقاً، ومهما تطلّب المزيد من التضحيات.

كان المفترض أن تلك التشكيلات والهيئات التي تكونت على امتداد السنوات العشر الماضية أن تضطلع بهذا الدور ولكنها أثبتت فشلها وقصورها حتى الآن لأنها مثلت في مواقفها وممارساتها حالة تناقض حاد بين الإيديولوجيات والعقائد السياسية والقومية والدينية التي اتخذتها مرجعية لها، وبين سلوكها وأفعالها على أرض الواقع. وإذا انتقلنا من الصعيد النظري إلى الواقع العملي وتساءلنا: كيف يكون في الساحة السورية عدد من الأحزاب الشيوعية والمجموعات الماركسية التي يفترض أن لها مرجعية فكرية واحدة بينما تتميز سياساتها ومواقفها وممارساتها بدرجة من التناقض التام سواء فيما يتعلق بتقييمها ومواقفها من النظام أم تجاه عملية التغيير الديمقراطي الهادفة إلى نقل بلادنا من واقع الاستبداد والتخلف والفساد إلى دولة ديمقراطية عصرية.

فهناك بعض تلك الأحزاب التي ارتضت لنفسها أن تلعب دور الواجهات الشكلية في بنيان السلطة القائمة، وهناك بعضها الآخر وجد مكانه الطبيعي في صفوف المعارضة الوطنية الديمقراطية. وكلا الموقِعيْن يبرزان مدى وعي والتزام كل منهما بالقيم والمبادئ التحررية وفي مقدمتها: قيم الحرية والعدالة والمساواة والمواطنة دون أي تمييز، ومدى وعيها والتزامها الفعلي بالمنهج العقلاني الديمقراطي العلماني في تنظيم حياة مجتمعاتها. ومثل هذا الأمر يتجلى في وجود أكثر من تنظيم ينسب نفسه إلى حزب البعث العربي الاشتراكي بما فيها التنظيم التابع لنظام الحكم القائم، وتتخذ هذه الأحزاب مواقف متناقضة سواء على صعيد القيم والمبادئ التي تعزز كرامة الإنسان/المواطن وحقوقه أم على صعيد القضايا الوطنية والقومية. والأمر ينطبق أيضا على الأحزاب والحركات التي تنسب نفسها إلى

الناصرية فهي تختلف وحتى تتناقض في مواقفها وسياساتها من النظام القائم، وبالتالي تتباين مواقعها بين كونها جزءاً من مؤسسات النظام وبين أن تكون جزءاً من قوى المعارضة الوطنية الديمقراطية. وهل يمكن أن نغفل في هذا المجال ذكر تنظيمات الإسلام السياسي المتعددة، وتراوح مرجعياتها العقائدية بين اعتبار الإسلام ديناً ودولة، وأنها تجاهد لإعادة دولة الخلافة على منهاج النبوة مستندة في ذلك بصورة رئيسة على أفكار سيد قطب "وأبو الأعلى المودودي" "وعبدالله عزام "وغيرهم وبين تيارات أخرى تركز على أهمية تجديد الخطاب الديني، لا الإصلاح الديني، وأنها مع الدولة المدنية أي التي لا يحكمها العسكر، دولة تكون مرجعيتها مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية!

ولابد هنا أيضاً ألا نغفل ذكر الأحزاب والهيئات الأخرى التي تكاثرت كالفطور على امتداد السنوات الماضية سواء في الداخل أم بين الجاليات السورية في أماكن وجودها في الخارج مدعية لنفسها أنها بحكم تجاربها قد اهتدت إلى الحل الصحيح الذي ينقذ بلادنا من مأساتها، هذا الحل المتمثل بإقامة نظام ليبرالي ديمقراطي يكون تابعاً أو جزءاً من النظام الليبرالي العالمي الذي كرسته العولمة بصيغتها الحالية.

خلاصة ما أردنا التركيز عليه هنا هو المساهمة المتواضعة في صياغة رؤية نستهدف من ورائها تجاوز الوضع الراهن المتأزم للعمل الوطني في بلادنا، رؤية تستند إلى استخلاص الدروس والنتائج التي أفرزتها السنوات الماضية بانقضاضها على انتفاضة شعبنا العفوية السلمية الحضارية من أجل إقامة حياة ديمقراطية سليمة. الانتفاضة التي كانت مشروع ثورة تحرر وطني واجتماعي وأجهضت قبل أن تكمل العام الأول من مسيرتها. لقد حاولنا هنا إلقاء الضوء على جانب أساسي في عمل القوى الوطنية السورية الذي يتمثل في

ظاهرة التناقض بين قيم المرجعيات ومبادئها التي تعلن تبنيها والانتساب إليها وبين ممارستها البعيدة عنها على غير صعيد. فكيف يمكن بالتالي معالجة هذه الظاهرة التي باتت تنهك قوى المجتمع وتستنزف طاقاته الذاتية في معركة البناء والخلاص الوطني؟

حركات شعبية وأحزاب سياسية ما تنفك تعلن وتؤكد على الدوام أن لها مرجعية إيديولوجية وعقائدية واحدة لكنها تتخذ مواقف متناقضة فيما يتعلق ببرامجها وأساليب عملها وأوليات مهامها على طريق التغيير المنشود. وفيما يتعلق باستقلالية القرار الوطني، وكذلك الخيار بين الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة المدنية ذات المرجعية الدينية. بين انتهاج الطريق السلمي سبيلاً وحيداً لإنجاز مهمات التغيير والتحول الديمقراطي وعسكرة الحراك الشعبي الذي أدى إلى تدمير أغلب البنى التحتية لمختلف القطاعات الخدمية والصحية والتعليمية وتمزيق الوحدة الجغرافية لوطننا الذي أصبح مرتعاً لعصابات التطرّف والإرهاب الدولية والأخطر من ذلك كله تلك الحرب الإعلامية والنفسية التي استهدفت بسمومها الهوية الوطنية لشعبنا، والنيل من وحدته الوطنية التي تكونت، وترسخت، وتجددت، عبر آلاف السنين بوعي سليم وتضحيات جسام.

وإذا كان لنا ألا نستثني، بطبيعة الحال، ارتباط بعض هذه القوى والجماعات بسياسات الدول والأطراف الإقليمية والعالمية؛ فإننا نعتقد أن معظمها قد انحرف عن جادة الصواب نتيجة الانشداد الدائم لروابط العصبيات الإيديولوجية والإثنية والشوفينية المتخلفة على حساب القيم والمبادئ الأخلاقية والوطنية، التي تدعو لها مرجعياتها. ومن وجهة نظرنا فإن هذه الظاهرة تعبر، إلى حد كبير،

عن مستوى الوعي العقلاني لدى هذه القوى والجماعات باعتباره البوصلة التي تستشرف مهمات المستقبل وتحدد آفاقه.

الخلاصة إن المواقف العملية والممارسة على أرض الواقع تجاه قضايا المصير الوطني ستظل المقياس الصحيح والاختبار الصائب لدرجة وعي أحزابنا ونخبنا الفكرية وهيئاتنا الاجتماعية ومدى صدقها واستعدادها لتحمل مسؤولياتها التاريخية.

الفصل الرابع والعشرون

هل ماتزال الوطنية السورية
الهوية الجامعة لكل السوريين

أمام السوريين الْيَوْمَ تحديات مصيرية جسام، إذ يترتب عليهم إنجاز مهمات نوعية واستثنائية إذا كانوا قد عقدوا العزم على مراجعة مسار السنوات الماضية من عمر انتفاضتهم الشعبية التحررية التي أجهضتها قوى الاستبداد والإرهاب من أجل انطلاقة جديدة لهذه الانتفاضة، انطلاقة تكفل لها متابعة صيرورتها في الاتجاه الصحيح نحو بلوغ الأهداف التي قامت لتحقيقها. واليوم، كما نشهد، تتوالى الدعوات بلا انقطاع، ومن مختلف أطراف المعارضة السورية والشخصيات الوطنية المستقلة، والنخب الثقافية والفكرية، لمواجهة المأساة الوجودية التي يعيشها وطننا الآن، وتحتم على الجميع، ودون أي تردد ولا إبطاء أو مساومة، وقفة مع الذات مسؤولة وصادقة لإجراء مراجعة كلية وشاملة لتحديد جوانب الخطأ والصواب في تجارب المرحلة الماضية، ولاستخلاص العبر والدروس المفيدة كي يتواصل كفاح شعبنا الذي قدم حتى الآن أغلى التضحيات لأجل عملية التحول الفعلية نحو بناء سورية الجديدة.

لكن وللأسف، إذا كانت هذه الدعوات تجمع على ضرورة إجراء تلك المراجعة الشاملة لحصيلة ممارسات المعارضات السورية الخارجية والداخلية طوال السنوات الست الماضية، فإنها فيما تطرحه تختلف اختلافا بيّناً لجهة طبيعة وأبعاد عملية التقييم والمراجعة، وبالتالي، تختلف كلياً الصيغ المقترحة لتجاوز هذا المأزق الخطير الذي يمر به العمل الوطني الديمقراطي السوري. فبينما

تترسخ القناعة وتتأكد يوماً بعد يوم لدى الغالبية من أبناء شعبنا وقواه الحية بأن الأوضاع التي عرفتها معارضاتنا، وخاصة الخارجية، بخطابها وممارساتها وارتهانها للأجندات الدولية، كانت العامل الأول في استمرار نظام القهر والفساد والاستبداد، وأية معالجة جدية للخلاص من هذا الواقع المتأزم إنما يستدعي تجاوز الإشكاليات التي ركبتها الإرادات الخارجية والدعوة إلى مؤتمر وطني سوري عام تحت إشراف الأمم المتحدة، ورعايتها يمثل – مع الأخذ بالحسبان، تعقيدات المرحلة الانتقالية الاستثنائية – إرادة الشعب السوري في إقرار برنامج الانتقال والهيئات المكلفة بتنفيذه.

وما من شك في ضوء استيعاب دروس المرحلة الماضية من جهة، وفي ضوء التشخيص الموضوعي لما وصلت إليه أحوال بلادنا الْيَوْمَ من جهة ثانية، وكي يكون المؤتمر الوطني المنشود معبراً أصدق تعبير عن إرساء القاعدة المؤهلة لاستعادة الوحدة الوطنية السورية فإن ذلك يحتاج منا جميعاً، كشعب ومواطنين أفراداً، أن نعود للتمسك بماهية هويتنا الوطنية الجامعة، وروحها وقيمها لا شعاراً يرفع في المناسبات ولا وسيلة تعريف وتمييز عن غيرنا بل رابطة تعلو، وتستوعب غيرها من الروابط المجتمعية ما قبل الوطنية، وشعور حي ومتجدد يسكن العقل والضمير، ويقوم على وحدة الوطن والتاريخ، والثقافة والمصير المشترك. فهل حال الهوية الوطنية السورية الْيَوْمَ في الوضع الذي ينبغي أن تكون عليه موجهاً لوعينا ومحدداً لسلوكنا على صعيد ذواتنا كمواطنين، أو على صعيد عملنا الجماعي هيئاتٍ وأحزاباً ومعارضات سياسية، وبالتالي تجاه رؤيتنا التي ينبغي أن نتسلح بها لإنقاذ وطننا وتحقيق تطلعات شعبنا في الوحدة والحريّة والكرامة والعدالة؟!

علينا أن نصارح أنفسنا بأن الهوية الوطنية السورية الْيَوْمَ هي في

وضع صعب وحرج بفعل ما نالها من حملات التشكيك والتشويه وحراب الحقد والاستهداف طوال العقود الماضية، تلك الحملات التي أضحت أشد شراسة وتزييفاً وتفتيتاً خلال السنوات الأخيرة بفعل ممارسات قوى الاستبداد والإرهاب وبفعل انكشاف مجتمعنا وبقايا دولتنا التي غدت ساحة مكشوفة، ومستباحة لتصفيات حسابات الدول الطامعة بكل أجنداتها السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية.

لقد فاق ما تعرضت له الهوية الوطنية السورية في السنوات الأخيرة، وما تزال تتعرض له في كل يوم من طعنات وتحديات، كل ما كان يتوقعه أشد المتشائمين، فالهوية الوطنية السورية يراد لها اليوم أن تقتلع من جذورها التاريخية والثقافية وتفرط بمكوناتها التي تعود إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام. ويراد للهوية الوطنية السورية الْيَوْمَ أن تتفكك، وتستبدل بهويات تتحصن وتتسوَّر بخصوصيات إثنية أو ثقافية أو دينية أو مذهبية هي أصلاً هويات فرعية تغني، وتطور المتّحد العام في الهوية الجامعة، ويراد للهوية الوطنية السورية اليوم لها أن تقتلع من أفقها العروبي/الحضاري، وتتقوقع منعزلة عن مسار التاريخ، وقابلية التجدد المتواصل، بدعوى الحرص على الأصالة والخصوصية، ومقاومة مخططات الهيمنة والتغريب! فمثل هذا الخيار لا يقود إلا إلى غربة هويتنا وثقافتنا وأهليتنا الحضارية، والخروج عن مسار التاريخ.

الواقع أننا نعتقد بأن ما تتعرض له الوطنية السورية الْيَوْمَ من تحديات مباشرة، وغير مباشرة (عسكرية وسياسية وثقافية وإعلامية ونفسية) عطلت وظيفتها المجتمعية، وشلت روحها الحافزة والموحدة لقدرات وإمكانيات شعبنا الذاتية، إنما يتطلب من جميع النخب الثقافية والسياسية وهيئات المجتمع المدني، وتشكيلات المعارضة اهتماماً أكبر، وحبذا، إن أمكن، عقد بعض الندوات الدراسية

لمعالجة واقع الهوية الوطنية السورية، والحال الحرجة التي تمر بها الْيَوْمَ باعتبار أن واقع بلادنا كان في الوقت نفسه أحد أخطر الأسباب ونتائج مأساة بلادنا اليوم.

إن أهم أوليات أي برنامج للخلاص الوطني، وبناء دولة المواطنة الديمقراطية الحديثة، التركيز على مهمة استعادة الوحدة والهوية الوطنيتين، وهي مهمة مركزية ومقدمة على غيرها من المهمات الأخرى، وفي هذا الصدد فإن معالجة نخبنا ومعارضاتنا لهذا الموضوع معالجة ناجعة، لا بد أن تستند، كما نتصور، إلى منهج عقلاني موضوعي بعيد عن أي منطق عصبوي أو إيديولوجي أو تبريري. علينا أن نضع أيدينا على العوامل والأسباب الأساسية العميقة التي قادت إلى أزمة الهوية الوطنية السورية، وفي مقدمتها حالة الفوات، والتخلف وما تركته من شواهد ووقائع التراجع الحضاري والثقافي والعلمي في مجتمعاتنا نتيجة إخفاقنا في بناء دولة ديمقراطية عصرية، وكذلك ما جرته سلطة الاستبداد، وقوى التكفير والإرهاب من تدمير وتمزيق لأواصر لحمة مجتمعاتنا، وعلينا إزاء هذا الواقع الذي نعيشه، ونحن في مطالع القرن الحادي والعشرين، ألّا نغفل تأثيرات صدمة الحداثة، وتحديات العولمة وسياسات الهيمنة والتبعية التي كان لها نتائج خطيرة في التحولات والانحرافات التي طاولت مفهوم هويتنا الوطنية السورية الجامعة في إطارها العروبي الشعبي وآفاقها الحضارية.

كيف تعاملنا نحن السوريين مع هويتنا الوطنية حتى الآن؟

كما أسلفنا يشهد التعامل مع الهوية الوطنية السورية اليوم، من وجهة نظرنا، إشكاليات مصطنعة. لم يكن معظمنا يتوقعها، ولنقل بصورة أوضح: إنها تواجه الْيَوْمَ تحديات عدة تتناول ماهيتها

ومفهومها أولاً. وتتناول مدى الإيمان الصادق والالتزام الجاد والعفوي بموجباتها في حالة نفسية هي أدعى ما تكون إلى شكل من أشكال صراع الذات مع نفسها. ثانياً: كما تتجلى في عدم التوافق بين مكونات الحركة الوطنية السورية وهيئات المجتمع المدني ومنظماته على رؤية سياسية موحدة، وبرنامج عمل للمرحلة الانتقالية يكفل إنقاذ بلدهم من محنته الراهنة، وتحقيق مطالب شعبهم بصيانة وحدة دولتهم، وبناء نظام ديمقراطي حقيقي. ثالثاً: إن الشعب السوري وجود وواقع يعود إلى آلاف السنين وقد تضافرت في تكوين بنية هذا الشعب الاجتماعية والإثنية والثقافية والحضارية مكونات عديدة منذ أرام وكنعان والفينيقيين مروراً بالحقب التاريخية المتعاقبة حتى يومنا هذا. أما الهوية الوطنية السورية فهي قبل كل شيء الشعور الفطري الموحد لأبناء الشعب السوري بأن لهم تاريخاً وماضياً مشتركاً، وأن إرادتهم الجمعية هي ضمانة مصيرهم ومستقبلهم الواحد. لكن الهوية الوطنية لا تقف عند حدود الشعور والإيمان المشترك بل هي قبل ذلك حافز لأجل التجدد والتطور، ومن أجل التقدم والتوحيد والحداثة ومواكبة مسار الحضارة. وتتجسد دوماً سلامة الهوية الوطنية في واقع الوحدة الوطنية، لذا فإن هويتنا الوطنية السورية الْيَوْمَ ليست في أحسن أحوالها لأنها تعيش وضعاً معتلاً خطيراً ينذر، إذا استمر، بعواقب وخيمة. ونرى هنا أن نعيد توكيد أن الهوية الوطنية السورية ليست صفة تمييزية تسجل في جوازات السفر وبطاقات التعريف الشخصية لتمييز أفراد مجتمع عن آخر ولكنها وعي وشعور ووجدان حي وإرادة للعمل والفعل الجماعي. إنها حماية للوجود وتعزيز للمصير المشترك للجماعة الوطنية كفاعل تاريخي متميز له استقلاليته وخصوصيته في الإطار الواحد.

من جانب آخر علينا ألا ننظر لماهية الهوية الوطنية السورية ومقوماتها كجوهر ثابت في الزمان والمكان لا يتبدل أو يتطور عبر مراحل التاريخ، ووفق بنية المجتمعات الثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية، وشكل الدولة التي تحكمها. إن الهوية الوطنية في وضعية تجدد وتطور دائمين، وحسب طبيعة كل مجتمع، فهي تطرح وتتجاوز عناصر أضحت فاقدة التأثير، وفاتت صلاحيتها، وتكتسب عناصر حيوية جديدة يفرضها منطق التطور كما يؤكد ذلك علم الاجتماع السياسي. لكن الأمر الأساس الذي ينبغي عدم إغفاله هنا أنه لا يمكن تصور وجود وحدة وطنية أو هوية وطنية جماعية بدون دولة. وبحسب طبيعة هذه الدولة فيما إذا كان النظام الذي يحكمها نظاماً ملكياً أو قبلياً أو استبدادياً شمولياً يعود إلى القرون الوسطى، كما هو حال أنظمة معظم بلداننا العربية، أو تحقيق إصلاحات تحديثية سطحية تمس بعض جوانب المجتمع. وبحسب ذلك يمكننا الحكم على متانة الوحدة الوطنية والهوية الوطنية وسلامتهما في مجتمعاتنا العربية وهذا ما ظهر جلياً في الدول التي شهدت خلال السنوات الأخيرة الانتفاضات الشعبية في سبيل الإصلاح والتغيير وطالبت بالانعتاق من واقع التهميش والاستبداد والفقر والتخلف والانتقال إلى حياة العصر.

وكما ذكرنا سابقاً، ونتيجة لمرحلة الضعف والتشتت والهوان التي تمر بها المجتمعات العربية، والأزمات المتفاقمة التي تعيشها أقطار الأمة الأساسية: مصر وسورية والعراق والجزائر فإن في مقدمة التحديات التي تواجهها الهوية الوطنية لبلداننا العربية هي اشتداد حمى ذلك التناقض المصطنع بين الهوية الوطنية والهوية الوحدوية العروبية ما يعود، من وجهة نظرنا، إما إلى قصور في الوعي أو إلى سلوك اتجاهات خاطئة لن تكون نتائجها في مصلحة أي من شعوب الأمة. وإن كنّا

سنتحدث فيما بعد عن هذا الموضوع فإننا نود هنا تأكيد قناعتنا بأنه لا يمكن أن يكون هناك، على الاطلاق، صدام أو تناقض بين الهوية الوطنية السورية، والهوية العروبية التوحيدية الحضارية. فهما تتكاملان، ولا تلغيان بعضهما بعضاً، إذا ما فهمتا على حقيقتهما، وما يجمعهما من روابط على صعيد المصلحة المشتركة. فالهوية الوطنية السورية بوصفها تعبيراً عن إرادة الشعب السوري وخصوصيته، وفي انفتاحها على الكل الأشمل لا بد أن تكون عروبية في روحها وثقافتها وخصوصيتها، وإمكاناتها في المساهمة الحضارية. وهذا الأمر هو ما اتفق معه وأكد عليه "أنطون سعادة" مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي بقوله: إنه لا يوجد تناقض بين الأمة السورية والعروبة فالقومية السورية هي التي ستقدم للعالم العربي أمة سورية، هي أمة عربية، لأن العروبة هي بالضرورة صفة المجتمعات العربية وليست بالضرورة صفة أفرادها. "سلسلة التعريف بالحزب السوري القومي الاجتماعي/العروبة الواقعية" ص10

إذن، وكما أسلفنا، لا يمكن لكل من الهوية الوطنية السورية والوحدة الوطنية للشعب السوري أن ينتقلا من حيّز الشعور والإرادة إلى حيّز الواقع والفعل إلا بوجود الدولة القوية المجسدة لإرادة المواطنين السوريين الأحرار بكل مكوناتهم القومية، والثقافية والدينية. وهنا إذا كانت الدولة هي التي تنقل شعباً ما أو أمة ما من حال القوة والإمكانية إلى حال التحقق، والواقع والفعل، فإن الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة التي تستجيب لتطلعات كل من الشعوب العربية، قد أضحت، كما ذكرنا سابقاً، وفي ضوء التطور التاريخي العام ووعي دروس ونتاج تجارب حركة النهضة والتحرر العربية منذ قرن ونصف، هي دولة للأمة وقاعدة الانطلاق التي لا

قاعدة غيرها نحو توحيد مجتمعاتنا بصورة تدريجية، حسب توفر الظروف الملائمة، في كل الميادين الاقتصادية والدفاعية والثقافية والدستورية، أي الوصول إلى الكيان الموحد المتمثل بتحقيق دولة الأمة. إن التطلع إلى أفق التكامل والتوحيد بين الكيانات العربية الحالية ليس وليد رغبة عاطفية أو نظرة مثالية تقفزان فوق صعوبات وتحديات واقع التجزئة والتبعية والتخلف والانفجار الديمغرافي الذي تعيشه بلداننا العربية في عصر العولمة، بل هو ضرورة حياتية لمصلحة الجميع. فهل يمكن تصوّرُ أن قطراً عربياً واحداً بإمكانياته الذاتية وسياساته المنتهجة حالياً يمكنه أن ينجح في تحقيق أي مستوى من مستويات التنمية البشرية المستديمة وتوفير الأمن الوطني وكل المقومات التي تكفل له استقلاله، وتؤمّن لمواطنيه العيش الكريم كما في بلدان العالم الأخرى المتقدمة؟

لقد تحجّمت إلى حد كبير وسحبت من ساحة التداول السياسي تلك النظرة التي كان يطرحها الفكر القومي العربي التقليدي المتعصب الذي كان يرى الكيانات العربية القائمة تفتقد إلى المشروعية لأنها جاءت تنفيذاً للاتفاقيات بين الدول الاستعمارية، وأن استمرارها يشكل عائقاً في طريق الوحدة العربية. وأما على الصعيد السيميولوجي والمعرفي فإن استخدام مصطلحيْ الهوية الوطنية والهوية العربية يعود إلى واقع أمتنا المجزأة بخلاف دول العالم الأخرى التي تستخدم مصطلحاً واحداً يعبر عن الانتماء إلى دولة وكيان سياسي واحد. لكن، ورغم هذا المستوى من التطور الهام الذي أحرزه الوعي السياسي العربي خلال نصف القرن الماضي، فلا يزال يواجه بعض المشكلات البنيوية التي تحول دونه ودون امتلاكه القيم العقلانية، واستخدامه المنهج العلمي في تشخيصه وتعامله مع

معطيات الواقع وما نجده لدى تيارات سورية رئيسة فيما يتعلق بنظرتها وموقفها من الهوية الوطنية، وفِي هذا الصدد، ولتوضيح وجهة نظرنا بصورة دقيقة، نود أن نسجل الملاحظات التالية:

أولا: إن الأمة العربية ليست حصراً أمة مكوّن قومي واحد في مجتمعاتها، ونعني بذلك مكون القومية العربية بل هي أمة جميع المكونات القومية والثقافية والدينية في كل من هذه المجتمعات، وينطبق الأمر نفسه على كل بلد عربي آخر. لذا فإن عديد المفكرين، وعلماء الاجتماع العرب أصبحوا الْيَوْمَ يفضلون استخدام رابطة العروبة كهوية حضارية تجمع شعوب الأمة وتعبر عن ماضيها المشترك ومصلحتها في بناء مستقبل موحد، وذلك بديلاً لمفهوم القومية العربية الذي حملته بعض التيارات السياسية من الدلالات ما لا ينسجم مع غايات المشروع الحضاري النهضوي وأهدافه وأفقه كمعبّر عن مجموع كيانات الأمة.

ثانيا: ضرورة تجاوز الفكرة المهيمنة منذ قرون على ثقافتنا السلفية ونبذها، ومعظم برامج تاريخنا بأن تراثنا القومي والديني الوحيد هو التراث العربي الإسلامي، أي ضرورة إعادة الاعتبار للتراث العربي الحضاري الذي سبق الحقبة العربية الإسلامية، في كل برامج الثقافة والتعليم حتى تشعر كل مكونات مجتمعاتنا بحقيقة أنها جزء مكون أصيل في تاريخ هذه الشعوب وثقافتها وهويتها. وإذا كانت الحضارة العربية الإسلامية تمثل الأوج الذي بلغته الحضارة العالمية في العصور الوسطى فهل يمكن لأحد أن ينكر أن هذا العمران الحضاري في كل الميادين كان حصيلة مساهمة العرب مسلمين وغير مسلمين وفِي مقدمتهم السريان والصابئة من جهة، ومساهمة المسلمين عرباً وغير عرب من جهة أخرى.

ثالثا: لقد سبق لنا وفي أكثر من مناسبة من هذا الكتاب أن تحدثنا عن صراع الهويات القاتل الذي تتعرض له مجتمعاتنا، وقلنا: إنما يعود إلى عاملين: أولهما إخفاق المشروع النهضوي الديمقراطي التوحيدي في تأسيس دول المواطنة الحرة المتساوية في الأقطار الرئيسة للأمة مصر وسورية والعراق والجزائر، أما العامل الثاني فيتمثل في عدم تحرر الفكر العربي وخاصة الفكر السياسي من صراع الثنائيات التي شلّت قدرته حتى الآن على اكتساب مقومات العقلانية. فحتى وقتنا الراهن ما يزال هذا الفكر يطرح على نفسه العديد من الإشكاليات التي لم يتحرر من قيودها. مثل هل الإنسان مخير أم مسير؟! هل الدين الإسلامي يتوافق أم يتناقض مع الديمقراطية والعلمانية والحداثة؟ هل تحرير فلسطين أولاً أم بعد تحقيق خطوات توحيدية بين الأقطار العربية المعنية؟ هل هويتنا وطنية قطرية أولاً أم عربية وحدوية أم عالمية؟ ولا نستغرب هنا إذا كنا، نحن السوريين، الْيَوْمَ وبعد مرور كل هذه السنوات على انتفاضة شعبنا ظللنا نطرح على أنفسنا بعض الثنائيات التي يتوقف على حسمها مصير بلدنا مثل: هل الحل السياسي السلمي هو السبيل الوحيد لإنقاذ بلدنا وتحقيق تطلعات شعبنا أم إن العسكرة والكفاح المسلح سواء اعتمدنا قدراتنا الذاتية أم مساعدة القوى الأجنبية وتدخلها حلاً وحيداً ينهي النظام ويحقق مطالب شعبنا؟ هل الحراك الشعبي ينبغي أن يتوجه مباشرة لإسقاط النظام كهدف أول، وهذا يبرر تبني المجموعات المسلحة التي على الأرض بغض النظر عن مشاريعها التي قد تتعارض أغلبيتها الساحقة مع هدف بناء سورية الديمقراطية الموحدة، أو نعتبر أن وجود هذه التنظيمات الإرهابية المسلحة هو الخطر الداهم الذي يستهدف وجودنا الوطني والمجتمعي، وأن كافة

الجهود ينبغي أن تتوجه أولاً إلى مكافحته. فهو الداء المستشري الذي يهدد أمن العالم واستقراره؟

كذلك يطرح السوريون العقلانيون الْيَوْمَ على أنفسهم وبدافع حسهم الوطني، وأمام المأساة الوجودية التي يتعرض لها بلدهم: هل المهمة العاجلة والملحة بعد هذا الدمار الكبير الذي أصاب وطننا ومجتمعنا وإنساننا هي بناء الديمقراطية أم إيقاف هذه الحرب العبثية المدمرة في أقرب أجل ممكن واستعادة وحدة وطننا وتحريره من احتلالات وتدخلات القوى الأجنبية؟ كل هذه التساؤلات مشروعة بلا شك وتستدعي من السوريين مواصلة الحوار الشفاف والمسؤول بين مختلف مكوناتهم ومعارضاتهم أملاً في السير على الطريق القويم الذي يوحد إرادتهم ويكفل خروج بلادهم من النفق المظلم الذي دُفعت إليه، وتحقيق أهداف شعبهم الذي قدم في سبيلها أجل التضحيات التي ندر أن قدمها شعب آخر.

الفصل الخامس والعشرون

واقع حركة التحرر العربية ومستقبلها

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر بواكير يقظة حركة التحرر العربية التي تجلت بصورة رئيسة في مصر وبلاد الشام. وكان الهدف الرئيس لتلك اليقظة، في هذه المرحلة، تجديد الثقة بماضي الأمة، والاستقلال عن السيطرة العثمانية، ومواصلة السير في طريق التقدم الحضاري: الفكري والروحي والمادي، وبناء دول مدنية عصرية كما فعلت شعوب أوروبا إذ كانت نموذجاً ومركزاً في قيادة مسار التقدم العالمي.

إن استعراضاً موضوعياً للمراحل التي قطعتها حركة التحرر العربية، يمكن أن يقودنا إلى تحديد العوامل التي أسهمت في تمكينها من تحقيق بعض أهدافها من جهة، ومعرفة ما أعاق مسيرتها، وأجهضت جهودها لاستكمال تحررها الشامل من جهة أخرى.

كانت المرحلة الأولى في عملية التحرر والنهضة هي الكفاح من أجل استعادة الوعي وتعزيز الثقة بالذات واسترجاع دروس التاريخ القريب والبعيد لهذه الأمة. أي إن تلك المرحلة كانت مرحلة استعادة الشعور القومي كمحفز أساسي جماعي في مواجهة سياسات التتريك والهيمنة. لقد كانت حركة القومية العربية آنذاك هي التعبير الحي عن طموحات شعوب هذه الأمة في مختلف أقطارها نحو الاستقلال والتقدم والوحدة. وكانت في الوقت نفسه حركة تنويرية شعبية تحررية كجزء من حركة التحرر العالمية من أجل الحرية وحق تقرير المصير. لذا كانت بعيدة عن أي نزوع شوفيني أو متعصب تجاه أي

من مكوناتها الذاتية أو تجاه أي من شعوب العالم الأخرى. وبعد الحرب العالمية الأولى، وإذ كان المنتظر أن تحرز أقطار المشرق العربي استقلالها، لكن ما حدث هو انتقال هذه الأقطار من عهد الاستعمار المباشر إلى عهد الانتداب. إذ قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا بتوزيع السيطرة على هذه الأقطار بدعوى أن هذا الاستعمار الجديد يستهدف ترقيتها وتهيئتها لتحكم نفسها بنفسها، وتدير شؤونها كغيرها من الدول المستقلة. وفي هذه المرحلة كما هو معلوم تمثلت حركة القومية العربية، إضافة للوعي الشعبي العام بنشوء الأحزاب السياسية التي مع تعدد مرجعياتها العقائدية والإيديولوجية التقت على هدف عام ومشترك هو تحقيق الاستقلال وإنهاء الوجود الاستعماري المباشر. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية أحرزت دول المشرق العربي استقلالها الوطني. وعلى صعيد حركة التحرر العربية بتعدد تياراتها أصبح المحور الأساس لكفاحها استكمال مقومات الاستقلال ببناء دول عصرية تؤمّن الحرية والمساواة والعدالة لجميع مواطنيها دون أي تمييز. هذه الدول التي تفتح الآفاق نحو تكامل قدراتها ومصالحها المشتركة على طريق التكامل والوحدة، وكذا في مجالات تعزيز الأمن القومي، والدفاع عن قضايا الأمة العادلة، وعلى رأسها القضية المركزية، وهي تحرير فلسطين، ومواجهة المخطط الصهيوني الإمبريالي الهادف إلى تكريس واقع التخلف والتجزئة والتبعية لأمتنا.

هذه هي المعركة الفعلية التي ما تزال تخوضها شعوبنا، إنها معركة التحرر المجتمعي، وبناء دول ديمقراطية حديثة. ومع أن بعض الدول العربية قطعت بعد نيل استقلالها خطوات مهمة في مجال توفير الأسس الدستورية والشعبية لممارسة الحياة الديمقراطية، إلا أنها

لم تتمكن من مواصلة هذه العملية، وعلى النقيض من ذلك فقد شهدت تراجعات كبيرة، وارتدادات خطيرة على غير صعيد، وفي أكثر من بلد عربي!

ففي مصر وسورية والعراق والجزائر التي تشكل الأعمدة الرئيسة في كيان الأمة من حيث عمقها الحضاري وإمكاناتها، وطاقاتها البشرية، والمادية رأينا أن تجارب بناء أنظمة ديمقراطية في كل منها قد أخفقت سواء بالانقلابات العسكرية، أم بواسطة هيمنة الجيش بصورة غير مباشرة على الحياة العامة، أم عن طريق الغزو والاحتلال المباشر كما حدث للعراق. هذا الوضع هو الذي أدى إلى غياب أية صيغة فعالة للعمل العربي المشترك، وخاصة بعد أن أصبحت مؤسسة الجامعة العربية تحت الهيمنة الكاملة لكيانات الخليج البترولية. لقد وجدت الإدارة الأمريكية في هذا الواقع فرصتها الذهبية كي تطرح مخططها تحت عنوان: صفقة القرن، الرامي لتصفية القضية الفلسطينية، وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يضم مجموع الأنظمة المطبعة مع إسرائيل في حلف جديد تتزعمه إسرائيل طبعاً بحيث ينهي هذا الحلف إذا ما تمت إقامته أي صيغ أخرى تتعلق بالتضامن العربي او بالعمل العربي المشترك. لذا ونحن اليوم في نهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين يظل السؤال الذي طرحه شكيب أرسلان، وأعاد طرحه الكثيرون من رواد عصر النهضة، مطروحاً وإن بصيغة الحاضر، أي لماذا يتقدم الآخرون، ونستمر في التخلف نحن العرب والمسلمين؟! سيظل هذا السؤال مطروحاً علينا: وعلى شعوبنا وعلى نخبنا الفكرية وحركاتنا السياسية، كي نستطيع كما يرى عبد الله العلايلي أن نشخص الخطأ ونبني عليه الحلول المجدية لتجاوز أزماتنا المزمنة!

إن بنية التخلف العام في مجتمعاتنا العربية وفي ضوء المشروعات والمناهج والسياسات التي استخدمت حتى الآن لتجاوز هذا الوضع، ولَم تفلح حتى الآن، لكنها لاتزال تستدعي من جميع النخب الفكرية والسياسية للقيام بمراجعات نقدية شاملة للتجارب التي مرت بها في نطاق كيان كل قطر وعلى الصعيد العربي العام، واستيعاب النتائج والتطورات التي شهدها المجتمع الدولي خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين.

فهناك كما أسلفنا في أكثر من موضع قضايا وإشكاليات وقفت عوائق مثبطة في طريق إنجاز أهداف المشروع النهضوي لكل من أقطار هذه الأمة أو على الصعيد العربي العام. وفي مقدمة تلك الإشكالات التي ماتزال حتى اليوم لا تقابل بمستوى الوعي المطلوب للتعامل معها، ما اصطلحت على تسميته شخصياً بجدل الثنائيات في الفكر العربي المعاصر مثل: الهوية الوطنية السورية، أو غيرها، والهوية العروبية، الأصالة والمعاصرة، الديمقراطية العلمانية والدين، العودة إلى التراث أو القطع معه. الخصوصية والعالمية، الموقف من القيم الحضارية الكونية المشتركة. وغير ذلك.

لقد كان هدف المشروع النهضوي العربي وما يزال هو إحداث نقلة نوعية في التقدم الحضاري لشعوب هذه الأمة ومجتمعاتها، بحيث تواكب المسار العالمي في هذا الميدان. لذا فإن بناء أنظمة وطنية ديمقراطية في كل من أقطار الأمة ليس غاية بحد ذاته. كما أن قيام خطوات وحدوية أو اتحادية بين هذه الاقطار ليس هدفاً بحد ذاته أيضاً. ذلك أن الغاية الأساسية والهدف المطلوب من تلك الإنجازات هو شعور المواطن بإنسانيته وأنه في مجتمع متحضر وبيئة قادرة على تلبية حاجاته المادية والروحية والتمسك بالقيم الإنسانية المشتركة.

وعلى هذا، وكما رأى قسطنطين زريق، تتأكد أهمية وجود نخب مثقفة متسلحة بالقيم الخلقية والمناهج العلمية في وعيها وسلوكها. نخب مؤهلة لقيادة شعوبها نحو مستقبل أفضل. فإن تسلحت شعوبنا ونخبها الفكرية والسياسية بمستوى من الوعي والالتزام، يمكنها عندئذ تجاوز واقع التخلف وتحقيق الظفر في معركة التحرر والتقدم الحضاري. من هنا تتأكد لنا ضرورة أن تكون الجبهة الأساسية في المعركة الشاملة التي تخوضها مجتمعاتنا اليوم لتجاوز واقعها المتخلف هي جبهة الثقافة والتنوير. جبهة انتصار قيم الحرية والديمقراطية، جبهة سيادة مناهج عقلانية وعلمانية تمكنان مجتمعاتنا من عيش حياة عصرية بحق.

هل العروبة رابطة قومية أو هوية حضارية عمادها الإرادة الموحدة والمصير المشترك

تفاقمت مخاطر أزمة المجتمعات العربية، منذ مطلع هذا القرن، وبخاصة في البلدان التي شهدت انتفاضات التغيير الشعبية فيما سمي بالربيع العربي، وتحول بعضها إلى حروب أهلية مدمرة. وقد كان أخطر مظاهر هذه الأزمة، كما هو ماثل الآن، ما تعلق منها بصراع الهوية وصيانة مقومات الوجود والوحدة الوطنية الذي يمثل بلا ريب في أبعاده وبكل ما يترتب عليه، معركة استعادة الذات للشعوب العربية واستعادة طاقاتها وقدراتها المعطلة، من أجل تجاوز حالة التخلف والتشرذم وكبح عوامل الإعاقة والارتداد، على طريق التقدم والتحضر ومواكبة مسار العصر.

فإلى أي مدى كان يخطر في بال أجيالنا السابقة والحالية وكل نخب الأمة الفكرية، والسياسية والثورية والإصلاحية أنه سيأتي مثل

هذا الزمن الصعب الذي نعيشه الآن حيث يتعرض فيه العديد من أقطارنا إلى مخاطر الانقسام والتفتت ويشهد تنازع أطراف وتيارات شتى من قوى ومكونات الأمة كلها حول حقيقة هويتها، وحول أهمية امتلاكها لوعي عقلاني تاريخي لماضيها وحاضرها، ورؤية سديدة وإرادة موحدة لصنع المستقبل المنشود؟!

من وجهة نظرنا، هناك عاملان اثنان يفسران إلى حد ما هذا الوضع المتأزم الذي وصلنا إليه ويندر أن تواجهه شعوب أخرى الْيَوْمَ: أولهما أن البلدان العربية منذ أن أحرزت استقلالها الوطني، وأنهت الوجود الاستعماري المباشر، قد أخفقت حتى يومنا هذا في بناء دول مدنية ديمقراطية حديثة، تكرس مبدأ المواطنة الحرة المتساوية دون أي تمييز أو تهميش أو إقصاء. وثانيهما هو عصر العولمة، هذا الذي تعيشه البشرية منذ ثلاثة عقود من الزمن، عصر العولمة بكل إيجابياته وسلبياته وبكل تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف الدول والمجتمعات. فإلى جانب عملية الترابط المالي والاقتصادي والتكنولوجي والسياسي، وإلى حد ما الثقافي التي وحدت قارات كوكبنا الأرضي، وكانت حصيلتها، وكما كان منتظراً، لصالح الدول الأكثر تطوراً، كان هناك في الوقت نفسه انتعاش وازدهار للقيم المتعلقة بحقوق المواطن/الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقوق المكونات والجماعات القومية والثقافية والدينية. كما تناولت بعض الاتجاهات الفكرية التي ترافقت مع العولمة، مسألة الحدود والموازنة بين الحرية الفردية والمصلحة العامة، وجوهر الحقوق والواجبات التي تربط ما بين المواطن ومجتمعه، وعُدَّت امتداداً لأفكار تلك المرحلة التي أطلق عليها "ما بعد الحداثة" وقيمها. وكانت نتيجة ذلك أن هذه الاتجاهات الخيرة في مراميها وغاياتها طرحت على مجتمعات متخلفة كمجتمعاتنا العربية، غير المهيأة للتفاعل السليم

معها، إذ هي لم تبلغ في تطورها المستوى الذي يوفر لها المناعة والوحدة الوطنية، والمجتمعية المطلوبتين لمواجهة هذه التحديات ما أدى لأن تكون نتائج تفاعل هذه المجتمعات سلبية في معظم الحالات.

إنَّ العروبة تبلورت بوصفها هوية مميزة لشخصية هذه الأمة، بكل مكوناتها القومية والإثنية والثقافية والدينية، في خضم الكفاح التحرري منذ بدايات عصر النهضة أي منذ منتصف القرن التاسع عشر في مواجهة الاحتلالين العثماني والغربي والمشروع الصهيوني، وفي خضم معركة التحرر لتجاوز وضعية التخلف والتجزئة والتبعية، واللحاق بالعالم المتقدم.

وكانت الهوية العروبية منذ أن طرحت هوية علمانية حضارية جامعة لشعوب الأمة وكياناتها، دون أية هيمنة من مكون على آخر، ودون أي إلغاء أو تهميش لدور أي قطر على حساب آخر، وذلك في مواجهة الدعوات والاتجاهات التي عملت على تطويق الكيانات القائمة وعزلها كأنما هي أمم نهائية قادرة بذاتها على الاستمرار والتقدم في عصر التحديات الكبرى. وفي مقابل ذلك وتأكيداً لحقائق التاريخ والجغرافيا. وتجسيداً لإرادة المصير المشترك كانت العروبة على الدوام، وباستيعاب دروس الماضي القريبة والبعيدة الحافز الموجه لكيانات هذه الأمة نحو المزيد من روابط التعاون والتنسيق صيانة لأمنها الجماعي، ولمزيد من الخطوات العملية نحو التكامل والتوحد، وفق أية صيغة تجسد إرادة شعوبها في عصر ينحو صوب التجمع في تكتلات وكيانات كبرى تخدم مصالحها المشتركة، هذا بغض النظر عن طبيعة مواقف الأنظمة الحاكمة ومدى استجابتها لإرادة شعوبها.

وعندما طرح رواد عصر النهضة قبل قرن ونصف من الزمن شعار "الدين لله والوطن للجميع"، تعبيراً عن المضمون العلماني الحضاري

لهوية الأمة، لم يكن يخطر في بالهم أنْ يأتي بعد هذا الزمن كله، معارضون سوريون حاليون لنظام القهر والاستبداد، وحلفاء متحمسون للتيارات الأصولية الجهادية، وبعض ممن ينسب نفسه لاتجاهات التقدم واليسار والعلمانية، ليعلنوا أن هذا الشعار يشكل تحدياً صارخاً لمقومات هوية الشعب السوري الدينية والقومية والإثنية وليعتبر من وجهة نظر آخرين تجاوزاً وتنكراً لهويته الدينية وتراثه الإسلامي الأصيل. وإذا كانت مقومات الهوية، وبالتالي ماهيتها، بالنسبة لأي شعب وأمة، تغتني وتتجدد باستمرار في مسار التطور الخاص بالشعب، وفي المسار التاريخي الأشمل، أي إنها تكتسب عناصر ومقومات جديدة، وتستغني وتتجاوز عناصر ومقومات عفا عليها الزمن، فإن المقومات المكونة لهوية العروبة وما تجسده من شخصية واحدة مميزة، وتخصيصاً في نسختها السورية أو الشامية، قد تعاقبت وتكاملت عبر آلاف السنين.

إن الهوية الوطنية السورية التي هي الْيَوْمَ سلاح السوريين لإنقاذ وطنهم من مخاطر الأزمة المصيرية التي يعيشها، هي في ماهيتها وأبعادها التاريخية والمستقبلية جوهر الهوية العروبية الحضارية لشعبنا. فإذا قطعت أواصر الوطنية السورية عن جذورها التاريخية من جهة، وعن آفاقها وبعدها المصيري والحضاري العروبي من جهة ثانية، فكيف يمكن لنا أن نتصور أن تظل هوية جامعة وحيّة مجسدة لإرادة شعبنا السوري الواحد بكل مكوناته وأطيافه؟ وإذا كانت هوية أية أمة أو أي شعب في عالمنا، لا تُبنى وتتوطد على أساس الوعي الموحد الماضي وتاريخ الأمة الشعب، وعلى الرؤية الموحدة لصورة المستقبل، فكيف يمكن أن ينتصرا في معركة التحدي الحضاري ومواصلة عملية البناء والتقدم.

وإذا كان بعضهم يرى، فيما عرضناه، موقفاً توفيقياً لا يتفق مع واقع التنوع، والتعدد في فسيفساء مكونات مجتمعاتنا العربية ومنها

مجتمعنا السوري، فإننا نود أن نؤكد حقائق التاريخ القريب والبعيد، وفي مقدمتها أن حركة القومية العربية، وبرغم ما شاب مسيرتها من بعض الاتجاهات والانحرافات الشوفينية المدمرة، لا تعبرعن جوهرها بعض الأحزاب والحركات القومية التقليدية، فقد كانت على الدوام حركة كفاح تحرري لشعوب مضطهدة ومقهورة ومجزأة، وكانت دائماً جزءاً من حركة التحرر الأشمل الهادفة لممارسة الشعوب حقها في تقرير مصيرها، وانتصار قيم الحق والعدل والسلام في عالمنا.

لقد كان الأمر الطبيعي أن يشهد الفكر السياسي العربي عمليات مراجعة وتجديد في ضوء النكسات والهزائم التي ألمّت بحركة التحرر العربية منتصف القرن الماضي، وحتى اليوم، فالعروبة ليست هوية القومية العربية بمفهومها التقليدي، كما أن الأمة العربية ليست أمة مكوّن واحد في نسيج أي من مجتمعاتها! فكيان الأمة العربية يقوم ويتأسس على مقومات مادية وروحية في مقدمتها: الأرض والثقافة والتاريخ والمصالح المشتركة والمصير الواحد. ومفهوم الأقلية والأكثرية على أساس عرقي أو إثني أو ديني غير وارد في الدول الديمقراطية الحديثة بل إن هذا المفهوم يرتبط بحجم التيارات والأحزاب السياسية، وهو وضع غير ثابت إذ يتغير بفعل الإرادة الشعبية المعبَّر عنها عن طريق الاستفتاءات والانتخابات الدورية.

إن ما ينبغي توضيحه في عملية تجديد الفكر العربي وما يتعلق منه بضرورة التمييز بين رابطة القومية العربية والرابطة القومية لكل من المكونات القومية والثقافية الأخرى في مجتمعاتنا العربية من أمازيغ وكرد وآشوريين وكلدان وأرمن وتركمان وشيشان وشركس من جهة، وبين هوية العروبة الثقافية الحضارية المعبرة عن المصير الواحد والمصلحة المشتركة لكل شعوب الأمة العربية بكل مكوناتها من جهة أخرى، فالعروبة، من

وجهة نظرنا وكما أسلفنا في أكثر من موضع، لا تتطابق من حيث ماهيتها مع مفهوم وكينونة القومية العربية، والأمة العربية مثل بقية أمم العالم الأخرى لا يمكن قصرها في أن تكون أمة مكوّن قومي واحد من مكوناتها مهما بلغ حجمه بل هي أمة المجتمع بكامله، وبكل مكوناته القومية، وهذا هو المفهوم المعاصر لكل أمة أي الدولة/الأمة، المفهوم النظري والواقعي الذي يفتح الأفق أمام كل أمة لتنتقل من حيّز القوة والإمكان إلى حيّز الفعل والوجود عندما تنجح أجزاؤها وكياناتها المتعددة ببناء دولة المواطنة الحديثة التي تكرس مبدأ المواطَنة الحرة المتساوية في الحقوق والواجبات دون أيِّ تمييز. ومن هنا فالعروبة ليست رابطة قومية لأحد مكونات الأمة بل هي هوية جامعة ورسالة حضارية لشعوب وكيانات أمة مجزأة هي الأمة العربية، وهذه العروبة لا يمكن أن تكون في موقع التناقض والتضاد مع الهويات الوطنية القطرية إذا كانت هذه الهويات تعبر عن إرادة شعوبها في تكوين دول مدنية ديمقراطية حديثة مواكبة للعصر. فهذا هو المسار السليم والموضوعي لتكامل مشروعات التنمية والتطور والتعاون المشترك، واستعادة بناء مقومات النظام الإقليمي العربي لمواجهة كل التحديات التي تواجهها الأمة. إن صراع الهويات، واشتداد نزعات وإعصار الروابط والعصبيات ما قبل الوطنية، الذي تشهده الآن معظم البلدان العربية، وفي مقدمتها سورية، وما يرافقه من حرب شعواء في دلالات المفاهيم والمصطلحات على صعيد النخب الفكرية والسياسية ليس إلا نذيراً صارخاً عن غياب المشروع الوطني الديمقراطي الواحد والجامع في كل منها، وهذا الغياب إن هو إلا تعبير عن أزمة الثقافة والوعي في مجتمعاتنا التي هي بدورها الجانب الأشد خطورة، والثمرة الأقسى مرارة في الأزمة الوطنية الشاملة لتلك المجتمعات.

الفصل السادس والعشرون

حديث المناسبات
يومها كان حافظ الأسد ديمقراطياً

(مقال كتب في منتصف تسعينيات القرن الماضي)

سألني صاحبي، وقد لقيته مؤخراً في إحدى العواصم الأوربية بعد عشرين عاماً من الافتراق، سألني وكأنما كان يتقصد أن نستحضر معاً ذكريات وهموم مرحلة مظلمة من تاريخ سورية الحديث: منذ متى غادرت أرض الوطن الذي لم تعد إليه حتى الآن؟ أجبت على الفور: بعد أن كان قد مرّ أقل من عام واحد على قيام تلك الحركة التي سماها أصحابها بالحركة التصحيحية! الحركة التي أولوها أكبر قدر من التبجيل والاهتمام، وعدوها بداية تاريخ جديد. فهي بالنسبة لهم مصدر كل شرعية وعمادها. ومنها يستمدون سلطة النيابة الأبدية عن الشعب السوري لاغتصاب إرادته وحقه في تقرير مصيره حاضراً ومستقبلاً. والحركة التصحيحية هذه هي بالنسبة لهم عيدهم الأول والأبهى الذي يتقدم سائر أعياد سورية ومناسباتها الوطنية.

تابعت حديثي مخاطباً صاحبي: أتعتقد مثلي أن المسؤولين لن يقلعوا عن ذلك التقليد الذي ابتدعوه بالاحتفال في كل عام بذكرى هذه الحركة واستعراض الإنجازات والانتصارات التي حققتها؟ هل ستواصل السلطة تكريس المناسبة المهزلة هذا العام أيضاً فسورية كما تكرر أجهزة إعلامهم، صباح مساء، هي اليوم في أحسن أحوالها

منعة وعزة وبحبوحة، وأن المواطن السوري ينعم بوافر الحرية والكرامة ويستمتع بكل مقومات الأمن والأمان.!

قال صاحبي: إذن أنت تتجاهل أو تغمض العين فعلاً عن منجزات هذه الحركة التاريخية ومكتسباتها التي يتحدث عنها إعلام السلطة، وما جلبته للبلاد والعباد منذ قيامها وحتى الآن من مظاهر التطور والازدهار، وكل ما شيدته من صروح البنيان والعمران! ربما العذر في ذلك أن الظروف لم تسمح لك بالاطلاع بأم العين على هذه المنجزات، وأن تتلمس بصورة مباشرةً أوضاع شعبنا، وما يرفل فيه من رغد العيش، ومن حرية وكرامة ومساواة. قلت لصاحبي: إذا كنت تعني بذلك ما تحقق خلال هذه الحقبة الزمنية بفضل جهود أبناء شعبنا وخبرتهم في مجال تنشيط الزراعة الفردية وتطويرها، وكذلك في مجال المؤسسات التعليمية والصحية، وبعض المشروعات الصناعية، وكلها أمور يشهد بها الجميع، فذلك أمر لا يمكن إنكاره. أما إذا كنت تتفق معي في أن التنمية الحقيقية لأي مجتمع من المجتمعات لا تعني الالتفات إلى الحجر واستبعاد إرادة البشر، وإذا كنت ترى معي أن البنيان والعمران في جوهره، كما رأى ابن خلدون، أن العمران البشري (في عصرنا) هو ما يحققه أي مجتمع من تطور ونهضة في ميادين العلم والثقافة والاقتصاد والتكنولوجيا وفي ترسيخ أسس سليمة في مجال القضاء وتأمين العدالة وإقامة دولة الحق والقانون. قال صاحبي، اذن أنت تركز على شيءٍ أساسي ترى أنه قاعدة وغاية كل تقدم ونهضة، أنت تركز على حال المواطن السوري، على حقوقه وواجباته، على وعيه وطموحاته في حاضر آمن ومستقبل أفضل. وأراك كأنك تريد منا أن نمد آفاق حديثنا، فنستعرض وقائع ومسار حقبة مضت ونستشرف آفاق غد مفعم بالآمال والتحديات. تريد منا أن نتساءل عن حال

شباب سورية اليوم. أين هي أدمغتها وكوادرها المؤهلة الآن؟ أين أحرار سورية، رجال الفكر والثقافة، وقادة الأحزاب والحركات السياسية والهيئات الاجتماعية، إنك بهذا ترمي يا صديقي إلى إجراء مقارنة بين أوضاع المجتمع السوري اليوم، وما ينبغي ويفترض أن تكون عليه. وبين مجتمعات أخرى في آسيا وما كان يعرف بالعالم الثالث، وكيف كان مستوى تطورها في نهاية الستينيات أي عند قيام هذه الحركة التصحيحية. لأنني سمعتك تقول في إحدى المرات التي تلاقينا فيها في نهاية الستينيات إن مستوى التطور الاقتصادي والدخل الفردي من الناتج الوطني كانا أفضل منهما في كوريا الجنوبية، وأن سورية كانت أول بلد تصدى لطرح مطلب بترول العرب للعرب، وفي هذا المجال كان أول بلد عربي يتصدى لمحاسبة شركات النفط العالمية التي تمر أنابيبها عبر أراضيه.! قلت:

إنني أتابع باستمرار أخبار بلادي. وأجد نفسي مضطراً لمتابعة حتى ما يقوله إعلام النظام الرسمي مع قناعتي بأن هذا الإعلام، شأنه شأن دبلوماسيته، يفتقد إلى الحد الأدنى من المصداقية والنزاهة، وأن أبواقه ودعاته أول من يعرف كذب هذا الإعلام وآخر من يصدّق صحة الدور الذي يدّعيه. تلك الحقيقة التي عبَّر عنها خير تعبير الشاعر المرحوم ممدوح عدوان عندما كان يردد دائماً، أنه لا يصدق الإعلام السوري حتى في نشرة الأحوال الجوية. فهو بلا شك إعلام نشأ وتأسس في مناخ القهر والشمولية والاستبداد، وبرع وتميز في احتراف التزييف والنفاق والاستهتار بكرامة الإنسان المواطن وامتهان الحقيقة الموضوعية. إنك، يا صاح تدفعنا، لنستحضر ذكريات تلك الأيام الفارقة، والحاسمة من تاريخ وطننا عندما كانت دمشق بحق قلب العروبة النابض، وكانت سورية ركناً أساسياً لحركة التحرر

والتقدم في عالمنا العربي، ثم ما حل بأوضاعها بعد ذلك من تردٍ وضعف نتيجة تجارب الحكم غير الديمقراطية التي مرت عليها، وكان أشدها تدميراً لمجتمعنا هي مرحلة الحركة التصحيحية. تابعت حديثي، لأقول لصاحبي إنك تستثير في نفسي الآن واحدة من الوقائع الماضية التي تعيدنا إلى أكثر من ثلاثة عقود. وهي التي كلما تذكرتها ازددت قناعة وإيماناً بأن الاستبداد من أخطر الأسباب التي أودت بوطننا إلى الحال التي يعيشها الآن، حال العجز والهوان والفوات، حال المأزق الشامل الذي يهدد مصير الوطن من أساسه. قال صاحبي وبإلحاح، وما هي تلك الواقعة. أرجوك أن تعيد سردها الآن.

كان ذلك على ما أذكر في الأسبوع الأخير من شهر نيسان من عام 1965، وكنت قد انتخبت لأول مرة عضواً في القيادة القطرية للحزب، دعينا كالعادة إلى اجتماع للقيادة. وما أكثر الاجتماعات التي كانت تعقدها القيادة في تلك الأيام، عدة اجتماعات في الأسبوع الواحد. رأس الاجتماع الفريق أمين الحافظ، الأمين القطري ورئيس الدولة آنذاك. كان الرجل معروفاً بعفويته وبساطته. أقحمته الظروف عالم السياسة التي ظل يمارسها، كما كان يقول عنه أقرب زملائه بعقلية ضابط محترف في سلاح المشاة. في بداية الجلسة طلب الرفيق اللواء حافظ الأسد عضو القيادة، (كان يومها قائداً للقوى الجوية، إذ رفِّع بصورة استثنائية من رتبة مقدم إلى رتبة لواء)، إضافة مادة مستعجلة إلى جدول الأعمال فهي من وجهة نظره قضية مهمة لا تحتمل التأخير لاجتماع قادم. أجاب الرفيق أمين الحافظ بالموافقة وأنه يضعها المادة الأولى التي ستبحث في تلك الجلسة.

كانت ظروف تلك الفترة تتسم بقدر عال من مشاعر التحسس والحرص واليقظة تجاه أي تهديد محتمل يواجه النظام، وكانت كل

معارضة حتى إن كانت داخلية تصنف خطراً أو تهديداً يستهدف الحزب والثورة. وبإيجاز كان النظام آنذاك يبدي حساسية مفرطة لكل حراك في المجتمع خارج الأطر الرسمية. إذ إن السنتين اللتين أعقبتا الثامن من آذار قد شهدتا عمليات التناحر ومحاولات التصفية المتبادلة بين القوى الوطنية التي شاركت في ذلك التغيير. تلك القوى التي غلبت التناقضات الثانوية القائمة بينها على التناقض الرئيس مع القوى المعادية، وكان يفترض أن يوحدها. تلك كانت صفحة دامية في تاريخ عملنا الوطني، إذ إن نتيجتها انفراد الحزب بالسلطة وإزاحة القوى الأخرى. ولم تكن سلسلة التصفيات قد انتقلت إلى داخل الحزب. المهم أن كل اقتراح بإدراج موضوع مستعجل على جدول أعمال القيادة كان، في ذلك الوقت، يستدعي تكهنات أو تخمينات بأن هناك أمراً جللاً يهدد الحزب والثورة بحسب اللغة المستخدمة في ذلك الزمان ومصطلحاتها.

كان هذا الاستطراد والتوضيح ضروريين يا صاحبي كي أعطيك صورة أقرب ما تكون إلى أجواء تلك الفترة. والآن لنعد إلى ما دار في تلك الجلسة حيث طلب الفريق الحافظ من اللواء حافظ الأسد أن يعرض الموضوع الذي اقترحه. قال الرجل بعد أن استجمع ما يريد طرحه موجهاً الحديث إلى أعضاء القيادة: إنه يريد بمنتهى الصراحة وبروح المسؤولية أن يضع أمام القيادة ظاهرة خطيرة تنتشر وتتوسع يوماً بعد يوم! وعلينا أيها الرفاق إذا كنا حقاً ديمقراطيين ونؤمن بالقيادة الجماعية، وبأن الحزب هو مرحلياً أداة الشعب ينوب عنه حتى الانتقال إلى تطبيق الديمقراطية الكاملة، علينا ألّا نستهين بتلك الظاهرة وأن نضع لها حداً منذ البداية فلا نسمح لها بالاستمرار ولا بالوجود أصلاً. هذه الظاهرة أيها الرفاق هي ظاهرة الفردية. أنا لا

أقول إنها مقصودة ولكنها موجودة على كل حال. اذهبوا وتجولوا في العديد من أسواق مدينة دمشق وأحيائها، وأعطى مثلاً على ذلك منطقة البرامكة وزقاق الجن قرب مشفى المجتهد تتأكدون بأنفسكم أن صور الرفيق أبو عبدو أمين الحافظ معلقة في معظم المحال. هذه ظاهرة غير طبيعية وتسيء لسمعة الحزب والثورة، لذا ينبغي وضع حد لهذه الظاهرة.

كان كل أعضاء القيادة يستمعون مشدوهين، وكان الرفيق أمين الحافظ ربما الأكثر استغراباً وانفعالاً فبادره بالسؤال: أتقصد يا رفيق أن أحداً من الرفاق الآخرين قد خطر في باله أنني أوعزت أو أوحيت إلى أجهزة الأمن بتشجيع المواطنين على فعل ذلك؟ أجاب الرفيق حافظ الأسد: إنه لا يقول إن أحداً يكون قد أوعز بذلك، ولكن هذه الظاهرة ينبغي أن تعالج بمنتهى الجدية وأن يوضع حد لها. بعد صمت لم يدم طويلاً، وإذ لم يكن يدور في خلد أحدٍ أن يتساءل أو يشكك في خلفيات هذه المسألة أو دوافع طرحها آنذاك. ناقشت القيادة هذا الموضوع وكان الجميع متفقين على التصدي لأية ظاهرة من هذا القبيل، يمكن أن تشي أو قد يفهم منها بروز النزعة الفردية. أتذكر الآن جيداً ونحن في ذلك الاجتماع أن الفريق أمين الحافظ نادى على مرافقه النقيب حسن عروس الذي دخل القاعة وطلب منه الاتصال بقائد الشرطة العسكرية المقدم حسين ملحم كي يحضر حالاً. ولم يمض أكثر من عشرين دقيقة حتى كان المذكور يدخل قاعة الاجتماع فتحدث إليه الفريق الحافظ قائلاً: الله يرضى عليك يا "أبو سرمين" كلف أفراد الشرطة العسكرية بالتجوال في مختلف شوارع دمشق كي يطلبوا من الناس أصحاب المحلات عدم تعليق صور رئيس الدولة أو أي مسؤول آخر وأن يتم ذلك بالإقناع

والحسنى فإن لم يستجيبوا فعلى أفراد الشرطة العسكرية أن يبلغوهم أن هناك أوامر رسمية بمنع تعليق صور المسؤولين في المحال الخاصة والدوائر الرسمية وكل من يخالف ذلك يتعرض للعقوبة.

وأتذكر هنا أن هذا الموضوع أي عدم تعليق صور المسؤولين في المؤسسات الرسمية قد أصبح تقليداً راسخاً بعد حركة الثالث والعشرين من شباط فلم تكن هناك صور للرفيق الدكتور نور الدين الأتاسي الأمين العام للحزب ورئيس الدولة في أي من المؤسسات والمكاتب الرسمية ولا حتى في السفارات في الخارج، الأمر الذي كان يستثير تساؤل الكثيرين وخاصة منهم الأجانب الذين يزورون القطر.

قال صاحبي بلهجة ساخرة معقباً: الآن تأكدت فعلاً أنك تجهل أو تتجاهل الكثير من منجزات الحركة التصحيحية والآن أدركت أنك لا تعرف الكثير عن التقاليد والأخلاق التي كرستها الثقافة التي ابتدعتها وعملت بصورة منهجية على تربية الناشئة من أجيال سورية على أساسها. فبعد الحركة التصحيحية يا صديقي تغيّر مسار التاريخ في بلادنا، حيث التاريخ الآن يبدأ مع قائد المسيرة الذي تستمر قيادته إلى الأبد. القيادة التي تنتقل كابراً عن كابر، وجيلاً إثر جيل، فمن الأب إلى الابن إلى الحفيد. فبعد الحركة التصحيحية، في بلادنا تغيرت وظيفة التاريخ الذي يدرس في مختلف مراحل التعليم، إذ بدل أن تكون تلك الوظيفة الحفاظ على ذاكرة الأمة، وبدل أن يكون دور التاريخ حافزاً ومرشداً في استخلاص الدروس والعبر لتعميق الوعي الفردي والمجتمعي ودليلاً لاستشراف آفاق المستقبل، أصبح دوره الآن التركيز على عبقرية قائد المسيرة وبطولاته. وإنجازاته. لم يعد مهماً يا صديقي في بلادنا اليوم أن تولى دراسة مناهج العلوم والاجتماعية ولا عهود حقوق الإنسان ومواثيقه الدولية، والتطور

الكبير الذي حققته على امتداد نصف القرن الماضي، أية عناية أو اعتبار. وإنما كان الأهم من كل ذلك تدريس مادة الثقافة والتربية القومية التي تشكل خُطَبَ قائد المسيرة ومتن وتنظيراته ومضمونها. أما الصور التي يتحدث عنها كل الناس يا صديقي، والأسماء والمسميات، والنصب والتماثيل التي تخلد بطولات القائد وأفراد العائلة المالكة فهي الآن في كل موقع ومكان من بلادنا في الشوارع والساحات، في المكاتب والمكتبات، في المؤسسات والسفارات، في المدارس والجامعات كلها تكرس أمجاد الحركة التصحيحية وذكرى قائد المسيرة، وتسبّح بحمده، وفضله ونعمه. ولقد بايع الشعب السوري قيادته إلى الأبد حتى إن سورية نفسها، سورية بقضها وقضيضها، سورية الأرض والوطن قد أصبحت ملكية خاصة له وتسمى باسم قائد المسيرة طبعاً. كان الحديث ذا شجون. وكنت وصاحبي عبره نحاول أن نتحسس جسامة الأخطار والتحديات التي تحيق بوطننا اليوم. وكان في الوقت نفسه، حديث الثقة المستندة إلى إرادة شعبنا وبأس أجيالنا في تقديم كل التضحيات المطلوبة لإزالة الستارة عن هذه الحقبة المظلمة من حياة شعبنا وأمتنا.

كان صاحبي في هذا اللقاء الذي جمعنا بعد طول غياب، وبعد ما تناولناه من خواطر وآراء، وإذ كان أدرك أن حديثنا يقترب من ختامه، أخذ يردد على مسمعي: إلهي أما آن لهذه المحنة التي يكابدها شعبنا منذ عقود أن تشهد نهايتها وأن تطوى آخر فصولها؟ أما أنا فقد سرح بي الخيال إلى تصور جانب من الدمار الذي يمكن أن تكون قد راكمته تلك المحنة المستمرة التي بدأت منذ أول أيام الحركة التصحيحية، جانب لعله يمثل أخطر مظاهر الدمار الذي ألحقه نظام التخلف والاستبداد في مناهج الثقافة والتربية والتعليم في بلادنا، ومدى ما

سببه ذلك من تشويه القيم وإفساد المفاهيم التي تشكل جوهر أية ثقافة وطنية وإنسانية معاصرة، وكذا ما أحدثه من تزييف وتسطيح واستلاب في وعي أجيالنا على امتداد أكثر من ثلاثة عقود مرت.

كنت وقد شارف حديثنا على نهايته أستعرض ما في الذاكرة من جديد مقررات ذلك الاجتماع الذي انعقد في القاهرة قبل عامين وضم نخبة متميزة من مفكري الأمة ورجال التربية والتعليم الذين عكفوا على صياغة مجموعة من المقترحات العملية الهادفة إلى تطوير مناهج الثقافة والتعليم في البلدان العربية. تلك المناهج التي مازالت في معظمها، حاضنة للفكر الغيبي، وذلك. من أجل بناء ثقافة علمية عصرية تكرس قيم العلم والعقل والحرية وإنسانية الإنسان. وأذكر أن من بين تلك المقترحات التي أكدها ذلك الاجتماع ضرورة تضمين مناهج التعليم تدريس مختلف العلوم الاجتماعية ومبادئ حقوق الإنسان، وتاريخ الأديان المقارن. كنت وأنا أستعيد مقترحات ذلك الاجتماع وتوصياته، أذكر في الوقت نفسه معاناة أجيال سورية، عدة الحاضر. وأمل المستقبل، وما أصاب مستوى التعليم في مختلف مراحله من تراجع وتدهور.

ونحن الآن على بعد أيام من ذكرى الحركة التي سموها "التصحيحية" كنت أسائل نفسي بالقول: ترى لو. كان لي رأي يسمع لكان أول شيءٍ أقترحه أن تكون تلك الدعوة التي أطلقها أبرز رواد الإصلاح العربي في مطلع القرن العشرين مادة أساسية في مختلف مراحل التعليم، تلك الدعوة التي أطلقها عبد الرحمن الكواكبي في كتابه: "طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد"، التي ربما كان يستشرف من خلالها ما قد يتهدد أمته مستقبلاً من أخطار وتحديات تعيق نهضتها وتجهض تحررها.

حركة 16 تشرين الثاني ومكر التاريخ

(مقال كتب عام 2006)

ستة وثلاثون عاماً بالتمام والكمال انقضت حتى الآن على قيام حركة 16 تشرين الثاني من عام 1970 وعلى استمرار توالي فصول المحنة التي يعيشها شعبنا منذ ذلك الحين. وإذا كان العالم يشهد الآن زوال آخر أنظمة القهر والاستبداد فإن النظام الذي جاءت به هذه الحركة، وفي تحدٍ سافر لإرادة الأمة وتطلعاتها، وفي تناقض صارخ مع منطق العصر، ما زال يواصل في كل عام الاحتفال بذكرى قيامها، واستعراض الإنجازات والانتصارات التي حققتها على أكثر من صعيد وجعلت منها، كما تردد أجهزة إعلامه والأبواق المأجورة السائرة في ركابه، بداية تاريخ جديد لسورية وللمنطقة العربية كلها!

ترى هل يمكن اليوم لكل إنسان يملك أبسط حد من الوعي، والحس الوطني أن يخطئ في تقييم دوافع تلك الحركة وطبيعتها، ومدى خطورة السياسات التي انتهجتها، منذ قيامها وحتى الآن؟! وهل يجوز بعد كل تلك الأحداث والتطورات المتلاحقة التي شملت معظم أقطار الأمة، وتضافرت في صنعها عوامل، وأسباب عديدة، ألا يعود كل منا، أفراداً وجماعات وأحزاباً وهيئات، فنستعيد محطات ذلك المسار الذي دفعت إليه حركة تشرين سورية منذ عقود ودورها في كل ما حدث. ذلك المسار الذي عطل تطور بلادنا الطبيعي نحو بناء الدولة الوطنية الديمقراطية العصرية الذي أجهض دورها التحرري تجاه قضايا العرب المركزية وتجاه القضايا الإقليمية الرئيسة. فبعضهم مع الأسف، ولا أقصد بطبيعة الحال أهل النظام ولا جبهته الوطنية التقدمية، لكني أقصد على وجه التحديد، تلك الحركات والأحزاب الوطنية والقومية وتلك الهيئات والنقابات والمنظمات العربية. التي

ماتزال بمناسبة وبغيرها تواصل ممارسة عملية خداع النفس قبل خداع الآخر فتشارك في مسرحيات تلميع النظام السوري والإشادة بسياساته وممارساته، وترى أنها تتجلى بأفضل صورة في مواقف الصمود والتصدي التي يتخذها النظام في سعيه الجاد لبناء التوازن الاستراتيجي في الصراع مع العدو الصهيوني، وفي سياسات الممانعة التي ينتهجها لإفشال كل المخططات المعادية ودحرها! وفي دعم وإسناد حركات المقاومة المسلحة في أكثر من ساحة. إلى آخر مفردات هذه الأسطوانة المعادة. والواقع أن بعضهم كما نعتقد غالباً ما يكون أسير ذلك الخطاب القومي الشعبوي المتخلف الذي أتقن النظام السوري استخدامه في غياب أي رصيد ملموس على أرض الواقع. أو إن بعضهم هذا لايزال يصوغ مواقفه على أساس إشكالية وهمية ومصطنعة تقضي بضرورة تجميد المطالب الداخلية والتحركات الشعبية، وحتى السلمية منها والمشروعة، في مواجهة التحديات والمؤامرات الخارجية. حيث الوطن يهدده الخطر. وهو بذلك يرتكب خطأً جسيماً عندما يماهي بين الشعوب العربية وبين أنظمة التخلف والاستبداد الحاكمة التي تصادر إرادتها وتتحكم بمصائرها.

إن الطريق الذي افتتحته حركة 16 تشرين لايزال ممتداً ومشرعاً حتى الآن. والمحنة الوطنية التي عاشتها سورية منذ أكثر من ثلاثة عقود لاتزال متواصلة بكل فصولها ونتائجها. إذ لا شك أن أخطر فصولها هو عملية التدمير الذاتي لمجتمعنا. إن سورية اليوم، وكما بات يعرف القاصي والداني تعيش أزمة ذاتية شاملة، أزمة نظام ومجتمع، أزمة سلطة مستبدة تفتقد إلى أي قدر من الشرعية أو المشروعية وأزمة معارضة وطنية منهكة ومشتتة لم تستطع حتى اليوم التعبير عن تطلعات الأغلبية الساحقة من شعبها وأهدافها!

وإذا كان الجميع من حركات وقوى هذه المعارضة تتفق على ضرورة فتح آفاق التحول الديمقراطي الحقيقي في مجتمعنا، فإن تحقيق هذا الهدف الكبير يستدعي تأكيد مستوى آخر من الوعي والفعل الجاد، والتعبئة الشعبية غير ما هو متوفر الآن. لقد دفعت سورية منذ ما سمي بـ "الحركة التصحيحية" في مسار آخر يختلف نوعياً لجهة أهدافه وغاياته، سواء على صعيد السلطة أم المجتمع، عما تطلعت إليه وعهدته منذ نيل الاستقلال الوطني. وقد كان حصاد هذا المسار المزيد من الإحباط والخيبة والمرارة بالنسبة لأجيال سورية المتعاقبة التي قدمت أجلّ التضحيات من أجل بناء وطن حر ومزدهر، وكذلك بالنسبة لحركات وأحزاب ونخب فكرية، نهضوية وإصلاحية، تصدرت كفاح تلك الأجيال فأصابت ونجحت أحيانا، وأخطأت، وفشلت أحياناً أخرى. ولعل أخطر وأبلغ ما ارتكبته من أخطاء في تجاربها الكفاحية الوطنية، وفي العديد من المنعطفات الصعبة، والاستثنائية كان يوم أن غلّبت تناقضاتها الثانوية على أهداف استراتيجية ومهام مرحلية تجمعها وتوحدها.

لم تهن عزيمة الشعب السوري طوال الحقبة الماضية التي انقضت على قيام هذه الحركة في مواجهة نظامها الشمولي الاستبدادي الفئوي بكل الوسائل والسبل المشروعة والمتاحة له. لقد قدم الشعب السوري تضحيات كبرى منذ قيام حركة تشرين، وحتى الوقت الحاضر، ولَم تكن استجابة السلطة القائمة لكل المطالب الشعبية المحقة إلا الإمعان في التنكر لأبسط حقوق المواطن والإنسان، ومواصلة نهجها باستخدام كل ما هو مشروع وغير مشروع من أجل إعادة إنتاج نفسها وتأبيد بقائها!

ففي السياق الزمني الذي قطعته حركة تشرين منذ أول يوم

لقيامها كان حزب البعث أول الضحايا الذين استهدفتهم حيث خرجت المجموعة العسكرية الانقلابية من بين صفوفه. وعملت هذه المجموعة واقعياً على إنهاء أي دور للحزب بتعطيل مؤسساته وإلغائها، وتجاوز خطه الفكري والسياسي، وجعله واجهة وجهازاً صورياً يكرس نظام سلطة الفرد القائد الأبدي. ومن جهة أخرى فقد قامت بزج قياداته وكوادره ومناضليه في السجون والمعتقلات. وقد تمت تصفية العديد من هؤلاء القادة الشهداء في السجون بعد أن أمضوا فترات مديدة وصلت في معظم الحالات إلى عقدين ونصف من الزمن! أما أولئك القادة والمناضلون الذين أتاحت الظروف بعد هذه المدد الطويلة الإفراج عنهم فهم الآن في موقع الشهداء الأحياء الذين كانوا جزءاً أساسياً في هذه التجربة فقد اختزنوا في وعيهم ووجدانهم وذاكرتهم دروساً وعبراً من هذه المرحلة العصيبة في حياة أمتهم وواصلوا تحمل مسؤولياتهم الوطنية في الإطار العام الذي يجمع مختلف القوى والأحزاب الوطنية المعارضة التي واجهتها السلطة أيضاً بكل حملات الاضطهاد والاعتقال والتنكيل.

كان النظام الذي خرجت المجموعة العسكرية من أحشائه نظاماً وطنياً تقدمياً، بل وكان في مقدمة الأنظمة الوطنية التقدمية العربية في تلك المرحلة، استناداً لكل الأسس او المقاييس الموضوعية التي كان متفقاً عليها في ذلك الوقت التي يقيَّم في ضوئها أي نظام. وهذا لا يعني بالتأكيد، إذ المجال هنا لا يسمح بذلك، تجاهل الجوانب السلبية الجدية في بناء وممارسات ذلك النظام، ولا شك أنها شكلت الحاضنة التي نمت فيها حركة الارتداد ومكنتها بالتالي من الانقضاض عليه وإنهاء وجوده. ويمكن هنا فحسب أن نذكر منها أمرين: أولهما فشل قيادة الحزب في تغيير القيادة العسكرية التي كانت على رأس القوات

المسلحة في حرب الخامس من حزيران، وثانيهما تجربة الحزب الواحد أو الحزب القائد التي عرفها العديد من بلدان القارات الأربع خلال نصف القرن الماضي وأدت أدواراً متباينة في بلدانها، ولكنها انتهت إلى الإخفاق وأسدل التاريخ ستاراً على معظم نماذجها.

كان الحزب آنذاك يمارس قدراً من السلطة وفي قطاعات معينة، ولكن السلطة في القوات المسلحة وخاصة بعد هزيمة حزيران أصبحت في يد العسكر، تلك حقيقة لم نعمد لإغفالها أو تجاهلها في أي يوم من الأيام. وكان الحزب يصارع لتصحيح ذلك الوضع المهدد بعواقب وخيمة من أجل استكمال بناء مؤسسات الدولة – دولة الشعب كله. غير أن الظاهرة العسكرية التي عرفتها معظم بلدان العالم الثالث بعد استقلالها، وخاصة في العالم العربي، كانت عقبة كأداء في طريق بناء أنظمة ديمقراطية تجسد إرادة شعوبها وذلك بالاستيلاء على السلطة والتغول على الدولة وإلغاء وظيفتها العمومية.

إن الذين يخلطون الأمور سواء عن عمد أم عن حسن نية، ويجعلون النظام الحالي الذي جاءت به حركة 16 تشرين الثاني عام 1970 امتداداً طبيعياً للنظام الذي كان قبله، وكذلك الذين يطلقون على النظام السوري الحالي نظام حزب البعث أو أي حزب آخر إنما ينطلقون من رؤية خاطئة ومسبقة في قراءة الواقع، ومن نظرة تعصبية غير موضوعية، لا تساعد من حيث النتيجة في تحقيق وحدة العمل الوطني الديمقراطي في بلادنا على أسس من الوعي السليم والثقة المتبادلة. إن المنخرطين في حزب البعث الحالي الذي تديره السلطة واحداً من أجهزتها يعترفون، في قرارة أنفسهم، بأن هذا الجهاز الرسمي لا علاقة له بحزب البعث قبل عام 1970 بل إن هذا الجهاز لا يملك من مقومات الحزب، أي حزب كان، وصلاحياته ما يبرر عدَّه حزباً.

كما أن أي مؤرخ جاد يتحلى بقدر معين من النزاهة والحيادية والاطلاع على تاريخ سورية الحديث لابد أن يقرّ بالحقيقة البائنة والمرة، وهي أن النظام الذي أعقب حركة تشرين الانقلابية، إنما يختلف نوعياً عما عرفته سورية منذ استقلالها عام 1946 وذلك لجهة طبيعته ووسائله وممارساته وارتداده عن كل القيم والتقاليد الوطنية والدستورية والأخلاقية التي تميز بها الشعب السوري في تاريخه القريب والبعيد.

ليس ما نهدف إليه هنا إذاً الدفاع عن مرحلة ماضية من تاريخ شعبنا ولا الإشادة بتجربة معينة في مسار التاريخ دون غيرها. نحن ننطلق هنا بدافع مسؤولياتنا الوطنية قبل أي شيءٍ آخر ونعمل على توفير الظروف والمعطيات التي تساعد على الخروج من المأزق الراهن. فالماضي لا يستعاد إطلاقا لكن المهم هو استيعاب دروس الماضي، وعبره بصورة صحيحة لأجل استيعاب حقائق الحاضر وامتلاك رؤية صائبة لبناء المستقبل.

ضحايا حركة تشرين كثر، منذ أول يوم لوقوعها وحتى الساعة، وما تزال قوافل الشهداء تتوالى يوماً بعد يوم شاملة كل أبناء الشعب السوري وفي المقدمة المثقفون والمفكرون ورموز المجتمع المدني، وكل أحزاب الحركة الوطنية الديمقراطية السورية، ولا نجافي الحقيقة هنا إذا قلنا أيضاً إن الفئة الحاكمة، والمهيمنين على مختلف مفاصل ومؤسسات السلطة هم أيضا في جملة ضحايا حركة تشرين التي جعلت منهم أشخاصاً آخرين تنكروا لكل الشعارات التي رفعوها، وللقيم الوطنية التي تربوا عليها يوم سمحوا لأنفسهم باستباحة كل شيءٍ فتسلطوا على شعبهم واغتصبوا إرادته وحولوا مجتمعهم إلى مملكة للرعب والخوف، وبلادهم إلى مزرعة جشع واستغلال وفساد.

بينما لم يجد الجنرالات أي حرج في استمرار الحديث بصوت مرتفع، وتصريحات حربية عن الصمود والتحرير، في الوقت الذي لم يبق مكان أنملة في صدور بعضهم لم يرصعوه بالميداليات والنياشين والأوسمة التي لم يحمل جزءاً بسيطاً منها جنرالات وقادة تحرير حقيقيين في العالم!

إن ما حدث في سورية منذ حركة 16 تشرين الثاني عام 1970 وحتى اليوم هو أمر خطير في منطق التطور التاريخي الذي تسير حركته لجهة النتيجة إلى الأمام كما كان هيغل يؤكد. لكن حركة التاريخ هذا كما يرى هيغل، وبالتالي كفاح الشعوب من أجل الحرية يظل حافلاً بالإخفاقات والتراجعات والهزائم، فذلك هو مكر التاريخ الذي لابد أن تنطبق أحداثه على كل المجتمعات وفي كل المراحل والأوقات. لكن في مقدمة دروس التاريخ التي يعيها شعبنا، واستزاد منها بخبرته الكفاحية المديدة، أنه بتصميمه وتضحياته واستمراره في ساحات الفعل والبناء، لابد أن تنتصر إرادته، ويستعيد كرامته، ولابد أن يغادر ليل الظلم والاستبداد والتهميش إلى آفاق الحرية والديمقراطية والتقدم.

نضال متصل وقضية واحدة

في كل عام وفي مثل هذا الوقت بالذات، وعلى امتداد أربعة عقود ونصف عجاف مرت من عمر وطننا، يطالعنا نظام الاستبداد والقهر والتخلف الحاكم في دمشق بتكرار تذكيرنا نحن السوريين بما يسميه بالحركة التصحيحية. والواقع أن هذا الحدث الذي يمثل في حقيقته ونتائجه أبشع صور مكر التاريخ نسبة إلى مسار عملية التحرر الوطني، والاجتماعي للشعب السوري، إذ غدا مع الأيام أشبه ما يكون بنوع من الملهاة/المأساة التي يرمي تكرار التذكير المبتذل بها محاولة

غسل أدمغة مواطنينا وإفهام شعبنا أن لا خيار أمامه سوى القبول والرضا بحياة الإذعان والاستكانة، والخنوع لنظام عمل على تدمير عناصر الوحدة الوطنية السورية بكل مقوماتها، وتعطيل دور سورية الريادي تجاه القضايا المركزية لأمتها وتجاه إسهامها في مجرى التطور الحضاري الكوني الشامل.

وبعيداً عن أية نظرة ذاتية أو حزبية أو فئوية في تقييم طبيعة هذه الحركة وما جرّته على المجتمع السوري، وعلى قضايا الأمة عامة من إساءات وكوارث، فإن أصدق حكم موضوعي على ذلك هو ما تشهد به معطيات الواقع الراهن، فهذه الحركة لم توفر منذ يومها الأول أية مناسبة إلا وكانت تعمد فيها لاجترار شعاراتها الخلبية المضللة التي ادعت أنها جاءت من أجل تحقيقها بينما كانت ممارساتها على أرض الواقع مناقضة لذلك تماماً. من بين تلك الشعارات: تأمين وصيانة حرية المواطن وكرامته وحقوقه، والقضاء على الفساد، والاستغلال، والرشوة، واحترام حرية الرأي، والضمير، وضمانة نزاهة وعدالة واستقلالية القضاء. ومن جانب آخر دعم المقاومة الفلسطينية وتحرير الأرض المحتلة، وتعزيز التضامن والعمل العربي المشترك والسير قدما في طريق الوحدة العربية و. و. إلى آخر تلك المعزوفة التي اعتاد عليها إعلام النظام حتى وقت قريب دون أي وازع أو تهيّب أخلاقي أو مهني.!

وليس قصدنا هنا، ولا المجال يسمح بذلك، أن نقوم باستعراض عام لحصاد ونتائج سياسات وممارسات هذا النظام الكارثية على كل الأصعدة منذ أول يوم لقيامه وحتى الآن، لكننا نكتفي بالتذكير بحقيقتين مُرّتين، وقاسيتين عندما نضع هذه الحركة، ونظامها الشمولي الاستبدادي المافيوي الذي جاءت به، في سياق المسار العام للكفاح الوطني التحرري للشعب السوري منذ مطلع القرن الماضي،

وحتى يومنا هذا باتجاه تحقيق أهدافه في الخلاص من الاحتلال وبناء دولة المساواة والعدالة، والديمقراطية التي تؤهله لمواكبة قطار التقدم العالمي.

أما الحقيقة الأولى فهي أن الحركة التصحيحية التي كان يطلق عليها كمال جنبلاط منذ قيامها الحركة التخريبية، لأنها حسب رأيه وما تبين بعد ذلك جاءت لإلغاء دور سورية الريادي التحرري العروبي التقدمي وتعطيله، هذه الحركة تعدُّ بلا جدال انقطاعاً في مسار تحرر المجتمع السوري ونهضته وتطوره على امتداد القرن الماضي، وتعدُّ في الوقت نفسه تعطيلاءواستنزافاً لطاقاته وقدراته البشرية، والاقتصادية والروحية، والعلمية، والحضارية التي تشكل رصيد قوته ومناعته، وقاعدة تقدمه، المتواصل لبناء المستقبل المنشود. فهل يشك أحد أن واقع مجتمعاتنا العربية عامة، وواقع مجتمعنا السوري خاصة في نهاية الستينيات، كانت أفضل نوعياً وبما لا يقاس منه بعد انقضاء نحو نصف قرن، وفي المجالات كافة. وبرغم ما كان ومازال يطرحه نظام حركة الارتداد هذا من شعارات وطنية وحدوية وتحررية ثورية، فإن الواقع الذي تعيشه سورية الْيَوْمَ، واقع المأساة التي تهدد وجودها وواقع استمرار الحرب الأهلية العبثية المدمرة التي تنذر بتقطيع أوصالها، هو النتيجة المتوقعة التي قادت إليها سياسات هذا النظام على الأصعدة كافة، وقد كان المفكر المصري المعروف سمير أمين قد أرجع المصير الذي انتهى إليه كل من النظامين الوطنيين التقدميين في كل من مصر وسوريا نهاية الستينيات إلى ارتداد الأجنحة اليمينية داخلهما، والانقلاب على كل سياساتهما، وذلك كما رأى بسبب إخفاق وتلكؤ هذين النظامين في التحول إلى نموذج الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، وتجاوز تلك الصيغة التي

اعتمداها شأن العديد من أنظمة العالم الثالث في تلك الحقبة، وهي الصيغة المسماة بالديمقراطية الشعبية.

وإذا كان بعضهم يتفق مع وجهة نظر أمين في أسباب إخفاق مشروع تلك التجربتين الثوريتين في مصر وسورية، فقد كان بعضهم الآخر يجد لذلك تبريراً في أن تلك المرحلة من القرن الماضي كانت مرحلة كفاح تحرري لمجموع شعوب العالم الثالث، وكانت في الوقت نفسه، مرحلة صراع إيديولوجي يسم ويوجه سياسات كل أطراف المجتمع الدولي، ونعني بذلك المعسكرين الغربي والشرقي، وحركات التحرر الوطني في العالم الثالث. وكما هو معروف في علم الاجتماع السياسي وكما حصل في كل من سورية ومصر، فإن ما تقوم به كل حركة انقلابية ارتدادية حتى تستكمل بناء مقوماتها وإشهار هويتها، هو أن ترتد على الكيان الذي كانت جزءاً منه، عاملة على تدمير وتشويه هذا الكيان في محاولة منها لتضليل الرأي العام بأنها جاءت لتصحيح وتقويم هذا الوضع أو صنع بديل أفضل. وهذا ما قامت به طغمة تشرين الانقلابية إذ كانت أولى المعارك التي خاضتها هي معركة تدمير الذات، وكان لهذه المعركة ثلاث جبهات: جبهة تدمير حزب البعث العربي الاشتراكي فكراً وخطّاً سياسياً وقيادات وكوادر. واستبداله، مع الاحتفاظ باسمه، بجهاز من المنتفعين، جهاز ليس له من مقومات أو صلاحيات أيِّ حزب ما، وجبهة تخريب وظيفة وبنية الجيش السوري، وتحويله إلى أداة في خدمة استمرار النظام، هذا الجيش الذي عرف طوال تاريخه بروحه الوطنية الصادقة وتميزه دائماً بالكفاءة المهنية العالية. وجبهة تسميم الوحدة الوطنية وطعنها، بدل تأكيد أسس المواطنة المتساوية بين السوريين في الحقوق والواجبات دون أي تمييز أو إقصاء.

وأما الحقيقة الأخرى فهي أن كفاح الشعب السوري من أجل

الاستقلال من كل أنواع الاحتلال والسيطرة والتبعية لتجاوز وضعية التخلف والتجزئة كان كفاحاً متصلاً، وفي منحى متصاعد وكان إنجاز مهمات وأهداف كل مرحلة يفتح الطريق ويوفر الإمكانيات الذاتية لإنجاز المهمات والأهداف اللاحقة، وبإيجاز فقد كان الوعي السياسي لمختلف أطراف الحركة الوطنية السورية، والوعي الشعبي بصورة عامة يشهد حالة نمو وتطور نحو امتلاك مقومات الوعي المطلوب المتمثلة أساساً بعناصر الهوية الوطنية الحضارية أي قيم العقلانية والديمقراطية والعلمانية.

كان شيخ التنويريين العرب في مطلع القرن العشرين عبد الرحمن الكواكبي الرمز الأبرز لأولئك الرواد الذين حملوا راية العروبة المنفتحة على العصر، وقادوا بفكرهم وكفاحهم مرحلة التحرر من الاحتلال العثماني. وكان من الطبيعي أن تكون المهمة الأولى أمامهم مهمة الإحياء القومي لتعريف أجيال الأمة الصاعدة بتاريخها، وبالدور الذي اضطلعت به مساهمة في الحضارة، وقد رأى الكواكبي أن استعادة هذا الدور لن يكون إلا بالتحرر من كل أشكال أنظمة الاستبداد وأنَّ قدرة أي شعب على تحقيق هذه الغاية لا تتوفر إلا إذا امتلك أولاً السلاح الأمضى في السعي لنيل مطالبه، ألا وهو الوحدة الوطنية. في هذا الصدد قال الكواكبي مخاطباً بني قومه: هذه أمم أوروبا وأمريكا قد هداها العلم لطرائق شتى، وأصول راسخة للاتحاد الوطني دون الديني، والوفاق الجنسي، دون المذهبي، والارتباط السياسي، دون الإداري.! فما بالنا نحن لا نفتكر في أن نتبع إحدى تلك الطرائق أو شبهها، فيقول عقلاؤنا لمثيري الشحناء من الأعجام والأجانب، دعونا يا هؤلاء نحن ندبر شأننا، نتفاهم بالفصحاء ونتراحم بالإخاء، ونتواسى في الضراء ونتساوى في السراء.

دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم في الآخرة فقط. دعونا نجتمع على كلمات سواء ألا وهي: فلتحيا الأمة، فليحيا الوطن، فلنحيا أحراراً أعزاء (طبائع الاستبداد – طباعة المؤسسة الوطنية – الجزائر ص 150)

في الرابع والعشرين من تموز من عام 1920، ولَم يكن قد مضى على استقلال سورية الوليد من الاحتلال العثماني سوى سنتين، أبى وزير الحربية يوسف العظمة إلا أن يقود بنفسه الجيش السوري الوليد المكون من حوالي ثلاثة آلاف متطوع ليدافع عن تراب وطنه واستقلاله في مواجهة جيش المستعمر الفرنسي الجديد الزاحف من لبنان الذي كان يقوده الجنرال غورو والذي تجاوز تعداده عشرة الآلاف جندي والمزود بأحدث أنواع الأسلحة والعتاد حيث التقى الجيشان فوق بطاح ميسلون. حسمت المعركة كما هو متوقع بنهاية يومها الأول واستشهد يوسف العظمة مع أعداد كبيرة من جنود جيشه الشجعان الذين أبلوا أحسن البلاء في مواجهة المستعمر الغازي، لكن تلك المعركة بدوافعها ونتائجها ورمزيتها كانت وستظل تمثل صورة ناصعة في تاريخنا الحديث وفي ذاكرة ووعي أجيالنا لأنها تجسد أعظم قيم التضحية والفداء دفاعاً عن حرمة التراب الوطني. وقد صدق شوقي في تصويره لما يرمز إليه في كل وقت ضريح هذا البطل الشهيد بالنسبة لأجيال الحاضر والمستقبل بقوله:

فكفن بالصوارم والعوالي وغيب حيث جال وحيث صالا

إذا مرت به الأجيال تترى. سمعت لها زئيرا وابتهالا

تعلق في ضمائرهم صليبا. وحلق في سرائرهم هلالا

أما بعد نيل سورية استقلالها من الاستعمار الفرنسي ومباشرتها استكمال مقومات هذا الاستقلال بالسير في طريق التنمية والبناء

وتعميق تجربتها الديمقراطية، فإن أكبر تحديين واجهتهما في تلك المرحلة الصعبة هما مواجهة تبعات المشروع الصهيوني والإعداد المطلوب لتحرير فلسطين من جهة ومواجهة الأحلاف الأجنبية التي هدفت لربط دول المنطقة بمخططات الدول الغربية من جهة ثانية. وكانت سورية آنذاك ومعها مصر الناصرية هما البلدان اللذان تصديا لمشاريع تلك الأحلاف المطروحة وفي مقدمتها مشروع أيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط بعد انحسار النفوذين الإنكليزي والفرنسي في أعقاب حرب السويس، ومن ثم وبعد فشل هذا المشروع طرح حلف بغداد أو حلف المعاهدة المركزية. كانت سورية في عين العاصفة طوال عقد الخمسينيات من القرن الماضي وهدفاً مباشراً للعديد من المؤامرات ومحاولات عودة الانقلابات العسكرية التي رمت لتقويض استقلالها وإجهاض تجربتها الديمقراطية الرائدة في ذلك الحين، لكن سورية برغم كل تلك التحديات والأعاصير صمدت وأفشلت كل تلك المؤامرات التي استهدفت استقلالها وذلك بفضل وعي شعبها ومواقف أحزابها الوطنية وقواها الديمقراطية وبفضل الدور الذي اضطلع به جيشها الوطني في إفشال وصد تلك المؤامرات وفي تحصين هذا الجيش من نزعة العودة إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والتخلي عن وظيفته الدستورية في حماية استقلال الوطن والدفاع عن سيادته. هنا لم تجد تلك الدوائر الأجنبية أي منفذ أمامها إلّا أن تلجأ إلى وسيلة الاغتيال المباشر باستهداف أبرز قادة جيشنا الوطني العقيد الشهيد عدنن المالكي، نائب رئيس الأركان الذي كان بحق مثالاً حياً لوحدة الجيش السوري ودوره الوطني واستعداده لتقديم كل التضحيات المطلوبة لأداء مهمته على أفضل وجه ممكن، هكذا كان استشهاد عدنان المالكي

صفحة ناصعة أخرى في مسار الكفاح التحرري لشعبنا والتضحيات الغالية التي قدمها في مواجهة القوى المعادية التي استهدفت استقلاله واغتيال دوره القيادي تجاه قضايا أمته المركزية.

وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 الذي وقفت فيه سورية بكل إمكاناتها إلى جانب شقيقتها، فالضابط البحري جول جمال الذي كان يمضي دورة تدريبية مع رفاقه في الإسكندرية كان الرمز الذي جسد عملياً وحدة المصير بين الشعبين الشقيقين وذلك عندما امتطى الطوربيد الذي يتمرن عليه ويهاجم في عرض البحر المتوسط المدمرة الفرنسية جان بارويغرقها بمن فيها ويستشهد أثناء هذه العملية البطولية.

كانت حرب حزيران من عام 1967 والهزيمة التي أسفرت عنها بمثابة ضربة قاصمة لحركة التحرر الوطني العربية. وإذا كانت خسائرها المباشرة والجسيمة قد اقتصرت على الدول العربية الثلاث المشاركة فيها أي مصر وسورية والأردن، فإنها كانت في نتائجها القريبة والبعيدة وفي دلالاتها هزيمة للواقع العربي كله. صحيح أن هذه الحرب جاءت نتيجة مخطط عدواني أحكم تدبيره وتنفيذه، لكن هذا التحدي الجديد رتب على النظامين الوطنيين في مصر وسورية القيام بمراجعة جذرية وشاملة لأوضاعهما في المجالات كافة في إطار عملية الاستعداد لتحرير ما احتُل من أرض عربية،أو كما كان يعبر عنه بلغة السياسة المتداولة آنذاك، من أجل إزالة آثار العدوان.

وهنا وفي سياق عملية المراجعة والإعداد التي واجهت كلاً من هذين النظامين، برزت وكما كان متوقعاً حدة التناقض بين القيادتين السياسية والعسكرية حول طبيعة الخطة والسياسات التي ينبغي اعتمادها لتنفيذ المهام المطلوبة في إطار هذه الخطة. لقد اتخذ هذا

التناقض في أعقاب هزيمة حزيران شكل الصراع المكشوف، وبينما استطاع عبد الناصر التخلص من المشير عامر ومجموعته فشلت القيادة السياسية في سورية في التخلص من وزير الدفاع آنذاك، أي حافظ الأسد ومجموعته التي تمردت على قرارات المؤتمرات الحزبية والقيادة السياسية، لتدخل البلاد بعد ذلك في مرحلة ازدواجية السلطة التي تواصلت بانتظار توفر ظروف أكثر ملاءمة لكل من الطرفين. سواء بالنسبة للقيادة السياسية كي تستطيع وضع حد لهذا التمرد المتمادي معتمدة أساساً على قوى الشعب والحزب والمجتمع المدني، أو بالنسبة لوزير الدفاع وزمرته لكسب الوقت حتى يستكملوا انقلابهم ضد الحزب والشعب والنظام القائم.

وهكذا تسارع مجرى الأحداث في المنطقة. وكان الهدف هذه المرة توجيه ضربة قاصمة للمقاومة الفلسطينية التي كان جسمها الأساسي في الأردن، الذي كان في الوقت نفسه منطلق معظم نشاطاتها باتجاه الأرض المحتلة. كانت قيادة الحزب أي القيادة السياسية في سورية تتوقع مثل هذا التطور الخطير وتتحسب له. وفي مطلع شهر أيلول من عام 1970 نشب الاقتتال الضاري بين الإخوة الذين أريد لهم أن يتحولوا إلى أعداء واستغل كما كان منتظرا لتبرير هذه الهجمة الشرسة والتغطية على دوافعها ومراميها الحقيقية تضخيم أخطاء تصرفات بعض منظمات المقاومة، وهي والحق يقال كانت جسيمة ومتنوعة، اجتمعت القيادة السياسية كما أتذكر صباح أول يوم بدأ فيه الصدام بين الجيش الأردني من جهة وبين المقاومة من جهة ثانية، وقررت التدخل المباشر والفوري لقواتنا المسلحة لفك الحصار عن المقاومة الفلسطينية التي أطبق الحصار عليها من كل الجهات في عمان بهدف استسلامها أو تصفيتها. كان ذلك

على ما أذكر يوم الخميس وجاء صباح يوم السبت ولَم تكن أية قطعات قد اجتازت الحدود الأردنية بعد، وقيادات المقاومة في غرفة عملياتها المشتركة تستنجد وتستغيث طلبا للمساعدة في فك الحصار عنها، اتصل الدكتور نور الدين الأتاسي رئيس الدولة والأمين العام للحزب بوزير الدفاع الفريق حافظ الأسد مستفسرا منه عن السبب في تأخر دخول القطعات التي تقرر أن تتولى نجدة المقاومة مدة هذه الأيام الثلاثة، وكنا معظم أعضاء القيادة إلى جواره، فأجاب بأن هذا الوقت كان ضرورياً كي تتهيأ هذه القطعات وتستعد للدخول وأنه يتوقع أن يتم ذلك مساء ذلك الْيَوْمَ!

تلفتنا نحدق في وجوه بعضنا والحيرة تلفنا جميعاً والقلق يخيم علينا. ونظرت إلى اللواء صلاح جديد الأمين العام للحزب الذي تحدث بصوت متهدج رافقته دمعتان انسكبتا على وجنتيه: إنني اقترح أن تدعو القيادة على وجه السرعة إلى تجمع جماهيري حاشد يتحدث فيه الرفيق الأمين العام إلى الشعب لإطلاعه على الموقف ومصارحته بكل الحقائق، أما أنا فأقترح أن أنتقل إلى درعا لمحاولة تنسيق جهود كل الأطراف المشاركة في هذه المهمة وخاصة مع الدكتور يوسف زعين الموجود داخل الأردن الذي كان يتولى مهمة التنسيق بين قيادات المقاومة خارج عمان.

انتقلنا بعد ساعات قليلة إلى مقر الاتحاد العام لنقابات العمال حيث كان في انتظارنا حشد جماهيري كبير وكان هذا اللقاء منقولا بصورة مباشرة في الإعلام الرسمي. تحدث الدكتور الأتاسي بألم موضحا للشعب كل الحقائق المتعلقة بالموقف الذي تتعرض له المقاومة الفلسطينية، وأستعيد هنا قوله: لقد أصدرنا أوامرنا إلى قواتنا المسلحة كي تسارع لنجدة أشقائها في المقاومة الفلسطينية،

وعهدنا بجيشنا أنه كان دوما في مستوى ما يطلب منه شجاعة وتضحية في مواجهة كل التحديات، لكن بعضهم يحاول تبرير تأخر وصول الجيش إلى المواقع التي ينبغي أن يكون فيها، حتى الآن، بحجة الوقت اللازم لاستكمال الإعداد اللازم، وأضاف يقول: وعلى كل حال فنحن أبناء الشعب السوري جميعنا على استعداد تام منذ الآن لعبور الحدود ومشاركة المقاومة الفلسطينية في معركة المصير الواحد. دخلت القوات المسلحة السورية مساء ذلك الْيَوْمَ إلى الأردن وتجاوزت إربد جنوبا وشكل هذا الحدث أكبر ضغط على كل الأطراف المعنية على الصعيدين العربي والدولي للحؤول دون استمرار هذه المجزرة بين الأشقاء. وأذكر في هذا السياق أن الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد اتصل بـ: بريجينيف طالباً منه أن يتوسط لدى أصدقائه السوريين مستهجناً الإقدام على مثل هذا العمل إذ تقوم دولة بغزو دولة أخرى مستقلة وعضو في هيئة الامم المتحدة! فكان غزو إسرائيل واحتلالها لفلسطين ولأراضي ثلاث دول عربية أمر ينسجم وميثاق الأمم المتحدة وروح القانون الدولي!

على كل حال فإن النتائج الكارثية التي تمخض عنها شهر أيلول الأسود قد أخذت مكانها كمحطات فارقة في تاريخ حركة التحرر العربية الحديث، فلقد أنقذ القسم الأكبر من جسم المقاومة لكنها هجرت بعد ذلك من ساحتها الرئيسية مرورا بالأراضي السورية، حيث منعتها سلطة الحركة الانقلابية التصحيحية من الإقامة فيها، حتى استقر بها المطاف في الساحة اللبنانية. لقد توالت الأحداث سريعا في أعقاب أيلول الأسود فلم يكد هذا الشهر يقترب من نهايته حتى رحل جمال عبد الناصر، ولَم يكد ينتصف شهر تشرين الثاني الموالي إلا وقامت الحركة الانقلابية التدميرية في سورية. وهكذا تجلى

مكر التاريخ في أشد صوره وأشكاله ضراوة ووحشية حيث سارت أوضاع سورية ومصر في طريق الانحدار والتراجع المتسارع الذي لم يعرف التوقف حتى الآن.

تلك كانت بعض أبرز دروس حركة التحرر العربية حتى الآن وفي مقدمها أن مشروعات النهضة والتقدم والحداثة في عصرنا لابد أن تعتمد أولاً على الإمكانات والقدرات الذاتية للشعوب نفسها، وهذه الغاية لا يمكن بلوغها إلا في ظل أنظمة ديمقراطية حقيقية. لقد فتحت حركة تشرين التدميرية طريق التراجع والضعف والانهيار في كل مجالات مجتمعنا لأنها غيبت إرادة الشعب السوري وأهدرت كرامة المواطن السوري وأدت إلى المأساة الوجودية التي تعيشها سورية الْيَوْمَ. والحقيقة التي ينبغي أن نتمسك بها نحن السوريين، وأن تظل أبداً في صميم وعينا وفي جوهر كفاحنا من أجل بناء مستقبلنا هي أن انتفاضة شعبنا التي انطلقت قبل ست سنوات، لم تكن قبل أن تنحرف عن مسارها وتشوه هويتها، إلا استمراراً لكفاح شعبنا من أجل استقلاله وتحرره وتقدمه، هذا الكفاح المتواصل على امتداد القرن الماضي، الذي وجهت بوصلته في الاتجاه الصحيح مواكب شهدائنا الأبرار أمثال عبد الرحمن الكواكبي ويوسف العظمة وعدنان المالكي وجول جمال ونور الدين الأتاسي.

الفصل السابع والعشرون

المراجعة المطلوبة والمغيبة حتى الآن

مقال كتب قبل ثلاث سنوات

سبع سنوات ونصف تقريباً انقضت حتى الآن على انطلاقة انتفاضة الشعب السوري العفوية السلمية، التي جسدت إرادته في إنهاء نظام الاستبداد والقهر والفساد، وبناء دولة ديمقراطية عصرية تكفل تأمين حقوق المواطنين السوريين في الحرية والعدالة والمساواة دون أي تمييز او إقصاء أو تهميش.

وخلال هذه الفترة الزمنية، وكما أصبح معروفا للقاصي والداني، تحولت المسالة السورية بعد أشهر على انطلاقة هذه الانتفاضة إلى شأن عالمي، متخذة طابع الحرب الأهلية بكل أبعادها الطائفية والإثنية والجهوية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يضع بلادنا الْيَوْمَ أمام مفترق طرق، وأمام خيارات صعبة تتعلق بحاضرها ومستقبلها، تلك الخيارات التي يتوقف على كيفية مواجهتها وأسلوب التعامل معها مصير سورية كدولة موحدة ومجتمع متحضر مؤهل لمواكبة مسار العصر.

الْيَوْمَ وبعد أن بلغت المأساة السورية هذا المستوى من الخطورة والتدمير الذاتي، وهذا المدى من الهوان والتنكر لكل القيم والمبادئ من قبل كل الأطراف المعادية، فقد بات هذا الوضع بلا ريب يمثل تهديداً جدياً لكيان الأمة ومستقبلها، وبعد أن تكشفت مواقف وسياسات مختلف الجهات والدول المنخرطة في هذا الصراع، فقد اتضح بكل جلاء أن ما تواجهه بلادنا ليس إلا جزءاً مما تواجهه دول

المنطقة من مخطط شامل يستهدف تكريس تخلفها وتشرذمها وتبعيتها للهيمنة الاستعمارية الصهيونية من جهة وإجهاض تطلعات شعوبنا نحو التحرر والتقدم والتكامل والمنعة من جهة أخرى،

الْيَوْمَ تقف جميع القوى الوطنية والديمقراطية السورية بل وجميع قوى شعبنا السوري وهيئاته ومنظماته ونخبه الفكرية والسياسية، سواء كانت في صفوف المعارضة أم الموالاة، حسب التصنيفات الدارجة، التي لا علاقة لها بحقائق الواقع، تقف أمام مسؤولياتها الوطنية في إنقاذ شعبها من الوضع الكارثي الذي يعيشه الآن، وذلك يحتم عليها استخلاص الدروس والنتائج والأخذ بالحقائق التي تمخضت عنها انتفاضة الشعب السوري التي أُجهضت في مهدها التي كان يمكنها لو توفرت لها العناصر الذاتية المطلوبة أن تكون مشروع ثورة تحرر وطني ديمقراطي.

كمالا بد لنا في الآن نفسه من الأخذ بالحقائق التي تمخضت عنها الانتفاضات التي شهدتها البلدان العربية الأخرى في سياق ما سمي ب(الربيع العربي)، تلك الانتفاضات التي كانت اختباراً واقعياً مباشراً لمستوى وطبيعة الوعي السياسي في تلك المجتمعات بصورة عامة، ولدور المجتمع المدني وحال الطبقة الوسطى في كل منها ومدى وعيها لذاتها ولدورها باعتبار أنها، أي هذه الطبقة، عماد عملية التغيير والاستقرار وبناء النظام الديمقراطي المنشود.

لقد تكررت الدعوات والنداءات التي أطلقها العديد من تشكيلات المعارضة الداخلية والخارجية والشخصيات الوطنية عبر السنوات الأخيرة للقيام بعمليات مراجعة وتقييم شاملين لحصاد السنوات الماضية، ولا يكاد يمر يوم واحد في الوقت الحاضر إلا وتطالعنا فيه مثل تلك الدعوات، وحتى من قبل هيئات وتشكيلات المعارضات

الخارجية التي ارتكبت أبشع الخطايا والانحرافات عندما أعطت لنفسها حق وحدانية شرعية تمثيل الشعب السوري في الوقت الذي ارتضت لنفسها أن تلعب دور الأدوات الرخيصة المستلبة الإرادة في مشروعات وسياسات الدول الخارجية تجاه قضايا شعبنا المصيرية.

نعم المراجعة الشاملة والموضوعية لمسار السنوات الماضية هي المهمة الوطنية الملحة أمامنا جميعا الآن . المراجعة التي تستحق أن تكون على رأس المهمات المطروحة أمام القوى الديمقراطية العلمانية السورية، التي هي قاعدة الانطلاق التي لا بد من توفرها كي يمكن لشعبنا أن يواصل كفاحه المشروع على طريق التغيير والبناء الديمقراطي، ولا شك أن وعي ضرورة هذه المهمة والعمل الجاد والمخلص لإنجازها في أقرب وقت ممكن، يتناقضان كليا مع ممارساتها الفعلية على أرض الواقع حيث تنشغل بخوض معاركها الخلبية لكسب ود هذا الطرف الدولي أو ذاك أو لتكبير حصتها في تلك الهيئة أو اللجنة، كما هو جار الآن في التسابق على عضوية اللجنة الدستورية!

من وجهة نظرنا، التي عبرنا عنها طوال السنوات الماضية في كل المناسبات التي أتيحت لنا، إن أهداف انتفاضة الشعب السوري المجهضة من أجل التحول والبناء الديمقراطي، ومواصلة عملية التنمية والتقدم على قاعدة إعادة إعمار بلدنا الذي دمرت حتى الآن معظم بنياته التحتية والمجتمعية، هذه الأهداف، ما تزال حية في عقول وقلوب كل السوريين، وما يزال السوريون على استعداد لبذل المزيد من الجهود والتضحيات إذا ما استعادوا ثقتهم بأنفسهم و بوحدتهم الوطنية الجامعة، لأنهم يؤمنون أن هذه الجهود والتضحيات التي لابد من بذلها لتعبِّد طريق قيامة سورية الجديدة التي تطلّع إليها الآباء والأجداد منذ أن نالت بلادنا استقلالها الوطني.

ولكي نستعيد ثقة شعبنا، نحن أطراف المعارضة السورية، في الداخل والخارج، ينبغي أولاً أن نكون صادقين مع أنفسنا، وينبغي أن نكون ثانيا واضحين وأمناء في تعيين وتحديد ما اتفقنا على الالتزام به من أهداف ومهمات، وما اختلفنا فيه بشأن مستقبل وطننا، والأمر هنا لا يتعلق بالتوافق أو الاختلاف حول البرامج الاقتصادية أو التنموية أو الثقافية، على أهميتها، لكن الأمر يتجاوز هذه الأبعاد لأنه يتمثل بالخطأ القاتل الذي وقع فيه الطيف الواسع من المعارضات السورية، سواء بقصد أم بقصور وعي، عندما أوهمت او أقنعت هذه التشكيلات نفسها بإمكانية اتفاقها وقدرتها من واقع أوضاعها المشتتة والمشرذمة على إنجاز الهدف المرحلي وهو إسقاط النظام القائم، أما بعد تحقيق ذلك فلكل منها أن يحارب بمختلف الوسائل والإمكانات والتحالفات الدولية التي يمكن أن تدعمه لإقامة الدولة التي يسعى إليها سواء أكانت دولة دينية أم قومية أم وطنية ديمقراطية.وقد رأينا من بين هذه المجموعات والتيارات السياسية أن الإسلام السياسي كان هو الطرف الوحيد المنسجم مع أطروحاته ورؤيته في العمل لإقامة دولة مرجعيتها الشريعة الإسلامية كخطوة أولى على طريق استعادة الخلافة الراشدة ! أما بقية أطراف ومجموعات تلك المعارضات التي كانت تصنف نفسها في خانة اليسار أو الليبرالية فقد استخدمت، وإلى وقت متأخر كواجهات لتيار الإسلام السياسي والسلفي وأدوات للدول الداعمة كما أنها اضطلعت، وما تزال تضطلع حتى الآن بدور مهين ومخجل في تغطيتها ودفاعها عن المنظمات المسلحة والتكفيرية الإرهابية واعتبارها تمثل فصائل الجيش الحر تارة أو قوى الثورة السورية المسلحة تارة أخرى.

وبإيجاز فإن الحركة الوطنية الديمقراطية السورية الْيَوْمَ أمام

مهمة ملحة تتمثل في توحيد جهودها على قاعدة توحيد رؤيتها الاستراتيجية، ومواقفها وبرامج عملها تجاه مهمات الحاضر والمستقبل، ونعني بذلك المهمات الانتقالية على طريق تنفيذ خطوات الحل السياسي للأزمة السورية الذي نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ذات الصِّلة. وعلى أي حال، بعد أن أصبح الحل السياسي المطروح والمتوقع سيكون حصيلة التوافقات الدولية بين مختلف الأطراف ذات التأثير الآن في الشأن السوري، فإن واجب جميع القوى الوطنية السورية حيثما كانت مواقعها أن تعمل على تعزيز دور العامل الذاتي واستقلاليته وذلك من خلال تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية العريضة. التي تضم مختلف قوى وتيارات الحركة الوطنية الديمقراطية الحقيقية.

كيف يمكن لنا أن نقوم بعملية مراجعة وتقييم شاملة لمسار السنوات الماضية التي مرت على انتفاضة الشعب السوري التحررية ؟؟، وما هي المسائل والإشكاليات بل المكائد والمطبات التي تعرضت لها هذه الانتفاضة منذ أشهرها الأولى التي أدت إلى حرفها عن مسارها وتشويه هويتها واغتيال أهدافها ؟؟، إننا نعتقد أن عملية المراجعة هذه التي يمكن على ضوئها استخلاص النتائج التي تساعد في التعجيل بوضع حد للكارثة السورية، التي لا بد منها لتوفير وحدة الرؤية السياسية التي هي بدورها قاعدة التحالف الوطني الديمقراطي العريض ينبغي أن تقوم على أسس المواقف الواضحة، بدون أي التباس أو تأويل من القضايا الرئيسية التالية:

أولاً: ما هو تقييمنا لجوهر وطبيعة الصراع الدائر في عرض الجغرافية السورية، منذ سبع سنوات؟ هل هو ثورة فعلا كما تردد مختلف المعارضات، وكما كانت تردد و إلى وقت قريب كل الدول

الإقليمية التي استخدمت تلك المعارضات ؟؟أم هو استمرار لمسيرة الانتفاضة السلمية الشعبية التي انطلقت من أجل تحقيق أهدافها في بناء سورية الحرة الديمقراطية الموحدة؟ أم إن هذه الانتفاضة الشعبية قد تم إجهاضها واغتيالها قبل أن تكمل سنتها الأولى بحيث لا يختلف اثنان يمتلكان الحد الأدنى من الموضوعية واستقلالية الرأي في أنها تحولت كما أسلفنا إلى حرب أهلية مدمرة بكل أبعادها المذهبية والإثنية والإقليمية والدولية؟ إن الجواب على هذا السؤال يمثل بلا شك حجر الأساس في بناء الرؤية السياسية المطلوبة. فالقول مثلا إن ما شهدته سورية طوال هذه السنوات الماضية كان عملية ثورية تتوفر لها كل مقومات وإمكانات النجاح لولا تخاذل المجتمع الدولي وخيانته لوعوده وتعهداته! إنما يعني أن ما أصاب بلادنا وانعكاساته المتبادلة على بلدان المنطقة كلها! كان مجرد أخطاء في الأساليب المتبعة ومراهنات على مواقف بعض الدول الصديقة، وأن معالجة هذا الواقع لا يتطلب أكثر من إصلاح تلك الأساليب والتوقف عن تلك المراهنات، وما يعطي مثلا على الإمعان في هذه الممارسات المدمرة والوعي القاصر لأبسط مستلزمات المرحلة الراهنة إن قسما كبيراً مما يسمى بهيئة التفاوض طرح في اجتماع هذه الهيئة الأخير أن تتحول إلى مجلس لقيادة الثورة. يواصل الدور نفسه والممارسات ذاتها باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للشعب السوري والثورة السورية!

ثانياً: ماهي العوامل والأسباب التي أدت إلى انحراف هذه الانتفاضة واغتيال أهدافها المشروعة وتشويه هويتها الحضارية في نظر الرأي العام الداخلي والعربي والدولي؟ إنها باختصار العسكرة والتطييف والأسلمة والتدويل ومن ثَمَّ التبعية، إذ لم تتمكن تلك المعارضات الخارجية طوال السنوات السبع الماضية من تسيير أية مظاهرة ذات

شأن تدعم القضية السورية في أي من عواصم الدول الاجنبية، بعد أن أصبحت الصورة لديها بأن ما يجري في سورية هو صراع طائفي سني شيعي يشمل كل بلدان المنطقة، بكيفية معلنة أو صامتة، وإن كانت جبهته الأمامية تتمثل في الساحة السورية. ينبغي علينا جميعاً في عملية التقييم الشاملة هذه أن نعترف ونقر بدور هيئات المعارضة الخارجية التي أريد لها، كما قبلت هي ذلك باندفاع وحماس غير معهودين، أن تضطلع شكلياً ووجاهياً بتمثيل الشعب السوري والتغطية على تلك الانحرافات، التي قادت إلى الوضع الكارثي الراهن.

ثالثاً: لقد كان الحرص على سلمية الحراك الشعبي هو المهمة الأساسية الملقاة على عاتق جميع القوى الوطنية، كي لا تقع الانتفاضة في المحذور وفي المربع الذي يريده النظام من جهة والدول الإقليمية الضالعة في المأساة السورية من جهة ثانية، وكان هذا التحول هو الذي حول الساحة السورية في معظمها إلى جبهات اقتتال بين مختلف القوى الإرهابية، وكان المأمول أن يجري تنظيم الضباط الوطنيين الذين انشقوا عن الجيش السوري في تنظيم خاص يتولى مهمة الدفاع عن الحراك الشعبي السلمي في مختلف المحافظات ويكون لهذا التنظيم الذي اصطلح على تسميته بالجيش الحر قيادته المهنية المستقلة وبرنامجه الوطني في خدمة عملية التحول والتغيير الديمقراطي، لكن ما جرى على أرض الواقع أن اسم الجيش الحر قد استغل وشوه من قبل الأطراف الدولية والإقليمية التي أضحت معروفة للجميع، وأصبحت تسمية الجيش الحر تطلق على العديد من المجموعات الإرهابية التي تغذيها الدول الأجنبية التي تتقاتل فيما بينها للسيطرة على مناطق وثروات بلادنا، في الوقت الذي همش فيه دور الضباط الأحرار المنشقين وأبعدوا عن أي دور وطني يذكر. ولقد

كان لهيئات معارضات الخارج (التي عرفت بالمجلس الوطني والائتلاف وهيئات التفاوض المتعاقبة) الدور الرئيس في التغطية على هذا الوضع المشين تنفيذاً وتغطية لسياسات الدول التي ترتبط بها.

رابعاً: لقد كان في مقدمة النتائج التي ترتبت على تشرذم مجموعات المعارضة الخارجية وارتهانها للدول الخارجية تدويل القضية السورية والتفريط بالقرار الوطني المستقل، وتلك كانت أكبر الخطايا التي اقترفها كل من المجلس و الائتلاف وهيئة التفاوض حالياً، وما زاد في الأمر تردياً أن هذه المعارضات أصبحت تصنف كمجموعات او منصات كل منها ينسب للدولة التي تهيمن عليها، فهل يمكن لعاقل أن يتصور للحظة واحدة أن تلك الدول التي تحكمها أنظمة ما قبل القرون الوسطى يمكن أن تتبنى أو تدعم قضايا التحول الديمقراطي في سورية أو مصر أو العراق التي تعدُّ الدعامات الرئيسة الثلاث لانتصار المشروع النهضوي العربي.

خامساً: ونتيجة لفشل تلك المعارضات في امتلاك الرؤية الصحيحة واعتماد برنامج العمل المرحلي لعملية التغيير والتحول الديمقراطي في مسار الحل السياسي السلمي، وارتباطاتها الدولية، قامت بممارسات وأعمال مدمرة ضاعفت من خطورة المسألة السورية وتعقيداتها، وتعريض الدولة والوحدة الجغرافية لبلادنا للمزيد من عوامل التفسخ والتجزئة والانقسام، ونذكر في هذا المجال مهزلة تشكيل ما سُميت بالحكومة المؤقتة، ووحدة الدعم (حيث هناك الْيَوْمَ في سورية ثلاث حكومات: حكومة النظام والحكومة المؤقتة، وحكومة الإنقاذ التي تديرها المجموعات الإرهابية في إدلب، كما نذكر في هذا الصدد أيضاً المحاولات الفاشلة والمتكررة لتشكيل هيئات أركان وقيادات (للجيش الحر).

سادساً: الممارسات التي استهدفت، بقصد أو بدونه، تدمير الوحدة الوطنية والتشكيك بالهوية الوطنية لشعبنا، وكان أخطرها ذلك الخطاب الشعبوي الديماغوجي الغرائزي المجافي لكل منطق عقلاني أو واقعي، فمن جهة ركز خطاب تلك المجموعات على تغذية كل العصبيات والروابط ما قبل الوطنية، وعلى الحديث عن مظلومية الأقليات والأكثريات: الدينية والمذهبية والإثنية والقومية! كما نشط ذلك الخطاب في الدعوة والتهيئة لانعقاد مؤتمرات خاصة بمكونات الشعب السوري بهدف تشكيل هيئات خاصة بها، حيث عملت على التحضير لتلك المؤتمرات بصورة رئيسة قيادات المجلس الوطني في حينه ومن ثم قيادات الائتلاف المتعاقبة. فقد كانت هناك مؤتمرات للعلويين السوريين، والمسيحيين والدروز والإسماعيليين، وللتركمان والسريان والأكراد كما أحيطت بكل اهتمام اجتماعات علماء سورية المتتالية، واعتبرت مقرراتها مرجعية موجهة لعمل تلك المعارضات كما أكد ذلك أحدهم الذي كان يشارك في تلك الاجتماعات،

هذه الممارسات الشاذة والغريبة عن تاريخ الحركة الوطنية السورية حتى في أحلك العهود التي مرت بها بلادنا، إنما استهدفت في حصيلتها روح وقوام الهوية الوطنية السورية. فلا غرابة بعد ذلك أن ترتفع من هنا وهناك دعوات الكثيرين المنادين بالكونفدرالية تارة وبالفدرالية تارة أخرى، وبأن النظام الديمقراطي الأمثل لبلادنا هو ديمقراطية المحاصصة أو الديمقراطية التوافقية على الطريقتين العراقية واللبنانية!

سابعاً: نتيجة قصور وعي ورؤية هذه المعارضات، فقد ألحقت ممارساتها وخطابها أبلغ الضرر، كما أسلفنا، بالوحدة الوطنية للشعب

السوري، وهناك جانب آخر كان وما يزال على درجة كبيرة من الخطورة في خطاب وممارسات تلك المعارضات التي لم تميز بين عدائها للنظام، وعدائها للدولة بكل مؤسساتها، ولعل ما يدعو للخجل والاستنكار حقا، هو عدم إدانة الاعتداءات المتكررة لإسرائيل وقوى التحالف الدولي وآخرها العدوان الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي قبل شهرين على بلادنا، إن أبسط مقتضيات الموقف الوطني، في هذه الظروف المصيرية التي تمر بها بلادنا، تدعونا إلى أن ندعم ونحيي تضحيات جيشنا السوري ونجاحاته في تصفية المجموعات الإرهابية في كل المناطق وفي تحرير الأراضي السورية المحتلة ودحر كل المخططات والمشروعات التي ترمي لتجزئة وطننا وتأسيس كيانات انفصالية.

وما يثير الاستهجان والخجل في مواقف تلك المعارضات أنها في الوقت الذي ظلت تستنكر وتدين فيه تدخل إيران والميليشيات الطائفية التي تدور في فلكها وكذلك تدخل وهيمنة روسيا الاتحادية، وهو أمر مطلوب بلا شك، فإنها من جانب آخر ما تنفك عن مطالبة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تركيا، بالتدخل المباشر والترحيب باحتلالها لأقسام واسعة من ترابنا الوطني واستكمال تدمير ما لم يدمر بعد من بنى وأركان الدولة السورية الجغرافية والسياسية والتاريخية والاقتصادية.

ثامناً: إن أكبر الأخطاء التي ارتكبتها المعارضات السورية على مدار السنوات السبع المنقضية أنها تعاملت مع قضايا شعبها كأن سورية تعيش في كوكب آخر، وأن الأزمة الشاملة التي تعيشها لا علاقة لها بتاريخها القريب والبعيد من جهة، ولا علاقة لها بالأوضاع والأزمات التي تعيشها بلدان المنطقة، لذلك تصور بعض هذه المعارضات أنها بتسابقها على الانخراط في أجندات الدول الإقليمية والأجنبية

ستكسب دعمها غير المحدود: السياسي والمادي واللوجستي للمطالب التي طرحتها عليها، ولَم تدرك أن الدول ليست جمعيات خيرية، وأن لكل دولة مصالحها الخاصة بها واستراتيجيتها المرسومة لهذه المنطقة الحيوية من عالمنا، وأن التعامل مع هذه الدول ينبغي أن يقوم على قاعدة الإدراك السليم لمصالح تلك الدول أين تتقاطع مع مصالحنا الوطنية وأين تتعارض.

وبالمقابل فإن هيئات المعارضة هذه التي تدّعي تمثيل الشعب السوري، تجاهلت تماماً الدور التاريخي الذي اضطلعت به سورية، دور الريادة والقاعدة لحركة التحرر العربية، وأعفت نفسها عن التعبير عن الموقف المطلوب، كان الأمر لا يعنيها، أو نتيجة حساباتها التي تملي عليها ألّا تتخذ أي موقف يخالف مواقف الدول الإقليمية التي ترتبط بها، في حين وجدنا أن النظام السوري لا يتوقف عن اتخاذ كل المواقف المعلنة التي أتقن اتخاذها تجاه مختلف القضايا الدولية والعربية التي تستدعي ذلك. وبخاصة المواقف المطلوبة من القضايا المركزية بالنسبة لحركة التحرر العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. هكذا اذاً كانت حصيلة ممارسات هيئات المعارضة المسؤولة عن الإخفاق والفشل الذريع في مهامها التي بدل أن تراجع وتقيّم مسارها واصلت ممارساتها المدمرة على كل صعيد، وبدل أن تحدد العوامل والأسباب التي كانت وراء الوضع الكارثي الذي تعيشه بلادنا الْيَوْمَ استمرت بوضع المسؤولية في كل ما حدث ويحدث على مواقف وسياسات النظام، وعلى الأطراف الدولية التي تخلت عن وعودها ونكثت بعهودها التي قطعتها لتلك المعارضات!

إن السؤال الذي يطرح نفسه على الجميع من أبناء شعبنا وخاصة على قواه الوطنية الديمقراطية الْيَوْمَ يتلخص بالتالي:

إذا لم تكن هناك وحدة في الرؤية السياسية تجاه المستقبل المنشود لوطننا، وإذا لم يكن هناك برنامج موحد يرسم مهمات خطوات التحول الديمقراطي الانتقالية، وإذا كان حال الوحدة الوطنية السورية على ماهي عليه الْيَوْمَ من هشاشة وضعف واعتلال. فكيف يمكن التوافق حول الميثاق الوطني أو العقد الاجتماعي الجديد، وكيف يمكن صياغة الدستور المنتظر أو الإعلان الدستوري المرحلي الذي يضع بلدنا على طريق التحول الديمقراطي المأمول الذي انطلقت انتفاضته المغدورة من أجل إنجازه، الذي قدم شعبنا في سبيله أغلى وأجل التضحيات.

نبذة عن المؤلف

ولد الدكتور حبيب حداد عام 1939 في قرية رخم محافظة درعا. درس الطب في الجامعة السورية، وتابع تخصصه في أمراض القلب في الجزائر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. ناضل مبكراً في صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، وخلال دراسته الجامعية، ومن موقعه في قيادة الاتحاد العام لطلاب الجمهورية العربية المتحدة تولى مسؤولية الإشراف على لجان الثقافة العامة والتربية القومية في جامعات الجمهورية بين عامي 1959-1960. وتولى عدة مسؤوليات في قيادة الحزب والسلطة منها منصب وزير الإعلام. ثم انتقل إلى المعارضة الوطنية الديمقراطية منذ نهاية عام 1970 بمنفاه في الجزائر ثم في أوروبا والولايات المتحدة. أصدر العديد من الدراسات والكتب منها: "طه حسين رائد العقلانية العربية في القرن العشرين"، و"الحركة الوطنية الديمقراطية السورية"، و"الوحدة العربية إلى أين"، و"محنة العقلانية في الفكر السياسي العربي المعاصر"، ورواية بعنوان: "ذاكرة جيل". شارك في تأسيس أكثر من كتلة، وتجمع ديمقراطي، وكان دائماً يؤمن بضرورة النضال السلمي المدني للتغيير الديمقراطي في المجتمعات العربية. دافع عن سورية ديمقراطية علمانية ورفض ارتهان المعارضة لأي بلد أو جهة خارجية انطلاقاً من أن سيادة الدولة الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا بسيادة المواطنين الأحرار واستقلال قرارهم.

الفهرس



إصدرات الدار في عينتاب

اسم الكتاب	المؤلف	مادة الكتاب	سنة الإصدار
فوق ألسنة اللهب	د. محمد محمود	رواية	2015
حكايات سورية من زمن الاستبداد	خطيب بدلة وآخرون	قصص	2015
الخاتم الأعظم	زياد كمال حمامي	رواية	2015
ثلاثي المعارضة السورية من الولادة إلى الشيخوخة المبكرة	مناف الحمد	دراسة	2015
السجين	علي عبد الله كولو	رواية	2015
سورية الخمسينيات	عدنان بدر حلو	دراسة	2015
إمبراطورية العبيد	قصي أبو قويدر	رواية	2016
الخبز الأحمر	قصي أبو قويدر	رواية	2016
بين الخيام	ابتسام شاكوش	قصص	2016
تحت مستوى الوعي	أيمن خالد	دراسة	2016
قبل الميلاد	محمود الوهب	رواية	2016
صرخات الضوء	ريبر هبون	شعر	2016
هدهد في زجاجة	أحمد عمر	قصص	2017
بوح امرأة عطشى	عقاب يحيى	رواية	2017
إنه قمري	شكران حاج درويش	قصة للأطفال	2017
المصاصة العجيبة	شكران حاج درويش	قصة للأطفال	2017
لمسة	شكران حاج درويش	قصة للأطفال	2017
الملحمة الصغرى/رحلة الخلود	أديب يوسف	رواية	2017
وطن في سوق النخاسة	مصعب الحمادي	دراسة	2017
مقدمات ثورات الربيع العربي ومآلاتها	د. عبد الله تركماني	دراسة	2017
السوريون منبطحاً	خطيب بدلة	قصص	2017
أطياف ورؤى	ريبر هبون	دراسة	2017
يوم اختفى قاسيون	نضال معلوف	رواية	2017

كاهن دورا	عبد العزيز الموسى	رواية	2017
الملحمة الوسطى/الأهوار المظلمة	أديب يوسف	رواية	2017
هذه ثورتي	محمد جلال	يوميات	2017
الثورة الموءودة	علي كولو	رواية	2018
علم النفس الجنسي العيادي	د. بسام عويل	علم نفس	2018
دفاتر المنفى	عدنان بدر حلو	سيرة ذاتية	2018
ناصية الشيطان	أديب يوسف	رواية	2018
وطن برسم البيع	منور فيصل الناجي	قصص	2018
ذكريات بعثرتها حرب	بتول أبرص	قصص	2018
العرب والعلمانية	أحمد برقاوي	دراسة	2018
حارات عينيها العتيقة	عبد الرحمن الإبراهيم	شعر	2018
في عرين الشيطان	قصي أبو قويدر	رواية	2018
حين تتحدّث الزنازين	مجموعة من المؤلفين	دراسة توثيقية	2018
زهور فوق الركام	مجموعة من المؤلفين	قصص	2018
ذاكرة العوسج والصبّار	إسماعيل خليل الحسن	رواية	2018
حلب ويهودها	عبدو بكور	دراسة تاريخية	2018
العبور للمجتمع المدني النقابي	موسى الزعبي	دراسة	2108
قيامة البتول الأخيرة (الأناشيد السرِية)	زياد حمّامي	رواية	2018
السماء تمطر عشقاً	علي عبدالله كولو	رواية	2019
بناء رقم /35/	آلاء فاعور	رواية	2019
أمانيكم	محمد محمود شباط	شعر	2019
المؤثرات الإسلامية في أدب لسان الدين بن الخطيب	د. أحمد علي عمر	دراسة	2019
ملكة الفوعة.. تلميذ بنّش	شعبان عبود	رواية	2019
نوافذ ملوّنة	مصطفى عبد الفتاح	قصائد للأطفال	2019

قبل حلول الظلام	معبد الحسّون	رواية	2019
حتى آخر كلمة	مجموعة من الشعراء	شعر	2019
مزامير متمردة	سميرة بدران	شعر	2019
أبو دياب يتكلّم في الأفراح	خطيب بدلة	رواية	2019
ساعدونا على التخلّص من الشعراء	مصطفى تاج الدين الموسى	قصص	2019
أيلول	إبراهيم عباس	شعر	2019
في أحضان العاصفة	نجاح هيفو	شعر	2019
الخاطوفة	أحمد أنيس الحسّون	رواية	2020
رصاصة أخيرة	حسن الخطيب	رواية	2020
الخادمة وعائلة الشعراء	مصطفى تاج الدين الموسى	مسرحية	2020
رسائل إلى عامل المنجم عندما توقف الزمن في القبو	مصطفى تاج الدين الموسى	مسرحيتان من مسرح المونودراما	2020
عالم مصطفى تاج الدين الموسى القصصي	جبر الشوفي	دراسة	2020
يوميات قاض سوري	حسين حمّادة	مذكرات	2020
هيئة المفاوضات العليا	فواز الفواز	دراسة	2020
كازاخستان والأستانة السورية	د. باسل الحاج جاسم	مقالات	2020